خاص



منتديات بحور المعارف
WWW.ELMA3ARIF.BA7R.ORG

مكتبة منتديات بحور المعارف



هذا الكتاب
مقدم من طرف منتديات بحور المعارف

- كتب دينية
- علوم القرآن
- علوم السنة النبوية
- تاريخ إسلامي
- موسوعات
- روايات عالمية
- أدب عربي
- كتب الشعر
- سياسة

- تاريخ
- اقتصاد
- إدارة
- فلسفة
- علم نفس
- شخصيات ومشاهير
- معالم وأماكن
- كتب علمية
- كتب الطب

- كتب المرأة
- كتب الطبخ
- كتب انجليزية
- كتب فرنسية
- كتب تربوية
- كتب ثقافية
- كتب أطفال
- إعلام آلي
- بحوث ورسائل جاهزة

للمزيد من الكتب والموسوعات الحصرية زوروا منتديات بحور المعارف وأحصلوا عليها مجانا



جامعة الحاج لخضر – باتنة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم : العلوم السياسية



العولمة والحكم
نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية

إعداد الطالب الباحث:
كرازدي إسماعيل

إشراف الأستاذ:
أ.د: قادري حسين

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ . د زياني صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
أ.د قادري حسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
أ.د فرحاتي عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
د أعجال محمد الأمين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
د. بن جديد عبد الحق	أستاذ محاضر (أ)	جامعة عنابة	عضوا مناقشا
د.ناجي عبد النور	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2012/2011

إهـــــــداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما ومتعهما بالصحة والعافية .

إلى زوجتي الكريمة عرفانا وإمتنانا .

إلى إبني أحمد أمين عنوان البراءة والأمل .

شكـــــر وعرفان

الحمد والشكر للمولى عز وجل الذي ألهمني القوة والصبر لإتمام هذا العمل ثم الشكر والإمتنان للأستاذ الدكتور قادري حسيـــــــن الذي وافق على الإشراف على هذا العمل فير ظروف خاصـــــة وبالرغم من ضيق الوقت إلا انه لم يبخل بما كان لي عونا فـــي هندسة وبلورة الاطروحة في شكلها النهائي .

والشكر موصول أيضا لكل من شجعني وساندني بأية طريقــــة كانت من أهلي وأصدقائي وزملائي .

خطة البحث

خطـــة البحـــث

مقدمــــــة .

الفصل الأول : إبستمولوجيا العولمة.

المبحث الأول : العولمات : تعدد المفاهيم وتداخل المقاربات .

المطلب الأول : عولمات كثيرة بدلا من عولمة واحدة .

المطلب الثاني : العولمة من منظور سوسيولوجيا المعرفة .

الفرع الأول : المغالطات المفاهيمية وإلتباس المفاهيم في العلوم الإجتماعية .

الفرع الثاني : فينومينولوجيا العولمة وأثرها في فهم الظواهر الإجتماعية .

الفرع الثالث : العولمة والتهجين .

المطلب الثالث : العولمة ظاهرة قديمة جديدة .

المطلب الرابع : مستويات الإقتراب من العولمة .

الفرع الأول : العولمة كمفهوم للتنظير .

الفرع الثاني : العولمة كمتغير .

الفرع الثالث : العولمة كعملية .

الفرع الرابع : العولمة كظاهرة .

الفرع الخامس : العولمة كأيديولوجية .

المبحث الثاني : التموقع الابستيمولوجي وتعدد مفاهيم ومضامين العولمة.

المطلب الأول : المناقشات النظرية والمدارس المعاصرة للعولمة .

الفرع الأول : نظريات السياسة العالمية وتفسير العولمة.

الفرع الثاني : السجال حول العولمة .

المطلب الثاني :المضامين النظرية لمفهوم العولمة .

الفرع الأول : العولمة كعملية إنتقال (العولمة عملية حركة من الداخل إلى الخارج).

الفرع الثاني :العولمة كعملية تحول (العولمة عملية حركة من الخارج إلى الداخل).

الفرع الثالث : العولمة كعملية تجاوز .

المطلب الثالث : العولمة والحداثة ومابعد الحداثة .

الفرع الأول : مقاربة الحداثة / العولمة .

الفرع الثاني : مقاربة مابعد الحداثة / العولمة / الأمركة .

الفصل الثاني : العولمة ومابعد السياسة الدولية .

المبحث الأول: الدولة القومية وما بعد نظام السيادة التقليدية .

المطلب الأول: الدولة القومية وفواعل السياسة العالمية .

الفرع الأول: تناقضات الدولة القومية وإشكالية مستقبلها .

الفرع الثاني : فواعل وقواعد لعب جديدة .

الفرع الثالث : الهوية والفاعل وجودة الحكم .

المطلب الثاني : جدلية وتعددية مفهوم السيادة .

الفرع الأول: نهاية السيادة .

الفرع الثاني : السيادة كإستراتيجة للدولة في مواجهة العولمة .

المطلب الثالث : ضيق المجال الدولتي وإتساع المجال العالمي .

الفرع الأول : المجال العالمي والمجتمع العالمي (تحدي المكان).

الفرع الثاني : مجتمع المخاطرة العالمي (تحدي الزمان).

المبحث الثاني : العولمة وأثرها على الديمقراطية.

المطلب الأول : إشكالات وتناقضات الديمقراطية .

المطلب الثاني : تعددية وتحول الديمقراطية .

الفرع الأول : ديمقراطية السوق .

الفرع الثاني : الديمقراطية الرقمية .

المطلب الثالث : العولمة وإعادة النظر في الديمقراطية .

الفرع الأول : دمقرطة العولمة وعولمة الديمقراطية .

الفرع الثاني : عدم القدرة على الحكم وما بعد الديمقراطية .

الفصل الثالث : ظاهرة الحكم في عالم معولم .

المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي للحكم .

المطلب الأول : مفهوم الحكم بين المقاربة اللغوية ومقاربة الضيق والإتساع .

المطلب الثاني : الحكم كظاهرة كونية .

مقدمة

مقــدمـــة :

يعد الحكم سمة ملازمة للدولة ولصيقة بها ، تحتكرها في إطار ممارســتها لــسيادتها دون أن تشاركها في ذلك جهات أخرى وذلك في إطار التحكم في كل شئ والسعي لتفادي خروج الأوضاع عن السيطرة ، لكن مع العولمة وتنامي البعد العالمي في العلاقات الدولية أصبح من الصعب أن تمارس الدولة تلك السلطة بمفردها ، فنظام الدول ذات السيادة يمثل إطارا خاصا لنظام الحكم يطرح أسلوبا عاما لــصياغة الأحكــام الإجتماعيــة وتطبيقهــا ومراقبتها وتنفيذها في إطار سلطة شاملة وعليا وغير محدودة وحصرية فوق الأراضـــي المخصصة لها وبفعل العولمة أصبح هذا المعيار الجوهري متجاوزا تكتنفــه الــصعوبات وتشده التحديات وأضحى نظام الحكم من حيث سلطة الدولــة العليــا والحــصرية علــى أراضيها شأنا لا يمكن بتاتا تطبيقه عمليا ، إذ لا يكفي أي قــدر مــن بنــاء المؤســسات والتشريع الصادر عن الدولة وحده بأن يمكنها من بسط سيطرتها المطلقة على المنــاطق الخاضعة لها .

هذه الأزمة التي إنتابت الدولة ذات السيادة في أهم مبــررات وجودهــا صــاحبه أن إكتسبت أطراف أخرى إلى جانبها أدوارا مهمة أيضا في عملية الحكم ، تساهم في بلــورة القواعد والمعايير وتكملها أحيانا الإجراءات التي تقوم بها الدولة نفسها و فــي مناســبات أخرى قد تنافس مبادرات الحكومات الوطنية وقد تتخطاها .

لقد شجعت العولمة على تزايد أوجه أخرى عدة من السلطة والحكم في مجال السياسة العالمية ، بما في ذلك العلاقات ما دون الدولة عبر الحدود ، وقوانين نظام ما فوق الدولة والمبادرات التنظيمية من قبل مؤسسات السوق والحملات التــي تقــوم بهــا الحركــات الإجتماعية العالمية ، وأصبح التركيز يتجاوز نظام الدول ويتعداه إلى نظام الحكم العالمي ككل لأن النموذج التقليدي أو النماذج القديمة للسيادة والديمقراطية أصبحت في أزمة مــع العولمة بحيث غدت الظواهر السياسية والاقتصادية والثقافية عابرة للقارات ، وأصبح هذا الوضع الجديد يحتاج إلى إدارات سياسية مؤهلة وقادرة على إتخاذ القــرارات الحاســمة وتتمتع في الوقت ذاته بالمرونة اللازمة التي تسمح لها بمواجهة ظاهرة عدم اليقين وعدم

القدرة علي التنبؤ بالأوضاع في عصر العولمة المزدحم بالمشكلات الكونية والزاخر بالتحديات الكبرى .

تفضي العولمة إذا إلى ضرورة الإستجابة ، فالدولة أصبحت شريكا – إلى جانب فاعلين آخرين – في سيادتها على شؤونها الداخلية كما تراجعت أهمية الحدود والسيطرة على الأرض التي شكلت جوهر السيادة والأمن التقليديين ، وتكون هذه الإستجابة على مقاس تلك التغيرات بإصلاح المؤسسات والموازنة بين السياسة والإقتصاد والأخلاق والدعوة إلى ترتيبات إقليمية ، مع التركيز على ضرورة إستبدال نموذج السيادة التقليدي بمفاهيم جديدة مناطها بروز فاعلين آخرين بخلاف الدولة مثل مفهوم المسؤولية والمفهوم الجديد والموسع للحكم في سياق الطروحات التي تروج لها الليبرالية الجديدة .

الليبرالية الجديدة تقترح مفهوما جديدا للدولة تمارَس السلطة فيه على أساس مفهوم جديد للحكم (Governance) يهدف إلى تقليص دور الدولة بحيث تكون مهمتها القيام بالتسيير تحت توجيه ومراقبة فواعل و أطر تعلب أدوارا كتلك التي يلعبها حملة الأسهم بالنسبة للمديرين في الشركات الكبرى ، هذا المفهوم يرتكز على القيم الفردية والدعوة إلى التحرر من قبضة الدولة وتدخلها في المجال الإقتصادي بحيث تنحصر مهمتها في وضع الإطار الذي يسمح بحرية السوق والتبادل ، فالسوق وحده يمكن أن يوزع بالطريقة المثلى العادلة الموارد والإستثمارات والشغل ويسمح بإمتلاك الفرد لمصيره ، وإستنادا لنموذج التوازن فإن حركة الأسواق المالية تقود بذاتها إلى الإستقرار والتوازن ولا تتطلب أي تدخل خارجي كما لا تقوم على أي قيم أو مرجعية عقدية .

لكن وبغض النظر عن الرؤية النيوليبرالية فإن مفهوم الحكم تعرض للنقد والتمحيص من جوانب عدة في محتواه وفي مداه وفي أطرافه مما أفضى إلى رؤى وتصورات مختلفة كلها تنحو في إتجاه واحد نحو توسعه وتعدده وتعقيده ، فمحتواه الجديد لا يخلو من التعقيد عندما يتم تطعيمه بالعولمة وأبعادها في إشارة واضحة إلى أن طبيعة التأثير عميقة وتنجر إلى أبعد من ممارسة السلطة والتحكم والضبط إلى نوع من الشبكات والمعايير والمبادئ وليس ببعيد عنها تشكل أنماط جديدة من الحكم تكبت جماح العولمة وتحد من تسارعها في حدود مختلفة ومتنوعة بمكافحتها أو نقدها أو أنسنتها أو دمقرطتها.

جاءت هذه الدراسة لتعالج الأبعاد والمبررات والتفسيرات التـــي أحاطـــت بـــالنموذج التقليدي للحكم والوقوف عند أثر العولمة وتفاعلها فـــي نطـــاق ذات الـــسلوكات وبيـــان التحولات المعاصرة كعوامل ضغط على الحكومات وعلى عمليـــة الحكـــم ، فقـــد إتخـــذ موضوع الحكم Governance أهمية متزايدة في السنوات القليلة الماضية ، حيث أصبح من أولويات صانعي القرار والمهتمين بهذا الشأن في كافة أنحاء العالم وهذا الإهتمام يـــشمل مستويين ، أولها يتعلق بإدارة الحكم على المستوى الوطني وتنظـــيم وإدارة المؤســـسات داخل الدولة سواءا كانت هذه المؤسسات عامة تابعة للدولة أو شركات خاصة ، وثانيهـــا يتعلق بكيفية إدارة الحكم على المستوى العالمي .

ففي ظل تسارع ظاهرة العولمة بشكل كبير وإشتداد الدعوة لتبني وتطبيـــق معـــايير ومواثيق وممارسات فضلى دولية ، أضحت مهمة إدارة الحكم أكثر صعوبة من ذي قبـــل حيث تحولت إلى عملية معقدة وشائكة في مناخ دولي يتسم بالتداخل والترابط الكبير فـــي غالبية المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية في ظل معايير دوليـــة يـــتم تسويقها من خلال المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما .

وبالرغم من أن العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية قد وضعت على عاتق الدولة المعاصرة سواء كانت متقدمة أو نامية أعباء جديدة غير مسبوقة ، وهذه الأعباء تحتاج إلى إدارة سياسية مختلفة عن الإدارات السياسية التي كانـــت ســـائدة قبـــل عصر العولمة إلا أن حدود الإشكاليات لا تطرح على هذا المستوى فقط وإنما تنحو أبعـــد من ذلك إلى تعميق البحث في دراسة الحقيقة الإجتماعية بوضع بنية السياق التاريخي مع البنية الإجتماعية المكونة من قوى إجتماعية وأشكال تنظيم السلطة والنظام العالمي جنبـــا إلى جنب وإنطلاقا من التناقضات بين النظام الإجتماعي والسياق التاريخي نستطيع فهـــم التطورات التاريخية.

تتنافس كل من العولمة والحكم فيما يتعلق بالمعنى ، سبب الوجود ، والآثار ،كمـــا أن العلاقة السببية بينهما لا تسير بإتجاه واحد ، فللعولمة تأثيرها الكبير علـــى الحكـــم علـــى مختلف المستويات ، ولكن بشكل أو بآخر الحكم له التأثير الفعال أيضا في كيفية التعامـــل مع العولمة وتحديد المدى الذي تفوق فيه إيجابياتها الأوجه السلبية التي ترافقها هـــذا مـــن جهة ، ومن جهة أخرى فإن هذه العلاقة متجذرة في فهم أساسيات التحول الحاصلة علـــى

جميع المستويات دون إقصاء أين لم تعد فكرة السياسة أو الإقتصاد تلعب نفس الدور الذي كان سائدا من قبل بقدر ما أصبح هناك تفكير جمعي يفرض نفسه من / على الجانبين (الإقتصاد والسياسة) من خلال تكريس فرضيات جدلية تعتمد على نفي النفي ، ليصبح التساؤل الجدي البعيد عن العلائق الإيديولوجية والعصبيات القومية حول الحكم الحقيقي المفيد وليس من يحكم في منطق ينبع من عدة إشكاليات كانت خافية أو مستعصية لم تتسن الشجاعة الكافية للخوض فيها من قبيل تلك الأفكار الجديدة التي تروج وتتبناها المدرسة النقدية .

لقد أصبح التساؤل مهما في جميع نواحي التأثر والتأثير عن حقيقة التغير الحاصل وآليات الدفع التي تبني نطاقا واسعا من الأفكار والقيم والممارسات التي تكاد تتنافى عن سابقاتها بحثا عن وعي متجدد وتصور يتجاوز الإطار الضيق والمتمحور حول جملة من الأطر الحداثية التي لا يمكن أن ينسب إليها الفشل كما لا يمكن في نفس الوقت أن ينسب إليها النجاح .

أسباب إختيار الموضوع :

دراسة العلاقة : العولمة / الحكم هي إستمرار لمناقشات ومساجلات عدة حول واقع الدولة القومية في إطار علاقات تجردت من دوليتها وأصبحت أكثر أدلجة وتعقدا مما كانت عليه ، في ظل بروز فواعل ولاعبين جدد على المسرح الدولي العالمي يتنافسون ويتقاسمون في أحيان أخرى بعضا من مقدساتها .

أسباب إختيار الموضوع متعددة ونوعية تتمحور حول ضبط وربط التفاعلات في السياسة العالمية ضمن سياق زمكاني غير محدود لتجديد النظرية وتجاوز الأطر التقليدية التي ترسخت في إطار العلاقات الدولية .

الأسباب والمنطلقات الذاتية والموضوعية الأساسية وراء الخوض في هذا الموضوع تتجلى فيما يلي :

– السبب الأول نابع من الرغبة في الإسهام في إثراء ميدان العلاقات الدولية بصفة عامة وميدان دراسات العولمة وتجلياتها بصفة خاصة برصيد علمي متميز بالتخصص والتوازن

المنهجي ، عن طريق ممارسة نوع من النقد المنهجي الإجتماعي القـادر علـى تجـاوز النظرة الضيقة والخاطئة للعديد من التصورات والأفكار والأوضاع المختلة .

– نظرا لما يعتري العلوم السياسية عموما من غموض وإلتباس في بعض المفاهيم وسعيا لتجاوز ما يسميه بعض الباحثين التطبيع المعرفي الإبستمولوجي ، جاءت هـذه الدراسـة بالدرجة الأولى لإماطة اللثام أو لإعطاء أبعاد مختلفة للقـيم والمفـاهيم والمـصطلحات المنضوية في إطار المنظومات المعرفية المختلفة بالتركيز أساسا على وجهة نظر نقديـة مبسطة بعيدة كل البعد عن التعقيدات والتضمينات الذاتية والمراوغة .

– الإهتمامات الشخصية بموضوع العولمة ومحاولة تقديم صورة موضـوعية للجوانـب المتعددة لهذه الظاهرة المتسمة بالتعقيد ، والرغبة الذاتية في تفعيل الإهتمام بالعولمة سواءا كظاهرة أو عملية والتخفيف من حدة الإنبهار بها والإستمرار في تضخيمها عـن طريـق فتح قنوات واسعة لوصفها في إطار بعدها الإجتماعي والواقعي كمسار مساعد على الفهم.

– جدة موضوع الحكم في عصر العولمة على الرغم من إرهاصاته المتـشعبة والتـي لا تستقر على حدود ، ذلك أن أبعاد التصور تنطلق من تفعيل الطرح التفكيكـي للظـواهر الإجتماعية .

– السعي لإبراز المواضيع المختلفة التي تنطوي عليها عملية التفاعل ومدى ترابطها فـي كل تجمعه الممارسات الدولتية ، وإسقاط الطروحات النظرية المختلفة في بيان السياسات العالمية على الواقع الفعلي للدول من خلال تبني فكرة تحيين الظواهر الإجتماعية والأفكار النظرية .

– حاجة موضوع العولمة إلى مزيد من البحث والدراسة والتقصي في إطار صيغ عقلانية وموضوعية خاصة مع تنامي البعد العالمي في العلاقات الدولية والحاجة لبنـاء إطـار نظري – معرفي مختص بموضوع الحكم والعولمة من حيث أبعاد التأثير المتبـادل فـي إطار الإستراتيجيات والآليات المعتمدة في إطار السياسة الدولية والعالميـة والـسلوكيات التفاعلية التي تنتهجها الفواعل الجديدة في علاقاتها بالدولة وفيما بينها .

أهمية الدراسة:

حظيت العولمة بصورة عامة بإهتمام كبير بإعتبارها ظاهرة كونية مست جميع نواحي الحياة ، وكان لهذا الطابع الأثر الكبير في التحريض على تناول مجالات تأثيراتها هذه في مستوياتها الجزئية والتفصيلية بعيدا عن التعميمات ، وكان الحكم أحد هذه المجالات التي أبدت تداخلا وتمايزا وتفاعلا . فأهمية الدراسة الحالية تنبع بالدرجة الأولى من خلال أهمية الموضوع الذي تعالجه والمتعلق بالحكم في عالم معولم بمتطلباته وإنعكاساته على العولمة ذاتها في ظل الأوضاع الراهنة .

لقد فرضت الأوضاع العالمية المعاصرة وفي مقدمتها العولمة ضغوطا كثيرة على الحكومات وكشفت لها عن تشخيص محدد يتعلق بفشل عملية الحكم كعائق حيوي للتنمية والإصلاح الحقيقي ، كما بينت لها أهمية التحول في مؤسسات الحكم التقليدية إلى الأخذ بالمعلوماتية وتطوير المؤسسات وتبادل وجهات النظر مع القوى المؤثرة في البيئة إزاء مضمون ومحتوى السياسات الحكومية العامة التي ينبغي إتخاذها في إطار جماعي لصالح قيام مجتمع المواطنة .

هناك دعوات مهمة تشير إلى ضرورة إنفتاح عملية الحكم وقيادة المؤسسات الحكومية العامة في المجتمع ، عن طريق المشاركة وإفساح المجال أمام المؤسسات الأخرى كالقطاع الخاص والمجتمع المدني في سبيل دفع آلية التنمية بشكلها الشمولي الفاعل كي تطال جميع قنوات المجتمع ومكوناته المتعددة .

من هنا تكمن أهمية الدراسة في مبادرتها لتناول هذه العلاقة المتسمة بتعدد قضاياها ومجالاتها الغير مسبوقة عبر التحليلات والتقويمات النابعة من وجهات نظر مختلفة وإنطلاقتها في ترسيخ مضامين جديدة للحكم والديمقراطية والسيادة والرقابة والفواعل بالإعتماد على منظومة قيمية معبرة عن سمات البيئة العالمية وخصوصيتها الآنية والمستقبلية.

حداثة هذا المجال البحثي وقلة الدراسات العربية خصوصا بشأنه يدخل أيضا ضمن صميم الأهمية البحثية ، ذلك أنه على هذا المستوى هناك تأخر كبير في تناول الموضوع

مقارنة بالدراسات الغربية مما يقتضي ضرورة توافر تراكم بحثي مهم وفعال مدعم بدراسات متعمقة ومتخصصة .

الجانب الآخر الذي يبرر أهمية الموضوع هو أن المواضيع المثارة وخاصة العولمة والحكم لا تزال تحدث آثارها ولا تزال تتطور مما يقتضي التقييم والقياس والتنبؤ ، عن طريق إثارة العديد من التساؤلات عن العلاقة بين الحكم والعولمة وعن طبيعة علاقة التأثير المتبادلة بينهما .

الدراسات السابقة :

جدير بالذكر أن موضوع العولمة نال نصيبه من الإهتمام بينما الجدلية عولمة / حكم لم تلق نفس النصيب و لم تخرج إلى الضوء إلا في شكل أبحاث ومقالات أغلبها باللغات الأجنبية تحاول في أطر معينة السيطرة على ظاهرة إشكالاتية متحركة في المكان والزمان يصعب تحليلها.

في هذا المنظور تقل الدراسات السابقة المتخصصة في هذه الجدلية تحديدا وخاصة على مستوى الأنظمة البحثية العربية التي يمثل هذا الموضوع تحديا لنخبها ، وإذا أردنا مراجعة أهم الأدبيات فإنه تطفو على السطح العديد من الدراسات البارزة والتي أسست للتحول الكبير الذي يطال الحكم في عصر العولمة من قبيل الدراسات البارزة التي تضمنها المؤلف المشهور : الحكم بدون حكومة Governance Without Gouvrnment (1992) والذي حرره جيمس روزنو James N . Roseneau رفقة إرنست أوتو زامبيل Ernst-Otto Czempil إلى جانب كتاب روبرت أو . كيوهين وجوزيف إس .ناي القوة والإعتماد المتبادل Power and Interdepedence (1977) ، دون أن ننسى المجهودات المعتبرة في نطاق هذا الموضوع والتي بذلها ديفيد هلد David Held رفقة ثلة من الباحثين الآخرين في سلسلة بارزة من المؤلفات عن التحولات العالمية والحكم العالمي والعولمة وحكم العولمة .. إلخ.

ولا تخلوا الدراسات السابقة من مثل تلك الدراسة التي جاء بها أنصار الطريق الثالث بزعامة أنتوني غيدنز في طرح يتجاوز المقاربات الكلاسيكية ويسعى إلى تطوير أشكال جديدة من الحكم على الأصعدة المختلفة .

إشكالية البحث :

تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيسي التالي :

كيف تؤثر العولمة في الحكم وكيف تتأثر به ؟

وتثيرهذه الإشكالية عدة تساؤلات :

01- إلى أي مدى أصبحت العولمة ظاهراتية عالمية لفهم العالم ؟

02- هل الدولة لا تزال تسيطر على الترتيبات الكثيرة للحكم أم أن هناك من يشاركها فيه ؟ وهل أن النماذج القديمة للسيادة والديمقراطية قادرة على تجاوز إشكاليات الدولة القومية في عالم معولم ؟

03- كيف تؤثر عمليات العولمة في الحكم المحلي ؟ وهل الدولة قادرة على إبتكار ووضع تصورات جديدة في مجال السياسات على المستوى القطري وقابلة للتنفيذ من الناحية السياسية في مجالات القانون الإداري والسياسة الضريبية والسياسة النقدية والتجارة والسياسات الصناعية للتعامل مع تحديات العولمة ؟

04- هل يمكن لآليات الحكم العالمي التي بدأت تتجسد أن تكون فاعلا مؤثرا في العولمة ؟

05- هل أصبحت العولمة تفضي إلى تجاوز مفهوم المواطنة العالمية إلى تجسيد حكم عالمي لعالم مواطنين ؟

إنطلاقا من إشكالية الدراسة التي تم تحديدها ، يمكن صياغة الفرضية التالية والتي على أساسها تتفاعل العولمة بوصفها متغير مستقل ومتغير تابع :

كلما تسارعت العولمة وإزدادت عوامل إنتشارها كلما أدى ذلك إلى تعاظم تأثيرها في الحكم سواءا بتوسيع نطاقه أو تغيير مجاله بخلق مؤسسات جديدة أو معدلة بإمكانها أن تؤثر بعد ذلك في العولمة ذاتها .

فالعولمة بإعتبارها متغير تابع بدأت وشجعت من قبل أربع فئات من العوامل : التغير التكنولوجي ، إنتشار النظم القائمة على آليات السوق ، السياسة الداخلية ، والتنافس بين الدول ، هذه العمليات يمكن أن تؤدي إلى مؤسسات حكم جديدة أو معدلة وهي تتقدم أكثر نحو شمولية حقيقية وذلك للاستفادة من الفرص المتاحة أو للحد من التكاليف التي تفرضها عمليات العولمة ، يمكن أن تكون للجهات الفاعلة الحوافز والموارد اللازمة لتعديل مؤسسات الحكم الموجودة أو إنشاء أخرى جديدة ، وهكذا في الوقت المناسب عمليات العولمة سوف تصبح متغيرات مستقلة بينما مؤسسات الحكم الجديدة أو المعدلة سوف تصبح المتغير التابع بطبيعة الحال ، مع مرور الوقت ، سوف ستطلق العنان للقوى الجديدة التي بدورها ستؤثر في العولمة .

منهجية البحث :

موضوع الدراسة يقتضي الإعتماد على أكثر من مقترب فتتعدد المداخل وتتنوع بقدر تنوع وتعدد ظواهر العولمة وأبعادها .

العولمة ظاهرة سوسيولوجية ودراستها تستقي مدلولاتها من تتبع تطور النظرية السوسيولوجية بإستخدام العديد من المناهج والطرق و الأدوات العلمية ، وتبعا لذلك يتم التعامل العلمي مع البحث وفق مداخل ومقاربات مساعدة مختلفة .

الإطار المنهجي المعتمد ينطلق من تقصي الأبعاد الانطولوجيية والإبستمولوجية لظاهرة العولمة بصورة عامة ، إستجابة لتموقعها في الفكر والممارسة بصورة زعزعت الكثير من المفاهيم والأفكار ، وتبعا لذلك يتم الإعتماد على ثلاث مقاربات أساسية :

المقترب الأول : مقاربة سوسيولوجية تدفع للبحث عن إمكانية مواكبة الرهانات ذات البعد الكوني ، و تبيئة العولمة و إعطاءها صبغة محلية من خلال ملاءمتها مع القيم السائدة و تجاوز القيم التقليدية التي تحول دون تفعيل القيم الاجتماعية (القيم المؤسساتية

القيم الاقتصادية ، القيم السياسية..) وذلك كله في إطـــار الكـــشف عـــن الميكانيزمـــات والآليات التي تسمح بفهم التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع.

المقترب الثاني : مقاربة نيوليبرالية مؤسساتية لوصف التيار المؤسساتي للنظام الدولي المنوط به ضبط التفاعلات الدولية وتفسير محصلات هذا التفاعل ، والمساهمة في دراسة الظواهر العابرة للحدود و الاعتماد المتبادل وتأثيراتها على السياق الدولتي مـــن خـــلال بروز مستويات جديدة للحكم .

المقترب الثالث : مقاربة نقدية وذلك لمراجعة نقدية للبناء المؤسساتي والمحصلات أعلاه وفق مؤشرات عدة منها : العدالة والأخلاق من خلال إنتاج وتفسير الواقع و فهم الواقـــع الإجتماعي كنتيجة للممارسات الإجتماعية تبعا لمسارات التغييـــر ضـــمن كـــل وأجـــزاء المركب السياسي – الإجتماعي .

الصعوبات التي واجهت البحث.

لا يكاد يخلو أي عمل بحثي يتناول موضوع العولمة بصورة عامة مـــن الـــصعوبات والعراقيل ، سواءا من الجانب المفهوماتي أو الجانب التنظيري بالنظر لما يتـــداول مـــن الظواهر الإجتماعية المختلفة .

فموضوع الحكم بالنظر لدلالاته اللغوية والإصطلاحية يلقى تـــشعبا وغموضـــا علـــى مستوى التعريف خاصة عندما يتداخل مع العولمة ، وبنفس الدرجة تنحـــو الكثيـــر مـــن المفاهيم الأخرى خاصة في أدبيات العولمة السياسية نظرا لما يتخللها من مفاهيم غربيـــة واسعة الإستعمال على المستوى البحثي ولا تجد ما يقابلها في اللغة العربية .

ولا يخفى من جانب آخر ، أن كثرة الدراسات والبحوث وتـــشعب تنـــاول موضـــوع العولمة يفضي إلى صعوبات جمة للوصول إلى دراسات جادة وممنهجة ، مما صبغ على تلك الدراسات طابعا ذاتيا يبتعد عن الموضوعية ويصب في خانة التعميمات والمفاضلات لا غير.

أيضا كان لطبيعة الموضوع التي تشتق تأسيساتها من جوانب عدة بما في ذلك الإقتصاد والتاريخ والفلسفة والقانون الأثر البالغ في صعوبة التحكم في المفاهيم والأفكار والتوجهات

النظرية ، خاصة وكما سلف أن مصطلح الحكم يحتمل الكثير من المعاني الخفية والظاهرة والمختلطة مع مفاهيم أخرى ، هذا إلى جانب أن موضوع الدراسة يتسم بكـون مجالاتـه واسعة وتحتمل تداخل العديد من المواضيع الأخرى ويصعب التحكم به .

يبقى أن قلة الدراسات المتخصصة في موضوع الدراسة (العلاقة عولمـة / حكـم) خاصة في ميدان الدراسات العربية كان لها الأثر الكبير ، وإن وجدت قلة منها فتقتـصر على العموميات والمقاربات الضيقة الغير واضحة .

تقديم وتبرير الخطة المتبعة .

الدراسة التي نقدمها يتم تناولها في إطار أربعة فصول مقسمة إلى مباحـث ومطالـب جاءت مقيدة بمواضيع البحث الأساسية بعيدا عن التفصيلات والمذاهب المخلـة بأهـداف البحث ونتائجه المقصودة .

الفصل الأول يهتم بتحديد الإطار المعرفي ، من خلال دراسة معرفيـة للعولمـة وذلـك بالخوض في مفاهيمها الملتبسة ومعانيها المتجددة في سياق تاريخي يعرفها علـى أسـاس منطق العولمات بالجمع وينظر إليها كظاهراتية عالمية ومفهوماتية رمزية وكمدخل لفهـم الظواهر الإجتماعية وفي نفس المستوى يتم تتبع العولمة في إطار المـستويات المختلفـة التي ينظر إليها من خلالها وهل هي قديمة أم جديدة ، في طروحات تصب إجمـالا فـي ضبط جملة الأبعاد المتعددة للعولمة ومحاولة تقييمها وتنميطها .

وقد تضمن المبحث الثاني من هذا الفصل جملة النقاشات النظرية المطروحة بخصوص العولمة من خلال دراسة تموقعها الابستيمولوجي وتعدد مضامينها وفي نفس الوقت تقصي المواقف الأنطولوجية تجاهها .

الفصل الثاني وجاء كتحصيل حاصل لسابقه من خلال بحث تجليات العولمة وطروحاتهـا في مواجهة الدولة القومية والإشكاليات التي تحدثها على مستوى الممارسة الديمقراطيـة وتدخل السوق وهيمنته على أدوارها . المبحث الأول من هذا الفـصل يتنـاول كيـف تتعرض الأسس التي قامت عليها الدولة القومية للتأثر بفعل العولمة ، ويتم ذلك من خلال التطرق لأثر الفواعل الجديدة المشاركة وكذلك تغير مضامين السيادة وبـروز المـشاكل

الجديدة التي تهدد الإنسانية برمتها في إطار ما أصبح يسمى بمجتمع المخاطر حسب تعبير أولريش بك .

في المبحث الثاني يتم التطرق لإشكالية الديمقراطية على المستوى القومي في عصر العولمة وذلك تبعا للتناقضات الكثيرة التي فجرتها وعممتها في الوقت الذي يتعين معه إضفاء هذا الديمقراطية على العولمة ذاتها من أجل تخطي هذه الإشكاليات ، دون إغفال إحدى أهم السجلات القائمة حول مبررات الديمقراطية وظروفها في عصر العولمة من خلال تسليط الضوء على مفهومي القدرة على الحكم ومابعد الديمقراطية .

الفصل الثالث يستعرض مفهوم الحكم في عالم معولم ، بداية بتمحيص دقيق لتجليات الحكم المحلي والإشكاليات التي يطرحها المصطلح من الناحية المفهوماتية والنظرية وتركز الدراسة خصوصا على المفهوم النيوليبرالي للحكم ومقاربة مضامينه وتجلياته . مع توظيف مفاهيم ممارسة الحكم من خلال البيوبوليتيك بإستجلاء تلك الأفكار البارزة والتي تم تحيينها في ميدان الضبط لنقل الحكم من بؤرة التركيز والضبط إلى إتساع الرقابة والإشراف ، ولن يتم الفهم في هذا النطاق دون التطرق إلى دراسة الحكم الراشد وتصوراته كنتيجة حتمية لما سلف في ظل تدرج مفاهيمه وتمحورها حول القيم والمعايير وأخيرا في هذا الفصل يمتد البحث ليبين الآثار البارزة للعولمة على المستوى المحلي من خلال التركيز على الإصلاح الإداري والقوانين .

الفصل الرابع ويتناول بالدراسة في المبحث الأول منه موضوع الحكم العالمي (مفهومه نظرياته ، طبقاته إشكالاته) في ظل تصاعد القيم العالمية وتنامي ضغط المشاكل العالمية ، وجاء المبحث الثالث ليركز على المواطنة العنصر الفعال الثالث في العلائقية محل الدراسة (العولمة ، الحكم ، المواطنة) بإعتبارها مناط الحكم ونتيجته النهائية ، وذلك بدراسة المفهوم في ظل التحولات العميقة التي تطال الدولة القومية وكذلك بروز ما أصبح يسمى : المواطنة العالمية إنتهاءا بالتطرق للمفاهيم الجديدة على المستوى الكوني كالكوسموقراطية والكوسموبوليتانية .

الفصل الأول

إبستمولوجيا العولمة

الفصل الأول : إبستمولوجيا العولمة.

العولمة ظاهرة إجتماعية حية ، وهي بذلك ظاهرة تاريخية تنمو وتتكامل وتتحول وفي خضم ذلك تحصل عملية التمايز والتعدد والإنفصال والتناقض داخل الظاهرة نفسها وبالرغم من أنه لا يوجد هناك إتفاق حول ماهية العولمة فإن جميع الدراسات المتعلقة بموضوعها تؤكد على أنها موجودة فعليا بإعتبارها عملية تغيير واسعة النطاق وأن لها مفاهيم مختلفة تفسر كل منها كإنعكاس لتطور المساجلات والمناقشات الشئ الذي يعطيها معنى وجوهرا وإنعكاسا للظواهر التي تدعي هذه المساجلات أنها تتصدى لتفسيرها .

من هذا المنطلق فإن الإشكالات الإبستمولوجية التي أثارتها العولمة ولا تزال تثيرها ربما تعد الأبرز – بالنسبة لنا– مقارنة لما أثارته من صخب من الناحية التفاعلية وتمركزها التاريخي ، وبالتالي لا تكفي دراستها بإعتبارها ظاهرة بارزة ومؤثرة ولها جوانب مختلفة ولكن يقتضي الأمر التعمق في دراستها وكشف حقائقها من خلال تقصي مقوماتها الأنطولوجية والمعرفية والسلوكية ، أو بالأحرى دراسة المشكلات الابستمولوجية الأساسية التي تطرحها من خلال تفسير العلاقة القائمة بين النظريات العلمية والواقع المحسوس ، والكشف عن حقيقة العولمة وأهدافها بعيدا عن الدراسات الأرسطية والنظرة العلمية المادية .

المبحث الأول : العولمات : تعدد المفاهيم وتداخل المقاربات .

مبدئيا وبتمحيص دقيق لمفردات وإفرازات المشهد العالمي في سياق الحركية والتفاعل المستمر للعناصر والفواعل المختلفة داخليا وخارجيا فإنه يتعين القول بأن هناك عولمات عدة وليس عولمة واحدة ، ذلك أن تعدد سيرورات وأبعاد العولمة أدى إلى خلق عدد من العولمات مما ترتب عنه أيضا عدة موضوعات تشكل في حد ذاتها تصورات ومقاربات مختلفة .

وكما تتعدد العولمات تتعدد مستويات الإقتراب من العولمة سواء بإعتبارها متغير أو مفهوم أو عملية أو ظاهرة أو إديولوجية إرتباطا بكونها تمثل ظواهراتية عالمية ومفهوماتية رمزية تندمج فيها كل صور التغير والتحول التي تحدث على مستوى المعمورة ككل .

ما يقدمه مفهوم العولمة على مستوى الدارسات السوسيولوجية لا يقل أهمية عن المنظومة المعرفية التي تدرجت وتشكلت على مر فترات طويلة من الجهد الإنساني ، والأكثر من ذلك أن هذا المفهوم أعاد النظر في كثير من المفاهيم من قبيل تلك المرتبطة بالدولة القومية وفتح المجال واسعا للترابط بين المحلي والعالمي .

المطلب الأول : عولمات كثيرة بدلا من عولمة واحدة .

في ضوء تعدد المجالات والسياقات التي تؤثر فيها العولمـــة الـــسياسية والإقتـــصادية والثقافية والعسكرية ، فإنه لكل مجال من هذه المجالات عولمته الخاصة التي قـــد تتميـــز بسمات فارقة عن العولمات الأخرى وبالتالي لا يمكن فهمها بشكل أحادي ممـــا يقتـــضي الحديث عن عولمات بالجمع بدلا من العولمة بالمفرد .

فالعولمات المقصودة هنا هي الجوانب التي تنسب للعولمة في العادة ، مع التركيز على أن عمق التغير الذي شهده ويشهده عالم اليوم يتمثل في حدوث عولمات في كـــل مجـــالات الحياة الإنسانية والتداخل العضوي الذي يربط بين مجالات التغييـــر هـــو المميـــز الأول للعولمات ويصبح بذلك أي فصل بينها بعيد عن التحليـــل الـــسوسيولوجي الموضـــوعي والمتمكن .

من جهة أخرى تشير العولمة إلى مجموعة من السيرورات المؤدية إلى مجتمع عالمي واحد مجتمع كوكبي وهذه السيرورات تشكل عولمات كثيرة ، وهكذا فإن هناك في العلوم الإجتماعية عددا من التصورات النظرية للعولمة يوازي عدد المدارس والإجتهادات ، ففي الإقتصاد تشير العولمة إلى التدويل الإقتصادي وإنتـــشار علاقـــات الـــسوق الرأســـمالية والإقتصاد الكوكبي ، أما في العلاقات الدولية فيكون التركيـــز علـــى الكثافـــة المتزايـــدة للعلاقات في ما بين الدول وتطور السياسة الكوكبية ، في السوسيولوجيا يكـــون الإهتمـــام منصبا على الكثافات الإجتماعية العالمية المتزايدة وصولا إلى بروز مجتمع عالمي ، أمـــا في الدراسات الثقافية فنجد أن التركيز متجه نحو الإتصالات الكوكبية والتنمـــيط الثقـــافي الشامل للعالم فضلا عن التركيز على ثقافة مابعد الإســـتعمار ، وفـــي التـــاريخ ينـــصب الإهتمام على إجتراح أساس نظري لنوع من التاريخ الكوكبي [1].

تعدد المواضيع والمجالات والأبعاد ←تعدد العولمات ←تعدد المدارس والنظريات

← تعدد التجارب والتحديات وأشكال التفاعل .

---

[1] : مايكل هاردت . أنطونيو نيغري ، **الإمبراطورية ، إمبراطورية العولمة الجديدة** ، ترجمة : فاضل جتكر ، (الرياض : مكتبة العبيكان ، 2002) ، ص . 189 .

مفهوم العولمات يتمظهر من خلال الزمان والمكان وكذا من حيث الماهية والموضوع وبالتالي لا يمكن فهم العولمة بشكل أحادي ، سواء أكان ذلك من زاويــة إقتــصادية أم سياسية ، إجتماعية ، أم ثقافية وليس من الضروري تزامن عولمة هــذه المجــالات إذ يمكن أن تسبق عولمة مجال معين عولمة المجالات الأخرى ، كما أنه من جهة أخرى فقد أثبت تاريخ العلاقات الدولية أن هناك عولمات كثيرة لكنها لم تكن بارزة بالــشكل الــذي برزت به العولمة الحالية ، كانت متضمنة بصورة غير واضحة في مفاهيم أخــرى تــم إماطة اللبس عنها مع التغيرات الكبيرة التي حدثت .

من جهة أخرى فإن تناول العولمة بصيغة الجمع أي بإعتبارها عولمات تشمل عددا من العمليات الإجتماعية والسياسية وليست مجرد آلية ذات إجراء واحد ، فالعولمــة كمتغيــر يمكن أن تغطي عددا غير محدود من أوجه الحياة الإجتماعية ويمكن أن يتعــدى مــداها التعدد القاري (أي بين القارات) إلى الكون بأكمله ، كما أنه من الممكــن أن تحركهــا آليات مختلفة فهي عمليات متعددة الأشكال وبإختصار فإن المفهوم يــشير إلــى تعدديــة العمليات الإجتماعية .

حسب جوران توربون فإن هناك ست موجات تاريخية للعولمــة : إنتــشار الأديــان الغزوات الإستعمارية الأوروبية ، صراعات قوى أوروبية داخلية خالصة ، مابعد الحرب العالمية الثانية والآليات السياسية للحرب الباردة ، آليات العولمة المالية والثقافية [1] ، هذه الموجات تفضي إلى تعدد أشكال العولمة وصورها وبالتبعية تعدد المقاربات النظرية بين مقاربة تركز على الجوانب الإقتصادية وتجعلها طاغية على الجوانــب الأخــرى وبــين مقاربة مركزة على الجوانب السياسية والثقافية وغيرها ، ومجمل هذه المقاربات – علــى حد تعبير برتران بادي – إلتقت في فكرة " الفاعل " وتجاهلت "النسق" رغم أن العولمة هي ملك لنسق أو لنظام أو لإطار يحدد مجال حركة الفواعل سواء كانت الفواعل فردا في سلوكياته اليومية أو دولة .

كذلك أضحت كل دولة تتعامل مع العولمة بأسلوبها الخاص النابع من ثقافتهــا ومــن معتقداتها في محاولات هادفة للتحكم فيها مما كشف عن عولمات متنوعة ، تتبع أساسا من

---

(1) : جوران توربون ، " العولمات : الأبعاد ، الموجات التاريخية ، المؤثرات الإقليمية ، وتوجيه الحكم المعياري " ، ترجمة : بدر الرفاعي، **في مجلة الثقافة العالمية** ، العدد ، 106، (الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ماي 2001)، ص.13 .

منابع مختلفة سواءا في أنظمة ديمقراطية أو تسلطية كما الحال بالنسبة لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أو الصين أو دول لا تدخل ضن هذا النماذج وتسعى لإضفاء بدائل مناسبة لها كجنوب إفريقا والتشيلي وغيرها ، أو بمعنى آخر لم يعد مفهوم العولمات يكتفي بالموجات والأبعاد المختلفة للعولمة بل أصبح يرتبط أيضا بالنماذج المختلفة التي تقدمها وتطرحها الدول في علاقتها بهذه الظاهرة .

ما يؤكد النزوع لفكرة العولمات هو الدراسة التي قدم لها كل من بيتر إل. بيرغر وساموي هنتنغتون بعنوان: عولمات كثير (التنوع الثقافي في العالم المعاصر) وهي دراسة دامت ثلاث سنوات حول موضوع العولمة في عشرة بلدان هي : التشيلي ، اليابان ، جنوب إفريقية ألمانيا ، تركيا ، المجر ، تايوان ، الهند ، والولايات المتحدة بالإشتراك مع حشد من الباحثين من سائر أرجاء العالم .

يتم التركيز في الدراسة المشار إليها أعلاه على التنوع الثقافي كوجه من أوجه العولمات بتسليط الضوء على ظاهرة العولمة والتنوع الثقافي في العالم المعاصر ، وذلك بالإشارة إلى أن هناك بالفعل ثقافة كوكبية ناشئة ، ثقافة أمريكية إلى حد كبير من حيث الجذور والمضمون غير أنها ليست قوة موجهة مركزيا مثل الإمبريالية القديمة ، ويقوم الباحثون بمعاينة جملة التيارات التي تحمل هذه الثقافة ، جنبا إلى جنب مع زحمة العولمات الفرعية – حركات ذات نطاق إقليمي لا كوكبي غير أنها وسائل تساعد على إقامة الجسور بين المجتمعات التي تحتك بها وبين الثقافة الكوكبية الناشئة – التي تمكن الأقاليم من التماسك ، مع لفت الأنظار في نفس الوقت إلى قوى متعولمة وفاعلة بقيت خارج دائرة الاهتمام من قبيل الدور الذي تضطلع به الحركات الدينية .

فالصين مثلا تكشف عن نمط جديد من العولمة الثقافية : عملية مدارة تضطلع فيها الدولة بدور قيادي ، وتتعاون النخبة والقاعدة الشعبية لتعلنا بصوت مسموع ملكية الثقافة الكوكبية الناشئة ، فقد تمت إعادة تفسير العولمة بوصفها جزءا من مسعى التحديث ، وهو أحد المكونات المهمة لأهداف الدولة الحزبية وتعبر أكثر النخبة الثقافية عن تأييدها للسير بإتجاه الإلتحاق بركب العولمة وقد إضطلعت بدور مفتاحي على صعيد الترجمة والأقلمة الثقافيتين ، وظلت الدولة الحزبية الصينية تلعب دورا قياديا فعالا في جل مناحي العملية وهي ترمي من وراء ذلك إلى ضمان مشروعيتها وسلطتها وأبدى الجمهور نزوعا قويا

إلى قبول الأقلمة ووصولا آخر المطاف إلى إمـــتلاك عناصـــر مـــن الثقافـــة الأجنبيـــة المستوردة [(1)] .

كذلك الأمر بالنسبة لتايوان أين يصف : هسين هوانغ مايكل هسياو في نفس المؤلـــف بأن تايوان مجتمع حديث ذاتي التكيف ، منفتح ، تعددي ودائم التغير ، فالتجربة التايوانية على صعيد التفاعل بين العولمة والأقلمة قد كشف بوضوح عن وجود شكل مـــن أشـــكال التعايش التعددي في سائر الميادين الثقافية وبقي دور الدولة في هذا كله دائم التغير، ومـــا يقال عن الصين وتايوان يقال عن اليابان والهند وكذلك جنوب إفريقيا وما ســـاهمت بـــه خارج الآليات الأمريكية والغربية في تدفق القوى الكوكبية .

هناك جدلية تتحكم بصيغ العولمة وموجاتها وإستقبال الإنسانية لها وهذه الجدلية تظهر من خلالها العولمات بتجليات مختلفة تتناقض فيما بينها ، ولعل أهم منظور لفهم العولمات وتطورها المستقبلي هو الكيفية التي يناقض بها منطق العولمات منطقا قويا هـــو منطـــق التدويل الذي بدوره كان مناهضا لمنطق الدولة الوطنية .

المطلب الثاني : العولمة من منظور سوسيولوجيا المعرفة .

تهتم السوسيولوجية المعاصرة بمواضيع إجتماعية مختلفة تسعى إلى إزالة الغمـــوض والالتباس عن الظواهر الاجتماعية المتفاقمة والمتسارعة في المجتمعات ، بهـــدف إيجـــاد منهج علمي مؤطر وعقلاني قادر على التفسير والتمحيص الدقيق لدرجة الشذوذ المجتمعي وإختلال المعايير الاجتماعية التي لا تتجاوب مع العقل أو أنها إنحرفت عن السياق العـــام للجمهور الغالب والخاص.

يستعمل سمير أمين تعبير علم العولمة (Globologie) عند تناولـــه للعولمـــة بإعتبارهـــا مفهوم سوسيولوجي ينتمي إلى علم الاجتماع العالمي ، فتكنولوجيات الاتصال والإعـــلام والمعلومات الجديدة تكرس العولمة الإعلامية التي تغير مضامين ومفاهيم عديدة كانـــت تحكم الرؤية العلمية للظواهر السياسية الدولية مثل تغيير مفاهيم طالما إعتمـــدت عليهـــا

[(1)] : بيتر إل. بيرغر وساموبل بي هنتنغتون ، **عولمات كثيرة التنوع الثقافي في العالم المعاصر**، ترجمة : فاضل جتكر، (المملكة العربية السعودية : مكتبة العبيكان ، 2004) ، ص . 75.

دراسة العلاقات الدولية في العقود السابقة قبل نهاية الحرب الباردة كوحـدات مفاهيمية مركزية للتحليل والدراسة للقضايا الدولية : الدول القومية ، السيادة ، الحدود ، السلطة الديمقراطية ، الحزب ، المؤسسة ، المواطنة ، القانون ، الصراع ، النظام ، القوة ، توازن القوة ، الهوية .

لقد أصبحت العولمة شأنا كبيرا في عالمنا المعاصر ولا يخلو أي مجتمع من الحـديث عنها حتى وإن كان كل مجتمع يسأل عنها ويجيب بطريقته الخاصة ، ولأن العالم عـالمي الطبع فمعنى ذلك أن العولمة ذات طابع ظاهراتي عابر للحدود وهذا التميز في حد ذاته ينطوي على عدة تساؤلات حول كيفية هيكلة الأبعاد والمجالات المختلفة : كيف نهيكل العولمة ؟ كيف نهيكل الأسواق المالية ؟ كيف نهيكل السيادات الدولية ؟ كيف نهيكل الأبعاد الدولية ؟ .

فالعولمة لا تنطوي في تمظهرها وتأثيرها على مجرد آليات وعمليات مختلفة بل تضفي معاني ومعايير جديدة على مستوى الفكر والممارسة ، فبدلا من القول بأنها فعل شاذ أو مؤقت أصبحت تعمل على تفكيك الخطابات الفكرية وتنميطها وتتفاعل كمتغير مستقل متجاوزة الإلتباس واللبس الذي طغى على جل الدراسات التي تناولتها ، وأصبحت في صورة متقدمة معيار لبلورة وصياغة المفاهيم والأفكار وركيزة لا يمكن الإستغناء عنها لفهم العالم ، أو بالأحرى أصبحت فينومينولوجيا لتفسير الظواهر المختلفة على مستوى العالم .

الفرع الأول : المغالطات المفاهيمية وإلتباس المفاهيم في العلوم الإجتماعية .

العولمة ظاهرة إجتماعية بالغة الإتساع وعظيمة الأثر في منطوياتها وتداعياتها بتلك العمليات التي تضفي الزخم والكثافة على العلاقات الإجتماعية المتبادلة والمتداخلة وبالخصوص إضفاء الترابط بين ماهو محلي وماهو عالمي ، لكن ولكون العولمة تمثل منظومة من السيرورات التي لا يمكن التكهن بها أو التحكم فيها فإنها تطرح مخاطر وتحديات جديدة قد تترك آثارها فينا جميعا [1] .

---

[1] : أنتوني غيدنز ، **علم الإجتماع** ، ترجمة : فايز الصياغ ، (لبنان : المنظمة العربية للترجمة ، ، 2005) ، ص . 117

ينجر هذا الأثر على المفاهيم والمصطلحات والأفكار ، فقد أصبحت المفاهيم في عصر العولمة تقدم مخاطر أكثر مما تقدم مناقب خاصة إذا أسيئ إستعمالها سواءا عن قصد أو عن غير قصد ، من قبيل السعي لتقمص أفكار وتوجهات لا تخدم المواضيع المراد دراستها أو تضخيم الصورة العامة لإضفاء الغموض كبعد غالب ينطوي على الترويج لفكرة أن العلم يجب أن يسير بتلك المفاهيم وأن من يخوض فيه لا ينبغي له إلا أن ينهم منها ويحترف إستخدامها وإلا عد خارجا عن نطاق العلم في الوقت الذي وجد العلم ليبسط وييسر .

فإستخدام المفهوم قد يكون فيه الكثير من المغالطة وتطبيقاته في نفس الوقت قد لا تخدم الواقع الذي يفرض نفسه مما يؤدي إلى خلل في العلاقة القائمة بين الواقع والنظرية والتمادي في التركيز على المضامين الزائفة أو المغلوطة يؤدي في النهاية إلى تمييع صورة الفكرة المراد تقصيها ميدانيا .

الكثير من المفاهيم لا تجد لها صدى في الواقع أو بالأحرى يكون إسقاطها في غير محله أو بعيد عن المعنى الحقيقي له ، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد المعاني والدلالات وصعوبة إيجاد تناسق بين الجانبين النظري والتطبيقي ومن جانب آخر تلتصق ببعض المفاهيم صفة التعقيد – سواءا كان هذا التعقيد فعليا أو مفتعلا – بحيث لا تستقر على منظومة معرفية ثابتة مما يؤدي إلى تشويش الرؤى وتعميق المعضلة وهي ذات الإشكالية التي يطرحها كل من مفهومي العولمة والحكم .

هذه الإشكاليات التي تطرحها المفاهيم زمن العولمة لا تجد فارقا بينها وبين كثير من التساؤلات الأخرى الحرجة بشأن العلوم الإجتماعية بصورة عامة ، كالتساؤل : هل فعلا هناك علاقة بين المناهج والعلوم الإجتماعية والقضايا المعاصرة ؟ وهل كل ما يتم التنظير له والبحث فيه يخدم القضايا المعاصرة التي تطرح نفسها أم أن هناك مساعي لتعميق الفجوة بين الجانبين ؟ .

يجيب دوركهايم عن بعض هذه التساؤلات من خلال إثارته لمعضلة المصطلحات المعقدة التي تشوش الرؤى وترسم مشارف المفردات السياسية والتحليلية بقوله :

(في واقعنا المعرفي الحالي ، لا نعرف تماما ماهية الدولة أو السيادة أو الحرية السياسية أو الديمقراطية أو الاشتراكية ، ... الخ . إذن ، على أحد أن يدفعنا إلى الشهادة زورا عند إستخدامنا لهذه

المفاهيم طالما لم تتم صياغتها بشكل علمي . غير أن المعاني التي ترادف معانيها تتكرر دوما في سجالات علماء الاجتماع يتم إستخدامها باستمرار بثقة عالية وكأنها تعبر عن أشياء بديهية معروفة ومعرّفة بشكل سليم لكنها في الواقع تثير المزيد من البلبلة وتوقعنا في زوبعة من المسلّمات والإسقاطات والرغبات الهلامية) [1].

المعنى الذي يقصده دوركايم يشير بصورة واضحة إلى أن الصعوبة تكمن في العلاقات غير المستقرة وغير المثيرة للاستقرار بين اللغة النظرية البلاغية بمفاهيمها ومستلزمات الملاحظة على أرض الواقع عند تعاملنا مع أية حقيقة تاريخية لتوضيح الفكرة وهذا التحدي يستلزم أن يتدخل العلم ليتولى مسؤولية ضبط كلماته بطريقة رمزية إصطلاحية وتحويل المسميات المنطوقة المعروفة مسبقا إلى مفاهيم دالة .

إذن ، مالذي يجب فعله ؟ وكيف يتم التعامل مع أزمة توظيف المفاهيم التي تبدو للوهلة الأولى معقدة ولكنها في واقع الآمر بسيطة تقتضي فيما تقتضيه تبسيط المسائل والإهتمام بالجوانب اللغوية والتاريخية والبحثية في سياق بعض الملاحظات الجانبية من قبيل تجاوز وإستبعاد الفكرة الجاهزة التي تتبادر إلى الذهن لتضفي وضوحا زائفا على الموضوع وكذا الاستخدام العفوي القائم على مزج المصطلحات مما يساهم في إختزال الأشكال والمعاني الأساسية . والأكثر من ذلك إعتماد نوع من الخصوصية في توصيف الظواهر وإخراجها من خلال مفاهيم أصيلة وذاتية وهذا ما يطرح خاصة على مستوى الخطاب اللغوي والمفاهيمي العربي الذي غالبا ما ينحو إلى إستيراد المفاهيم وإستعمالها على حالتها اللغوية على مستوى البحث والتحليل والممارسة .

فالتعامل مع المفاهيم يكون إنطلاقا من منطق ثلاثي الأبعاد : تاريخ المفهوم – إلتباس المفهوم – تطبيقات المفهوم ، وهذا المنطق الثلاثي تفرضه طبيعة المفاهيم السياسية الإجتماعية (على حد تعبير روبرت بارتلسون) القابلة لإمتصاص وإحتواء تشكيلة متنوعة من المعاني نتيجة لتنوع الهدف والسياق الذي تستخدم فيه ، وهذه الخاصية هي التي تجعل المفاهيم تزداد إلتباسا وبالتالي مثيرة للجدل ، فتاريخ المفاهيم لا ينطلق من

---

[1] : إدوارد كونت وروجر هيكوك ، **عوائق بناء المنهج ، مقاربات زمكانية ونهاية البداية** ، في : روجر هيكوك وآخرون **البحث النَقدي في العلوم الاجتماعية : مداخلات شرقية - غربية عابرة للاختصاصات** ، ترجمة : اليز أغزريان ، (فلسطين : معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية ، جامعة بيرزيت ، 2011) ، ص . 12.

تعريف محدد لمفهوم بعينه وإنما يهتم ويتابع أثر التعريف والتطبيق على المفهوم وأثر المفهوم بدوره على المحيط الذي أستخدم فيه ، بعبارة أخرى يهتم تاريخ المفاهيم بما يحويه المفهوم من معنى في سياق بعينه كما يهتم بالفعل الذي يحدثه المفهوم في هذا السياق .

وهذا يعني ضرورة تناول الحقائق الاجتماعية التي يحاول أي مفهوم مرادفتها من خلال تحديد العمليات التي تسبق تشكلها ، لتحقيق ذلك ، وكخطوة أولى يجب الاحتفاظ بمسافة نقدية لازمة بعيدا عن الأيديولوجيات التي قد يعكسها المصطلح بالأساس ، وبعد ذلك ، يتم إخضاعها إلى التعريف الإجرائي من خلال مواجهة بعض مسلمات الخطاب الشائع غير القائم على الانعكاسية الذاتية ، ثم إعتماد الفكر النقدي لدراسة التوترات القائمة بين المصطلحات والمفاهيم الرنانة المختلفة لتسهيل فهم أثرها على العمليات الاجتماعية وذلك بالإلتفات إلى تكوينها وممارستها من منطلق تاريخي وتحليلي بإعتبارها عملية يمكن فهمها في حقل دلالي وسياسي أوسع .

مثلا بالنسبة للعولمة ، فبقدر ما تلقى الإجماع في تمظهراتها الخارجية الصرفة وتبعاتها الآنية على الأفراد والجماعات بقدر ما لا يشمل ذلك الظاهرة في تركيبتها المفاهيمية الخالصة أو في تكوينها الإبستمولوجي ، وأصبحت بسبب كثافة الاستعمال وتضارب الاستخدام وتجاذب التوظيفات تحمل الشئ ونقيضه و أصبح إلتباس مفهومها هو الغالب إلى درجة المطالبة أحيانا بإستبعاده تماما من دائرة المناقشة العلمية ، فالكلمات المستحدثة الرائجة تلقى جميعا المصير نفسه ذلك أنه كلما زادت دائرة الخبرات التي تدعي إلقاء الضوء عليها فإنها تصبح بذاتها أكثر الأمور غموضا .

وفي نفس الوقت الذي يرى فيه البعض ضرورة إستبعاد مفهوم العولمة يرى البعض الآخر بأن هذا المفهوم يطرح إشكالات منهجية وأنطولوجية بالغة الأهمية وما إلتباسه إلا إنعكاس للإلتباسات المنفردة للمناقشات حول العولمة وعولمة هذه الإلتباسات لدرجة أن جيمس روزينو يرى أن هذا الإلتباس نفسه هو مؤشر على مرحلة مبكرة لتحول عميق في فلسفة الوجود .

يجد هذا التناقض صداه على مستوى الصراع بين الضوابط المعرفية المتعارف عليها في العلوم الإجتماعية وواقع العولمة ، فإذا كانت ممارسات صياغة التعريفات في العلوم

الإجتماعية تهدف إلى تنقية الخطاب العلمي من الإلتباس وذلك بتحليل المفاهيم المتعارف عليها بإشتراط دلالات معينة من خلال تعريفات واضحة وقاطعة وتعريفات واعدة بتقديم أساس لمزيد من التقصي العملي للظاهرة المدرجة ضمن المفهوم ، فإن إلتباس مفهوم العولمة أصبح في حد ذاته هو ضرورة لفهم بزوغ العولمة وتطورها في الواقع .

ما سلف يجرنا لجانب آخر أكثر أهمية وهو العلاقة بين النظري والتطبيقي في العلاقات الدولية ، وبتعبير أدق هل أن التنظير في هذا المجال المعرفي يساير الواقع الميداني خاصة مع الكم الهائل من النظريات والإتجاهات التي في كثير من الحالات إما تأتي مصححة لبعضها أو تجاوزا لبعضها أو حتى إلغاءا لها وكل ذلك في نطاق جدلية المكان والزمان.

فتناول الحركة الجدلية بين المفهوم والبحث يطال مسألة تعريف العولمة في حد ذاتها فجل الباحثين ينطلقون من أن العولمة ليست بالأمر الجديد بدليل شيوع الأشكال قبل الحديثة لتدفق العلاقات المتبادلة بين الثقافات والنظم الاقتصادية التي تجمع القارات فالثورة المكانية كانت هي السباقة وكانت منذ أن خلق الإنسان وأن الجحافل العظيمة والقوات العسكرية والبحرية والاستكشافات التي مهدت للثورات المكانية المتتابعة لم تنتظر الحصول على إذن من العلماء قبل الإقدام على تحركاتها المكانية الثورية . وقد يذهب المرء بالتالي إلى إحتمالات لا حصر لها لمفهوم المكان ولكنها مرتبطة بشبكة عالمية أوسع وتغدو قضية العولمة بالتالي ليست موضوعا ذا شأن يذكر[1].

لقد أصبحت المفاهيم تشكل مأزقا معرفيا لا مناص من تجاوزه ، بما يكتنفها من صعوبات أثناء التعاطي معها بأي شكل من الأشكال ، وتتسحب هذه الآثار على الفكر كما تنسحب على الواقع وتجد في سطحية المقاربة وعفوية الممارسة بؤرا لتفشي المغالطات المفاهيمية ونزوع الدراسات والأبحاث لتجاوز الغاية المقصودة منها وحتى من التجرد من الهوية والكنه الحقيقي للذات ، ولعل النموذج البارز عن ذلك ما يفعله مفهومي العولمة والحكم في نطاق الأدبيات السياسية والإجتماعية وبالخصوص على مستوى الدراسات العربية .

---

[1]: المرجع السابق ، ص . 13.

الفرع الثاني : فينومينولوجيا العولمة (*) وأثرها في فهم الظواهر الإجتماعية .

تنتمي العولمة إلى خطابات متعددة من النظرية السياسية إلى الأدب ومن الاقتصاد والتاريخ إلى العلوم السياسية ، هذا الامتداد الواسع يساهم في ثراء مفهوم العولمة بقدر ما يساهم في غموضه ، إنه مفهوم يفرق أكثر مما يوحد ولهذا إتجهت الكثير من الخطابات إلى ضرورة المرافعة من أجل مفهوم أوسع للعولمة في سياق تاريخي أكبر(1).

العولمة بيداغوجيا تعني تشخيص للعالم ، فهي تمثيل ، إظهار للعالم ، لا يمكن فهمها تقنيا ولكن ظاهراتيا ، ظاهراتيا يعني : أن النظر إلى الظاهرة " أ " أو " ب " هو جزء في حد ذاته من الظاهرة (2).

الظاهراتية منهج ينحصر في وصف الظاهرة ، أي ما هو معطى مباشرة بعيدا عن عمل أي تقييم في محاولة للوصول بذلك إلى أكبر قدر ممكن من الموضوعية ، وهي كمنهج تبتعد عن الاتجاهات التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر فلا هي بالمنهج الإستدلالي ولا بالمنهج الإستقرائي أو حتى التجريبي ، بل تسعى إلى الكشف عن حقيقة الأشياء نفسها .

نقطة البدء في الفينومونولوجيا تتحدد من خلال القبول بوجود معطيات حسية وذلك بتجنب أي شك قد تثيره حين تقف بيننا وبين الإدراك المباشر للعالم أي ما هو معطى حيث " شيء " تقابل " معطى " في الظاهراتية و المباشر هنا ليس ما هو محسوس – كما يرى الحسيون والتجريبيون – بل ما هو معطى أي المعطيات الحسية للظاهرة المتبدية أمامنا .

تبعا للظاهراتية أو الفينومينولوجيا فإنه ينبغي صياغة منهج معرفي أساسه العودة إلى العولمة نفسها ، وذلك بالبحث المباشر فيها كما يخبرها الوعي بتحرر كامل من أي

(*) : لفظ الفينومينولوجيا يتكون من كلمتين: "فينومين"و" لوغوس"، ويعني علم الظواهر ، والفينومين في أصله الإغريقي يفيد معنى الإبانة والظهور، كما يعني المنجلي أو الذي يحضر داخل شيء من الأشياء كما يفيد الشيء الذي يبين عن نفسه. فالفينومينولوجيا بمعناها المركب تفيد جعل الموجود يظهر من تلقاء ذاته فأن تمارس الفينومينولوجيا هو أن تساعد الشيء على الظهور وتمكينه من الإفصاح عن نفسه بغية إدراكه .

(1) : Bertrand Badie ," L'adieu au gladiateur ? La mondialisation et le renouveau des relation internationales" **revue Relations internationales** , n° 124 (France : cairn ,2005/4) , p .96.

(2): Zaki Laidi , " La Mondialisation Comme Phenomenologie Du Monde" . http://www.laidi.com/papiers/monde.pdf (18/02/2009)

مفاهيم أو نظريات مفسرة مسبقة ، وذلك بالإعتماد على الخبرة الحدسية للظواهر كنقطة بداية (أي ما تمثله العولمة في خبرتنا الواعية) ثم تنطلق من هذه الخبرة لتحليلها وأساس معرفتنا بها .

من هذا المنطلق الفينومونولوجي فإن العولمة تفهم بطريقتين لا يمكن الفصل بينهما : أولا تفهم إعتمادا على خطوات المنهج الفينومونولوجي ولا يتم ذلك إلا من خلال النظر إليها كظاهرة تستنبط حقيقتها من كنه ماهيتها ، وثانيا تفهم على أساس أنها أضحت هي في ذاتها مع مرور الوقت تشكل فينومونولوجيا للعالم أي أصبح العالم يفهم من خلالها لأنها تكاد تستغرق جميع المجالات الحياتية : إقتصادية ، سياسية ، إجتماعية .....

فهناك وقائع وتشخيصات تتماثل وتتظاهر بصفة مستمرة في إطار عولماتي يجب فهمه من خلال مدلولات رمزية ، وتبعا لذلك فالعولمة دخول رمزي في عالم خاص بكل مجتمع أو بمعنى آخر تدخل العالم في الفضاءات الإجتماعية ، السياسية ، الثقافية الخاصة بكل حيز أو بعد .

بهذه المعاني تتدخل العولمة لتراقب كل شيء ، وتقصي لكي تهيمن على كل شيء وفي إطار هذه الفلسفة تطرح سؤال مركزي حول : من يحكم ؟ من يحكم من حيث النسق ومن حيث الميكانيزمات التي تتحكم في مختلف الظواهر الحداثية التي تعيد العولمة بناءها كونها تجعل الأقوى مرتبطا بالأصغر، وتجعل صاحب السلطة تحت تأثير المحتج والقانون تحت رحمة الفوضى [1].

إن العولمة تعيد بناء النظام الدولي على عدة مستويات :

- مستوى الفواعل وهوية الفواعل .
- مستوى المبدأ الذي يكمل الفواعل .
- مستوى قواعد اللعبة .
- مستوى الحلول والرد على المشاكل .

لقد غيرت العولمة من الإطار الوظيفي لقواعد اللعبة الدولية والذي قام على القوة أو سياسات القوة نحو معطى جديد وهو القوة الناعمة ، ولم يعد الفاعل الدولي هو المكافح حسب هوبز لأن العولمة فتحت المجال نحو عدد غير متناه من الفواعل : شركات عالمية

---

[1] : Bertrand Badie , Op Cit , p.99.

منظمات غير حكومية ، إعلام وغيرها من تكنولوجيات جديدة [1]،فالعولمة لا تقف عند حدود التأثير الميكانيكي للاعتماد المتبادل بل تقود إلى طريقة لعب أو طريقة إصلاح تقدم خطابا ليس حول نهاية الدولة أو مقاومتها ولكن حول تسوية أو تغيير طبيعتها في إتجاه نوع من الخصخصة للدولة على المستوى السيادي الإقليمي والوظيفي .

يرى زكي العايدي في هذا المنحى أن العولمة لحظة تاريخية تنتمي لها مجتمعات في زمان ومكان معين للتعبير عن الذات ، هذه اللحظة تمثلت وتظاهرت في خمسة أحداث : تحرير السوق ، حادثة تشرنوبل ، سقوط جدار برلين ، ميلاد الإنترنت ، قمة سياتل [2].

فالعولمة كظاهراتية تستنبط من تعدد مقارباتها ومضامينها ، هذه المقاربات التي يمكن إجمالها في ثلاث ، المقاربة الأولى وتحاصر دور الدولة من خلال التركيز على العولمة كمجموعة مسارات متشابكة إقتصاديا ، ماليا ، تكنولوجيا ، ثقافيا ، سياسيا ، إجتماعيا وقيميا تشمل كل العالم و تحركه فواعل فوق وطنية و المقاربة الثانية ترى بأن العولمة تعكس توجهات عالمية نحو التجانس والتماثل من حيث القواعد القيم ، السلوكات و الأذواق و تجعل العالم مجالا مفتوحا للاستهلاك المادي و القيمي ، بينما المقاربة الثالثة فتنظر للعولمة كحراك إنساني يهدف في النهاية لغربنة العالم على المستوى القيمي – السلوكي و للتأسيس لحركية تسلط أمريكي على المستوى الكوني [3].

ولعل أهم شئ إرتبط بالعولمة وما أثير بشأنها هو مسألة تعريفها ونشأتها ، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عناصر أهمها أن المصطلح في حد ذاته جديد ولم يستخدم من قبل وكذلك الظاهرة جديدة وإن كانت لها أبعاد تاريخية ، وكل ذلك إلى جانب مواكبتها لتطورات كبيرة على جميع المستويات ، إلا أن هذه المعضلة أصبحت مع الوقت في خانة تاريخ العولمة ، فقد أصبحت العولمة لا تطرح أية إشكالات على مستوى التعريف كما كان الحال عند بداياتها ذلك أنها أصبحت قبل كل شئ أمرا واقعا ، بالرغم من أن بعض التحاليل الذاتية والإيديولوجية تحاول أن تجعل الغموض السمة البارزة لها .

---

(1) : Ibid.

(2) : Zaki Laidi , " La Mondialisation Comme Phenomenologie Du Monde" . Op. Cit .

(3) : محند برقوق ، " مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة " ، (جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2009–2010)

www .berkouk-mhand.yolasite.com.(10/10/2010).

وبعيدا عن التعاريف المختلفة للعولمة ، فقد أضفى هذا المفهوم على نفسه نوعا من الجدل الذي ساير مسار الظاهرة مما أدى تبعا لذلك إلى تطور تدريجي لمضامين مختلفة مستمدة من هذا الجدل ذاته ، وبناءا على ذلك فالبحث سيركز على مفهوم العولمة وليس على تعريف العولمة من منطلق وأن هذا المفهوم يلعب دورا مهما في النظرية الإجتماعية وأصبح معيارا لفهم الظاهرة نفسها .

فمفهوم العولمة إكتسب مضامين جديدة وتكشفت له مضامين كامنة وذلك بالتدرج خلال الجدل والمناقشات الدائرة حول العولمة ، وقد تأسس هذا المسار المفهوماتي على عدة نقاط جوهرية :

– إلتباس مفهوم العولمة .

– إحتواء المفهوم لعدة معاني .

– العولمة عملية تغيير تحدث حولنا.

– العولمة حركية شاملة ، شمولية تجعل من العالم كله مجالا لها .

– العولمة حركية تخلق في ذاتها و بذاتها آليات جديدة تعمد على تكييف الدول والمناطق والقيم مع منطقها التجانسي.

– العولمة حراك يهدف ، بمنطقه الإرغامي ،على خلق حركيات تنميط قيمي– سلوكي ومجموعة منمذجة على مستوى أسس و أشكال التنظيم الإنساني (ديمقراطية إقتصاد السوق الحر، الحكم الراشد ...إلخ)[1].

– العولمة حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها وتتفق جميع المناقشات النظرية حولها على ذلك.

وإستقراءا للتعاريف المختلفة للعولمة فإنه يتأكد لنا ما يلي :

- تمدد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية .
- تكثيف الاتصالات وغيرها من الروابط .
- تداخل الممارسات الاقتصادية والاجتماعية .
- ظهور البنية التحتية العالمية .

---

[1] : محند برقوق ، المرجع السابق .

هذه المفاهيم الأربعة : التمدد ، التكثيف ، والتداخل والبنية التحتية مفيدة لاستكشاف أثر العولمة [1] وتفتح المجال للتساؤل : أي دور يلعبه هذا المفهوم – العولمة – ؟ وماذا تشكل العولمة في حد ذاتها ؟ وماهي أهميتها المعرفية ؟ ماذا تقدم هذه الأخيرة في المجالات المختلفة سياسيا وثقافيا وإقتصاديا ومعرفيا وكيف تساهم إلى جانب المفاهيم الأخرى في فهم الظواهر وتحليلها ؟

ولن تتأتى الإجابة عن كل تلك التساؤلات إلا بعد تمحيص وتقصي للأبعاد الظاهرة والخفية للظاهرة والمفهوم فقد :

- أصبح مفهوم العولمة حالة أو شرطا لإمكانية أن يصبح أحد مكونات هذا العالم أي أن يتحول إلى مرجعية في حد ذاته أكثر من كونه قائما على مرجعية عالم من الأشياء .
- تغير مفهوم العولمة من مجرد تعريف لعالمه الخاص إلى منظور عولمي يمكن من خلاله فهم التغيرات التي تحدث وأصبح أيضا باب منفتحا على آفاق لخيال سياسي قائم على قاعدة من التطلع والأمل في التحاور والتسامي .
- مفهوم العولمة أصبح يشكل مجموعة متميزة من القضايا والمناقشات التي تعتبر ماهو عولمي مجالا مستقلا قائما بذاته للفكر والعمل .

وفي المقابل هناك رهانات جديدة للعولمة تعبر عن تسويات إجتماعية ناشئة عن مجموعة تغييرات إقتصادية إجتماعية وثقافية :

- فالعولمة هي واقع إجتماعي شامل وليس ظاهرة إقتصادية ، هذا الواقع له رهانات لعل أبرزها التسويات الإجتماعية ذات الصلة بإنتاج الخدمات .
- العولمة هي مجموعة عمليات تفاوض وإعادة تفاوض للمجتمعات مع المكان والزمان (التأثيرات التي أحدثها ظهور المنظمة العالمية للتجارة بدل الإتفاقية العامة للتجارة غات) .

---

[1] : David Held & Anthony Mc Grew , **A globalizing world ? culture, economics**, **politics** , (Cambridge UK: Polity Press , 2002) , p. 42 .

- العولمة هي منافسة بين أنظمة إجتماعية بعدما كانت منافسة بين أنظمة إقتصادية ولهذا نقول أن العولمة رهان سياسي [1].

يركز الكثير من الباحثين وعلى رأسهم الدكتور السيد يسين على ضرورة تجاوز التعاريف والمفاهيم المختلفة لظاهرة العولمة وذلك بالتركيز على أهميتها المعرفية من خلال نموذج معرفي يعتمد على ثلاث أبعاد : البعد الأول يركز على دراسة دقيقة لتعريفات العولمة والبعد الثاني يتعلق بالأطروحات الأساسية والبعد الثالث يتعلق بمجالات السياسة المختلفة ، وتأتي الأهمية العلمية للعولمة وذلك نظرا للحاجة إلى مفاهيم تحيط بهذا المسار ونظرا لكون العمليات السياسية والأحداث والأنشطة في عالم اليوم لها بعد كوني متزايد مما دفع لبروز ظاهرة التوحد والاندماج المتزايد للمجموعة البشرية عبر التاريخ ومن هنا تظهر أيضا الأهمية السوسيولوجية لهذا المفهوم .

ويتفق العديد من علماء السياسة وعلم الاجتماع والإعلام على وصف العولمة بأنها مسار وديناميكية كوكبية ، تاريخية تحديثية ، إنها ليست محض مفهوم مجرد ، فهي عملية مستمرة ، يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة الاقتصاد ، الثقافة والاتصال [2] ، كما يتفقون على إعتبار مفهوم العولمة أداة تحليلية لوصف عملية التغيير الاجتماعي في مجالات مختلفة ، ذلك أن العولمة لا يمكن أن تتحقق دون حصول حد أدنى من التقاطع بين مختلف الأوضاع الاجتماعية– السياسية في العالم .

إن دراسة مفهوم العولمة تقتضي تبني موقف يختلف وإن قليلا عن الموقف الذي يسلم بممارسات صياغة التعريفات في العلوم الإجتماعية ، ذلك أن تاريخ المفاهيم كما سلفت الإشارة يهتم بما يحويه المفهوم من معنى في سياق بعينه كما يهتم بالفعل الذي يحدثه المفهوم في هذا السياق ، وتحصيلا لذلك ووصولا لمعنى مفهوم العولمة لغويا وتحليليا يجب أن نضعه في إطار فلسفي وجودي يحدد الهوية الإجتماعية / السياسية للعالم ومكوناته .

---

[1] : Zaki Laidi et Pascal Lamy ," La gouvernance ou comment donner sens a la globalisation" . http://www.laidi.com/papiers/monde.pdf. (12/03/2010).

[2] : السيد يسين ، " في مفهوم العولمة " ، **في المستقبل العربي** ، العدد : 288 ، (دمشق : مركز دراسات الوحدة العربية فيفري 1998) . ص. 06 .

لقد كان لمفهوم العولمة أثره في زعزعة إستقرار المنظومة الكاملة للمفاهيم السياسية والإجتماعية التي تشكل في جملتها القالب الرئيسي للحداثة السياسية ، جاعلا معانيها موضع خلاف وتسببه في تذويب التمايزات التي قامت عليها إستخداماتها المتماسكة حتى الآن [2] هذا المفهوم أصبح أداة تحول وإنتقال للمفاهيم ولم يعد مجالا للجدل أو الإستخدام الإيديولوجي وأصبح له فعله في عالم مفاهيم العلوم الإجتماعية الحديثة .

ينطبق هذا كما رأينا فيما سبق على المقولات الفلسفية الوجودية المجردة ، مثل الوحدة والمنظومة ، وأيضا مقولات مثل الدولة والسيادة والأمة والوطن والمجتمع ، وقد أصبحت معاني هذه المفاهيم إشكالية حين طعمت بها المساجلات حول العولمة ، وهكذا يبدو أن مفهوم العولمة إكتسب حياة مستقلة خاصة به لاغيا بالتدريج التراتب الفلسفي نفسه الذي جعل من الممكن أن تصبح العولمة معرفيا جزء من التجربة [1].

ولعل المثال الأبرز لتداعيات العولمة وتأثيراتها ليس فقط على مستوى المفاهيم وإنما على جميع المستويات هو الدولة القومية ، فقد فرضت العولمة إعادة النظر في العديد من المفاهيم المرتبطة بها كمفهوم السيادة الوطنية ومفهوم قوة الدولة ومفهوم الأمن سواءا أن أصبحت نهايتها مطروحة أو خاضعة للمراجعة أو تم إستبادلها بمفاهيم أخرى .

من هذا المنطلق فإن مفهوم العولمة إستطاع زعزعة إستقرار المنظومة الكاملة للمفاهيم السياسية والإجتماعية التي تشكل في جملتها القالب الرئيسي للحداثة السياسية ، وكرس هذا المفهوم (العولمة) ما يمكن تسميته بعولمة المفاهيم من خلال خلقه مشكلا للمفاهيم من خلال تغيير المفاهيم وضرورة إيجاد مفاهيم جديدة ، فأصبح المطلوب من العلوم الاجتماعية بمختلف مشاربها إختراع مفاهيم جديدة وطرق جديدة ، أو بعبارة أخرى إنه ينبغي على هذه العلوم أن تتعولم هي الأخرى .

وكتحصيل لما سلف فإن دراسة العولمة تقتضي نظرة جديدة تقوم على تجاوز الدراسات الأرسطية وتتحفظ على النظرة العلمية المادية ، وذلك من خلال دراسة المشكلات الابستمولوجية للعولمة القائمة على العلاقة بين العولمة والواقع المحسوس وسر

---

(1) : جنز بارتلسون ، " ثلاث مفاهيم للعولمة " ، ترجمة : سعد زهران ، **في مجلة الثقافة العالمية** ، العدد ، 106 ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ماي 2001) ، ص . 43.

(2) : المرجع السابق ، ص . 44 .

نجاعة تلك العولمة وحدود التفسير العلمي والكشف عن حقيقتها وأهدافها وموقع الإنسان والمجتمع في كل ذلك الخضم المتلاطم .

<u>الفرع الثالث : العولمة والتهجين .</u>

إنطلاقا من مفهوم العولمات أو تعدد أبعاد العولمة فإنه تسود النظرة التي تعتبر العولمة بوصفها عملية تهجين تتمخض عن خليط كوكبي ، هذا الخليط الكوكبي لا يستقر على ميزة واحدة أو مجال واحد أو حتى ركيزة واحدة لأنه ببساطة يستمد كينونته من العولمة ذاتها في سياقاتها المختلفة والمتشعبة .

لقد تطور مفهوم التهجين كأداة تحليل وكنمط تثاقف في العلوم الإنسانية كمحاولة لرصد عمليات العولمة على المستوى الثقافي من جهة ، وكفعل نقدي ينفي مفهوم الأصل في الحداثة الغربية ونظرياتها العلمية من جهة أخرى ، فهو يعني في مستوياته المختلفة أن الظواهر الثقافية هي تفاعلات وتراكمات من روافد حضارية عدة ليست حصرا على فترة زمنية محددة أو بقعة مكانية ما ، وذلك بعكس ما حاولت إيديولوجيا الدولة القومية في فترة الحداثة الأوروبية الإدعاء به من أن لكل قوم ثقافة خاصة به تدل على أصله ، فلا أصل هنالك ، حسب التهجين ، وإنما طبقات من المعاني والأشكال تنتقل من ثقافة لأخرى وتتفاعل معها بحسب ظرف تاريخي ما ، حرب، سلم ، تجارة ، هجرة ، زواج ، سفر للدراسة وما إلى ذلك ، إلتقاء هذه الروافد في زمان ومكان محددين يصيغ المعاني وأشكال تجلياتها في ظواهر ثقافية يمارسها الناس عامة ، وعليه فإن التهجين هو حركة دائمة وحيوية بها إختلاط ، تعارف ، تبادل ، صراع وتعدد .

فكرة التهجين حاضرة بشكل متزايد في وصف الظواهر واسعة النطاق والتي ترتبط بالعولمة ، فحسب عالمة الاجتماع ساسكيا ساسن Saskia Sassen فإن مجموع العمليات التي نسميها العولمة هي بصدد الإنتاج في أعماق الدولة الوطنية لشكل جزئي ولكنه معبر وهام من السلطة ، شكل هجين ليس خاصا تماما ولا عاما تماما ، ليس وطني تماما وليس عالمي تماما . بينما يري الإقتصادي إيلي كوهين Élie Cohen بأنه يجب أن نقبل الطابع الهجين للسلطة التنظيمية المستقلة كمؤسسة عامة تشتغل وفقا لخيارات سياسية لكنها تعمل

كدعوى تحكيمية خاصة . وكذلك تعتبر السياسية الأمريكية : ميشال إيغون Michelle Egan بأن التحولات على مستوى صناعة القرار الأوروبي لا تستند فقط على مختلف المستويات المؤسسية للحكم ولا على إعادة التوزيع الإقليمي للكفاءات وإنما تستند أيضا على نمط متميز من التنظيم ، شكل هجين بين الفواعل الدولتية والغير دولتية . وقد ضمن مجلس التحليل الاقتصادي في تقريره المتعلق بوضع الخطوط العريضة لرؤية مشتركة لإدارة العولمة مجموعة من المبادئ أطلق عليها مبادئ من أجل حكم هجين بينما يرى أولريش بك من زاوية نقدية أن مفهوم العالم الهجين ضروري لكنه غير كاف لأنه يقول بما هو غير موجود ولا يقول بما هو موجود [1].

فثنائية العولمة / التهجين تطرح :

أولا ، قضية تجريبية تقول : إن سيرورات العولمة ماضيا وحاضرا يمكن وصفها بشكل صحيح على أنها سيرورات تهجين .

و**ثانيا** ، موقفا نقديا : موقفا يعترض على رؤية العولمة من منظور إضفاء صفة التجانس أو من منطق ثنائية التحديث / التغريب بعدها رؤية ضيقة تجريبيا ومسطحة تاريخيا [2].

فمايكل هاردت وأنطونيو نيغري يؤكدان أنه لا يأتي الإنتقال إلى الإمبراطورية الجديدة إلا من غسق إحتضار السيادة الحديثة ، فعلى النقيض من الإمبريالية لا تقوم الإمبراطورية بتأسيس مركز إقليمي للسلطة ، كما لا تعتمد على أية حدود أو حواجز ثابتة إنها أداة حكم لا مركزية ولا إقليمية دائبة تدريجيا على إحتضان المجال العالمي كله في إطار تخومها المفتوحة المتسعة ، تتولى الإمبراطورية إدارة الهويات الهجينة والمنظومات التراتبية المرنة والمبادلات المتعددة عبر شبكات طبقات متباينة من الحكم والقيادة ، باتت الألوان القومية المتمايزة لخريطة العالم الإمبريالية متداخلة ومندمجة في قوس قزح العالم الإمبراطوري (قوس قزح العولمة) [3].

---

[1] : Jean-Christophe Graz , " Les hybrides de la mondialisation" ، **Revue française de science politique** , (2006/5 Vol. 56) , p. 765 .

[2] : يان ندرفين بيترسه ، **العولمة والتهجين** ، في فرانك جي . لتشنر وجون بولي ، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ** ، ترجمة : فاضل جتكر ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004) ، ص . 194.

[3] : مايكل هاردت ، المرجع السابق ، ص ، 13.

بينما ومن جانب آخر يرى روبرتسون أن الدولة القومية قد تحولت إلى أحد الكيانات الكبرى لإفراز التنوع والتهجين ، منذ أن بدأت حقبة الدولة القومية في أواخر القرن الثامن عشر وهنا تمثل الحالة اليابانية مثالا واضحا لما يسميه ويستني Westney محاكات عبر المجتمعات أو ما يمكن أن يوصف بمصطلح الدمج الإنتقائي الذي يبعد عن الوصف السائد بين الدول القومية لنسخ الأفكار والتطبيقات من مجتمعات أخرى للمشاركة بدرجات متفاوتة من النسقية في مشروعات إستيراد وتهجين ، فمع التأكيد على أن الفكرة الثقافية للدولة القومية هي حقيقة عالمية فإنه ينبغي – أيضا – أن نقر بأن الدولة القومية قد شاركت في التعلم الإنتقائي من المجتمعات الأخرى خاصة منذ أواخر القرن التاسع عشر وبذلك فإن كل دولة قومية تجسد مزيجا من الأفكار الدخيلة [1].

إلا أنه وتجاوزا لإعتبار هذه العلاقة قضية تجريبية أو موقفا نقديا تكيف هذه العلاقة من وجهة نظر ثالثة من خلال سماتها الغالبة والمؤثرة في إطار التهجين كمقاربة ذات شأن ومنظورا ذا معنى وكعامل تعديل وتصويب لمفهوم الثقافة المنطوية على ذاتها وكعامل من عوامل إعادة تنظيم الفضاءات الإجتماعية ، فالعولمة المعاصرة المتسارعة لا تعني إلا تهجينا لثقافات مهجنة .

إذن فإستخدام مفهوم (الهجين) يجب أن يتجاوز البحث عن سماته الافتراضية فبالنسبة لمقاربة الاقتصاد المؤسساتي ، الهجين هو وضع خاص من التنظيم الاقتصادي القائم على التعاون وليس على السوق أو التسلسل الهرمي ، وبشكل أساسي فإن الأمر يتعلق بمقاربة تحليلية جزئية للمعاملات الإقتصادية وإنخراطها في إطار قانوني تعاقدي ، بينما على مستوى العلوم الاجتماعية والسياسية فإنه يتم الحديث عن مفهوم المنتدى الهجين " بإعتباره فضاء مفتوح حيث يمكن للمجموعات أن تجتمع من أجل مناقشة الخيارات التقنية التي تدفع نحو التشاركية " ، هذا المفهوم يسمح بإنشاء مجموعة من الفئات التي من خلالها يتم تقييم قدرتها لتسهيل عملية تعميق النظام الديمقراطي [2].

بينما تتبنى المقاربة التدويلية منظورا دوليا بإعتبارها إمتداد لنهج الهراطقة (الإبتداع والهرطقة) في الاقتصاد السياسي الدولي ، والتي تصور العولمة بأنها أبعد من أن تخلق

---

[1] : محمد حسن البرغوثي ، **الثقافة العربية والعولمة** ، (ليبيا : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2008) ، ص ، 55.
[2] : Jean-Christophe Graz , Op.Cit , P. 786 .

تعارضا بين القيود التي تفرضها السوق وسيادة الدولة ، فمن وجهة النظر هذه ، لعبت الدولة ولا تزال تلعب دورا محوريا في عملية العولمة لكن هذا الدور لم يفسر يوما بأنه ضد السوق ، فهي أشبه ما تكون بهيئة وساطة يمكنها تعزيز النفوذ المتزايد لرؤوس الأموال على الصعيد عبر الوطني ، شرعنة جذوره المحلية ، وتوفير مجموعة من التعويضات المحتملة لأولئك الذين يعتبرون الأكثر إستبعادا من هذه الدينامية [1].

هناك علاقة وثيقة بين مفهوم التهجين والأشكال الجديدة من العمل الجماعي والسلطة الدولية الناجمة عن التأثير المتزايد والمتفاوت للجهات الفاعلة غير الحكومية على الساحة العالمية ، ففي هذا الصدد تتناول بعض الدراسات على وجه التحديد إشكالية هذا الموضوع من خلال دراسة الدور السياسي الذي إكتسبته الفواعل الاقتصادية الخاصة و باحثون آخرون يعالجون بشكل أكثر دقة كيف أن الفواعل الغير دولتية الخاصة ، العامة المترابطة أو حتى غير الشرعية قد نالت أهمية كبرى من خلال مجموعة من الملفات التي كانت مهملة طويلا من قبل علماء العلاقات الدولية ، بينما آخرون يأخذون في حسبانهم الدروس المستقاة من الجغرافيا حول التشبك المعقد للهياكل ووظائف الفضاء أين تأخذ الديناميكيات الإقتصادية مكانا لها ، فالتهجين يبدو تحت رحمة هذه المحاولات المختلفة لفهم التأثير السياسي لمجموعة واسعة من الفواعل والآليات و التحولات على المستوى العالمي [2] .

ثمة سوسيولوجيا جديدة تأخذ شكلها وتقوم على الأبعاد الكونية والكوكبية حول جملة من المفاهيم : شبكات إجتماعية بدل من مجتمعات ومناطق حدودية ومجتمع كـــوكبي وعـــابر للحدود ، إنه عالم من الرؤى والنماذج أو من القيم والمواقف أو من المفـــاهيم والمعـــايير وهذا العالم من المعاني والدلالات والعلاقات ليس متجانسا بل هو منـــسوج مـــن الفـــرق والاختلاف قائم على الوصل والفصل ، ولا يخلوا من التعدد والتعارض إنها تركيبية يعاد تشكيلها على سبيل التطعيم والتهجين [3] .

---

[1] : Jean-Christophe Graz , Op.Cit.

[2] : Ibid .

[3] : علي حرب ، **حديث النهايات** ، (بيروت : المركز الثقافي العربي ،2000) ، ص ، 50 .

المطلب الثالث : العولمة ظاهرة قديمة جديدة .

برغم وضوح معالم العولمة بشكل جلي في أواخر القرن العشرين الذي شهد تواتر مجموعة من التطورات النوعية ، إلا أنه من المؤكد أن مثل هذه الحقبة تمثل إمتدادا لسابقاتها على صعيد كل المناهج ، وعلى هذا النحو فإن مقولات وطموحات هذا المفهوم لا تتسم بالحداثة حيث تعكس إستمرار لتحولات وتغيرات تبدت ملامحها في فترات سابقة وإستنادا إلى هذه الفرضية فإن تنامي العلاقات بين الأفراد على كافة الأصعدة الإقتصادية والسياسية والثقافية مع الإنتشار الهائل للمعلومات والأفكار يؤكد أن العولمة لا تمثل نموذجا حديثا بقدر ما تمثل شكلا للتعامل بين المجتمعات ترجع إرهاصاته الأولى على نحو ما إرتأى البعض للقرن الخامس عشر .

في هذا السياق يرى جانب من الباحثين أن العولمة عملية تاريخية قديمة مرت عبر الزمن بمراحل ترجع كما أسلفنا إلى بداية القرن الخامس عشر و زمن النهضة الأوروبية الحديثة حيث نشأت المجتمعات القومية ، فقد بدأت ببزوغ ظاهرة الدولة القومية عندما حلت الدولة محل الإقطاعية مما زاد في توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها بعد أن كان محدودا بحدود المقاطعة .

بينما ذهب جانب آخر من الباحثين إلى أن نشأة العولمة كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين إلا أنها في السنوات الأخيرة شهدت تناميا سريعا ، فلقد تنامت الظاهرة في النصف الثاني من القرن العشرين وهي حاليا في أوج الحركة فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نسمع أو نقرأ عن إندماج شركات كبرى أو إنتزاع شركة السيطرة على شركة ثانية .

في دراسته للتطور التاريخ للعولمة إعتمد بيتر ستيرنز(Peter N. Stearns) على جملة من القضايا أهمها: العوامل التي ساهمت في تشكيل العولمة بما في ذلك الإقتصاد والهجرة وإنتقال الأمراض والثقافة والبيئة والسياسة ، متسائلا: كيف ولماذا تختلف ردود الفعل على العولمة عبر المجتمعات والمناطق التي شملتها الدراسة (اليابان والشرق الأوسط وإفريقيا والصين) ثم أخيرا ماهي المزايا والعيوب الناتجة عن العولمة ؟ [1].

---

[1] : Peter N. Stearns , **Globalization in World History** , (UK : Routledge , 2010) , p .2.

ويتتبع ستيرنز أنماط العولمة تباعا موضحا سيرورتها على شكل تشكل كائن من نوع جديد قديم تتبع أصوله في خضم مراحل مترامية وفي كل مرحلة تتجدد أطرها وأبعادها متسائلا كيف أنها في كل مرة تختفي لتعاود الظهور مرة أخرى في شكل جديد وصولا إلى المرحلة الأخيرة التي تماهت فيها كل العراقيل وتبددت الدعائم الإنسانية والتكنولوجية والقانونية لتصبح العولمة واقعا مستمرا ومتسارعا ويوضح ذلك كما يلي :

- المرحلة التحضيرية : 1200 قبل الميلاد .
- المرحلة التحضيرية وأنماط الإتصال الناشئة : 1200 قبل الميلاد - 1000 م .
- نقطة التحول (ولادة العولمة) : 1000 م
- نقطة التحول (ولادة العولمة) : 1500 م .
- نقطة التحول (ولادة العولمة) : 1850 م .
- العولمة منذ 1940 تاريخ عالمي جديد .

يؤكد ستيرنز أيضا أنه بالرغم من كون مصطلح العولمة جديد نسبيا إلا أن عملية العولمة لها جذور تعود لأزمنة طويلة وتتبع عملية التغير هذه تمكننا من فهم العولمة اليوم [1] .

تبعا لما سلف يتضح بأن هناك شبه إجماع لدى معظم الباحثين بخصوص تاريخ العولمة بأنها قديمة وليست جديدة حتى أن مفهوم العولمة لم يتشكل فقط مع إنتهاء الحرب الباردة نتيجة مجموع التطورات التي حدثت ، فهذه التغيرات حدثت في الواقع بشكل سابق على التنظير وكانت واقعا معاشا يبقى أن الإشكال ينبع من وتيرة تسارعها وتقدمها ظهورها وضمورها .

فزكي العايدي (zaki laidi) يرى أن العولمة الحالية هي عولمة رأس المال على عكس العولمات السابقة التي كانت عولمات العمل والهجرة ، فهناك نسبية تاريخية تتحكم في العولمة منذ زمن الحداثة حيث تشكلت مسارات متتالية لم تتوقف إلا في الحربين العالميتين ، وبالتالي نقول بأن العولمة هي عودة للأصل بعد عملية توقف إضطراري [2] .

---

[1] : Peter N. Stearns , **Globalization in World History** , Op.Cit, P.13.
[2] : Zaki Laidi ," La Mondialisation Comme Phenomenologie Du Monde" , Op Cit .

ويشاطر بيار دوسيناركلان (Pierre De Senerclens) زكي العايدي فيما ذهب إليه ويؤكـــد بأن القرن التاسع عشر شهد أوج الاقتصاد ولم يكن قد بلغ حد العولمة بعد ، وإنما إمتــد عالميا إلى حد بعيد والنتيجة أن أصبحت التأثيرات الاقتصادية لهذه العولمة لا سيما فـــي الوقت الحالي أكثر حدة ووضوحا منها على الثقافات القوميـــة ، لقــد ظهــر الإعتمـــاد والتبادل بين الدول مع إزدهار المدن التجارية في أوربا و نستطيع أن نحـــدد المراحـــل الأولى للعولمة بمفترق الطرق للتبادل الثقافي و المادي و السياسي المعقد الـــذي وجـــد أساسه في أوربا النهضة و الإصـــلاح ، كمـــا أن الإكتـــشافات البحريـــة و الفتوحـــات الكولونيالية في القرن 19 هي التي سمحت بإندماج الأمريكيين في نظـــام الإقتـــصاديات الأوربية و أن تنمية أنماط الإنتاج و التبادلات الرأسمالية كون مرحلة مهمة لهذه الحركة مما يجعلنا نقول ما مدلوله إرتسام العولمة مع الثورة الصناعية [1] .

وقد بين باتريك فالري في مؤلفه L'echelle du monde كيف أن الإقتصاد الغربي قـــد أخذ في إندفاعه و تطوره الكوني في الفترة الممتدة بين 1730 – 1750 إلى ســـنوات 1880 – 1890 بداية القرن التاسع عشر، فقد كان المنتجون الحرفيون لمعظم دول العـــالم معنيـــون بتقدم إنتاجية الصناعة الغربية كما ساهم في ذلك إنشاء الطرق النهرية ، الطرق ، تحسين الرحلات البحرية ، طرق السكك الحديدية التي سهلت نقل الكتل ، تكثف التبادلات الدولية للثروات و الأفراد وخاصة حركة رؤوس الأموال هذه التي تزامنت مع موجـــات جديـــدة للغزو الإمبريالي و الذي سهله تطور التسلح و بصورة عامة بتفوق الصناعات و الأنظمة الإدارية للمستعمر [2].

لقد تخوف كارل ماركس من هذه الحركة في البيان الشيوعي المنشور في 1848 ، ثـــم بعد ذلك لينين و تبعته كتابات جون هوسبون و نيكولاي بوخارين ورودكـــف هيلفـــردين حول دور الأسواق المالية ، هذا التوسع للنظام الرأسمالي تباطأ مابين الحربين العالميتين قبل أن يعاود بشدة بعد هزيمة ألمانيا و اليابان حيث عرفت التبادلات التجارية منذ ذلـــك الوقت تقدما سريعا عن طريق تشجيع إندماجات الفضاءات الإقتصادية الوطنية في السوق العالمية ، التطورات في مجال النقل الجوي و البحري خلال العشر ســـنوات الأخيـــرة

---

[1] : Pierre De Senerclens , **La Mondialisation : theories,enjeux et debats** , 2e édition . (Paris : Armand Colin , 2001) . p. 72.

[2] : Ibid.

إنخفاض تكلفة المبادلات الدولية ، التحسينات العامة للمنشآت القاعدية للإتصالات ، كما ساهمت أيضا أدوات التأمين والقروض في توسيع جديد لتبادل الثروات و الخدمات بين مختلف مناطق العالم وسهلت رحلات الأعمال والتنقلات السياحية تدفقات الهجرة من مختلف الصور (1).

وعلى حد قول أمارتيا سن فإن العولمة ليست شيئا جديدا ، كما أنها ليست مرادفة للتحول إلى النمط الغربي : " العولمة كانت ومازال تمضى في طريقها على إمتداد آلاف السنين من خلال الترحال و التجارة و الهجرة و إنتشار التأثيرات الثقافية و نشر المعرفة وإشاعة التفاهم بما في ذلك نشر العلم و التكنولوجيا. كانت العولمة منصفة ، فهي إذا في صالح الجميع " (2).

يجمع الباحثون الذين تحدثوا عن نشأة العولمة أن العولمة عملية تراكمية ، أي أن هناك عولمات صغيره سبقت ومهدت للعولمة التي نشهدها اليوم ، والجديد فيها هو تزايد وتيرة تسارعها في الفترة الأخيرة بفضل تقدم وسائل الإعلام والاتصال ووسائل النقل والمواصلات والتقدم العلمي بشكل عام ومع ذلك فهي لم تكتمل بعد .

وإستقراءا للبعد التاريخي للعولمة يرى جورج هنري سوتو أن العولمة مفهوم يثير إنتباه الاقتصاديين والسياسيين أكثر من المؤرخين لأن مسار الظاهرة التاريخي لا يهم الباحثين مقارنة بحاضرها رغم أن مفهوم العولمة يحتاج إلى تحليل تاريخي بحت حتى لا يصطدم مع مفاهيم أخرى كالحداثة ، فالمقاربات التاريخية من حيث منهجية العولمة نادرة رغم أنها مفهوم يشمل مستويات عديدة كما أنه مفهوم عام ومركب تتداخل فيه مستويات و حركات التجارة والاتصال والتكنولوجيا والثقافة ، ويتطلب التعامل معه كبرنامج إيديولوجي أو إقتصادي أكثر منه كأمر واقع (3).

حسب جورج هنري سوتو تمتد العولمة تاريخيا في شكل ثلاث عولمات :

1- منذ القرن 18 من الحرب العالمية الأولى .

2- خلال العشرينيات .

---

(1) : Pierre De Senerclens , Op Cit , p. 73.

(2) : Amartya Sen , " Dix Verités sur la mondialisation " , traduit de l'anglais par :sylvelle gleize , **le monde.fr** ."http://www.lemonde.fr/imprimer-article/0,6063,208272,00.html." (02/01/2010) .

(3) : Hinri Soutou ," introduction a la problématique des mondialisations " , **Revue Relations Internationales** , n° 123 (France , 2005/3) , p . 99.

3- بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن .

بصورة عامة فإن العولمة حالة زمنية ، كما هي حالة إقتصادية إجتماعية ثقافية ، وهي ليست ملك للنظام الدولي في لحظة تاريخية معينة إنما مبدأ لهذا النظام [1] ، في سياق هذا الشكل ، تكون هناك إضطرابات وتشوهات فكرية وهيكلية تمس سرعة العولمة وطبيعتها الثقافية والدينية وأهدافها كفكرة الدولة العالمية أو فكرة الأمركة ، فهل العولمة تعني هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ؟ وهل تعني إمبريالية أمريكية جديدة ؟ وهل تعني سيطرة الإفتراضي كبعد على الإقليمي ؟ إن التأريخ العلمي للعولمة كفيل بتركيب صورة واضحة عن الأمر[2] .

المطلب الرابع : مستويات الإقتراب من العولمة .

أصبحت العولمة واحدة من المفاهيم التي إنطوت على مضامين وأنساق جديدة وتطرح في نفس الوقت مضامين ومفاهيم عديدة ومتنوعة لها من قبل الباحثين بإختلاف مشاربهم وإنتماءاتهم ، فهناك من يرى بأنها عملية وهناك من يرى بأنها أيديولوجيا وهناك من يرى بأنها محاولة وحالة وظاهرة ونظرية ، كما طرحت نماذج ونظريات متباينة في تفسيرها.

كل باحث وهو بصدد البحث في موضوع العولمة يضع نفسه في مستوى محدد يختاره إنطلاقا من تطلعاته المنهجية وأهدافه البحثية ، ونظرا لهذا التعدد فإنه ليس بالإمكان التغاضي عن هذه السمة الأخرى من سمات العولمة مما يقتضي معه التطرق لها وذلك بالتمييز بين عدة مستويات: العولمة كمفهوم للتنظير، كظاهرة ، كعملية ، كإيديولوجية و كمتغير .

---

[1] : Bertrand Badi , Op Cit , p .100.

[2] : Hinri Soutou , Op Cit .

الفرع الأول : العولمة كمفهوم للتنظير .

المفاهيم هي رموز نعبر بها عن أفكار وظواهر تجمعها خصائص مشتركة أو بمعنى آخر تصورات وتجريدات لأوصاف تلك الظواهر وخصائصها المشتركة [1].

ليس المفهوم عونا من أجل الفهم فحسب بل هو طريقة للتصور ، إنه ينظم الواقع محتفظا بصفات الظواهر المتميزة ، الدالة ويقوم بأول تصنيف وسط سيل الإنطباعات التي تنهال على الباحث [2].

للمفاهيم أهمية بالغة في البحث العلمي فهي أساس الإتصال بين أصحاب الإختصاص في مجالات العلوم وتقدم مساعدة للباحث في فهم العلاقة بين الظواهر والوصول إلى الإستنتاجات العالمية وتعميمها ، وقد تم التركيزا في المباحث السابقة عمدا على دور مفهوم العولمة وكيف يؤثر في نسق المفاهيم الإجتماعية بصورة عامة .

مع التنوع في المعنى والتعدد في الدلالات وبالنظر إليه كمفهوم للتنظير والتحليل الإجتماعي يجب أن تتوافق العولمة مع ثلاثة معايير :

1- أن يكون لها معنى محدد (غير عشوائي) .
2- أن يكون قابلا للإستخدام في التحريات التطبيقية وأن يشتمل على تشكيلة كبيرة من التطبيقات المحتملة .
3- أن يكون مجردا لا يحوي أية مقولة مسبقة لمحتوى محدد [3].

وتبعا لهذه المعايير يجب أن يحقق المفهوم الوظائف التالية : التنظيم والتوجيه والتعيين والتنبؤ ، فهو أداة ووسيلة للتعيين عبر التجريد والتصور بالإدراك مباشرة وفي هذا النطاق

---

(1) : شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم ، المناهج ، الإقترابات والأدوات** ، ط . 5 (الجزائر : درا هومة ، 2007) ، ص . 35 .

(2) : مادلين غراويتز ، **مناهج العلوم الإجتماعية** ، ترجمة : سام عمار ، الكتاب الثاني ، (دمشق :المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر ، 1993) ، ص .53 .

(3) : جوران توربون ، المرجع السابق ، ص . 09 .

يعتقد جنز بارتلسون بأن مفهوم العولمة تمكن من تحريك كل شئ معــه ، وأصــبح أداة تحول وإنتقال للمفاهيم [1].

المقصود بالمفهوم هنا لا يعني الإطار القــائم علــى تحديــد الأبعــاد الإبــستمولوجية والانطولوجية للعولمة في حد ذاتها ، بل إن المقصود هــو أن الكثيــر مــن الدراســات والبحوث تستقر عند مستوى إعتبار العولمة تصورا له دلالاته المحدودة لفظــا ومعنــى يساعد على فهم الظواهر الإجتماعية المختلفة من خلال تصنيفه للأفكــار والتــصورات القائمة في حدود التجريد والإدراك المباشر .

الفرع الثاني : العولمة كمتغير .

المتغيرات تستخدم لوصف بعض الأشياء القابلة للتغيير أو الأشياء القابلة للقياس سواءا من خلال الكم أو الكيف أو الجنس أو القوة أو الضعف أو الإستقرار أو التوتر أو الوضع الإقتصادي والإجتماعي ، إذن هي الجانب القابل للملاحظة من الظــاهرة أي المؤشــرات الدالة والمعبرة عن المفاهيم [2].

إذن بهذا المعنى تصبح العولمة خاصية تجريبية ومؤشر يعبر عن حالة مجردة :

العولمة ⟵ مفهوم (التجريد) ⟵ متغير (الملاحظة) .

العولمة يمكن أن تغطي عددا غير محدد من أوجه الحياة الإجتماعية ويمكــن أن يتعــدى مداها لتشير بذلك إلى تعددية العمليات الإجتماعية [3] ، كما يمكن قياسها بإستخدام نمــاذج للقياس الكمي أو النوعي لتأكيد أو نفي وجود وكثافة العولمة .

في مجالات عدة يتم الإقتراب من العولمة بإعتبارها متغيرا ينبني على عدة مؤشــرات ومتغيرات لعالم متغير يطبعه الفعل الإقتصادي بالدرجة الأولى والمنبني في جانب كبيــر

---

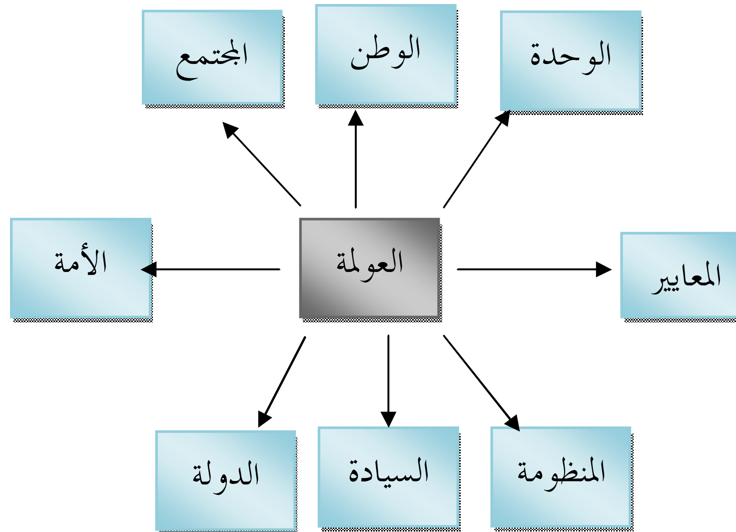
(1) : المرجع السابق ، ص . 43 .

(2) : محمد شلبي ، المرجع السابق ، ص. 21 .

(3) : جون توربون ، المرجع السابق ، ص . 09 .

منه على ضروب مختلفة من الدلالات القياسية والكمية التي تجعل من العولمة في خضمها متغيرا له أدواره وأفعاله .

العولمة كمتغير ترتبط بعوامل وفواعل عدة ، وتقدم بيانات ومؤشرات تتغير وتتواصل وتثبت في أحيان أخرى من خلالها يمكن تفسير أو التنبؤ بالظواهر المختلفة فتؤثر في البينة والمنظومة والوحدة والمجتمع والدولة والسيادة والخاص والعام ، وتصبح حينئذ كما هي ظاهراتية ومفهوماتية رمزية ودلالة منطقية وميزة تفاضلية (الشكل رقم 01).



(الشكل رقم :01)

الفرع الثالث : العولمة كعملية .

العملية هي مجموعة ظواهر متتابعة تقوم بينها درجة من الوحدة وتحدث إلى حد ما بإنتظام [1] فالعملية فعالية وظيفية مستمرة .

العولمة كعملية تتم بوعي تام من جانب من يقوم بها وتستهدف تحقيق أهداف معينة خطط لها سلفا أي إنها فعل وخلفها فاعل مؤثر يمتلك إمكانات القوة ، فهي تنطوي على مجموعة من الممارسات والأفعال والأنشطة الغائية التي تتم بوعي من جانب القائمين بها والتي تستهدف تحقيق غايات معينة ، أي أن هناك إرادة واعية تدير وتوجه هذه الأنشطة تحقيقا لأهداف معينة وإعتمادا على وسائل وأساليب وأدوات معينة ، فالعولمة وفق هذا التصور هي برنامج عمل يتضمن أهداف وأدوات ووسائل يفترض فيها القدرة على تحقيق هذه الأهداف ، ويتفق أنتوني غيدنز مع هذا التصور حين يرى أن العولمة لا تمثل تطورا طبيعيا وإنما هي عملية تقوم عليها وتدعمها وتروج لها بعض الدول والحكومات والشركات المتعددة الجنسية .

تشير العولمة إلى عملية تاريخية تمثل تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني وتجسيد لمجموعة من التطورات العلمية والتكنولوجية والإقتصادية والسياسية التي تجعل منها إمتدادا لإتجاهات مستقلة إستقلالا تاما عن إرادة الدول الكبرى وبالتالي يصعب التحكم فيها لأنها تملك آلية ذاتية قادرة على تسييرها ومن الصعب إخضاعها للتحكم ، وبهذا المنطق تتجلى العولمة كعملية تغير ، نظرا لما تحدثه التدفقات المعلوماتية والتجارية والتكنولوجية وحركة البشر على كثير من البلدان وخاصة البلدان النامية مما يخلق لها أوضاعا معقدة قد تصل حتى إلى التهميش .

في إتجاه آخر العولمة كعملية يمكن التأثير فيها وإعادة تشكيلها ، فقد سعت القوى الكبرى إلى إعطاء العولمة أبعادا محددة وإلى تعديل مسارها بشكل يخدم مصالحها ويؤثر على الدول الضعيفة التي أصبحت أسيرة لهذه الممارسات . فهي تشير إلى مجموعة الإجراءات والممارسات والسياسات الصادرة عن القوى الكبرى في العالم وردود الأفعال

---

[1] : حسن صعب ، **علم السياسة** ، (لبنان : دار العالم للملايين ، 1985) ، ص . 60 .

التي تصاحبها والتي تصدر من جانب الدول والمجتمعات الأخرى [1] ، وقد ترتبت عن هذه الممارسات عدة نتائج سلبية على الدول الضعيفة وذلك بإستخدام المنظمات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما وكذا إستخدامها للتكنولوجيا المتقدمة في المجالات المختلفة ، وأعطت القوى الكبرى بموجب ذلك للعولمة مضمونا خاصا بها بشروطها ومعاييرها الخاصة مما خلق بعض السلبيات كالتدخل في الشؤون الداخلية للدول من النواحي المختلفة السياسية والثقافية والإقتصادية .

الفرع الرابع : العولمة كظاهرة .

الظاهرة هي نتيجة الفعالية الناتجة عن العملية فهي الأحداث التي تحيط بالإنسان في الطبيعة أو المجتمع ويتعرف عليها ويحاول الكشف عن حقيقتها ، وهي لا تتسم بوضوح الشكل والرؤيا إذ أنها تبدأ بشكل وصيغة وتنتهي بأخرى و تبدأ بالتكون فتتعاظم حتى تأخذ دورها وتأتي إستجابة لحركة النظام وتطوره.

لعل أكبر توصيف للعولمة بالنظر لجدة ونوعية موضوعاتها وتسارعها والإهتمام الكبير الذي نالته من قبل الباحثين والسياسيين وحتى الناس العاديين هو إعتبارها كظاهرة وهي المقاربة السائدة ، أو بتعبير آخر أن جل الدراسات التي تركزت على موضوع العولمة كانت تنظر إليها كظاهرة ، فالعولمة كما أسلفنا ظاهرة تاريخية تكثفت عملياتها طوال سنوات طويلة وقد ساعدت عملية التكثيف على إدراك هذه الظاهرة والتي بدأت بشكل وصيغة معينة وتعاظمت حتى تجسدت في صورها المختلفة : العولمة السياسية العولمة الإقتصادية ، العولمة الثقافية ...إلخ .

ولا تعني العولمة كظاهرة فقط تزايد إنكماش العالم وترابطه وتلاشي الحدود فيه ولا تعني فقط تدفق السلع والخدمات والأفكار دون قيود من مكان لآخر ، أي أنها لا تقف عند حد تقليص الزمان والمكان والفوارق النوعية بين المجتمعات ، وإنما تعني إلى جانب ذلك عدة أمور :

---

[1]: صلاح سالم زرنوقة وآخرون ، **العولمة والوطن العربي** ، (القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 2002) ، ص. 18.

1- ظهور قوى جديدة تتحكم في الإتجاهات العالمية : الشركات الدولية ، المؤسسات المالية الدولية ، أسواق المال العالمية ، مافيات العنف والجريمة .
2- ظهور شبكات من التفاعل بين تنظيمات المجتمع المدني وبين أقسام الرأي العام وبين مراكز أو دوائر صنع القرار ، وبين دوائر المال ، وبين المنتجين والمستهلكين ، يرتبط بذلك ظهور أنساق عالمية نوعية على الصعيد العالمي : نسق سياسي عالمي ، نسق إقتصادي عالمي ، نسق إعلامي عالمي ، وكذلك نسق عسكري عالمي .
3- ظهور قضايا عالمية جديدة تشمل كل دول العالم ومجتمعاته سواءا من حيث مصدرها أو إنتشارها لا يمكن مواجهتها دون تكتل عالمي من قبيل : القضايا البيئية والإرهاب والتطرف والجريمة والعنف وغسيل الأموال والمخدرات ... إلخ [1] .
4- ظهور تناقضات عالمية عديدة : تمثلها الإتجاهات المختلفة نحو التفكك والإنهيار في مواجهة التكتل والإندماج والإحتكار في مواجهة التنافسية والعنف في مواجهة السلام والفقر في مواجهة النمو والعزلة في مواجهة الترابط .

وبغض النظر عن الجوانب المختلفة التي يحتويها معنى العولمة كظاهرة فإنها أحاطتها في نفس الوقت بوجهات نظر مختلفة في معرض تقييمها وتبيان سلبياتها وإيجابياتها بين مناهض لها ومطالب بتفعيلها .

الفرع الخامس : العولمة كأيديولوجية .

غالبا ما ينظر للعولمة كإيديولوجية تحمل في طياتها فكرا وعقيدة و تفسح المجال أمام إنتشار قيم معينة في جميع المجالات الحيوية وهي بطبيعتها ذات مستوى مميز وشمولي لا يتعين التخلف عنه .

في هذا المستوى ينظر للعولمة على أنها إطار فكري يقوم على فكرة إنتصار الحضارة الغربية وتدشين مرحلة جديد في التاريخ البشرى أو التأسيس لحضارة إنسانية جديدة وتستند هذه الدعاوى على مجموعة من الأطر الأيديولوجية كالليبرالية الجديدة أو إتجاه ما بعد الحداثة أو مرحلة ما بعد التنمية أو ما بعد الإمبريالية ، وتسلك نظريات مثل نظرية

(1) : صلاح سالم زرنوقة ، المرجع السابق ، ص . 22 .

نهاية التاريخ ونظرية التحديث والتلاقي ونظرية عبر القومية ونظرية الفرديـــة العالميـــة ونظرية الموجة الثالثة و تحول السلطة وغيرها نفس المسلك .

تطرح العولمة نفسها كمحاولة لنشر حضارة الغرب أو قيم الليبرالية فتنطلق من تحطيم المسلمات والمفاهيم والقيم والإفتراضات القائمة وإحلالها بمجموعة أخرى بديلة لم تخـــل من التناقض في معظم الأحيان .

إلى جانب المستويات التي تم التطرق إليها تبرز رؤى أكاديمية أخـــرى تنطلـــق مـــن إعتبارت ومرجعيات تبناها مفكرين بارزين في ميدان السياسة العالمية نذكر منها :

- المفكر البريطاني رولاند روبرتسون يعتبر العولمـــة مجـــرد مجـــال إقتـــصادي وإجتماعي وسياسي جديد يجمع بين المحلي والعالمي والفردي والإنساني .
- توماس فريدمان ينظر للعولمة نظرة نظامية حيث يقول أن العولمـــة هـــي نظـــام عالمي وهي نظام جديد يعيد تشكيل الدول والمجتمعات والأفراد والقناعات علـــى جميع المستويات .
- أنطوني غيدنز يقول أن العولمة هي في الأساس حالة حضارية جديدة ، هي حالـــة « ما بعد الحداثة » القائمة فعلا في المجتمعات ما بعد الصناعية .

يبقى في الأخير القول بأن المستويات المختلفة التي تم التطرق إليها ليست منفصلة عن بعضها البعض ، فالعولمة كإيديولوجية قد تختلط في كثير من الأحيان بالعولمة كظـــاهرة وكلاهما قد يختلط بالعولمة كعملية ، لكن ذلك لا يمنع من توضيح الفـــوارق بـــين هـــذا المستويات ، فالعولمة كإديولوجية تتعلق بما ينبغي أن يكون ، والعولمة كظاهرة تتعلق بما يمكن أن يكون ، أما العولمة كعملية فتتعلق بماهو كائن [1].

---

[1]: نفس المرجع السابق ، ص . 23.

المبحث الثاني : التموقع الابستيمولوجي وتعدد مفاهيم ومضامين العولمة.

لا يكفي القول أن العولمة ظاهرة معقدة ومتناقضة لتقييم حقيقة مـــا يحـــدث ، ولكـــن تفرض إعتبارات عدة ما يجعلها الفاعل والعامل البارز الـــذي ســـيوجه مـــسار وآفـــاق الحضارة الإنسانية في الألفية الثالثة ، فقد أصبحت مع جملة الرهانات والتحـــديات التـــي تطبعها مثار جدل ونقاش من قبل الباحثين والمختصين وأصبح فهم هذه العملية بإعتبارها ظاهرة مضطربة وغير قابلة للتكهن يتنوع بتنوع الزوايا التي ينظر منها المراقبون لهـــذه القضية .

وكما تتعدد نظريات العلاقات الدولية فقد تعددت الزوايا التي تنظر منها هذه النظريات للعولمة ذاتها بين النظرة الضيقة والنظرة الواسعة وبينهما من ينظر إليها بإعتبارها شـــئ من الماضي وآخر من الحاضر ولها إمتداد للمستقبل في صور مختلفـــة ، فهـــي تبـــسط سيطرتها بالدرجة الأولى على النماذج القائمة من خلال الإنتقال والتغير والتحول .

المطلب الأول : المناقشات النظرية والمدارس المعاصرة للعولمة .

العولمة ظاهرة شديدة التعقيد ذات أبعاد كثيرة ولابد لأي تفسير جيد من أن يمسك بجذور هذا التعقيد ، أضف إلى ذلك أن مجتمعا عالميا مازال في طور التشكل يعرض هدفا متحركا مما يجبر أية نظرية على أن تتحلى بالمرونة والطواعية في تحديد العولمة ذاتها و في التعرف على هدفها المتحرك .

إن أي تفسير يكون منطويا على قدر متزايد من الصعوبة لأن جملة الأدوات التي أستخدمت لفهم مراحل تاريخية سابقة قد لا تعود ملائمة جراء قيام العولمة بإعادة خلق العالم ، فعصر العولمة يستدعي إعتماد نظرية جديدة ، وتفكير جديد وأشكال جديدة من الخروج على قواعد علم السياسة ، خصوصا إذا كانت القطيعة بين القديم والجديد على تلك الدرجة من العمق التي يدعي عدد كبير من المراقبين وجودها .

الفرع الأول : نظريات السياسة العالمية وتفسير العولمة.

من الأهمية بمكان أن نوضح في هذا النطاق أن نظريات السياسة العالمية التي نقصدها ونركز عليها في مجمل أطوار هذا البحث هي : الواقعية ، الليبرالية ، ونظرية النظام العالمي ، مع العلم أن هذا النظريات – إن صح التعبير – التي تطورت إبستمولوجيا وتاريخيا وواقعيا إلى منظورات (برادايم) ترتقي لمستوى يجعل منها تنأى عن باقي المناقشات وتحتوي في ذاتها العديد من التوجهات والنظريات ، وبالتالي لا طائل من التركيز على بعض الجوانب المتفرعة من منظور معين من هذه المنظورات والتركيز عليه لإعطاء تفسيرات عامة ومطلقة .

بالنسبة لتفسير العولمة هناك عدة وجهات نظر تسوق كل من منها سيرة مختلفة عن العولمة ، ويمكن إيضاح أوجه الإختلاف بينها عبر مقارنة أجوبتها عن سؤال إفتراضي معين مفاده : ما سبيل إدماج جزيرة مكتشفة حديثا بالمجتمع العالمي ؟ [(1)].

[(1)] : فرانك جي . لتشنر وجون بولي ، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والإقتصادية** ، ترجمة : فاضل جتكر ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004) ، ص. 97 .

ستقول جماعة إن الشركات ستبادر إلى وضع يدها على ثروات الجزيـــرة الطبيعيـــة إلى إرسال جحافل المهندسين لإنشاء البنى التحتية وإلى بناء المـــشروعات للإفـــادة مـــن العمالة الرخيصة.

مجموعة أخرى من الباحثين ستدلي بأن ممثلي قوى كبرى سوف تسارع إلى مد يـــد المساعدة إلى هذا المجتمع لتمكينه من بناء دولة قادرة ولإجتذابه إلـــى الإلتحـــاق بركـــب التحالفات القائمة ، وستقوم المنظمات الدولية بتوفير الدعم ليبقى المجتمع شريكا مـــستقرا في السياسة العالمية .

فريق ثالث من الأساتذة الباحثين سوف يؤكد بأن الجزيرة ستتعرض لغزو أعداد مـــن الخبراء لمساعدتها في بناء المؤسسات التي يتعين على كل دولـــة أن تمتلكهـــا إذا كانـــت ستتصرف مثل أي مجتمع آخر.

مجموعة أخيرة ورابعة سوف تركز على الطريقة التي سيعتمدها هـــذا المجتمـــع فـــي تحقيق التوازن بين تراثه الخاص وجملة تيارات الثقافة العالمية المتدفقة .

هكذا فإن من شأن الإندماج أن يتخذ شكل الإستغلال الإقتصادي ، أو صنيعة الإتفاقات والتحالفات السياسية ، أو قالب الإصلاح المؤسساتي بما ينسجم مع النماذج الكوكبية ، أو أسلوب التماهي الثقافي العاكس لصورة الذات ، وكذلك الشأن بالنسبة للعولمة عندما تتلقى وجهات نظر متباينة حول جملة القوى المحركة والسمات المميزة لها [1].

أولا : النظرية الواقعية .

بالنسبة للواقعيين لا تغير العولمة أهم سمات السياسة العالمية وهي التقسيمات الإقليمية السياسية للعالم إلى الكيانات المعروفة بالدول الأمم ، في حين يمكن للترابط المتزايد بـــين النظم الإقتصادية المختلفة والمجتمعات المتعددة في العالم أن يجعل هذه النظم والمجتمعات أكثر إعتمادا بعضها على بعض فليس في وسعنا أن نطبق ذلك على نظام الدول .

---

[1]: المرجع السابق ، ص. 98 .

في إطار هذا النظام تحتفظ الدول بحق السيادة خاصة وأن العولمة لا تجعل الصراع بين الدول من أجل النفوذ السياسي أمرا من منسيات الماضي كما أنها لا تلغي أهمية التهديد بإستخدام القوة أو أهمية توازن القوى ، فالعولمة إذا قد تؤثر في حياتنا الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لكنها لا تتجاوز واقع النظام السياسي الدولي الذي تقوم عليه الدول كوحدات سياسية [1] .

ثانيا: نظرية النظام العالمي .

يتزعم إيمانويل فالرشتين وجهة النظر هذه التي ترى بأن العولمة ليست أمرا جديدا ولا تعتبر تحولا نوعيا في السياسة العالمية ، وماهي إلا إمتدادا للنظام الرأسمالي الشامل للكرة الأرضية فشبكات الإتصالات والمبادلات الإقتصادية كانت دائبة على التكثف وثمة إقتصاد عالمي موجه بفلسفة ليبرالية غربية ذات تطلعات كوكبية بات يشكل عالما واحدا أكثر إندماجا وتماثلا منذ ذلك التاريخ ، إنها المرحلة الأخيرة في تطور الرأسمالية العالمية .

يرى فالرشتين أن ما حصل منتصف القرن التاسع عشر لم يكن إلا واحدة من مراحل عملية ذات عمر يحسب بالقرون ، لقد نشأ النظام الرأسمالي العالمي في القرن السادس عشر حين أقدم التجار الأوروبيون على إقامة روابط وثيقة مع كل من آسيا وإفريقيا والأمريكيتين .

من البداية كان هذا النظام قائما على إقتصاد واحد وعلى سوق وشكل محدد من تقسيم العمل الإقليمي ولكن بوجود عدد غير قليل من الدول في مركز النظام كانت الطبقات المسيطرة مدعومة بدول قوية في إستغلالها للعمالة والموارد وفرص التجارة وعلى الأخص في الأطراف أما أشباه الأطراف فكانت تقلص الإستقطاب بين المركز والأطراف فتساهم في تحقيق الإستقرار الملحوظ للنظام ، ويكمل سكيلر وجهة النظر هذه

---

[1] : جون بيليس وستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية** ، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث ، (الإمارات العربية : مركز الخليج للأبحاث ، 2004) ، ص . 11 .

بتأكيده على دور الشركات والطبقات العابرة للحدود القومية بوصفها القـوى المحركـة الرئيسية في النظام العالمي المعاصر[1].

ثالثا : الليبرالية /الليبرالية الجديدة / المؤسساتية الليبرالية الجديدة .

العولمة بالنسبة لليبراليين هي الناتج النهائي لعملية تحويلية طويلة الأمـد مـرت بهـا السياسة العالمية ، والعولمة في هذا الأساس نسفت آراء الواقعيين وأظهرت أن الدول لـم تعد عناصر فاعلة كما كانت من قبل وقد حلت محلها عناصر فاعلـة لا تحـصى وذات درجات متفاوتة من الأهمية حسب الإقليم محل الإهتمام ونتيجة لهذا يبدو العالم أشبه بنظام من العلاقات المتشابكة منه بنموذج الدولة الذي تطرحه الواقعية أو النموذج الطبقي الـذي تطرحه نظرية النظام العالمي [2].

ينطلق الليبراليون بمختلف توجهاتهم من أن النظام في السياسية العالمية لا ينطلق من ميزان القوى بل من تفاعلات الطبقات المتعددة من ترتيبات الحكم التي تـشمل القـوانين والأعراف المتفق عليها والنظم الدولية والقواعد المؤسـساتية ، وكمـا أن الديمقراطيـة ضرورية للإرتقاء بالبشر فإن للأفكار أهميتها على هذا الصعيد وأن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد على مستوى السياسة العالمية نظرا لما تفرضه مقتضيات تحقيق التعـاون علـى أفضل وجه .

يبين كل من كيوهين وناي بأنه أصبحت هناك منظمات جديدة تمارس إلـى جانـب الدول نفوذا حاسما على صعيد السياسة العالمية ، والعولمة تلعب دورا في ذلك إذ تقـوم بإنتاج منظومة أكثر تعقيدا من الدول ذوات التبعية المتبادلة حيث باتت القواعد والمنظمات العابرة للحدود القومية متنفذة ، ومن ثم فإن المجتمع العالمي لم يعد قائما علـى ترتيـب سلطوي موحد وإنما يشتمل على مراكز قوة كثيرة ، غير أن قواعد مشتركة جديدة للتعامل مع القضايا تكتسب قوة حتى مع تعرض السلطة للتفرق والأهداف للتباين والإفتراق .

---

(1): فرانك جي . لتشر ، المرجع السابق ، ص ، 99 .

(2): جون بيليس ، المرجع السابق ، ص.12.

رابعا : الكيان السياسي العالمي .

حسب وجهة النظر هذه فإن الدول تشكل عنصرا مهما من عناصر المجتمع العالمي غير أن أصحاب العالمية يمنحون قدرا أكبر من الإهتمام للنسق أو السياق العالمي الذي تسبح فيه الدول .

الجديد في المجتمع العالمي هو الكيان السياسي العالمي الشامل لكل شئ وما يرافقه من ثقافة عالمية دائبة على توفير جملة من القواعد والصيغ الثقافية التي تحدد الأساليب التي يتعين على المؤسسات حول العالم أن تعتمدها في معالجة المشكلات العامة ، وما العولمة إلا تشكيل وتفعيل لهاتين الحقيقتين الدولة والثقافة العالميتين ، وتنبثق تبعا لذلك منظمات جديدة لتفعيل منطلقات هذا المجتمع العالمي ومبادئه بوصفها حاملة مبادئ كوكبية لا تلبث أن تبادر إلى المساهمة في زيادة ترسيخ وتطوير صرح المجتمع العالمي .

خامسا : نظرية الثقافة العالمية .

تبقى الثقافة العالمية جديدة ومهمة وفقا لهذا المنظور ، فالعولمة عملية قائمة على إضفاء صفة التناسب وتعكف على إقحام العالم في إطار كيان واحد ، ولا يلبث الناس أن يكتسبوا قدرا متزايدا من الوعي بوجودهم العالمي الجديد ، غير أن ماهو مهم حول هذه العملية ينصب على مشكلة العولمة أو مشكلة الإتصاف بصفة العولمة : مشكلة جعل العيش معا في نظام عالمي واحد أمر ذا معنى بل وحتى ممكنا ، فلا غرابة إذن أن التقاليد الدينية تكتسب قدرا أكبر من الأهمية بمقدار ما تقدم على التعامل مع المأزق العالمي الجديد الذي يجبر المجتمعات والأفراد على تحديد هوياتهم بطرائق جيدة [1] .

إن كل ما سلف مستمد من وجهات نظر متباينة حول جملة القوى المحركة للعولمة والسمات المميزة لها ، لكن يبقى أن نقول بأن مهما كان الأمر فإن النظريات لا ترسم الواقع الحقيقي للعولمة وأن تباينها وإختلافها نابع من كونها رؤية مسبقة ليس بإمكانها أن تمدنا بالحقيقة وتعبر جميعها عن وجهات نظر عالمية مميزة معتمدة على أفكار مألوفة

---

[1] : فرانك جي . لتشر ، المرجع السابق ، ص ، 100.

مستمدة من منهل نظريات إجتماعية أبكر ، لكنها – أي هذه النظريات – في نفس الوقت قطعت خطوات ذات شأن على صعيد تفسير التحولات الجارية في العالم بوصفها آفاقا موجهة تتولى إرشاد البحوث الراهنة .

الفرع الثاني : السجال حول العولمة .

السجال حول العولمة متميز بإختلاف نظري كبير ، يتأسس على شقين ، **الشق الأول** قوامه التركيز على الهدف النهائي الذي تسعى إليه العولمة والبحث عن النموذج المستعمل للقياس الكمي أو النوعي لتأكيد أو نفي وجود العولمة وكثافتها ، بينما **الشق الثاني** فيتعلق بالعامل الأساسي المسبب أو هل العولمة عملية وحيدة يقودها منطق مسيطر (التقدم التكنولوجي ، الرأسمالية ، الإمبريالية) أو عملية متعددة الأبعاد تمخضت عن مجموعة من الأسباب المنطقية (التغير التكنولوجي السياسي والإقتصادي) ، وهذا دون إغفال تحليل العولمة من خلال دوريتها التاريخية مما يسمح بتحديد الحركة المتطورة للمؤسسات الإنسانية وتحديد بداية الحقبة المعاصرة لها [1] .

يرى ديفيد هلد مع فريق آخر من الدارسين أن السجالات التي دارت حول العولمة تتنازعها ثلاث مدارس فكرية : المتعولمون (hyperglobalist) والمتشككون (sceptique) والتحوليون (transformationalist) .

أولا :المتعولمون : (hyperglobalist) : (بيب 1995 ، أومي 2000) .

العولمة بالنسبة للمتعولمين تجربة بشرية و تاريخية جديدة بل و ثورية وهي مفيدة للجميع وتصل أثارها إلى كل بقاع الأرض ، ولا تتعلق العولمة بالجانب الإقتصادي فقط بل هي تتعدى ذلك لتشمل المجالات السياسية و التكنولوجية و الثقافية و قد تأثرت بشكل كبير بالتطور الهائل الذي شهده العالم في مجال الإتصالات منذ عقد الستينات ، وهذا دون إغفال العولمة الإتصالية والإعلامية تحديدا لما لها من أهمية مركزية .

---

[1] : David Held , **Global Transformations, Politics,Economics and Culture** , (polity press : cambridge , 2003) , P. 10.

أنصار هذا الإتجاه يؤكدون بأن العولمة الإقتصادية تشكل أوضاعا جديدة للتنظيم الإجتماعي التي تحل محل الدولة القومية من حيث كونها وحدات أساسية إقتصادية وسياسية للجماعة الدولية ، في وجهة النظر هذه العولمة تفسر مجالا جديدا في تاريخ الإنسانية أي الدول القومية أكثر فأكثر متعارضة مع مقتضيات الإقتصاد العالمي [1].

يوجد في نطاق المقاربة المفرطة العديد من الآراء المتباينة وخاصة بين النيوليبراليين الذين يدعمون إنتصار الإستقلالية الفردية والسوق على سلطة الدولة والنيوماركسيين هؤلاء الذين تشكل بالنسبة إليهم العولمة إنتصارا للرأسمالية التسلطية .

عموما مدرسة العولمة المفرطة تقول إن العولمة المعاصرة تقوم بتعريف مرحلة جديدة يكون فيها البشر في كل بقعة من الأرض خاضعين لقواعد السوق العالمي ونظمه ويمكن إيجاز أهم مرتكزاتها فيما يلي :

- العولمة تمثل مرحلة جديدة من هذا الكون .
- تتآكل سلطة الحكومات القومية أمام زحف الرأسمالية المعولمة .
- القوى المركزية الدافعة نحو العولمة هي الرأسمالية العالمية المعاصرة والتقنيات الجديدة .
- الصناعات تصبح أكثر عالمية مع إزدياد القوى الدافعة للعولمة .
- لا بد للشركات والمنظمات من أن تتجاوب بالتحول إلى الدولية متعددة الجنسيات عالمية وعابرة للقارات .
- تكوين عالم بلا حدود ونهاية للدولة القومية من جديد [2].

---

[1] : David Held , **Global Transformations, Politics,Economics and Culture**, Op Cit , P. 03.

[2] : كيركبرايد بول ، **العولمة الضغوط الخارجية** ، ترجمة : رياض الأبرش ،(مكتبة العبيكان:المملكة العربية السعودية ، 2003) ص .44.

ثانيا :المتشككون (sceptique) .

(غوردون 1998 ، وهيرست وتومبسون 1999 ، وهيرست وألن 1997 ، وفايس 1998) .

يتحدى المتشككون فكرة العولمة الشائعة ، وهم في ذلك يشيرون إلى مشاكل مزعجة مرتبطة بأطروحة العولمة :

– الغياب العام لنموذج محدد بوضوح للاقتصاد المفترض كونه عالميا ، و غياب تحديد واضح كيف يمكن أن يختلف عن الأنظمة الاقتصادية السابقة.

– الميل إلى سياق أمثلة مريحة مصورة لعمليات العولمة وتدول قطاعات إقتصادية كما لو أن ذلك بحد ذاته برهان كاف على وجود الاقتصاد العالمي الجديد .

– إنعدام العمق التاريخي في ما يتعلق بالتحليل الذي يسمح للاتجاهات الدارجة بأن تبدو فريدة وبدون سوابق ، وهذا التحليل غير التاريخي يسمح للمعلقين أن يقترحوا أن الاتجاه نحو العولمة سيدوم بدون أي تغيير في المستقبل [1] .

العولمة حسب أنصار هذا الإتجاه ظاهرة غير جديدة وحتى لو كانت جديدة فهي مدمرة وهم بخلاف المتعولمون يرون بأنها ما هي لا أسطورة معتمدين على المعطيات الإحصائية حول التدفقات التجارية المالية والهجرة نهاية القرن التاسع عشر .

يدعي المتشككون بأن المستويات المعاصرة للإعتماد الإقتصادي المتبادل ليس لها سابق تاريخي ، بل منهم من يذهب إلى حد القول بأن الإقتصاد الدولي اليوم أقل عالمية من حيث إتساعه الجغرافي عن فترة الإمبراطوريات الأوروبية ، حسب رأيهم فإن المؤشرات المالية تؤكد ميلا لصعود التدويل الإقتصادي المعاصر بشكل مماثل لسنة 1890.

المتشككون يعارضون الإقتراح الذي بمقتضاه أن التدويل الإقتصادي الجاري يؤدي لبروز نظام عالمي جديد أي دور الدولة سيتقلص بشكل كبير ، فالدولة حسب رأيهم تلعب دور مركزي ونشيط أكثر فأكثر في الترقية الدولية لهذه الأنشطة الإقتصادية وفي تكوين تنظيمات جديدة على حد قول كراسنر ، وأن اللاعدالة الناتجة عن ميكانيزمات السوق

---

[1] : المرجع السابق ، ص .45.

تساهم في زيادة القومية والأصالة وتنفر إلى أجل مجهول بروز حضارة عالمية كتلك التي يأمل فيها المتطرفون [1].

يتبنى المتشككون عموما تحليلا إقتصاديا ، ويسعون للتأكيد على أن النظام الاقتصادي الحالي إما أنه بعيد عن الصورة التي يقدمها رجال العولمة أو أنه مختلف قليلا فقط عن الاقتصاد الذي ساد في مراحل سابقة ويمكن تلخيص المتشككين فيما يلي :

1- لا يعتبر الاقتصاد الدولي الحالي بدون سابقة ، فهو في الحقيقة واحد من عدد من حالات مماثلة مر بها الاقتصاد العالمي الحالي المبني على إقتصاد التقنيات الصناعية الحديثة ، والذي بدأ بالظهور في الستينيات من القرن التاسع عشر و في حالات معينة فإن الاقتصاد الدولي الحالي أقل إنفتاحا وتركيزا على النظام السائد من سنة 1870 وحتى 1914 [2].

2- الشركات المتعددة الجنسيات حقيقة ظاهرة نادرة ، فمعظم الشركات وطنية الأساس تقوم بالتجارة العالمية إستناد إلى معرفة بأصولها الحقيقية في مواقعها من إنتاج وبيع ولا يبدو لهم أن هناك إتجاه رئيسي لنمو شركات دولية حقيقية.

3- لا ينتج الحراك الرأسمالي تحولا كليا في الاستثمار والاستخدام من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، فرأس المال والاستثمارات الخاصة المباشرة ما تزال مركزة في الاقتصاديات المتقدمة ويبقى العالم الثالث هامشيا في عالم الاستثمار والتجارة إذا ما تركنا بعض البقع الجغرافية والدول المصنعة حديثا جانبا.

4- يعترف بعض المدافعين المتطرفين عن العولمة أن الاقتصاد العالمي ما يزال اليوم أبعد من أن يكون معولما ، والحقيقة أن تدفقات الاستثمارات المالية مركزة على مثلث أوروبا اليابان وشمال أمريكا ، والمعتقد أن هذا التركيز سيستمر في المستقبل القريب أيضا.

5- تتوفر لدى هذه المناطق الاقتصادية الثلاث المقدرة إذا ما تعاونت فيما بينها أن تمارس ضغوطا حازمة على أسواق المال والتوجهات الاقتصادية ، وهكذا نرى أن الأسواق

---

[1] : David Held , **Global Transformations, Politics , Economics and Culture**, Op Cit , p . 07.

[2] : Paul Hirst , Grahame Thompson, **Globalisation In Question** , 2nd edn ,(London: polity press ,1999) , pp .2-3.

العالمية لم تعد بعيدة عن التنظيم والرقابة ، حتى ولو بقي المدى الحالي محدودا وأهـــداف الإدارة الاقتصادية محدودة بحكم تباين مصالح القوى العظمى والعقائد السائدة بالنتيجة.

6- لا توجد عولمة ولا أسواق عالمية ولا شركات عالمية ، فالنظام الاقتصادي العـــالمي الحالي أقل عولمة وأقل تبادلي الاعتماد من أيام ومراحل سابقة وأن القوى الموجهة هـــي القوى الدولية والأسواق ، وأن قوة وسلطات الحكومات الوطنيـــة قـــد إزدادت وتـــدعمت بالتطورات والمتغيرات في هذا العالم ، وبقيت العولمة في أحسن الحالات شكلا من أشكال التدويل مما سيحدث في المستقبل من صدام ما بين هذه القوى الإقليمية الفاعلة [1].

على نقيض ما تقول به المدرسة المفرطة فإن مدرسة العولمـــة الـــشكوكية تقـــول إن العولمة في جوهرها ما هي إلا خرافة تخفي حقيقة إقتصاد دولي ينقسم إلى ثلاثة تكـــتلات تقوم على أساس كونها مناطق لازالت فيها الحكومات الوطنية قوية جدا ·

ثالثا: التحوليون :(transformationalist) . (جيدن سنتي 1999 وروزمو 1990) .

التحوليون يقولون بأن العولمة الحالية هي القوة الأساسية الفعالة ، وهي أصل التحولات الإقتصادية الإجتماعية والسياسية الجارية والتي تعلـــن عـــن إعـــادة الهيكلـــة الأساســـية للمؤسسات الحديثة .

التحوليون متفقون مع المتطرفين بأن العولمة الحالية ليس لها سابق تـــاريخي وأنهـــا تحدث تحولا بنيويا في النظام العالمي ، لكنهم يفوقون المتطرفون والمتشككون فيما يتعلق بالمسار التاريخي للعولمة ، فبالنسبة لهم العولمة لا تمتد إلى حالة نهائية ولكن تكون نوعا من عملية تاريخية مفتوحة ، فهي مليئة بالتناقضات ومتأثرة بالعوامل الظرفية.

ينطلق التحوليون من قناعة أن كثافة التدفقات العالمية المعاصرة سواء منها الاقتصادية أو العسكرية أو التقنية أو السياسية أو الثقافية أو السكانية ليس لها سابق تاريخي ووجـــود نظام عالمي لا يعني إتجاها نحو تضامن عالمي قوامه مؤسسة عالمية واحدة ، بل علـــى العكس فالعولمة تشترك في شبكات عالمية مع أشكال جديدة من التنضيد الإجتماعي أيـــن العديد من الدول والمؤسسات والجماعات أحتويت بشكل متصاعد بينما أخرى أقصيت .

---

[1] : : Paul Hirst .Op.Cit.

التحوليون متفقون مع المتشككين بأن الدول تحافظ على دورها المركزي في خضم النظام الدولي مع أن عملية العولمة تتسبب في إيجاد تسويات تسحب من الحكومات الوطنية القيادة والعديد من الوظائف [1].

إن مدرسة العولمة التحولية تقول بأن الأنماط المعاصرة للعولمة غير مسبوقة تاريخيا بحيث أن الدول والمجتمعات تشهد عملية تغير واسعة في سياق محاولاتها تبني المزيد من عمليات ربط نفسها بعالم أوسع يبدو أنه يوما بعد يوم يفتقد إلى المصداقية والتيقن.

يمكن تلخيص التحوليون فيما يلي :

- تمثل العولمة درجة غير مسبوقة تاريخيا من الترابط .
- يعاد النظر في هيكلة الدولة على ضوء عملية العولمة .
- القوى المركزية المحفزة هي حصيلة لكل عمليات الحداثة مجتمعة .
- ستقود عملية العولمة إلى تحويل المجتمعات السياسية ونشوء هندسة جديدة للنظام العالمي.
- ستكون نتاج هذه العملية توجيهات متناقضة تتفاوت مابين الإندماج العالمي والتفتت الكلي.

الملاحظ على هذه المدارس هو التعددية ، فمدرسة العولمة المفرطة تجتمع فيها أفكار الليبرالية الجديدة المتشددة للعولمة والأفكار الماركسية المناهضة ، ومدرسة العولمة الشكوكية تقوم على أفكار محافظة ، بينما نجد في مدرسة العولمة المفرطة أفكارا مختلفة ذات منطلقات مرتبطة بالليبرالية الجديدة .

بقدر ما جاءت المدارس الثلاث لتعبر عن النقاش والسجال الحاصل بخصوص العولمة لا يتوان عدد كبير من المواطنين والمسؤولين والمؤسسات على هامش المعارضة للقول بأنهم لا يحبذون العولمة ولا يحبونها بالرغم من أنهم لا يشككون في وجودها ووجود الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات ولكنهم ينتقدون ويعارضون نتائجها .

---

[1] : David Held , **Global Transformations, Politics,Economics and Culture** , 0p Cit , P. 08 .

لقد شكل هؤلاء مدرسة رابعة لكنها تختلف في أسسها ومقوماتها عن سابقاتها ، يجدون في العولمة شئ لا يمكن مقاومته ، طبيعية الحدوث ولكنهم يحاربون إستراتيجية الهيمنة الكائنة وراءها ويمكن تلخيص وجهة النظر هذه فيما يلي :

- العولمة تشكل شكلا جديدا من أشكال الإستغلال الإستعماري .
- الحكومات الوطنية أستبدلت من قبل المعتدين الإستعماريين بمؤسسات عالمية وشركات متعددة الجنسية .
- رأسمالية السوق الحرة وتحرير التجارة وديون العالم الثالث هي أهم القوى الدافعة للعولمة وسيكون نتاج ذلك تكوين نخبة إقتصادية عالمية تتجاوز مصالحها الحدود الوطنية وبروليتاريا عالمية مهمشة ومقهورة .

المطلب الثاني :المضامين النظرية لمفهوم العولمة .

العولمة ظاهرة قديمة جديدة ولا يمكن وقفها أو عكس توجهها كليا ، وإن كان من الضروري ترشيدها وأنسنتها بل إن هذه القناعة تشمل حتى تيار المتشككين في العولمة فقد تم تجاوز ذلك الجدل الكبير الذي رافق العولمة في النصف الأول من التسعينات والذي تركز بالخصوص حول هل العولمة الراهنة ظاهرة جديدة أم استمرار لظواهر وأشكال معروفة في العلاقات الدوليةأو فيما إن كان بالإمكان إيقافها أو عكس توجهها العام.

حاول جنز بارتلسون إستكشاف معنى مفهوم العولمة من خلال التمييز بين ثلاث مضامين – الإنتقال والتحول والتجاوز – مبينا كيف أن إدخال العالمي كموضوع للفكر والعمل زعزع الأسس الفلسفية التي تقوم عليها النظرية الدولية ، والتي ظلت لزمن طويل محكومة بحدود الدول ومدللا في نفس الوقت أن هذه المضامين بزغت وتطورت بالتدريج خلال الجدل والمناقشات الدائرة حول العولمة .

يحلل بارتلسون مفهوم العولمة من خلال وضعه في إطار فلسفي وجودي يحدد الهوية الإجتماعية السياسية للعالم ومكوناته ، وصولا إلى أن لمفهوم العولمة وظيفة ودورا يتمثل في كونه أداة للتغيير ، وينطلق من فكرة إلتباس المفهوم هذا الإلتباس الذي وعند فهمه

سيؤدي إلى فهم بزوغ العولمة وتطورها في الواقع . فالمفهوم حسب بارتيلسون مر بسلسلة من التحولات الفلسفية خلال العقد المنصرم ، وهي التحولات التي دفعت المضامين المركزية للخروج بالتدريج من الإطار المعرفي إلى نوع من الفراغ الإنتقالي الفلسفي ، ويتعرض لهذه المفاهيم الثلاث بإعتبارها إطارا مرجعيا لذاتها حيث التعاقب المنطقي بين المضامين المختلفة يعكس المسار الأمثل لعملية العولمة كما إفترضتها هذه المضامين نفسها .

يستعمل بارتلسون مقاربة منهجية وتقنية في نفس الوقت تستند على محاكاة العلوم الطبيعية في تفسير المفاهيم الثلاث أو محاولة تقريب معناها وتبسيطه ويتضح ذلك من خلال إبرازه لنقطة مهمة تتمحور عليها كل طروحاته والتي مفادها أنه منذ نشأة العلوم الإجتماعية تسلمنا هذا العالم متراتبا وفقا لما توصلت إليه العقلانية الغربية ، ووفقا لهذا التراتب يمكن فهم العالم الإجتماعي السياسي ككل وكمكونات وكتفاعل بين الكل والمكونات : الكل دائما أكثر من مجموع الأجزاء كما أن الأجزاء دائما أكثر من مجرد نقاط لحظية للكل (وهاتين القاعدتين تم إثباتهما علميا في الفيزياء وعلوم الطبيعة) كذلك نتبين أن هذا العالم مقسم إلى قطاعات شديدة التباين أو أن له أبعادا سببية تتناظر بالتقريب مع الفروع المختلفة التي تنقسم إليها العلوم الإجتماعية [1].

<u>الفرع الأول : العولمة كعملية إنتقال (العولمة عملية حركة من الداخل إلى الخارج) .</u>

المرجعية الأساسية في هذا المفهوم هي الوحدة ، ذلك أن العولمة هي عملية مكثفة لإنتقال أو تبادل للأشياء بين هذه الوحدات القائمة سلفا ، ويتم التركيز على التغيير الذي يحدث على مستوى الوحدة التي قد تكون إقتصادية أو ثقافية أو حضارية مع الأخذ في الإعتبار النتائج غير المقصودة للتفاعل بين الوحدات التي تظل محتفظة بهويتها أثناء عملية العولمة .

مرجعية العولمة في هذا التفسير هي التغييرات الحاصلة على مستوى الوحدة ومن خلال تفاعل العديد من الوحدات ، لكن العولمة تتحكم فيها الأفعال الواعية والهادفة لعوامل

---

[1] : بارتلسون ، المرجع السابق ، ص . 34.

ووسائط بعينها ، وعليه تحدث من الجزء إلى الكل بينما تظل الوحـــدات علـــى حالهـــا لا تتغير وإنما تتغير الخصائص المميزة لكل وحدة (المصالح ، المزايا ، الإســـتراتيجيات) على مر الزمن بإعتبارها أسبابا للعولمة ونتائج مترتبة عليها ، وبالتالي ما ظلت الوحدات ظل النظام والعكس صحيح .

وفي هذا النطاق لا يوجد فرق بين العولمة والتدويل والإعتماد الدولي ذلك أن التدويل يدل على تعاظم تدفقات التجارة وعوامل الإنتاج فيما بين الدول بينما الإعتمـــاد المتبـــادل فيدل على التأثيرات المتبادلة بين الدول أو بين عوامل ذات فاعلية فـــي مختلـــف الـــبلاد وفي كلا المثالين تظل الدولة هي الوحدة الأساسية وأن كل شئ يتم فيهـــا ومـــن خلالهـــا وتحت رعايتها دون أن يؤدي ذلك إلى أي تأثير على هويتها الأساسية ولا يمكن الحـــديث عما هو عولمي كشئ يتجاوز المجموع الكلي للوحدات [1].

أخذا بمنطق العولمة كعملية إنتقال ، وبفعل الرؤية الفردية الفلسفية القوية لهذا المنطـــق فإن الدولة الحديثة تبدو على الأرجح مصدرا لإستقرار العولمة بدلا من كونهـــا الـــضحية الأساسية لهذه العلمية ، فبينما تؤثر العولمة على مصالح كل دولة ومقاصـــدها فإنهـــا لا تحدث أي تغيير على السمات التي تعرف خصائص الدولة ، بل يمكن أن يقال إن العولمة قد أحدثت توسعا جغرافيا جديدا لسلطة الدولة .

<u>الفرع الثاني :العولمة كعملية تحول : (العولمة عملية حركة من الخارج إلى الداخل).</u>

المرجعية الأساسية في هذا المفهوم هو العالم ، فالعولمة كعملية تحول مفهـــوم يحمـــل الكثير من الحجج المناقضة للمفهوم الأول ، فبينما تقوم في إطار هذا الأخير علـــى ذلـــك التفاعل الذي يحدث فيما بين الوحدات القائمة سلفا فإنها أي العولمة في هذا المفهوم هـــي عملية تحول تحدث على مستوى النظام ككل ، تؤثر على هذه المنظومـــة وعلـــى هويـــة الأطراف في آن واحد فمرجعية هذا المفهوم حسب بارتلسون بنيوي مبهم ذلـــك أنـــه لا يمكن الوصول إلى مفهوم للعولمة إلا على مستوى النظام ككل .

---

[1] : المرجع السابق ، ص ، 35.

تحدث العولمة كعملية على مستوى أعلى من الوحدات المكونة لها ووراء قدرتها نتيجة للتفاعل فيما بين المتغيرات المنظومية عبر الأبعاد والقطاعات المختلفة لتلك المنظومـــة ، وهكذا تكون العولمة عملية متعددة الأبعاد تحدث في إتجاه الكل إلى الجزء (من الخـــارج إلى الداخل) عن طريق تحويل الوحدات إلى دوائر لإعادة إنتاج تلك المتغيرات والعمليات والقوى المنظومية التي تفضي إلى تغيير هويتها ، ثم إلى تغيير القواعد المكونة للمنظومة التي تشمل هذه الوحدات [1] .

ينحو هذا المفهوم إلى إعطاء العولمة بعدا متميزا ومستقلا عن ذلك المفهوم الفلسفي كما في المفهوم الأول على أساس أن فهم التغيرات التي تحصل في الدول والمجتمعات يتم من خلال إعتبارها نتاج تطور المنظومة العالمية والتفاعلات في داخلهـــا ، مفهـــوم يعتبـــر العولمة لا رجعة عنها وتأثيرها عميق في هوية الوحدات التي ترتبط ببعـــضها الـــبعض وبمصير المنظومة ككل .

بالنسبة للدولة القومية فإنه سيحدث لها تحول جذري بدرجة أو أخرى ، وأن العمليات و البنيويات العولمية ستنال بشدة من قدراتها وفعاليتها ، فبينما تظل الـــدول فـــي مكانهـــا تتحول هويتها وقدراتها المركزية تحولا عميقا مع إحتمال أن لا يبقى منها إلا بقايا دولـــة وقليل من الفرص لبعث العافية في أوصالها .

<u>الفرع الثالث : العولمة كعملية تجاوز .</u>

المرجعية الأساسية في هذا المفهوم هي شبكات التدفقات ، فالعولمة هي عملية تـــذيب الحدود التي تفصل بين الداخل والخارج وتتضمن معنى تجاوز تلك التقسيمات التي تتحكم في برمجة هوية الوحدة والمنظومة والأبعاد .

بالنسبة لهذا المفهوم تحدث العولمة تغييرا في هوية الوحدات والمنظومة وأكثر من ذلك تحدث تغييرا لشروط وجود الإنسان موضوع البحث والمجـــالات التـــي تتواجـــد فيهـــا فالعمليات والظواهر العولمية تتجاوز كل الحدود والتقسيمات التي تتحكم في برمجة هوية

---

[1] : نفس المرجع السابق ، ص . 39 .

الوحدة والمنظومة والأبعاد وهي لا تعرف على مستوى المنظومة ولا على مستوى الوحدة ولكنها تعبر وتتجاوز هذه التمايزات [1].

يبدو أن ما تقدمه شبكات التدفقات المختلفة وخاصة منها المعلوماتية والإتصالية يعبر صراحة عن حلول عالم الرموز محل عالم الأشياء ، لتخلق معها أي هذه التدفقات والوسائط عالما جديدا ومبادئ جديدة وهويات جديدة وكذلك وحدات جديدة .

هذا المفهوم يعتبر أن مفعول العولمة لا يقتصر على التأثير على خصائص الدول المفردة أو على هوية الدولة كمؤسسة سياسية ، وإنما تحدث العولمة مفعولا إنقلابيا في شروط وجود الدولة وهذا المفهوم يتضمن إحتمال تحلل الدول ذات السيادة والنظام أو المجتمع العالمي المناظر كالشكل المكاني للحياة السياسية .

يقدم بيتر بارتلسون من خلال المفاهيم الثلاثة للعولمة منحى متميز في تحليل العولمة تجاوز من خلاله السرد التاريخي الذي ميز الدراسات المختلفة حولها ، مؤكدا على أنه وإن كان الإستغناء عن المنهج التاريخي أمر صعب في دراسة الظاهرة إلا أن ذلك لا يتم إلا في نطاق إطار تحليلي دقيق يقوم على تعاريف واضحة كمقدمات أولية لفهم حقيقة العولمة ومن ثم الانتقال إلى سرد ماهيتها وتحليل مدلولاتها بالنسبة للحكم والسياسات الخاصة بالدول القومية القائمة ، دون إختزالها في الوحدة أو القطاع أو المنظومة بل عملية لها أبعادها ودلالاتها وآلياتها للمضي قدما بعيدا عن السياق الزمني والمكاني .

---

[1]: نفس المرجع السابق ، ص . 41.

المطلب الثالث : العولمة والحداثة ومابعد الحداثة .

أحيانا ينظر إلى العولمة بأنها مرحلة إكتملت فيها الحداثة عندما بلغت التقنيـة درجـة تثبيت إمكانات السيطرة الشاملة على الطبيعة وتحقيق القولبة الكونية للمسارات الاقتصادية والاجتماعية (مشهد العقلنة الذي تحدث عنه ماكس فيبر).

وأحيانا أخرى ، ينظر إلى حركية العولمة بصفتها قطيعة مع حقبة الحداثـة وتجـسيد لفكر مابعد الحداثة ، وبداية أفق ثقافي ومجتمعي جديد يتلاءم والثورة التقنية الثانية التـي غيرت جذريا أدوات المعرفة ورهانات الاقتصاد والسلطة والمجتمع كما هو شـائع فـي الأدبيات المستقبلية الأميركية.

الفرع الأول : مقاربة الحداثة / العولمة .

يقوم فكر الحداثة على مرتكزات ثلاثة رئيسية :

01- المقاييس العلمية الحديثة ، أي التصور الرياضي ـ التجريبي للوقائع الطبيعيـة الذي أفضى إلى ظاهرة التقنية ، وما سمحت به من تهيئـة الأرضـية التحتيـة للثورة الصناعية القائمة على الاكتشافات الفيزيائية.

02- إنبثاق القيم الإنسانية التي عوضت التقاليد الكنسية الوسيطة ، وأعـادت بنـاء الحقل السياسي من منظور الإرادة البشرية الحرة ، بحيـث يـصبح للإنـسان المواطن حق إختيار ممثله وحاكمه دون إكراه و لاتدخل ، مما فسح المجال أمام النظم الديمقراطية والثورات الدستورية والشعبية التي عرفتها أوروبا والولايات المتحدة.

03- إعادة بناء النظام المعرفي على أسس عقلانية صلبة تتجاوز الحيـز الفلـسفي الضيق والتجربة العلمية بـل تـشكل نمـوذج ومحـور مختلـف التـشكيلات والممارسات الخطابية.

لكن هذه المرتكزات أصبحت تجتمع في نطاقين مزدوجين الحداثة والعولمة ، وكلاهما من الناحية الإصطلاحية والمفهوماتية يثير الكثير من الإشكالات والتناقضات في آن واحد وهي ذات الصفة التي تنجر على علاقتهما في مقاربة معرفية واضحة .

فمقاربة الحداثة / العولمة تطرح جدلية مزدوجة من النفي والإثبات من خلال التساؤلات التي تتكرر في ثناياها وتشكل قواعد مفصلية من الصعب أن يحيد عنها البحث ويمكن إجمال هذا التساؤلات فيما يلي :

ما مدى علاقات العولمة بالحداثة ؟ هل هي وليدتها وإحدى تجلياتها أم أنها نشأت على أساسها ثم تجاوزتها ؟ أم أنها مختلفة عنها كلياً وتأتي كنقيض لها ؟ وهل العولمة هي نهاية للحداثة أو أنها حداثة جديدة للقرن الحادي والعشرين ؟ أم أنها تطور نوعي جديد في تاريخ البشرية يختلف كليا عن كل ما سبقه؟ .

بالرغم من الترابط المتميز الذي يقوم بين العولمة والحداثة إلا أن هذه الصلة نادرا ما يتم ضبطها وتناولها بالعمق النظري المطلوب ، حتى لو كانت حاضرة ضمنيا في الأذهان والكتابات ، ويمكن بلورتها في إتجاهين غالبين أحدهما يبرر الترابط والآخر يكرس التنافر ، فمن جهة تشكل الحداثة إحدى ركائز التأملات حول العولمة في السوسيولوجيا وفي العديد من أشكال التنظير البارزة تبقى العولمة رديفة الحداثة ومن غير السهل فهم هذا النزوع ، كما أن الحداثة بالإقتران بالعولمة توفر نوعا من الهيكلة والمرحلة (التوزيع على مراحل) وتعكس هذه الحركة الموضوع العام للحداثة في العلوم الإجتماعية بدءا بهابرماس وإنتهاءا ببيرمان .

يفصل الدكتور عبد الخالق عبد الله في هذا الصدد قائلا : ".. من المشروع الاعتقاد بأن العولمة قد برزت مع بروز موجة الحداثة ، وتطورت مع تطور الرأسمالية الحديثة على الصعيد العالمي ، لقد أعادت الحداثة ترتيب النظام العالمي وأسست بعد ذلك لحركة دمجه وصهره في اقتصاد عالمي واحد ، لذا ، فإنه من المشروع الاعتقاد بأن العولمة أطلت على العالم من أوربا في بدايات القرن الثامن عشر وأخذت تمتد اقتصاديا وثقافيا في كل الاتجاهات وأثرت تأثيرات بليغة وعميقة في المجتمعات غير الأوربية ، وبرزت على إثر ذلك فكرة النظام العالمي الواحد والذي كان في جوهره

نظاما اقتصاديا قائما على أسس رأسمالية مركزه الدول الصناعية وهامشه الدول النامية والمصدرة للمواد الأولى " [1].

من الجانب الآخر فإن العولمة خلافا للحداثة تفترض تجاوز الحدود الجغرافية التي أسستها الحداثة وجعلت منها مسلمات لا يمكن المساس بها ، كما أنها ، أي العولمة ، تهز أحد أركان مفهوم الحداثة المتمثل في الدولة – الأمة وتجعل مسألة السيادة الوطنية مسألة نسبية ، فعالم الحداثة الذي يقدس الحدود يختلف عن عالم العولمة الذي أصبحت فيه حركة الأفراد والسلع والخدمات والمعلومات ورؤوس الأموال أسهل وأسرع بما لا يقاس وتقلصت فيه المسافات وصار عالما بلا حدود .

والواقع أن إشكالية صلة العولمة بالحداثة تتحدد في مستويين متمايزين :

– **المستوى الأول** ويتعلق بالبنية المؤسسية والنظم المجتمعية : يمكن القول أن ديناميكية العولمة قد حوّرت جذريا هذه البنية والنظم المؤسسية والمجتمعية ، على الأقل في ما يتصل بإدارة الطبيعة أي بالأطر التقنية بانعكاساتها المعروفة على الاقتصاد والمجتمع مما نلمس أثره واضحا في العديد من الظواهر مثل الانفصام المتزايد بين الزمن السياسي (الدولة القومية) والزمن الاقتصادي (توحد المنظومة الرأسمالية العالمية) والزمن الاجتماعي (المفهوم الجديد للمواطنة الذي تسعى لتكريسه شبكات المجتمع المدني العالمية..) وتبدو هذه الظواهر في قطيعة واضحة مع زمن الحداثة الموحد والغائي والممركز الذي ينتظم حول الدولة القومية بصفتها «الوحدة الروحية لعصور الحداثة» حسب عبارة هيغل [2] .

– **المستوى الثاني** فيتعلق بالخطاب النظري والانسقة القيمية : إن ديناميكية العولمة من حيث قاعدتها النظرية والقيمية تطرح أسئلة وتحديات غير مسبوقة على خطاب الحداثة حتى ولو كانت لا تقدم بديلا جديدا عنه ، فمن الواضح أن العولمة ، حتى ولو كانت لا تقضي على عصر الإيديولوجيات كما يتردد على ألسنة المتسرعين تترجم أزمة الحكايات الكبرى التي تحدث عنها الفيلسوف الفرنسي ليوتار ، ويتعلق الأمر هنا بالأنساق النظرية

---

[1] : عبد الخالق عبد الله ، " العولمة – جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها " ، **في عالم الفكر** ، المجلد 28 (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1999) ، ص . 48.

[2] : السيد ولد أباه ، "مفاهيم ملتبسة حول العولمة" ، **في الشرق الأوسط** ، العدد : 8626 ، (2002/07/11) . http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=112495&issueno=8626 (05/09/2009)

القيمية الكبرى للحداثة وعلى رأسها الفلسفة التأملية الذاتية (التراث الديكارتي ـ الكانطي) والتاريخانية الغائية (التراث الهيغلي ـ الماركسي) ، والتصورات التجريبية الوضعية والإيديولوجيات التعبوية [1].

فالحدود ما بين الحداثة وما بعد الحداثة تظل متداخلة متشابكة وهذا ما دعا بعض المفكرين إلى القول: إن ما بعد الحداثة ليست نهاية الحداثة ، بل كامنة في حالتها الوليدة وهي حالة مستمرة . وقد دافع الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس عن هذه الفكرة وتبناها في كثير من مؤلفاته ونشر العديد من المقالات من أهمها مقالة تحت عنوان " مشروع الحداثة لم يكتمل بعد " ، فالحداثة لن تصل إلى نهايتها كما يدعي البعض فهي في حالة من التطور، ولن تصاغ في نمط نهائي ولديها القدرة على التشكل والإستجابة للتحديات التاريخية التي تواجه المجتمعات [1].

لذلك لا يمكن وضع علامة مساواة بين العولمة والحداثة ، إذ أن للعولمة سمات تجعلها مختلفة عن الحداثة ولها شروطها ومكوناتها وهي تستند إلى كون العالم أصبح أكثر ترابطا وتشابكا وإندماجا من أي وقت مضى . والأكثر من ذلك فإن تقديرات الحداثة تميل إلى أن تكون منطوية على ذاتها مجتمعيا في رواية مخلخلة سوسيولوجيا ، كما لو كانت الحداثة تسبق العولمة وتحدد شرطها بدلا من العكس : حيث العولمة تشكل أحد شروط الحداثة فما تشي به نظرة الحداثة / العولمة الثنائية هو أن تاريخ العولمة يبدأ من تاريخ الغرب .

في مكان آخر ، ينتقد هابرماس الحداثة ويتمسك بها في نفس الوقت ، فهو يرى بأن تفاؤل فلاسفة التنوير الأوائل يبدو الآن ساذجا وسطحيا و يعترف بالانحرافات التي طرأت على الحداثة الأوروبية طيلة القرنين الماضيين ، لقد حصلت حربان عالميتان ، ومجازر إستعمارية ، وكوارث فاشية وشيوعية، ومأساة فلسطينية ، لكنه مع ذلك فإنه لا بديل عن التنوير إلا التنوير ذاته ولكن مصححا ومنقحا على ضوء التجربة الطويلة للقرنين الماضيين وهي تجربة ليست كلها سلبيات على عكس ما يزعم نقاد الحداثة ، فالحضارة التي نعيش فيها الآن هي وليدة مشروع التنوير الذي بفضله تمت السيطرة على الطبيعة

---

[1] : المرجع السابق .

[2] : أورليش بك ، **هذا العالم الجديد رؤية مجتمع المواطنة العالمية** ، ترجمة:أبو العيد دودو ، (كولونيا : منشورات الجمل ، 1999) . ص . 12 .

من قبل الآلات التكنولوجية ونفس الشئ يقال عن تأسيس دولة الحق والقانون وإحلالها محل دولة الاستبداد.

فمن منظور آخر مختلف – ثالث – تتسع الحداثة لأكثر من تعريف وصياغة ، والإتجاه الذي لا يمكن تجاهله هو التنوع المتزايد في فهم الحداثة ، وفي فهم جدول الأعمال الثقافي الأساسي للمجتمعات الحديثة المختلفة ، فالتطورات الحالية تشهد تعددية في الصياغات الثقافية والإجتماعية للحداثة تختلف إختلافا واسعا عن الجوانب المتجانسة والموحدة للنسخة الأصلية ، فضلا عن أن المحاولات التي تجري في كل المجتمعات لتفسير الحداثة تشهد تغيرات مستمرة تحت تأثير القوى التاريخية المتغيرة ، فكل تلك التطورات إنما تشهد في الواقع على التطور المستمر لحداثات متعددة أو لتفسيرات متعددة للحداثة وتشهد قبل كل شئ على محاولة نزع التغريب أي حرمان الغرب من إحتكاره للحداثة ، مؤدية إلى ظهور حركات جديدة سوف تأتي في حينها لتعيد تفسير معنى الحداثة مرة أخرى [1].

العلاقة عولمة /حداثة بقدر ما تجد لها مجالا واسعا للسيطرة في كثير من الكتابات والمقاربات إلا أنه تعترضها الكثير من المشاكل :

– **المشكلة الأولى** : تتعلق بصيغتي التنظير سواءا تلك المرتكزة على الرأسمالية أم على الحداثة حيث تبدأ العولمة وتنطلق من أوروبا والغرب وهي ليست في الحقيقة إلا نظرية أخرى للغربنة ، نظرية تكرر سائر المشكلات التي يتم إرجاعها إلى المركزية الأوروبية (نطلق عليها الغربنة بدلا من العولمة) .

– **المشكلة الثانية** : هو أن نظرية العولمة لا تلبث أن تنقلب أو تصبح ذيلا لنظرية الحداثة ، فعلى الرغم من أن نظرية الحداثة ليست إلا محطة تم تجاوزها في السوسيولوجيا ونظرية التنمية نجدها عائدة بثوب العولمة الجديد ، عودة عقدي

---

[1] : س .ن. إيزنشتات : حداثات متعددة ، ترجمة :عاطف أحمد ، **في الثقافة العالمية** ، العدد: 104 ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 2001) ، ص ص . 114 ، 115 .

الخمسينيات وستينيات القرن العشرين تحت مظلة كوكبية واسعة [1].

الفرع الثاني : مقاربة مابعد الحداثة / العولمة / الأمركة .

في تمثلاتها المختلفة تبدو العولمة في سياق معين إمتدادا طبيعيا للحداثة ، ولكنها في الوقت نفسه وفي سياق آخر تشكل تجاوزا لها وأقرب إلى مرحلة ما بعد الحداثة التي قامت فكرتها على إجراء مراجعة نقدية للتجربة الغربية ومن ثم تجاوزها والتأسيس لوعي حضاري جديد أساسه تنوع الثقافات والتعددية السياسية والحضارية ، وقد تزامن بروز إتجاه ما بعد الحداثة مع صعود ظواهر جديدة تمثلت في بروز طبقات إجتماعية جديدة و تطور الرأسمالية إلى رأسمالية عابرة للقوميات وظهور مراكز رأسمالية عالمية جديدة ومتنافسة وإنتشار النتائج الكبيرة للثورة العلمية التكنولوجية الثالثة .

إتسم إستخدام مفهوم ما بعد الحداثة بالغموض للتعبير عن دلالات متباينة ومتغايرة بحيث يكون التعبير مرادفا أحيانا لفكر الاختلاف (في الأدبيات الفلسفية) أو مرادفا لظاهرة العولمة ، أو تجسيدا لأفق وحضارة مختلفة عن العصر الصناعي ، وقد تذهب بعض المقاربات إلى إستخدام المقولة تبيانا لافلاس الحضارة الغربية ودليلا على قرب إنهيارها وتقوض أركانها .

لكن وبالرغم من ذلك فقد مثلت ما بعد الحداثة (Post-modernism) تطورا نظريا ذا تأثير خاص في جميع العلوم الاجتماعية في السنوات العشرين المنصرمة ، وقد بلغت مرتبة النظرية الدولية في منتصف ثمانينيات القرن العشرين لكن لا يمكن القول : أنها جديدة ويمكن القول إنها قد تكون نهجا نظريا شائعا مثل أي من النظريات التأملية .

تعبير مابعد الحداثة ورد أولا وبالذات على لسان المهندسين المعماريين في السبعينيات من القرن الماضي ، عندما أدخلوا على بناياتهم عناصر متفرقة ومتنوعة ، قد إقتبسوها من جل فترات تاريخ فن الهندسة المعمارية ، وذلك لوضع حد للوظيفية الضيقة التي إتصفت بها المعمارية الحديثة ولإعتماد التزويق والتزيين والبحث عن المتفرد وحتى العجيب ، وعم هذا التوجه كل الفنون تقريبا وأصبح تصور مابعد الحداثة يعني فترة زمنية جديدة جاءت على أنقاض فترة الحداثة التي وهنت وأصبحت ترزخ تحت أزمات متعددة

---

[1]: فرانك جي . لتشنر ، المرجع السابق ، ص . 188 .

وقد لاحظ الفيلسوف الفرنسي جان فرنسوا ليوتار أن ما بعد الحداثة لا تعدو أن تكون الصبغة الخيرة للحداثة التي تزعم أنها قد عوضتها [1].

يعرف جان – فرانسوا ليوتارد (Jean Francois Lyotard) مابعد الحداثة بقوله :" بتبسيط شديد أعرف ما بعد الحداثة بأنها عدم التصديق بما وراء النصوص السردية (metanarratives)" والعبارة الأساسية هنا هي "ما وراء النصوص السردية" والتي تعني نظرية تدعي أن لها أسسا واضحة للادعاءات المعرفية ، ومعنى ذلك أن ما بعد الحداثة تهتم بشكل أساسي بتفكيك ورفض الوثوق بأي وصف للحياة الإنسانية يدعي أنه يصل مباشرة إلى "الحقيقة " وهكذا فإن التحليل النفسي الفرويدي والماركسية والموقف الإستشراقي لأنصار المساواة بين الجنسين ، على سبيل المثال ، جميعها مشكوك فيها لأنها تدعي بأنها كشفت النقاب عن حقيقة معينة عن العالم ، ثم إن أنصار ما بعد الحداثة غير راضين عن النظرية النقدية لأنهم يعتقدون بأنها هي أيضا نوع آخر مما وراء النصوص السردية.

يتأسس فكر ما بعد الحداثة على القطيعة مع الفضاء الدلالي والنظري للحداثة أي فكر الأنوار بمحطاته وروافده المعروفة ، وقد قامت حركية ما بعد الحداثة على تدمير قواعد ثلاث كانت تتأسس عليها الحداثة من حيث هي فكر وتوجه إيديولوجي تنويري :

1- **الذات** : الحداثة إنبنت على الوعي بالذات عندما حددت نظرة الذات العاقلة إلى نفسها ذاتيتها الأولية والمركزية من خلال عملها التفكيري المتواصل وتحويل الذوات الأخرى إلى مواضيع يتسلط عليها العقل العلمي ، لكن بالنسبة لفلسفات مابعد الحداثة فإن ذلك أكذوبة ساحرة ، لأن الذات سجينة المعنى والمعرفة وأنها في كل الأحوال تحت تحكم السلطة في المعنى.

2- **الحقيقة** : يرتكز الفكر الحداثي على العقل وصرامته ليبين كيف تتجلى الحقيقة لكن فكر ما بعد الحداثة يتصور بأن للحقيقة وجه آخر هو وجه العنف والإستبعاد والإقصاء كإقصاء المخيلة ونتائجها والإبداع ومآربه ، فالحقيقة حقائق نابعة من القول والخطاب وإطلاقيتها محددة في الزمن وهي لعبة لا غير

---

[1] : فتحي التريكي ، عبد الوهاب المسيري ، **الحداثة وما بعد الحداثة** ، (دمشق : دار الفكر ، 2003) ، ص . 216 .

يكون المراد منها الإبقاء على سلطة الأنساق الكبرى ضد الإنسان الفرد لكبت رغباته وتحويله إلى آلة تحت تحكمها .

3- **الوحدة :** وحدة الوجود ، ووحدة العقل ، وحدة المصير وصولا إلى توحيد كل مجالات الفكر والعمل ، تقابله مابعد الحداثة بفلسفة التنوع وذلك بالتحول من معقولية التوحيد إلى معقولية التنوع في العلوم والفلسفة والإجتماع [1].

يحبذ أولريش بك إستعمال مصطلحي الحداثة الأولى والثانية ، ويرى بأن التحول من الحداثة الأولى – وقد حددت عن طريق نموذج الحياة الجماعي ، عمل الوقت الكامل ، والدولة الوطنية والدولة الإجتماعية والطبيعة المستغلة المنطفئة ببطء – إلى الحداثة الثانية وقد حددت عن طريق الأزمات البيئية وتقلص عمل الكسب والفردية والعولمة والثورة الجنسية معقد بشكل مضاعف ، فالحداثة الأولى تتحدد بالتحديث على أساس بديهية الفروق والحدود الإجتماعية التي تقوم في جوهرها على الفئات الطبيعية الوهمية مثل الفرق بين الرجال والنساء بين الصغار والكبار بين إقتصاد يستمد إتجاهه من النزعة الوطنية أو من المورد الطبيعي المزعوم المتوفر الذي يمكن إستغلاله ، بينما في الحداثة الثانية تصبح عملية التحديث إنعكاسية من حيث مجابهة ما ينجم عن نجاحاته المقصودة وغير المقصودة وهذا يعني نزع الحدود لأن شروط الأطر الإجتماعية الطبيعية المزعومة للحداثة الأولى يتم إلغاؤها في موكب التحديث المتواصل [2].

ومن الواضح ، أنه إذا كانت أدبيات ما بعد الحداثة في السياق الغربي لا تنفصل عن تصدعات ورهانات ديناميكية الحداثة ذاتها حتى ولو إتخذت أحيانا طابعا نقديا تجاوزيا أو عدميا ، فمن ثوابت الفكر النقدي الغربي منذ اللحظة الهيغلية مراجعة مسار الحداثة ومعالجة إختلالاتها وتصدعاتها ، حتى لدى الاتجاهات الأكثر راديكالية مثل فلسفة نيتشه التي نبهت إلى العلاقة الخطيرة بين المنظومة العقلانية والعلمية وإرادة القوة والسيطرة (وهو الاتجاه الذي سلكه أغلب مفكري ما بعد الحداثة من بعده) .

تنتصر مابعد الحداثة – حسب أنصار مابعد الحداثة – مع العولمة التي أدت إلى بداية تخلق عالم إجتماعي جديد تغيرت فيه قواعد التفاعل الإجتماعي تماما فلم يعد تفاعلا بين

---

(1) : المرجع السابق ، ص ص ، 217 – 218 .

(2) : أولريش بك ، **هذا العالم الجديد رؤية مجتمع المواطنة العالمية** ، المرجع السابق ، ص ، 24 .

الأفراد والجماعات بل بين الإنسان والآلة و أصبحت الثورات العلمية تحدد النماذج العلمية ، فلقد تراجعت الحداثة وإنتهت معها النظريات الكبرى وخرافات عصر التنوير بتعبير ليوتار وتراجع معها العديد من النظريات السابقة كنظرية النسق والنظرية المادية ونظرية الصراع ونظرية التنمية وإنتصرت مابعد الحداثة وتفعلت من خلالها نظريات أخرى كالظاهراتية والتفاعلية الرمزية والهرمنوطيقا ونظرية الإنتشار الثقافي والمنهجية الفردية والإنسان الإقتصادي فهذه نظريات لا تمتلك بعدا تاريخيا وأفقا سياسيا لأنها تركز على تحليل دقائق الحياة اليومية ونبضها.

في عالم مابعد الحداثة ينهار نظام الدولة لمصلحة نظام أكبر وليس لمصلحة الفوضى خلافا لمرحلة الحداثة ، فقد بدأت أوربا مابعد الحداثة بإتفاقيتين إتفاقية روما عام 1957 التي أدى إليها فشل النظام الحديث وإتفاقية القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي نشأت بسبب إخفاقات الحرب الباردة ، ولم يعتمد نظام مابعد الحداثة على التوازن ولا ركز على السيادة ولا على الفصل بين الشأنين الداخلي والخارجي ، فالإتحاد الأوروبي على سبيل المثال يعد نظاما متطورا للتداخل المتبادل في الشؤون الداخلية كما أن إتفاقية السلاح التقليدي تقتحم منطقة خاصة معروفة بسيادة الدولة [1] .

حسب روبرت كوبر يعد كل من الإتحاد الأوروبي وحركة الإستقلال الإقليمي في كثير من الدول وحركة العولمة بصورة أو بأخرى وإلى حد ما جزء من عملية إيجاد دولة تعددية يتم فيها توزيع القوة بصورة واسعة ، ويرتبط تطور هياكل الدول بمجتمع أقل قومية يميل إلى الشك في قوة الدولة وفيه يزدهر تعدد الهويات كما أن التنمية الشخصية والإستهلاك الفردي يحتلان أهمية عليا في حياة الناس ، فدولة مابعد الحداثة هي دولة تعلي من قيمة الفرد وهو ما يسوغ صورتها غير العسكرية أو طابعها المدني ، لقد ربح الفرد والسياسة الخارجية ماهي إلا إستمرار للإهتمامات الداخلية خارج الحدود القومية وليس العكس ، كما أن الإستهلاك الفردي يحل محل المجد بوصفه سمة مسيطرة على

---

[1] : Robert Cooper , **The breaking of nations: order and chaos in the twenty-first century** , (London : atlantic books , 2003) , P , 16.

الحياة القومية ويتم تجنب الحرب قدر الإمكان ، فإحتلال أرض بالقوة لم يعد يثير إهتمام هذه الشعوب [1].

في الواقع وعند الربط بين الفكرة والبحث أو الحقيقة يتضح بأن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في النسق العالمي بالغ الأثر لدرجة أنه لا ينفصل عن تداعي الكثير من الأنظمة والأفكار في نفس الوقت ، فضلا عن إرتباطها بذات الأفكار من جانب آخر والمثال على ذلك العولمة ومابعد الحداثة .

يشار دائما – سواءا من قبيل المقارنة أو التمثيل أو حتى التشبيه – إلى أن العولمة مرادفة للأمركة وأن سياق حركية دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية يصب في نفس سياق حركية تيار مابعد الحداثة تأسيسا لمنطق قوي مناطه أن الولايات المتحدة الأمريكية مهيمنة ومسيطرة ولها أسلوبها الخاص تحاول من خلاله أن تتحكم في السياسة الخارجية لا أن تتحكم في العالم على حد تعبير روبرت كوبر وأنها تختلف عن أوربا بإمكاناتها العسكرية ، فالولايات المتحدة الأمريكية أحادية التحرك لأنها قادرة على التصرف على نحو منفرد بينما يأتي إرتباط أوروبا بالإتفاقيات وقواعد القانون والتعددية بفعل الضعف والأماني التي يصعب تحقيقها ويرى بأن العصر الأمريكي هو التعبير الأمثل لوصف النظام العالمي .

تتعدد الأوجه التي يثيرها المهتمون بخصوص إرتباط السياسات الامركية بحركة مابعد الحداثة من حيث قيامها على أسس جديدة أكثر قدرة على تحقيق أهدافها ومناقضة للأسس الحداثية السابقة القائمة على العقلانية والموضوعية والعلمانية والإنتظام في حركيتها ، على غرار تحول سياستها الخارجية من سياسة تقوم على العقلانية والحد من الحروب إلى سياسة خارجية تقوم على اللاعقلانية وتجعل الحرب وسيلتها المفتوحة في تحقيق أهدافها ويتجلى ذلك من خلال دخول الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من الحروب من الحرب في العراق إلى الحرب في يوغسلافية إلى الحرب ضد الإرهاب في أفغانستان .
كما تبرز لا عقلانية سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في أنها من جهة أخرى تدعو المجتمع الدولي إلى ضرورة المحافظ على البيئة والتخلص من الألغام ولكن من جهة أخرى فهي ترفض التوقيع على المعاهدة الدولية بشأن الحد من إنتشار الالغام كما تنسحب

---

[1] : Robert Cooper.Op.Cit.

من معاهدة كيوتو للبيئة ، وأضحت سياستها متسمة بالتعددة والتشابك وكثرة التغيير وعدم الانتظام والتغيير السريع والفوضى التي تقابلها الضبابية في الإستراتيجيات التي تبدأ ولا تنتهي .

تنتهج السياسة الأمريكية أصول البعد التفكيكي لمابعد الحداثة ، حيث تتجه نحو تفكيك كل ما هو قائم والقيام بعملية إعادة التركيب بالشكل الذي يخدم مصالحها ، فالدعوة إلى إقامة نظام عالمي جديد هي دعوة تنطوي على فعل تفكيك للنظام الدولي القائم ومن ثم إعادة تركيبه وفقا للرؤية الأمريكية و بالشكل الذي يخدم مصالحها .

وبقدر ما يتساير النمطان الأمريكي والمابعد حداثي بقدر ما يواجه نظام مابعد الحداثة الأوروبي الأخطار نفسها التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية ، فمن جهة هناك خطر فوضى مابعد الحداثة وهي تأتي اليوم على سبيل المثال في صورة إرهاب والفوضى هي الخطر الحقيقي الذي يتهدد النظام الدولي عموما ، ومن جهة ثانية يأتي الخطر من الحداثة نفسها فالخطر الحقيقي من المحتمل أن يأتي من أسلحة الدمار الشامل وهو الخطر الذي تشترك فيه كل من الولايات المتحدة الامريكة وأوروبا ، أما الخطر الثالث فهو خاص بمرحلة مابعد الحداثة في أوروبا نفسها ويأتي من الداخل ، ففي عالم مابعد الحداثة تتراجع قضايا الأمن في عقول الناس حيث تصبح الدولة أقل أهمية [1] .

إذا كان كثير من الكتاب يرى بأن العولمة هي إحدى اللبنات الفكرية لحركة ما بعد الحداثة جاءت لتعبر عن التغييرات التي تشهدها الحياة ، فإن البعض يرى أن العولمة تأخذ من هذه وتلك فهي تأخذ من الحداثة وجهها السلطوي ، عندما تعتبر الذات مركز العالم والعولمة تعتبر أمريكا مركز العالم أو أن الوجه الحقيقي للعالم هو الوجه الليبرالي . أما من ناحية علاقتها (العولمة) بما بعد الحداثة ، فيمكن القول أن العولمة ترتبط بما بعد الحداثة كونها تدعو إلى التنوع والاختلاف وهذه السمات هي من سمات فكر ما بعد الحداثة .

---

[1] : Robert Cooper.Op.Cit, P.81 .

الفصل الثاني

العولمة ومابعد السياسة الدولية

الفصل الثاني : العولمة و مابعد السياسة الدولية .

إنطوى تسارع عمليات العولمة في العقد الأخير من القرن 20 على عدد من التداعيات السلبية فيما يتصل بقدرة الدولة على مباشرة العديد من مظاهر سلطاتها السيادية ، وقد أثيرت في هذا الإطار عدد من التساؤلات حول مدى تأثر الدولة بنتائج العولمة وأثر ذلك على مستقبل السيادة الوطنية وحدود دورها وبرزت في هذا الشأن وجهات نظر متعددة .

الأبرز بالنسبة للدولة القومية هو مقاربتها بالعولمة حتى تتجلي كل الشواهد المعبرة عن مقوماتها ومدى ترسخها أو تأثرها ، بقائها أو إنتهائها ، تغيرها أو إستمرارها بدءا بسيادتها وقدرتها على التحكم وإنتهاءا بتحديات السوق العالمية وتجاوزها لأطر الديمقراطية التي بدأت في الدولة القوية ولا تزال .

الموازنة في هذا النطاق تقتضي مجابهة كل المحاور الدولتية أو ذات الصلة بالدولة القومية بكل التغيرات الحاصلة وفي مقدمتها العولمة ، في مقاربة جادة للمفاهيم المجسدة لثلاثية : الدولة والسوق والديمقراطية من جهة ولتفكيك هذه العلاقة من جانب آخر إعتمادا على منهج نقدي قوامه تجاوز السرد والتمثلات الفكرية والذهنية الجاهزة .

المبحث الأول: الدولة القومية وما بعد نظام السيادة التقليدية .

لعل أبرز سمة للعولمة أنها تحمل في طياتها مفارقات عدة لما تصاحبها من تغيرات غير مسبوقة تحدث على عدة مستويات ، أبرزها على الإطلاق ما يطال الدولة القومية وسيادتها في عالم يزداد فيه الإرتباط والإندماج الدولي وفي نفس الوقت الإنحسار والتشدد.

الدولة القومية تتأثر بفعل العولمة لكنها لم تفقد أهميتها وحضورها وفي نفس الوقت لم تعد هي الفاعل الوحيد في الساحة العالمية فقد برزت فواعل أخرى تكاد تمارس نفس مهامها ووظائفها ولها تأثيرها في السياسية العالمية ، لكن المهم هو كيف تنعكس العولمة بصور متعددة على طبيعة الدولة القومية التي قامت على الشرعية القومية وسمحت بإبداع الآلية الديمقراطية التعددية المحصورة بمجالها الضيق :

فهل تعطى الأولوية لسيادة الدولة الوطنية إحتراما للتوازنات الإستراتيجية التي جنبت العالم حروبا مدمرة في عصر الصراعات الإمبراطورية ، أم تعطى لمبادئ ومفاهيم جديدة قوامها العدل والمسؤولية المشتركة وحقوق الإنسان التي تقتضي أحيانا التدخل لحماية الإنسان من بطش وظلم حكمه ودولته ؟ وهل فعلا أن المجتمع العالمي بدأ بدون الدولة وكان يسير أموره بدون مشاكل وليس من الصعب أن يعود إلى ذلك الوقت وبدون مشاكل ؟

المطلب الأول: الدولة القومية وفواعل السياسة العالمية .

لا غرو بأن العولمة تنطوي على عدة صور وتقوم على جملة من القيم والمبادئ التي تتحرك وفقا لها نحو توحيد العالم وتجاوز الحدود الجغرافية والإقتصادية والسياسية والثقافية وفي مرحلة لاحقة إلغاؤها لتشكل عالما بلا حدود ، ولأن الدولة هي المحور الأساسي للعولمة فإن هذا البحث ينحو إلى تفادي تلك المذاهب المختلفة التي ناقشت الموضوع وفصلت فيه خاصة من زاوية نهاية الدولة والتأسيس لبوادر الحكومة العالمية .

مضمون هذه المرجعية هو أن الدولة القومية لم تنته ولم يتم تجاوزها وإنما لا تزال تعد متغيرا أساسيا لفهم ما يحدث في العالم الراهن ، تتفاعل مع التحولات المختلفة بسبب العولمة ومن الصعب الإستغناء عنها ، بيد أن هناك إعادة نظر في كثير من مكوناتها من قبيل الحدود والسيادة والأمن القومي ، الدولة تبقى قائمة ككيان مستقل لكن كمحتوى وكوظيفة ومسؤوليات فذلك ما يطاله التغيير .

مازالت الدول القومية تحتفظ بأسباب التحكم بتحركات الشعب والسلع ، وذلك لمصلحة الأمن والسلامة العامة أما فيما يتعلق بالمفاتيح الأساسية الأربعة لحياة الأعمال – كما يسميها كينشي أوهمي – فإن العالم قد وصل إلى نقطة إمكانية إستمراره بلا حدود وتضم هذه المفاتيح الأربعة : الإتصالات ، رأس المال ، الشركات ، المستهلكين [1].

الفرع الأول: تناقضات الدولة القومية وإشكالية مستقبلها .

ثار بشأن تكييف مستقبل الدولة القومية وإستكشافه سجال واسع النطاق ترتبت عنه عدة مدارس كلها تنحو إلى تقديم أفضل المبررات عن صحة توجهها ، بين من يرى بأنها لا تزال مستمرة على وتيرتها ومن يرى بأنها تتعرض لتحول مهم في طبيعتها لكنها باقية وبين من يقول بأفولها وإنحلالها.

---

[1] : كينيشي أوهمي ، **الإقتصاد العالمي المرحلة التالية ؟** ، ترجمة : مركز التعريب والبرمجة ، (لبنان : الدار العربية للعلوم ، 2006)، ص . 43.

لكن الراسخ هو أن نموذج الدولة القومية لستينيات وسبعينيات القرن الفارط لم يعد قائما وأن هناك تغيرات حاسمة وقعت جعلت من الضروري معالجة هذه النقطة ، وفي مقدمة هذه التغيرات العولمة بإعتبارها تحول جذري للتوازن القائم حول الدول القومية فعندما إخترقت القوى الاقتصادية الإطار الوطني أدت إلى تطوير ما فوق – سلطة مختلفة عن سلطة الحداثة ومعبرة عن قواعد لعب جديدة .

لقد كانت السلطة عسكرية في مرحلة الحداثة وأصبحت إقتصادية تقوم على السوق مما يعيد النظر في فكرة الدولة لماكس فيبر "علاقة قوة قائمة على وسيلة العنف الشرعي " حيث أن القوة الإقتصادية لا تتبنى العنف ولا تقوم على العنف ، وكما يشرح ذلك أولريش بك فإن ما فوق قوة أو سلطة رأس المال تتجسد بشكل سلمي عالمي تعددي على عكس سلطة رأس المال المحلي [1] .

العولمة لا تعمل على حل كيان الدولة وتفتيته ، لكنها في الوقت ذاته لم تتركه سليما تماما والتحدي الذي يواجه دارسي العلوم السياسية هو تحديد كيف يغير تنامي المجال الإجتماعي الذي يتجاوز الحدود أنشطة الدولة ودورها في التاريخ المعاصر [2] .

مفهوم الحدود ومفهوم السيادة هي التي تعرضت بشكل مباشر للتأثير عكس مفهوم الدولة القومية ، فقد أسهمت العولمة إلى حد بعيد في جعل النظام الويستفالي يتعرض للمساءلة وبقي جهاز الدولة قائما وأصبح من بعض الجوانب أوسع وأقوى وأكثر تدخلا في شؤون الحياة الإجتماعية من أي وقت مضى .

لكن بقاء كيان الدولة قائما لم يمنع من أن طبيعتها قد تبدلت بشكل عميق ، بعدما أفرغت العولمة الحدود من وظيفتها المطلقة وقللت من دورها السياسي والإقتصادي والإجتماعي في ظل تدفق العلاقات التي تتجاوز تلك الحدود على غرار الشبكات المالية

---

[1] : Ulrich Beck , " Pouvoir et contre-pouvoir à l'ère de la mondialisation" .
www.cnam.fr/servlet/com.univ.collaboratif.utils.LectureFichiergw?(2010/12/15)

[2] : جون بيليس، وستيف سميث ، المرجع السابق ، ص . 46 .

والتبادلات الإقتصادية ، والبث الإعلامي ، وهجرة الأشخاص ، والشبكات الدينية والثقافية واللغوية إلى شبكات المنظمات غير الحكومية [1].

التكيف هي السمة البارزة للدولة في عصر العولمة ، وهو ما يضفي على تصرفات الدولة في فترة يطلق عليها جون آرت شولت مابعد السيادة طريقة مختلفة عن فترة النظام الويستفالي ، فالدولة تخضع لوظائف تجديد المؤسسات وإبتكارها على حد تعبير برتران بادي بقوله: " لم تعد الدولة أكثر حرية ، ولا أكثر قوة في هذا التحول الذي يبدو مضطربا كذلك الدولة ليست في حالة إحتضار ولا تبدل ولكنها على العكس تجري تسويات دائمة مع فاعلين آخرين ، وتعيش في حياتها اليومية فضائل الإعتماد المتبادل ورذائل فساد الضمائر أو المساومات مع عقلانيات لا تنتمي إلى عالمها الخاص ....ولكي تتمكن الدولة من أن تتجو بنفسها ، فإنها تتحالف أيضا مع العقلانيات المنافسة وبذلك تشوه مبادئها الخاصة وتوفق صرامة سيادتها مع نزوات المعاملات النفعية كما مع متطلبات تعصب الهوية ، هذه المساومة تدحض قيم السيادة الأساسية المتعلقة بالسلطة النهائية والمطلقة " [2].

إلى جانب ما تفرضه العولمة من تحديات تواجه الدولة من جانب آخر تناقضات عدة سواءا جدت مع العولمة أو سايرت تطورها من قبيل التفاوت والتناقض بين تطور الإقتصاد من جهة والتطورات السياسية والثقافية من جهة ثانية ، ففي الوقت الذي تتجه فيه قوى الإقتصاد لتصبح عالمية وتتجاوز الحدود السياسية والجغرافية ، لم تتراجع النزاعات القومية والعرقية ولم تضعف السياسيات الوطنية (يوغسلافيا ، جمهوريات الإتحاد السوفيتي ، السودان) ، وفي الوقت الذي تفرض فيه العولمة شروطا إقتصادية واضحة على الدول للإندماج والتكيف لا نلحظ شروطا مماثلة وبالقوة نفسها على السياسيات الداخلية لبعض الدول أو على مسارات إنتقال السلطة فيها ، بل ربما حصل العكس في أكثر من دولة في العالم حيث يتم دعم السيادة على حساب الديمقراطية أو التعديدية السياسية .

---

(1) : طلال عتريس ، **الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة** ، **في** مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية ، **العولمة وأثرها في المجتمع والدولة** ، (الإمارات العربية : مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2002)، ص. 63 .

(2) : برتران بادي ، **عالم بلا سيادة :الدول بين المراوغة والمسؤولية** ، ترجمة ، لطيف فرج ، (مكتبة الشروق ، بدون سنة النشر) ، ص. 284 .

يذهب الكثير من المهتمين بمستقبل الدولة القومية إلى القول بأن الأمر لا يتعلق بتجاوز الدولة القومية ولكن في شكل إنحلالها ، وهذا يعني أننا على عتبة إنبعاث الإقطاعيات من جديد ، على حد تعبير دوبريه : حين تزول الدولة ويزول القانون ويزول موظف الدولة تسود ظاهرتان ، الاكليروس والمافيات على طريقة صقلية ، وهذه المرة الذين سيحيون الإقطاعية بعد زوال ليس الأسياد من ملاكي الأراضي بل أسياد المال كبار مرتزقة المال في تحالفهم مع الأصوليات [1].

لكن هذا الدور المتجدد للدولة أو بالأحرى التكيف الذي أصبغ حركيتها خلق لها أدوارا جديد على مستويات عدة وخاصة تلك التي تفجرت مع الأزمة الإقتصادية العالمية الأخيرة مما جعلها تندمج في سياق حضاري وتاريخي جديد لا يشكل بناء النظام الجديد فيه بالضرورة قطيعة أوتناقضا معها بل العكس تماما، إنه يستخدمها ويحتاج إلى تعزيزها بشكل أكبر باعتبارها أداته الرئيسية في بناء مصالح ومؤسسات ومسؤوليات عالمية مشتركة تجمع بين أفراد ينتمون إلى شعوب متعددة وتوحدهم عبر العالم.

لقد أصبح واقع الدولة القومية واضحا بشكل لا لبس فيه سواءا بمراجعة ما تفرضه عليها السياسة العالمية من قيم وممارسات لم يكن من الممكن تعميمها في إطار نظام الدولة القومية الكلاسيكي أو بمراجعة تفاعلات وطموحات الداخل ، ذلك أن الفوضى الدولية الراهنة تغذيها بشكل لافت إشكالية الدولة القومية التي تميزت بالحدود التي تحدد كيانها الإقليمي وعملية التفتت التي تصيب في الوقت نفسه عددا متزايدا من الدول القومية تحت تأثير دعوات الإنفصال ، ومن ناحية أخرى إختراق الحدود التقليدية للدولة القومية وتهافت السيادة الوطنية تحت وطأة تأثيرات الشركات دولية النشاط وموجات الكونية المتصاعدة ، الإقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية وكلها عوامل بقدر ما تؤثر فيها – الدولة القومية – بقدر ما تزيد من وتيرة المنافسة والإصلاح والتحدي .

---

(1): السيد يسين ، **العالمية والعولمة** ، ط 02 ، (القاهرة : دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002) ، ص . 142 .

<u>الفرع الثاني : فواعل وقواعد لعب جديدة .</u>

أدت مجموعة من التطورات المادية إلى تقليص مدى سيادة الدولة وأصبحت الدولة العصرية عاجزة وحدها عن السيطرة على ظواهر جديدة من قبيل الشركات العالمية والإستشعار عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية ومشكلات البيئة العالمية والتجارة العالمية بالأسهم والسندات ، الرهان كبير بحيث لا يمكن إحتجاز أي من هذه الظواهر في نطاق مجال أرضي محدود ربما تسعى دولة ما إلى ممارسة سلطة قانونية حصرية فوقه ، كما لا يمكن إيقاف عمليات إرسال المعلومات الحاسوبية وآثار الأخطار وتسرب المواد النووية المشعة والإتصالات الهاتفية عند نقاط التفتيش الحدودية . وقد شبت وسائل الإعلام العالمية عن طوق هيمنة الدولة على اللغة المستعملة وإتجاهات التربية [1].

يرى روزنو أن الدولة الوطنية هيمنت على المشهد العالمي وإحتكرته وقد بدأ الآن عصر ما بعد السياسة الدولية ، الذي يجب فيه على ممثلي الدولة الوطنية أن يقتسموا المشهد والقوة الشاملين مع المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات وكذلك مع الحركات الإجتماعية والسياسية عبر الحدود ، وقد بلغ عدد المنظمات العالمية ومنها المنظمات غير الحكومية حدا كبيرا من التنظيم لا مثيل له [2].

لقد أصبحت الدولة شريكا إلى جانب فاعلين آخرين في سيادتها على شؤونها الداخلية كما تراجعت أهمية الحدود والسيطرة على الأرض التي شكلت جوهر السيادة والأمن التقليديين ، وإذا أردنا أن نلقي نظرة على مفهوم الفواعل وطبيعتها فإنه يجدر التطرق لتصنيفها ، فتصنف الفواعل من دون الدول إلى ثلاث أنواع :

- **فواعل فوق الدول :** ويقصد بها الفواعل التي تأخذ صفة الهيئة الجامعة لعدد من الدول وتتضمن المنظمات والتجمعات الدولية .
- **فواعل تحت الدولة :** وهي فواعل غير حكومية تعمل داخل نطاق الدولة التي تنتمي إليها وليست عابرة للحدود ، وتؤثر في إتخاذ القرار الدولي وصناعته وقد

---

(1) : جون بيليس وستيف سميث ، المرجع السابق ، ص. 44 .

(2) : أولريش بك ، **ماهي العولمة** ، المرجع السابق ، ص . 58.

تسهم في التفاعل الخارجي للدول ومن الأمثلة عليها الأحزاب والميليشيات والطوائف والقبائل والعصابات والشركات والجمعيات ووسائل الإعلام إلى آخره .

- **فواعل عابرة للدول :** هي جماعات وأطراف غير حكومية – قد تكون من ضمن المشار إليها في الصنف الثاني – لكنها تتصل وتؤثر في هيئات أخرى من ذات نوعها وتتأثر بها (تحت دولة وعابرة للدولة) أو مع (دول) أو (فوق دولة – منظمات وهيئات) وهو إتصال قد يأخذ طابع الندية و الشراكة والتعاون العلني والرسمي أو التبعية والتأثر والتأثير والطابع الغير رسمي وربما السري .

وفي سياق دراسة أثر الفواعل ونفوذها تقترح النظرية النقدية الحديثة تفسيرات للسياسة العالمية في مرحلة الحداثة الثانية كما يسميها أولريش بك ، وتقدم هذه النظرية مفهوما جديدا يدور حول فكرة " مافوق اللعب " **Méta-jeu** وهي فكرة لها منطق يتمثل في تغيير القواعد على مستوى علاقات السلطة بين المؤسسات والتنظيمات المختلفة ، هذه العلاقات تتغير وتتحول .

مبدأ ما فوق اللعب **Méta-jeu** في السياسة العالمية يضع في الواقع ثلاث أصناف أو ثلاث أنواع من اللاعبين :

01- لاعبي أو صانعي الإقتصاد العالمي .

02- صانعي المجتمع المدني .

03- الدول الأمم التي كانت تشكل الحداثة الأولى بل تحتكر هذا المفهوم لوحدها بشكل مطلق .

بالنسبة للفواعل الإقتصادية لصانعي الإقتصاد العالمي سواءا مؤسسات أو شبكات مالية قد ندمج فيها الجماعات الإرهابية والتي لا تخضع لتنظيم هيراركي واضح أو لفضاء محدد هذه الفواعل تخلق الثروات وتشكل التراكمات على مستوى الإستهلاك العالمي لتصبح سلطة مضادة ، مصدر هذه السلطة هو المستهلك العالمي في حد ذاته الذي يستطيع معاقبة منتوج ما والتأثير في الإقتصاد العالمي لأن لا أحد يستطيع إجبار المستهلك على التعامل إيجابيا أو قصريا مع المنتوج "أ" أو "ب" .

بالنسبة للمجتمعات المدنية أو المجتمع المدني العالمي الذي يربط علاقته بالدولة ليكون أداة لنوع من الكوسموبوليتانية الدولتية فهي تفسر أيضا كيف أن المجتمع الدولي يكسب

شرعيته من أخلاقيته بينما بالنسبة للدولة فإن هدف الرأسمال العالمي هو توظيف الدولة لصالحه من منظور نيوليبرالي . ففي مرحلة الحداثة كانت المؤسسات الدولية تأخذ شرعيتها من الدولة القومية وفي مرحلة مابعد الحداثة تعددت مصادر الشرعية وأصبحت مصادر مستقلة تستمد وجودها من عناصر كحقوق الإنسان .

إن هامش المناورة في العلاقة بين قوى ما فوق اللعب يصبح إشكالية من حيث تنظيم هذه الوحدات الثلاث بالنظر إلى متغير العولمة والذي يضغط بقوة خاصة على الدولة القومية كمركز سلطوي سيادي أسس للظاهرة الديموقراطية الحديثة وللتحليل السياسي العلمي ، في هذا الإطار تعبر الدولة من منظور سوسيولوجي عن " الوطنية المنهجية " من خلال عناصر الثقافة والاتصال والقيم ، في الاتجاه المعاكس نجد " العالمية المنهجية " التي ترفض أي إنغلاق على الذات وعلى الثقافة المحلية وتدعو إلى تعدد أنماط الثقافات وإلى ديناميكية مافوق وطنية في توزيع القيم والسلطات [1] .

أمام هذه التحديات تتشكل رهانات حقيقية حول الأدوار الجديدة للدول والتي أصبحت تعطي شرعية للعولمة بتناقضاتها الفكرية والاجتماعية كأمر واقع ، من هذا السياق تحدد النظرية النقدية أهداف معينة :

- إنتقاد المعايير الوطنية .
- اقتراح استراتيجيات عالمية .
- إعادة الاعتبار لمفهوم " العالمية " .

إنها تعتبر "العالمية" فكرة أقدم وأهم من القومية ، فالعالمي هو مواطن العالم ومواطن البلد في نفس الوقت والعالمية متجذرة في العلاقات الدولية ، وقد كانت أخطاء الوطنية المنهجية بناءا نظريا للفكر النقدي الجديد وبالتالي لما بعد الحداثة ، حيث دعت النقدية الجديدة إلى علم إجتماع محلي كما دعت إلى حدود مرنة ، متعددة وليس لحدود ثابتة جامدة على المستوى الثقافي الاقتصادي والسياسي (أنظر الجدول رقم : 01) .

---

[1] : Ulrich Beck , Op Cit .

الوطنية المنهجية :الكوسموبوليتانية المنهجية . منهجي : تركيب

	الحداثة الأولى وطنية منهجية	**الحداثة الثانية كوسموبوليتانية منهجية**	**ما بعد الحداثة تنهيلية منهجية**
حـــدود	تواصل الحدود : الفصل الوطني بين الداخل والخارج يهيمن على الموضوع . الإنتماء السياسي حصري .	سياسة الحدود : إندماج الداخل مع الخارج حسب الموضوع. الحدود يعاد رسمها في كل مرة والإنتماء السياسي تعددي .	زوال الحدود " شبكات " " تدفقات "
طبقات/ تفاوت إجتماعي	علم إجتماع وطني متمركز حول الدولة : -التناقضات الاجتماعية تتشكل كموضوع داخل الإطار الوطني - تمايز إثنو – وطني حول الثبات والهجرة .	علم إجتماع عابر للأوطان لا دولتي : - التناقضات الاجتماعية تتشكل كموضوع داخل الإطار العالمي وداخل مستويات : - داخل الأوطان . - عابرة الموطن .	نظرية حضارة العولمة : صناعة ثقافية شـــاملة (إقصاء المحلي)
إثنيـة/ ثقافة	ثقافة مهيمنة (مشكلة الأقليات) مع تشكل خطاب حول العرق والنوع . الهدف السياسي : الاندماج	ثقافة محدودة ، تنميط أنواع الحياة العابرة للأوطان . تناقضات الثقافة الكوسموبوليتانية .	- ثقافة بدون حدود وتعددية بدون هرمية .
أخلاق	أخلاق الإقصاء : سيطرة الخاص أمام الكوني .	أخلاق الإقصاء : سيطرة الكوني أمام الخاص .	أخلاق النسبية الكونية .
إقتصاد	الفصل بين الاقتصاد المنزلي والصناعي في الإطار المعياري الوطني . تحول المجتمعات الريفية نحو الصناعة .	الفصل بين الدولة الأمة والاقتصاد العالمي . ظهور مجتمع عالمي للسوق تعطي دور للرأسمال على حساب العمل .	أزمات وتناقضات ثقافية للرأسمالية العالمية .
دولة/ سياسة	تشكل المكان والسياسة دولة = دولة إقليمية = دولة وطنية استقلال الدول والسيادة الوطنية.	عدم تزاوج المكان مع السياسة عدم وجود فضاء للدولة والمجتمع .	رؤية للعالم ما بعد السياسي

(الجدول رقم : 01)

<u>**المصدر :**</u>

Ulrich Beck , **Pouvoir et contre-pouvoir à l'ère de la mondialisation** .
www.cnam.fr/servlet/com.univ.collaboratif.utils.LectureFichiergw?2010/12/15)

الفرع الثالث : الهوية والفاعل وجودة الحكم .

يعتقد جون زيغلر بأننا نتجه حاليا نحو اللاقطبية ، فالعالم في هندسته الحالية لا يمثل تعددية قطبية ولا أحادية قطبية ولا ثنائية قطبية بل حالة من عدم القطبية فالمرحلة الوحيدة التي عاش فيها العالم نوعا من القطبية الإزدواجية دامت 42 سنة فقط وبعد 1989 كنا نتجه نحو القرن الأمريكي ، لكن بعد مدة إكتشفنا أن الإمبراطورية الأمريكية لا تأثير كبير لها فأمريكا اليوم لا تهيمن لوحدها على العلاقات الدولية بل هناك قوى جديدة خارج الدائرة المركزية الغربية في ظل تفاعل دور الصين والهند والبرازيل ولاعبين آخرين يمثلون بوادر شئ جديد يمكن أن يكون نظاما ، لكن في غياب آليات واضحة يبقى النظام القديم لما بعد الحرب العالمية الثانية مؤسساتيا وفكريا هو المسيطر مما يخلق حالة غريبة في توزيع القيم والقوى في العالم القديم الجديد الذي لا هوية له [1].

بينما ومن زاوية فكرية أخرى يرى مهدي موزافاري بأنه ليس هناك تغيير حقيقي في النظام الدولي رغم تأثيرات مرحلة مابعد الحرب الباردة ، فأي نظام لا يتغير إلا إذا غير فاعله الأساسي من طبيعته ، فالثنائية القطبية لم تنته على الأقل في البعد العسكري فبعد سنوات على سقوط جدار برلين ما زالت التوازنات الإستراتيجية في المجال النووي بين الولايات المتحدة وروسيا موجودة فمالذي تغير إذن ؟ [2].

الشئ الذي تغير هو هوية العالم ، أو تحديدا هوية النظام في حد ذاته ، وتحديدا الحديث يعني الهوية وليس الهياكل التي تبقى ثابتة ، فنحن الآن نعيش في فوضى مزدوجة مختلطة (دول ديمقراطية تعمل مع دول غير ديمقراطية) وفي هذا النظام الفوضوي هناك أسلوبان لتصنيف الدول : الأسلوب الأول يقوم على أسلوب القوة والأسلوب الثاني يقوم على عنصر الجودة .

بالنسبة للواقعية والنيوواقعية يتم تصنيف الدول وفق معيار القوة المادية ، في حين يرى منظور الجودة أن هناك قوة متحضرة وقوة غير متحضرة حسب معايير أخلاقية ترى

---

[1] :John ziegler ," Anarcher Mondial" , **le monde diplomatique .fr** ,(2009). http://www. mondediplomatique.com (14/10/2010)

[2] : Mozaffari Mehdi , " Pour un standard global de civilisation : le triangle éthique, droit et politique" (1er janvier 2002) , http://www.afri-ct.org/Pour-un-standard-global-de (08/08/2009)

بوجود صواريخ ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية ، وفي هذا الإطار يمثل الإتحاد السوفيتي سابقا والصين ثقافة سلبية بالنسبة للغرب لأنها تقوم على الشيوعية وهذه الثقافة السلبية تمنع التعاون بين هذه الدول الشيوعية نفسها وبينها وبين الغرب .

عندما نركز على الجودة يقسم جون راولز الدول أو الشعوب حسب منظوره وفق درجة إدماج الثقافة الليبرالية ، وبناءا عليه يصنف الشعوب إلى شعوب حرة وشعوب غير حرة ثم الدول خارجة عن القانون والمجتمعات التي تعيش في شروط صعبة ، فالسلام ممكن بين الشعوب الأولى الحرة وغير الحرة بناءا على معطيات ثقافية معنوية تسمى هوية ثقافية بدل القوة المادية .

تبعا لهذا العالم المقسم بين متحضرين ونصف متحضرين وبرابرة أو متوحشين فهوية الفاعل هي التي تحدد هوية النسق ، فالتحول الذي شهده العالم بعد الحرب الباردة يعود لتحول هوية روسيا وليس لتفكك الإتحاد السوفياتي وإذا كانت هوية العالم ، النسق ووحدات النظام قد تغيرت فإن علة هذا التغيير مردها الجودة .

لقد تبنت مؤسسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي خطاب جديد حول التنمية المستدامة ، خطاب مركز تأثيره الديمقراطية وحقوق الإنسان وهما عنصران محوريان في إطار الحكم الراشد والأنظمة الجديدة لمكافحة الفقر من خلال تدعيم الديمقراطية التشاركية فإقتصاديات التنمية عرفت طيلة التسعينيات تطورا ملحوظا يتجه نحو دمج أكبر المؤسسات من خلال مبدأ المشاركة ، هذه المقاربة تهدف لاستيعاب الفقراء في نمط "دمقرطة" فعالة أكثر تنظيما وشفافية تضمن محاربة الفساد وجودة الحكم ، التطور القائم على أن السوق لوحدها قادرة على خلق الثروة أصبح عاجزا في ظل دور المؤسسات والأفراد وتدخل متغير الحريات في التنمية [1].

هناك علاقة بين العولمة ونسق الدول ، فإذا كانت العولمة عبارة عن عملية هيكلية فإن الدول مرتبطة بمدى قدرتها على التأثير في مسار العملية ، فهناك إتجاه من عالم حضارات متعددة إلى حضارة شاملة جعلت الباحثين يصفون مرحلة العلاقات الدولية الراهنة بالمرحلة الإنتقالية ويعبر عنها ريشارد فالك باللحظة التاريخية الحاسمة التي

---

(1) : Benott Prevost , " Droits , liberté et bonne gouvernance : quelle cohérence ?", (France , Universite monpouliere) .
http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-prevost2.pdf (02/02/2009)

ترتبط فيها الأفكار والمعايير والقيم ذات الطابع العام ويعبر عنها زكي العايـدي بالوقـت العالمي[1].

إن الحداثة قامت على الفصل بين مختلف جوانب الحياة والمؤسسات ، بـين العـام والخاص ، بين سلطات النظام وهو ما إنعكس على السياسية الدولية وعلى القانون الدولي فالتدخلات الإنسانية في الصومال وهايتي ومتغيرات أخرى كالمنظمة العالميـة للتجـارة والإحتجاجات الدولية في العالم ضد العولمة يمثل عناصر تحليل لمرحلـة جديـدة مـن الفوضى في النظام الدولي المتحول دائما والباحث عن معايير شاملة للحضارة .

ينتهي موزافاري إلى القول بأنه عندما تلتقي الأخلاق والقانون والسياسة فـي نقطـة واحدة نعبر عنها بالمعيار الشامل للحضارة وهو تعبير عن قوانين ، أنظمة ، قيم تـشكل نسق ما وتميز بين ماهو متحضر وغير متحضر ، في هذا المعيار يتحدد سلوك البـشرية تجاه البيئة وحقوق الإنسان ، في هذا المعيار تتحدد قيم الحضارة الأوروبية التي تـشكلت عبر التاريخ تراكميا ، فهو معيار حسب جيريت وانـغ مـسيحي ، أوروبـي مركـزي وإستعماري أيضا .

المطلب الثاني : جدلية وتعددية مفهوم السيادة .

لقد دفعت التحولات الحديثة التي صاحبت العولمة إلى إحداث تغييرات وتحولات فـي الكثير من المفاهيم ، وأهم هذه المفاهيم مفهوم السيادة الويستفالية – سيادة الدولة القومية – كوحدة أساسية للتحليل في نظرية العلاقات الدولية ، فظهرت المناقشات النظرية المختلفة التي تزعم أن السيادة في خطر أو أنها في حالة تآكل وإنحسار وهو الأمر الذي يـستلزم إزاحتها عن موقعها الرئيسي في الحقل وإستبدالها بمفاهيم أخرى ، أو إعادة تعريفها بشكل يضمن فهما أفضل للتحولات وللقوى الفاعلة الجديدة في السياسة الدولية .

السيادة هي الهدف المباشر للعولمة والموضوع الكبير الذي نال قـسطا كبيـرا مـن الإهتمام على جميع المستويات ، بين من يرى بأن العولمة أدت إلى نهاية الـسيادة ومـن يرى بأنها غيرت من معناها لا غير ، و جل الدراسات والبحوث كانت تخلط بين السيادة

---

[1] : Mozaffari Mehdi , Op Cit .

من جهة والقوة والسلطة والسيطرة من جهة أخرى ، إلا أن هذا المفهوم – مفهوم السيادة– كشف عن أوجهه المتعددة وأنه يحتوي على أكثر من مجرد السلطة النهائيـــة والمطلقـــة للدولة ويلعب دورا مهما بالنسبة للسلطة كما أنه مفهوم يبدي درجة عالية مـــن المرونـــة ويستجيب بفاعلية كبيرة للسياقات الدولية المتغيرة.

تفهم سيادة الدولة على أساس أنها إحتكار للسلطة فوق رقعة جغرافية معينة ، وقد أصبح واضحا اليوم أن الحدود الوطنية قد تظل مرسومة على خطوط الجغرافية القديمة نفسها غير أن أنماطا مستحدثة من التخوم الناجمة عن العولمة أصبحت تبدو حاضرة ومرئية بصورة متزايدة داخل الحدود الوطنية ، وتبقى السيادة بوصفها ملكا ثابتا غير أن قدرتها الكامنة على إضفاء الشرعية وإستيعاب كل عناصر القوة التي تضفي هذه الشرعية أصبحت غير مستقرة لأن التفاعلات السياسية المرتبطة بأنماط السيادة المعاصرة تعد أكثر تطورا وتعقيدا على الحد الذي لا تستوعبه الأفكار التي تتحدث عن حدود وطنية حصرية .

وعلى حد تعبير ساسكيا ساسان فإننا نعيش التكون الإبتدائي لنمط من القدرة المتاخمة والممارسة من طرف الدولة في ما يتعلق بحدودها التي تقتضي على الأقل إلغاء جزئي للسمة الوطنية التي إرتبطت بما درجنا تاريخيا على تصويره بأنه وطني ، فالتفاعلات العالمية تحدث بصورة متكررة على المستوى دون الوطني وبذلك فهي تعقد وتعمل في نهاية المطاف على تقويض التحليلات التقليدية التي تصر على النزعة الحصرية المتبادلة التي تفصل بين ماهو وطني وما هو عولمي أو عالمي [1].

الفرع الأول: نهاية السيادة .

على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين وإلى غاية اليوم كانت الـــسياسة العالميـــة تنتظم على أساس ما يعرف بالنظام الويستفالي الذي مثل إطارا لنظـــام الحكـــم ، يطـــرح أسلوبا عاما لصياغة الأحكام الإجتماعية وتطبيقها ومراقبتها وتنفيذها ، وقـــد دعـــم هـــذا

---

[1] : Saskia Sassin , **When National Territory Is Home To The Global : Old Bordres To Novel Bordrings , IN** Anthony Payne (ed) , **Key debates in new political economy** , (Oxford : Routledge , 2006) , P .106 .

النموذج من نظام الحكم في جوهره مبادئ مفهوم الدولة والسيادة ذلك أن الدولة الويستفالية كانت دولة ذات سيادة بمعنى أنها كانت تمارس سلطة شاملة وعليا وغير محدودة وحصرية فوق الأراضي المخصصة لها [1].

إلا أنه ومع العولمة الحالية فإن عصر السيادة ولى وإنتهى – وهو رأي جانب كبير من الباحثين المهتمين وعلى رأسهم جون آرت شولت – وأن مبررات بقائها إنتهت وأصبحت غير مجدية وقد أسهمت العولمة إلى حد بعيد في زعزعة النظام الويستفالي التقليدي فبالرغم من أن جهاز الدولة بقي قائما إلا أن قدرته على إصدار الأحكام وتطبيقها من الناحيتين القانونية والعملية لم تعد في مستوى معايير السيادة كما كان يعتقد تقليديا .

في ظروف العولمة ، حين تكتسب عددا من المزايا التي لا علاقة لها بالأراضي المؤطرة بحدود وحين تذوب هذه الحدود في سيل عارم من تدفق المعلومات الإلكترونية وغيرها فإن شروطا مسبقة مهمة لمزاولة سيادة فاعلة فوق أراضي دولة ما تزول من الوجود ، المعيار الجذري للسيادة وفق النظام الويستفالي لم يعد قائما كما لا يمكن إسترداده على هذه الساحة في ظروف العولمة التي تسود عالمنا المعاصر .

يجادل أنصار العولمة والكثير من الدراسات بأن السيادة أصبحت مهددة بفعل العولمة وتحركاتها الكونية المتسارعة وبواسطة الإعتماد الإقتصادي والسياسي المتبادل وبواسطة صعود فواعل غير الدولة وكلها ستؤدي في النهاية إلى تآكلها ويستندون في ذلك على ما يلي :

- القول أن أنشطة العولمة وآثارها المختلفة أصبحت تخترق حدود الدول الإقليمية بسهولة وسرعة فائقتين ، الأمر الذي يخالف السيادة الويستفالية التي تعني السلطة النهائية والمطلقة للدولة على حدودها و إقليمها.
- بسبب تسارع عمليات العولمة أصبحت الدول أقل قدرة من السابق على الوفاء أو القيام بوظيفتها الأمنية ، وأصبحت أكثر قابلية للإعتماد على غيرها لتوفير أمنها .

---

[1] : جون بيليس وستيف سميث ، المرجع السابق ، ص . 42 .

- بسبب الآثار السلبية للعولمة والمشكلات الكونية الناتجة منها ، لم تعد الدول قادرة على مواجهة تلك المشكلات بمبادرة فردية وهو الأمر الذي أدى إلى تصاعد في عدد المنظمات الدولية ودورها ومنظمات العولمة الهادفة إلى تنسيق جهود الدول[1].
- أدت العولمة إلى تزايد مستمر في تصاعد معدلات التبادل الإقتصادي والتجاري عبر الحدود وهو الأمر الذي حتم التغير في الوظيفة الإقتصادية للدولة بوصفها دولة رفاه ومن ثم حد من قدرتها على التحكم في حدودها وإقتصادها والسيطرة عليها .
- أصبحت الدولة العصرية عاجزة وحدها عن السيطرة على ظواهر جديدة .
- فقدت الدولة أيضا في مواجهة الإيداعات المالية والتحويلات المالية الضخمة إلكترونيا عبر العالم ملكيتها الحصرية لمعلم سابق آخر من معالم السيادة ، ألا وهو العملة الوطنية [2].
- من جهة أخرى أدت العولمة إلى خلخلة عدد من القواعد الثقافية والسيكولوجية الراسخة للسيادة على سبيل المثال أصبحت للملايين ولاءات أكملت بل ربما فاقت مشاعر التآزر القومي التي أسبغت في السابق الشرعية على سيادة الدولة .

في الوقت ذاته أسهمت العولمة في تعزيز إنتماءات على نطاق محلي أضيق ، مثلا ، فيما بين السكان الأصليين والمجموعات العرقية المتفرعة الأخرى في بعض الدول ، كما أن بعض الدول لا تجد حرجا في إعطاء قيم من قبيل النمو الإقتصادي وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة أولوية تفوق قيمة سيادة دولهم ومعيار تقرير المصير القومي المرتبط بتلك السيادة وقد كان للدولة أثر في الطريقة والمدى اللذين فقدت بهما شيئا من سيادتها في مواجهة العولمة لكن لم يكن لديها خيار للإحتفاظ بها كما هو الحال بالنسبة للصين .

كان في وسع الدولة بترسيخها دعائم مؤسساتها وأدوات حكمها أن ترتقي من مجرد سيادة قانونية إلى سيادة فاعلة ، ومقابل ذلك ، وفي ظروف العولمة المعاصرة أصبح نظام الحكم من حيث سلطة الدولة العليا والحصرية على أراضيها شأنا لا يمكن بتاتا تطبيقه

---

(1) : عبد الله بن جبر العتيبي ،" العولمة وسيادة الدولة الوطنية ، بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية" ، **في المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 23 ، (دمشق : 2009) ، ص . 84 .

(2) : جون بيليس وستيف سميث ، المرجع السابق ، ص .45 .

عمليا إذ لا يسمح أي قدر من بناء المؤسسات والتشريع الصادر عن الدولة وحدها بأن تتمكن هذه الدولة من بسط سيطرتها المطلقة على المناطق الخاضعة لها [1].

هذه الأطروحات توظف كلمة السيادة بأربع طرق تتفق في أن السيادة عبارة عن مفهوم تكاملي ومن ثم لا يمكن مقايضتها :

الطريقة الأولى : على أنها السيطرة الداخلية ، بمعنى درجة السيطرة أو التحكم التي تمارسها الكيانات العامة وعلى كيفية تنظيم السلطة داخل الحدود الإقليمية للدولة .

الطريقة الثانية : درجة السيطرة أو التحكم التي تمارسها السلطات العامة على التحركات عبر الحدودية وهي وجهة نظر الإعتماد المتبادل الليبرالية.

الطريقة الثالثة : قانونية تعتمد على حق فاعلين معينين في الدخول في إتفاقات دولية ولذلك فإن فقدان السيادة يوحي بفقدان التحكم القانوني والفعلي في تقرير إتجاه السياسة الوطنية .

الطريقة الرابعة : ويتم فهم السيادة على أنها تعني النموذج الويستفالي ترتيبا مؤسساتيا معينا لتنظيم الحياة السياسية على أساس من الإقليمية والإستقلال [2].

من الواضح أن جميع هذه المزاعم تستند إلى ذلك الفهم التقليدي للسيادة على أنها تحيل إلى السلطة النهائية والمطلقة للدولة بهذا الشكل بحيث لا يمكن تجزئتها أو مقايضتها وتكمن نقطة الضعف الرئيسية في هذا الفهم التقليدي للسيادة وهي التي تؤدي في نهاية الأمر إلى الإعتقاد بتآكلها في أن هذه الدراسات تضفي على السيادة ذات الخاصية المعطاة للدولة القومية ، وبذلك يتم النظر إلى السياسيات والتعاملات التي تخالف ما يمثل هذه السيادة التكاملية على أنها دليل إنحسار في سيادة الدولة الوطنية وتآكلها .

لعل كل ما قيل بشأن أفول السيادة وإنتهائها ينطلق من مبررات واقعية ومعطيات ميدانية فرضتها العولمة وعوامل أخرى في السياسة العالمية ، ولربما الكثير من هذه الرؤى تقوم على بعض الصدقية والوجاهة ، ولكن لا يعني ذلك الإطلاق والتوسع في التمكين لتلك الأفكار لأن هناك جانب آخر سواءا على مستوى السياسات العالمية أو على مستوى الدول يقول بأن السيادة لا تزال ولكنها تتغير وتتحور .

---

(1) : المرجع السابق ، ص . 46 .

(2) : عبد الله بن جبر العتيبي ، المرجع السابق ، ص .85.

الفرع الثاني : السيادة كإستراتيجة للدولة في مواجهة العولمة .

خلافا لما سلف فإن هناك من يرى بأن السيادة لا تزال عنصرا مهما تعتمد عليه الدولة ويخدمها من جوانب عدة ، وأما ماعدا تلك الظروف الخاصة التي رافقت العولمة فهي مقصودة وهذا الطرح في حد ذاته ينجر عن محاولات عدة لإعطاء بعد مناسب لواقع السيادة في المنظومة العالمية وخاصة في إطار تشكيلي توافقي .

بعيدا عن الأدبيات السابقة التي لم تكن ترى في الجدل الذي ثار بخصوص قضية السيادة أي تغير يذكر عبر التاريخ الحديث كله ، كانت هناك عدة محاولات لصياغة مفهوم جديد للسيادة الوطنية ، من بينها تلك التي تنطلق من نقد المضمون القانوني للسيادة وتجاوز النظر إلى مفهوم السيادة على أنه سكوني ثابت وأنه مجموعة من الأفكار التي لها صلة بالواقع وحيث يتغير هذا الواقع فهي لا تتغير ، هذا في حين أن المطلوب هو فهم السيادة من زاوية الشرعية التي تتغير من فترة لأخرى من حيث فهمها أو مدلولها والمحتوى مما يعني تبعا لذلك أن قواعد السيادة ليست ثابتة كما أنها ليست محددة بشكل قاطع وأنها تخضع لتفسيرات عديدة .

طالما أنه يقصد بقواعد السيادة تلك المجموعة من المبادئ التي على أساسها يعترف المجتمع الدولي بشرعية السيطرة على مجموعة من السكان وقطعة من الأرض فإنه يجب التمييز بين سيادة الدولة والسيادة الوطنية ، فسيادة الدولة تقوم على الربط بين سلطة عليا وقطعة أرض محددة أو إقليم معين أما السيادة الوطنية فهي التي تؤكد الصلة بين سلطة عليا ومجموعة من السكان ولكل منها مصادر شرعيته المختلفة ، وبناء على الفارق بينهما تتغير البيئة التي تتعامل فيها الدول مع بعضها البعض .

في الفترات التي تسوغ فيها الأعراف الدولية شرعية سيادة الدولة فإن المجتمع الدولي ومؤسساته سوف يكونون أكثر حزما في الدفاع عن حقوق الدول في مواجهة أي دعاوي قومية لأي جماعات محلية ، وبالعكس إذا كانت هذه الأعراف تحبذ شرعية السيادة الوطنية فإن هذا المجتمع الدولي سوف يكون أكثر تعاطفا مع حق تقرير المصير وغالبا

على حساب الدولة ولعله من الواضح أن مبادئ الشرعية هذه يتم استدعاؤها – فقط– في أوقات الحروب والأزمات الدولية.

إنبثقت السيادة في القرنين 16 و 17 كفكرة ذات رأسين ، فمن جهة كان الحكام يتمتعون بالسيادة من حيث أنهم لم يكونوا ليقبلوا أعداءا داخليين (محليين) مساوين لهم ومن جهة أخرى فقد كانوا يتمتعون بالسيادة من حيث أنهم لم يكونوا ليقبلوا خارجيين (دوليين) أرفع منزلة منهم وإضافة على البعد الداخلي– الخارجي ، فالسيادة هي وضع قانوني ومفهوم سياسي [1] ، فمن جهة هناك السيادة بوصفها وضعا تملكه الدول أو لا تملكه (أن تكون الدولة مستعمرة أو تخضع لسيطرة دولة أخرى) ومن جهة أخرى هناك السيادة كحزمة من السلطات والقدرات التي يمكن أن تكبر أو تصغر(أي أن الدولة تملك بعض أنواع القدرات) .

في الحالة الأولى يكون المعنى غير مقيد بينما في الحالة الثانية يكون المعنى منطويا على درجات ، أي أن المهام يمكن أن يضاف إليها أو أن يحذف منها على حد سواء دون فقد الفكرة الأساسية كما أن الطريقة التي تتم بها ممارستها يمكن أن تكون فعالة نوعا ما مجموع السلطات التي تمتلكها دولا بصفتها هيئة ذات سيادة تتضاءل وتتعزز في الوقت نفسه فالدولة مثلا لها القدرة على إنشاء نظام بريدي فعال ولكنها تشتري القدرة مقابل التخلي عن جزء من قدرتها على تنظيم هذا النظام ، فمفهوم السيادة يطلب منه لأن يقوم بأكثر مما يستطيع من العمل فلكي يكون كيان ما ذا سيادة صحيحة فقد يكون من الضروري التنازل عن جزء من تلك السيادة [1] .

قدمت الأعمال الحديثة عن السيادة نظريات وأفكار معقدة لنقد نقاط ضعف المفهوم التقليدي للسيادة ، فستيفن كراسنر يؤيد وجهة نظر مختلفة للسيادة من خلال تفكيكها ويقول بأن فكرة الدولة القومية ككيانات مستقلة تنهار تحت الهجوم المشترك للإتحادات النقدية س إن إن ، الإنترنت والهيئات غير الحكومية لكن أولئك الذين يعلنون موت السيادة أساؤو قراءة التاريخ فالدولة القومية لها غريزة حادة للبقاء وتكيفت مع التحديات الجديدة حتى

---

[1] : Chris Brown , **Uderstanding International Relations** , (New york : Palgrave , 2001) .P , 127 .
[2] : Ibid , P .128.

الآن ، حتى تحدي العولمة [1] .

إن القائلين بتآكل السيادة يسيئون إلى حد كبير قراءة تاريخ السياسة الدولية وممارسات الدولة القومية ، فالدولة القومية تمتعت ولا تزال تتمتع بميزة فطرية للبقاء وإستطاعت حتى الآن أن تتكيف مع التحديات التي واجهتها عبر تاريخها الطويل بما في ذلك تحديات العولمة فالمعايير التقليدية المكونة لمركب السيادة كانت دائما عرضة للتحدي والمساءلة والقليل من الدول كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية تمتعت بالإستقلال الكامل والسيطرة الكاملة .

من أجل دراسة مفهوم السيادة وتأثير العولمة عليه يفكك ستيفن كراسنر المفهوم إلى أربعة أصناف :

سيادة التحكم أو الإعتماد المتبادل : قدرة حكومة ما على التحكم في الأنشطة داخل حدودها وكذلك التدفقات التي تعبرها .

السيادة الداخلية : تنظيم السلطة داخل الدولة .

السيادة الويستفالية : إقصاء كل السلطات الخارجية .

سيادة الشرعية الدولية : الرجوع للشرعية الدولية بمعنى الإعتراف المتبادل للدول داخل منظومة الدولة القومية .

بتطوير تصوره المفاهيمي للسيادة يهدف كراسنر وآخرون إلى إثبات أنه بدلا من القول بأن العولمة تعمل على إنهاء مؤسسة سيادة الدولة فإن من المجدي القول إن العولمة ربما تحثنا على إعادة النظر في تصورنا المفاهيمي السابق لمفهوم السيادة وكيفية إستخدامه في السيادة الدولية ، فما تقوم به العولمة الحالية هو أنها تحثنا على إختبار مفهوم السيادة بشكل أكثر دقة وعلى ضرورة أن يتطور تصورنا المفاهيمي للسيادة ويتغير نتيجة

---

[1] : Stephen d . Krasner ," sovereignty " **, in foreign policy** , (Fevrier 2001). http://www.globalpolicy .org/nations/indexfut.htm. (10/06/2008)

للبنية الدولية المتغيرة ، فالفكرة القائلة بوجود سيادة مطلقة لا تتم مخالفتها أبدا هي فكـــرة من النادر تحققها في واقع الممارسة الدولية [1].

ينظر إلى مفهوم السيادة على أنه مفهوم متعدد الأوجه ويحتوي على أكثر من مجـــرد السلطة النهائية والمطلقة للدولة ، السيادة حسب هذا المدخل مفهوم يتكون من مجموعة من المعايير والقواعد والمؤسسات التي يمكنها أن تظهر درجة عالية من المرونـــة والتفـــرع لذلك يمكن للسيادة أن تكون إستراتيجية فعالة تستخدمها الدول لتحقيق مصالحها وفقا لمـــا تقتضيه متطلبات تلك المصالح والظروف التي تواجهها [2].

هذه المقاربة تستند إلى ثلاث جوانب أساسية :

– ينبغي التفريق بين السيادة الوطنية والسيادة القانونية ، وبالتبعية عدم تجاهـــل الـــسيادة القانونية الدولية بإعتبارها تقيد سلطة الدولة بقيود معينة إما داخلية أو خارجية .

– العولمة وآثارها المختلفة تغير من مدى سلطة الدولة ومن مدى سيطرتها ولكنها لا تغير من محتواها أو جوهرها .

– يتعين النظر للسيادة بوصفها مؤسسة إجتماعية دولية تحتوي على مجموعة من القواعد والمعايير المفهومة بشكل ذاتي – تبادلي بين الدول [3]، وفي هذا السياق يمكن إســـتغلال جوانب السيادة تلك من أجل تطوير إستراتيجية وطنية ومن أجل تعزيز جوانب أخرى .

– لم يسبق وفق هذا المدخل للسيادة قط أن تمتعت بحـــصانة كاملـــة ضـــد الإنتهاكـــات والمخالفات ومع ذلك فهي باقية ومستمرة .

– السيادة تعني مفهوما مركبا يحتوي على أكثر من جزء ويمكن تفكيكه إلى تلك الأجزاء الرئيسية بحيث يمكن للدولة الوطنية مقايضة بعض من هذه الأجزاء لتعزيز البعض الآخر وتقويته .

الطرح الذي يقول بتآكل السيادة وإنحسارها يركز على الجانب المحلي للسيادة ويتجاهل الجانب الدولي لها ، والملاحظ أن إعتماد المقاربة التي تظهر التمايز بين المحلي والدولي وتداخلهما أمر ضروري للحصول على تصور مفاهيمي دقيق للـــسيادة ولمعرفـــة مـــدى

---

[1] : Stephen d . Krasner ," **sovereignty : Organized Hipocrisy** , (Princeton : Princeton University Press , 1999.) , pp 9-25.

[2] : عبد الله بن جبر العتيبي ، المرجع السابق ، ص . 75 .

[3] : المرجع السابق ، ص . 76.

تأثرها بالعولمة وإتجاهاتها المختلفة ومن ثم لإظهار أهميتها بوصفها مؤسسة دولية تـــشكل البنية العميقة لمنظومة الدول المعاصرة .

وفقا لهذا المدخل فإن مفهوم السيادة يحتوي على جانب أعمق وأهم وعلى مجال يعمـــل فيه المفهوم بشكل مختلف تماما عما يقول به أنصار طرح تآكل السيادة ، وهـــو الجانـــب التشكيلي للسيادة بوصفها مؤسسة دولية تحتوي على مجموعـــة مـــن القـــيم والمعـــايير والمبادئ والقواعد التي تؤثر في سلوك الدول بشكل ذاتي – تبادلي وكذلك تؤثر في البنية العميقة للمنظومة الدولية المعاصرة وبالقدر الذي تشكل فيه هذه الدول .

يأتي هذا الطرح كبديل للنظرة الواقعية والليبرالية للسيادة والتي تتبنى نظرة تكامليـــة عن الدولة القومية ومن ثم إضفاء ذات الصفة وذات الخاصية على مفهوم السيادة ، حيث يركز انتوني غيدنز على النظرية التي تركز على الجانب الدولي – التشكيلي للمفهوم بدلا من أخذها على أنها تعني فقط سلطة الدولة الحصرية والمطلقة على إقليميهـــا (الجانـــب المحلي) ويحيل على جانب المنظمومة الدولية الإجتماعية الذي بـــدأ تطـــويره مـــؤخرا أصحاب المدرسة النقدية والبنائية في العلاقات الدولية ، فالعلاقات بين الدول تؤدي دورا مهما في تشكيل الدولة السيادية ذاتها كما الدور الذي تقوم بـــه العلاقـــات بـــين الدولـــة والمجتمع في تشكيل كل منهما .

يركز البنائيون على أن السيادة – بخلاف الطرح الواقعي – بجانبيها الداخلي والخارجي تعد خاصية مشكلة أو مبينة إجتماعيا ، فبينما كانت السيادة وكذلك الفوضوية ينظر إليهما على أنهما معطيان بشكل مسبق وخارجي أصبح ينظر إليهما الآن على أنهما حقيقتان إجتماعيتان أي بنيتان إجتماعيتان يتم إنتاجهما وإعادة إنتاجهما من خلال سلوك الدول وممارستها ، إن السيادة لا تعد صفة خارجية بالنسبة على المنظومة الدولية ولكنها صفة إجتماعية أنتجت من خلال ممارسات أعضاء هذه المنظومة ، كما أنها ليست بالضرورة ثابتة أو لا يمكن إنتهاكها على الرغم من أن وضعها كحقيقة إجتماعية لا يعني أنها سهلة التغيير كذلك ، فالحقائق أو الأشكال الإجتماعية تكتسب تلك الصفة لأنها تعد حقائق يتم تكييف سلوك الآخرين على أساساها ، لذلك فهي ذات خاصية مقاومة وصعبة

التغيير وهكذا فإن القول أن السيادة وصيغها العلائقية – الهرمية المحلية والفوضوية الدولية – يتم تشكيلهما إجتماعيا يفتح مجالات جديدة ومختلفة لفهم العلاقات الدولية [1].

إن عدم المرونة في دراسة السيادة قللت من جدوى المفهوم في نظريات التنظيم الدولي ذلك أن الطريقة التي يتحدد بها النطاق الجغرافي والسياسي للسلطة الشرعية على الأرض وعلى البشر هي التي تؤثر في المبادئ التي تصيغ عمل المجتمع الدولي وبالتالي فالسيادة "متغير variable " وفي نفس الوقت بناء إجتماعي ، وأن موضعها – ككل المؤسسات الاجتماعية – يخضع لتفسيرات متغايرة أو متغيرة ، بعبارة أخرى في حين أنه يمكن إعتبار أن مصطلح السيادة ثابتا فإنه يمكن تصور أن كل ما يعتبر سياديا قابل للتغير.

<u>المطلب الثالث : ضيق المجال الدولتي وإتساع المجال العالمي .</u>

الجديد مع العولمة هو أن البعد العالمي أخذ يزداد حضورا في الوعي وفي الوقائع الحياتية المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية ، ويفضي إلى تحول عميق حيث يتسع المجال العالمي ويضيق المجال الدولتي ، ذلك أن ما يحدث على أرض الواقع هو بروز مجال سياسي عالمي يكبر ويزداد حضورا وتأثيرا ويتمحور أساسا حول العالم الواحد وليس حول الدولة أو الوحدات السياسية المنغلقة .

يستمد المجال السياسي العالمي حضوره من بروز مؤسسات وقضايا ومسؤوليات وقوانين وأزمات عالمية تتطلب إدارة عالمية تطرح حلولا ومخارج مشتركة تتخطى الدول مهما كانت كبيرة أو عظيمة ، حيث الدولة ليست وحدها مركز السياسة وهي ليست مسؤولة مسؤولية كاملة عن أفرادها وأمنها وبيئتها وحتى مصيرها ومستقبلها .

يقول أمارتيا صن : " إن القضايا الكبيرة ومشكلات متنوعة مثل الزلازل والأوبئة والحروب وتلوث البيئة والإتصالات والمواصلات والإقتصاد وحالة الفقر والمجاعة وإنتهاك الحريات وتفاقم الأخطار والحرمان التي تهدد بيئتنا وإستدامة حياتنا الإقتصادية

---

[1] : ألكسندر ونت ، **النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية** ، ترجمة : عبد الله جبر صالح العتيبي ، (الرياض : جامعة الملك سعود ، 2006) ، ص ص . 106 ، 118 .

والإجتماعية قد تجاوزت الجغرافية الوطنية والإقليم وتخطت إمكانيات المجتمعات والدول والحكومات القائمة بذواتها ومواردها المحدودة لرسم السياسات العامة وتنفيـذها بـشكل مستقل وأحادي الجانب سواءا كانت غنية أو فقيرة " [1] .

<u>الفرع الأول : المجال العالمي والمجتمع العالمي (تحدي المكان).</u>

كثيرة هي التساؤلات التي يثيرها تجذر العولمة وإستقطابها وإنتشارها وتأثيرهـا مـن زاوية الكل العالمي أو البعد العالمي وما يفعله في الواقع والإدراك ، تـساؤلات بالنـسبة للدولة والحكم وكل المعايير الوطنية والإقليمية ومآلها في خضم هذا الكل و تساؤلات عن بروز ثقافة سياسية عالمية واحدة وبروز المواطنة العالمية التي ستحل محـل المواطنـة الراهنة والتأسيس لبدايات قيام حكومة عالمية مركزية نابعة من صلب القضايا الإنـسانية المشتركة .

كل هذه التساؤلات وإن كانت إلى زمن غير بعيد نوع من المهاترة أو الخيال أصبحت مع الوقت تشكل جزءا من الواقع المحسوس والمعاش في كثير من الجوانب ، وخاصة في ظل التطورات التكنولوجية والمعلوماتية المصاحبة لها وما تفعله على مستوى فتح الآفاق والمجالات أمام المواطنين بالدرجة الأولى للمشاركة والمحاسبة والرقابة بعيدا عن تعقيدات المنظومة الخاصة أو قوانين الدولة الواحدة .

أصبحت الدولة الوطنية أو القومية كما يمثلها – برهان غليون – السجن الأكبر لغالبية سكان الأرض و أكبر مصدر للقهر والاستلاب وإنعدام الأمل بعد أن كانت حلمـا لكـل الشعوب بإعتبارها منبع الحرية والسيادة والتنمية والتقدم ، فالعنف الذي يصدر منها فـي مواجهة شعوبها في الكثير من مناطق العالم يتجاوز كل الصور الأخـرى المباحـة فـي حالات الدفاع المشروع أو المواجهة المبررة مما خلف التذمر وخيبة الأمـل ولـم يعـد مواطنيها ينتظرون منها توفير أي حقوق أوحريات أو حتى تحقيق مكتسبات .

---

[1] : أمارتيا صن ، " تنمية الحرية " ، ترجمة : شوقي جلال ، **في عالم الفكر** ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافـة والفنـون والآداب ، 2004) ، ص . 12.

هذه الصورة الضبابية والجدلية في نفس الوقت تنبئ عن ظروف وشروط جديدة وفي غالب الأحيان تطرح تعددا في الرؤى والطروحات ، فهناك من يتحدث عن نهاية السياسة وهناك من يتحدث عن أزمة السياسة وهناك من يتحدث عن عولمة السياسة ، فالدولة القومية التي كانت حريصة على خدمة مصالحها الداخلية وتقوم مقام حاجز حماية في وجه الإختراقات الخارجية أصبحت تهتم بالقضايا العالمية ولربما في بعض الأحيان تهتم بها على حساب مصالحها الداخلية.

تتجسد حركة عولمة السياسة في وقائع وظواهر عديدة وتأخذ تجليات كثيرة على أرض الواقع ربما كان في مقدمتها ظاهرة المجال السياسي العالمي الذي أخذ يحل محل المجال السياسي المحلي و يبرز في الواقع وفي الوعي بكل إيجابياته وسلبياته وهو في طريقه ليصبح بأهمية المحلي والوطني والفردي يتمدد ويتغلغل تدريجيا في الاقتصاد والثقافة والسياسة والجوانب الحياتية الأخرى .

يستمد المجال السياسي العالمي حضوره من بروز مؤسسات وقضايا ومسؤوليات وقوانين وأزمات عالمية تتطلب إدارة عالمية تطرح حلولا ومخارج مشتركة تتخطى الدول مهما كانت كبيرة أو عظيمة ، ولم تعد السياسة بهذا المعنى محلية كما كانت دائما ، كما لم تعد هناك حدود للقرارات والتشريعات والسياسات التي أخذت تنتقل بحرية عبر القرارات ويرتبط بعضها ببعض ، لقد أصبحت التشريعات البشرية أمام حالة سياسية جديدة هي إرتباط السياسة في كل أنحاء العالم بالسياسة في كل أنحاء العالم مما يفرض وقائع سياسية عالمية جديدة وغير تقليدية تتجاوز المجال السياسي المحلي الذي أخذ يستبدل تدريجياً بالمجال السياسي العالمي [1] .

من هنا تولد الحاجة إلى ثورة ما بعد سياسية ، تتجاوز السياسة القومية ومنطقها التنافسي لتؤسس لسياسة عالمية تتفق وترابط المصالح بين الشعوب وبين المصائر البشرية ولا يعني تجاوز السياسة ونظامها الدولوي تدميرها ، تماما كما لم يعن تجاوز نظام الجماعة الدينية نحو الدولة القانونية القضاء على الدين وإنما عنى فتح سجل جديد للتواصل والتعارف والتعاون والتضامن بين البشر ، بموازاتها وعبر حدودها مع الإبقاء

---

[1] : عبد الخالق عبد الله ، " عولمة السياسة والعولمة السياسية " ، **في مجلة البرلمان العربي** ، السنة الثامنة والعشرون ، العدد 102 ، (لبنان : الإتحاد البرلماني العربي ، سبتمبر 2007) .
http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v102/studies.html (12/12/2008)

عليها كإطار إسناد وتدعيم لسياسة شمولية تقوم على تطبيق برامج ذات مضامين ودائــرة تنفيذ ومعايير عقلانية أكثر شمولا وأوسع أفقا تضع في مجال العمل المشترك والتعــاون شعوبا أو أجزاء وأطرافا من شعوب متعددة ، وتدفع إلى بناء مصالح مــشتركة عــابرة للحدود لا يمكن نشوؤها بالبقاء في حدود منطق الدولة ومعاييرها وتحديــداتها القانونيــة والدستورية [1].

إن المجال السياسي العالمي يستدعي إكتشاف صيغ لتنظيم الجهد الإنساني من وراء حدود الدول ، وبناء شبكة علاقات عابرة للدول ومولدة لوعي إنساني وآليات تعاون وتضامن مختلفة عن الآليات القومية المعروفة ، ومن الواضح أن الاتجاه العفوي الذي اتخذه الرد على أزمة الرأسمالية العالمية الجديدة كان تطوير التفكير على مستوى عالمي والنزوع إلى إشراك جميع الدول في إيجاد الحلول ، وربما بشر مثل هذا الرد بولادة مجتمع عالمي بدأت ملامحه بالتبلور منذ بضعة عقود عبر نشاط الجماعات المدنية التي تلتقي عبر الحدود وتدافع عن قضايا وقيم ومبادئ وغايات واحدة بصرف النظر عن أصول أعضائها القومية وولاءاتهم السياسية والدينية [2].

الفرع الثاني : مجتمع المخاطرة العالمي (تحدي الزمان).

ينسب مصطلح " مجتمع المخاطرة العالمي" إلى عالم الإجتماع الألماني : أولريش بك فبقدر ما تتنوع العولمة في أبعادها وتجلياتها بقدر ما تتنوع مخاطرها وآثارها على جوانب الحياة المختلفة ، غير أن المجتمعات الإنسانية تواجه أنواعا جديدة ومتزايدة من المخــاطر المصنعة (مصدرها المعرفة والتقانة كالمخاطر البيئية والصحية) .

يرى أولريش بك بأن التغير التقاني في تقدمه المتسارع يجلب معه أنواعا جديدة مــن المخاطر التي ينبغي على الإنسان أن يواجهها أو يتكيــف معهــا ، ولا يقتــصر مجتمــع المخاطر في رأيه على الجانبين البيئي والصحي فحسب ، بل يشتمل كذلك على سلسلة من

---

(1) : المرجع السابق.

(2) : برهان غليون ، بعد الجماعة الدينية والأمة السياسية " ، (دمشق : مركز دمشق للدراسات النظرية وحقوق الإنسان ، 2008) www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=157687 (5/10/2009)

التغيرات المترابطة المتداخلة في حياتنا الإجتماعية المعاصرة ، ومن جملة هذه التغيـرات : التقلب في أنماط العمالة والإستخدام ، تزايد الإحساس بالأمن الوظيفي ، وإنحصار أثـر العادات والتقاليد على الهوية الشخصية وتآكل أنماط العائلة التقليديـة وشـيوع التحـرر والديمقراطية في العلاقات الشخصية [1].

يناقش أولريش بك في كتاباته المختلفة في هذا الموضوع نتائج التـصنيع (الجوانـب السلبية للتقدم) مثل مشكلة الاحتباس الحراري العالمي و التلوث التي لم يكن ينظر إليهـا أثناء الثورة الصناعية ولكنها الآن تسود ساحة الجدال الاجتماعي وتتسبب في إنتشار القلق والمشاكل ، فالنسبة إليه تحدث القابلية للتأمل عندما يفكر المجتمع مليا في الأحداث حولـه ثم يستجيب بفعالية لتلك الأحداث باحثا عن الأسباب أو التأثيرات وينتج عن هذا التفكيـر إدراك مخاطر جديدة وشكل جديد من الحداثة يخلقه مجتمع المخاطرة.

في مجتمع المخاطرة تواجه الحسابات العلمية للمخاطر تحديات تفرضها مجموعـات سياسية أفراد أو سياسيون مما ينتج عنه فقدان العلماء بعضا من سلطتهم ، وعلـى هـذا الأساس ينتقد العلم بسبب إعتماده على " نموذج مثالي للمخاطر" يفترض العلماء بموجبـه أنهم قادرون على التحكم في متغيرات المخاطر ويدعو للمعرفة الخبيرة للتوعية والتحذير ضد المخاطر فهذه المخاطر حسب بك غير مرئية مثل البطالة وتحمل إمكـان أن تكـون كارثية يتعذر عكس تأثيراتها مثل الحوادث النووية ويفترض أن العامة ليس لديهم المعرفة ويحتاجون إلى توعيتهم بالمخاطر بواسطة أهل المعرفة وهم العلماء والمؤسسات ، وهذا ما يدعم فكرته عن الأعراض الجانبية معتبرا العامة هم من يعتمد عليهم ليكونوا الأصوات والوجوه والعيون والدموع في مجتمع المخاطرة وليس العلم والمؤسسات الأخرى .

إن الأخطار الملاحظة تفتح آليات مغلقة بإحكام بالنسبة إلى القرار الإجتماعي فما يـتم التفاوض بشأنه ويقرره رجال الأعمال والعلماء دون مبرر خلف الأبواب المغلقة لا يمكن عندئذ تبريره من حيث نتائجه في عواصف التناقضات العامة الحادة المفاجئـة ، فهنـاك حيث تبدو القوانين الخاصة موشكة على التمام يظهر مسؤولون قد يتعرفون تحت ضـغط الرأي العام بالأخطاء ويذكرون الخيارات المرفوضة ، إذا جمع المرء هـذا فـإن تقنيـة الأخطار الفنية تولد بشكل غير إرادي بلسما سياسيا لمجراها وضد مجراها : فالأخطـار

---

[1] : أنتوني غيدنز ، **علم الإجتماع** ، ترجمة : فايز الصياغ ، (لبنان : المنظمة العربية للترجمة ، 2005) ، ص . 143 .

التي تقف ضد ما تدعيه الجهات المختصة من أن كل شئ في متناول أيديها تفتح حين تصبح معروفة لدى الرأي العام مجالات للعمل السياسي [1].

وهكذا ثمة مجتمع جديد يتشكل هو "مجتمع المخاطرة" حيث يتكون نظام للعمل بل نمط للحياة أمسى نظاما للطوارئ ، وعلى نحو يجعل المرء على عجلة من أمره أو في سبق متواصل على نفسه أي على أهبة الاستعداد الدائم لاستقبال أو معالجة تغير المعطيات أو إنقلاب المعادلات أو إستنفاد الوسائل والأدوات.

يرى أولريش بك أن مجتمع المخاطرة يمكن وصفه من خلال الموقف الذي يمكن أن ينتج أقل قرار فيه أخطر كارثة وأن التنمية التكنولوجية العلمية تغدو متناقضة لأن العلوم تصبح أكثر تسببا للمشاكل من أن تكون مصدر الحلول لها ، فالعلم والتكنولوجيا كان ينظر فيما مضى إلى الأخطار على أن سببها خارجي لكن الآن يتم الاعتماد على البنية الاجتماعية والعلمية في وقت واحد .

إن الأخطار الشاملة المذكورة تجعل الأعمدة الحاملة لحسبان الأمن التقليدي هشة : تفقد الأضرار محدوديتها المكانية الزمانية فهي شاملة وذات أثر دائم لا يكاد يكون من الممكن تحديد مسؤولين معينين عن الأضرار ، فمبدأ المتسبب يفقد شيئا من وضوح الخيار ولم يعد من الممكن كذلك تعويض الأضرار ماليا إذ من العبث أن يضمن الأمن لنفسه من آثار حالة الأسوأ المتصل بلولب التهديدات الشاملة ، وتبعا لذلك ليست هناك مشاريع للعناية اللاحقة في حالة وقوع ماهو أسوأ [2].

إن مخاطر اليوم تؤثر في جميع البلدان والطبقات الإجتماعية وتكون لها آثار شخصية وعالمية في نفس الوقت ، و يميز أنتوني غيدنز بين نوعين من المخاطرة ، الأول أطلق عليه المخاطرة الخارجية وهي تلك المخاطرة التي نتعرف عليها بإعتبارها ذات مصدر خارجي من التقاليد الجامدة أو الطبيعة والنوع الثاني أطلق عليه المخاطرة

---

[1] : أولريش بك ، **ماهي العولمة** ، المرجع السابق ، ص . 69.

[2] : المرجع السابق ، ص . 68.

المصنعة والتي يقصد بها المخاطرة المخلقة نتيجة لتأثير تطور معارفنا عن العالم وتـشير إلى تلك المواقف التي نحوز فيها على قدر ضئيل من الخبرة التاريخية في مواجهتها [1] .

تركز أطروحة غيدنز على أن علاقتنا بالعلم والتكنولوجيا اليوم تختلف عن تلك التي وسمت الأزمنة السابقة ، ففي المجتمعات الغربية وعلى مدار قرنين كـان العلـم يعمـل بإعتباره نوع من التقاليد ، لقد كان من المفترض أن تتجاوز المعرفة العلمية التقاليد بيد أنه في الواقع أصبح العلم تقليدا في حد ذاته ، لقد كان العلم شئ يحترمه معظم الناس بيد أنه كان غريبا على أنشتطهم ، لقد إستقى العامة آراءهم من الخبراء [2].

يلفت غيدنز الإهتمام إلى الأخطار التي تؤثر في أعداد كبيرة من البشر عبر الحـدود القومية والتي يعتبرها سياسية وأخلاقية يتعذر إختزالها ، من خلال إسـتعماله لمـصطلح المخاطرة وخيمة العواقب وتتضمن : الدفء العالمي ، خرق طبقـة الأوزون ، التلـوث واسع النطاق أو التصحر ، الحرب واسعة النطاق أو التمزق في الاقتصاد العـالمي ، أو التضخم السكاني ، أو الأوبئة التكنولوجية مثل تلوث الهواء أو الماء والطعام ، ويؤكد أن المخاطرة كمشكلة سياسية وأخلاقية تحمل مضامين عملية كبيرة فإذا كان علينا أن نبنـى محطة طاقة نووية فإنه من غير الممكن تقرير ذلك من خـلال التقـدير الفنـي للمنفعـة والمخاطرة فحسب بل يتعين أن يتضمن التبصر السياسي ، وهذا الطـرح لا يبتعـد فـي فحواه عما يقصده أولريش بك بأن المخاطر تصبح المحرك للتسييس الذاتي للحداثة فـي المجتمع الصناعي وهذا ما يقود إلى دراسة وشرح الخلفية الأخلاقية للإستراتيجية البديلـة للاندفاع نحو التنمية .

لكن بقدر هذه الأهمية التي تكتسيها المخاطر في عالم اليوم إلا أنـه تتعـدد أسـاليب مواجهتها – المخاطر- بين من يؤمن لها وبين من لا يعيرها أدنى إهتمام وبين من يناوئ كل عمل علمي في تغير غير مسبوق لعلاقة المجتمع بالعلم والتكنولوجيـا ، وفـي هـذا المجال المختلط يسود مناخ أخلاقي جديد في مجال السياسة يتسم بالشد والجذب مـا بـين الإتهام بالإثارة للذعر بين الناس من ناحية والتعمية على الحقائق من ناحية أخرى.

---

[1] :أنتوني غيدنز ،**عالم منفلت : كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا** ، ترجمة : محمد محي الدين ناظم ، (القاهرة : دار ميريت ، 2005) ، ص . 35.

[2] : المرجع السابق ، ص .40.

لكن إتخاذ موقف سلبي نحو المخاطرة ليس أمرا موضع تساؤلا ، فالمخاطرة تحتــاج دائما لأن تطوع ، بيد أنها المخاطرة الفاعلة تعد عنصرا أساســيا للإقتــصاد الــديناميكي والمجتمع المجدد ، وتعني الحياة في عصر العولمة التوافق مع مخاطر جديدة ومتنوعــة وقد تحتاج بصفة دائمة إلى الإقدام عوضا عن الحذر في دعم التجديد العلمي أو الأشــكال الأخرى للتغير ففي نهاية الأمر إشتقت كلمة المخاطرة في أحد أصولها من الفعل جرأ أو هي تعني أصلا يجرؤ على [1] .

[1] : نفس المرجع السابق ، ص . 45.

<u>المبحث الثاني : العولمة وأثرها على الديمقراطية.</u>

الديمقراطية بمعناها البسيط هي حكم الشعب وطالما هناك شعب فإنها مرتبطة بالدولة القومية ، لكن مع التطورات المختلفة أصبحت صلاحيتها بوصفها صيغة قومية للتنظيم السياسي مثار جدل ونقاش نظرا لبروز الطابع الإقليمي والكوني [1].

الديمقراطية ولدت مع الدولة القومية لمعالجة مشاكلها وبالتالي فهي وضعت على قياس هذه الدولة القومية ، وطالما أن العولمة تؤثر على الدولة القومية فإن هذا التأثير يمتد بالضرورة للديمقراطية ، وعلى هذا الأساس تثير العولمة العديد من الإشكاليات أمام النظرية الديمقراطية الحديثة : كيف يمكن التوفيق بين الديمقراطية التي تعني مبدأ حكم الشعب المرتبط بالدولة القومية بمقوماتها المعروفة وبين عالم معولم تتم فيه ممارسة السياسة على مستوى عبر قومي وعالمي ؟

لقد أصبح مصير المجتمعات الإنسانية في جميع أنحاء العالم متشابكا بصورة متزايدة نتيجة للأنماط المعاصرة للعولمة التي أدت إلى فقدان النماذج الديمقراطية المستندة على فضاءات إقليمية محددة لمعناها وجدواها، وهذا يتطلب إعادة فحص ودراسة جادة لمعنى الديمقراطية من أجل التعامل الفعال مع حقبة لم يعد فيها حجم التنظيم الاجتماعي الإنساني يتوافق مع الحدود الوطنية ، وأصبحت ترتبط فيها الديمقراطية من جهة بشيوع وترسيخ إقتصاديات السوق والأبعاد التي إكتسبتها محليا وعالميا ومن جانب آخر بالثورة الاتصالية وأدواتها الإعلامية وكليهما يحتمل إما توسع نطاق الديمقراطية أو تعرضها لمزيد من المآزق والتشوهات .

---

[1] : ديفيد هيلد ، **نماذج الديمقراطية** ، ترجمة : فاضل جتكر ، (العراق : معهد الدراسات الإستراتيجية ، 2006) ، ص .575.

المطلب الأول : إشكالات وتناقضات الديمقراطية .

هناك إتفاق عام على أن الديمقراطية هي القيمة المركزية التي تسبغ الشرعية في إطار نظام الحكم المعاصر ، وبالرغم من تعدد وتباين تعريفات الديمقراطية وآليات تحقيقها من بلد إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى فهناك إجماع واسع وراسخ نسبيا في العالم المعاصر على أن نظام الحكم الديمقراطي هو الحكم الصالح الرشيد [1] .

لكن بقدر ما تلقاه الديمقراطية من إنتشار واسع وإستقطاب دائم فإنه تعترضها الكثير من الإشكالات المزدوجة : إما تلك النابعة من النظام الديمقراطي في حد ذاته أو المتعلقة بالأنظمة الأخرى المتاحة ، فعلى سبيل المثال تتناقض الديمقراطية في بؤر حساسة ودقيقة مع كل من السيادة الوطنية كما تتناقض مع السوق وكلاهما – أي السيادة والسوق – له مجاله ونطاقه الزمكاني أين يبسط سلطته ونفوذه ولا يقبل منافسا له إلا في حدود التوسع أو الإنتشار ، وكذلك تتناقض مع غيرهما من المفاهيم التي تعترض سبيلها وتتحداها إن لم نقل بأنها تحولها عن مسارها في تضمينات جديدة وفارقة والمثال الكبير على ذلك تناقضها مع الليبرالية .

هناك تأزم جوهري بين السيادة والديمقراطية لأن السيادة تنطوي على سلطة شاملة وعليا وغير محدودة و حصرية ، في حين يفترض عموما أن الديمقراطية تنطوي على سلطة محدودة ومبعثرة ومشروطة وجماعية ، فبينما تنحصر السيادة في حدود الدولة القومية وتنطوي على سلطات واسعة وغير محدودة تعمل الديمقراطية من خلال سلطة محدودة تجمع أصنافا وبؤر متعددة وفقا لمعايير جماعية ومشروطة .

لقد أظل هذا المعنى بظلاله في كثير من التجارب الدولية المعاصرة ، ذلك أن تمسك العديد من الدول بسيادتها وقدرتها على التصرف والحكم جعل منها دولا لا تتماشى والديمقراطية التي قد تفرض عليها في نهاية المطاف أو تصبح غير أصيلة فيها وعندئذ فإنه يجب أن تخلق لنفسها ما يقابل هذا الديمقراطية إذا ظلت متمسكة بسيادتها وذلك أمر لا تحمد عواقبه أو ترضخ لما يفرض عليها وتتجاوز سيادتها أو تتنازل عنها .

---

[1] : جون بيليس و ستيف سميث ، المرجع السابق ، ص ، 57 .

من جانب آخر يتبادر التساؤل : إلى أي مدى تستوعب الديمقراطية السوق ؟ فحتى سنوات وجيزة كان البحث عن هذه المسألة أمرا لا طائل منه ، ففي المجتمعات الغربية الديمقراطية كان إقتصاد السوق قد حقق لأعداد متزايدة من البشر حياة خالية من معاناة مادية كبيرة ، فالسوق زائد الديمقراطية هو الشعار الذي أنهى في نهاية المطاف دكتاتورية الحزب الواحد في الشرق .

منذ نهاية النظام الشيوعي توسعت دائرة إقتصاد السوق العالمية لتشمل أقواما أخرى يزيد عددها على مليار إنسان وليتحقق التشابك بين الإقتصادات الوطنية المختلفة بشكل حقيقي ، إلا أنه تكشف في هذا السياق أكثر فأكثر مصداقية التجارب المرة التي مر بها مؤسسو دولة الرعاية الإجتماعية في عصر مابعد الحرب العالمية الثانية ، وبات واضحا أن إقتصاد السوق والديمقراطية الركنين المتلازمين اللذين يعملان بإنسجام على زيادة الرفاهية فالأمر الأقرب إلى الحقيقة هو أن هناك تعارضا مستمرا بين كلا النموذجين اللذين يحتلان أهمية مركزية لدى الدول الصناعية الغربية [1].

يناقش جاكي أتاليJacque Attali أوجه القصور والتناقضات الداخلية الكامنة بين إقتصاد السوق والديمقراطية من خلال دحضه لقيمتين تاريخيتين مرتبطتين بالديمقراطية والسوق : **الأولى** : ترى بأن كلا من إقتصاد السوق والديمقراطية وجهان لعملة واحدة وأنه يبدو من المستحيل أن يتحقق إحداهما بدون الأخر بل إن كلا منهما يدعم الأخر ويغذيه ، **والثانية** : ترى بأن السوق والديمقراطية يجتمعان كي يشكلا آلة دائمة الحركة تدفع بالتقدم الإنساني [2].

فهاتين القيمتين – حسب جاكي أتالي – في ذاتهما غير قادرتين في الواقع على الاستمرار ودعم أي حضارة فكلاهما مليء بعناصر الضعف والثغرات التي تعود سلبا على الغرب والولايات المتحدة ، ومن الأكثر إحتمالا أن يقوض أحدهما الآخر أكثر من أن يدعمه ويقدم في هذا عددا من الأوجه والطرق التي يتصادمان فيها:

---

[1] : هانس بيتر مارتين ، هارالد شومان ، **فخ العولمة ، الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية** ، ترجمة : عدنان عباس علي (الكويت : المجلس الوطني للثقافة و والفنون والآداب ، 1998) ، ص . 334 .

[2] : Jacques Attali ," The Crash of Civilization, The limits of the Market and Democracy " **In Foreign Policy** , Number 107 ,(summer 1997) , pp.54-63

* فتنمية الفرد في المجتمع الديمقراطي تعتبر هي الهدف النهائي ، بينما في إقتصاد السوق يعامل الفرد كسلعة يتم التحكم فيها حسب الطلب فيمكن أن تستبعد أو يحتفظ بها حسب الحاجة إلى التعليم الصحيح والمهارات والصفات البدنية والتنشئة.

* تقوم الديمقراطية على الحقوق المتساوية بين المواطنين بينما إقتصاد السوق يقبل ويدعم عدم المساواة السوية بين الوكلاء الاقتصاديين بتجريد بعض الناس من القدرة على ممارسة حقوقهم السياسية الكاملة والمثال على ذلك العدد المتزايد من العمال العاطلين في معظم الغرب الذين يستطيعون التصويت ولكن يتم حرمانهم من ذلك عمليا .

* تعتمد الديمقراطية على التطابق الواضح للمسئولية السياسية وتحالف المواطنين في الأحزاب السياسية والاحترام العام للمصير المشترك والإعتماد على أحزاب سياسية قادرة علي صياغة برامج تقوم علي الحلول الوسط بين وجهات نظر الأفراد ، بينما يقاوم إقتصاد السوق الطابع المحلي للسلطة ولا يشجع التحالفات بين المشاركين ويشجع الأنانية ويعتمد على القوى والمراكز الفردية المتنافسة بدلا من الأحزاب السياسية.

ويخلص جاكي أتالي إلى أنه إذا أراد الغرب أن يمنع كارثة تصدع الحضارة الغربية بالكامل فإنه يجب أن يبدأ بالإقرار بصعوبة المزاوجة بين الديمقراطية واقتصاد السوق لثلاثة أسباب :

1- عدم إمكانية تطبيق المبادئ التي توجه إقتصاد السوق والديمقراطية على الكثير من المجتمع الغربي.

2- غالبا ما يتناقض إقتصاد السوق والديمقراطية أحدهما مع الآخر ومن الأكثر إحتمالا أن يتصارعا أكثر مما يتعاونا.

3- يحمل كل من إقتصاد السوق والديمقراطية بداخلهما بذور دمارهما الذاتي [1] .

إن مجتمعا يقوم على أسس ديمقراطية يضمن لنفسه الإستقرار فقط حينما يشعر الناخبون ويلمسون أن حقوق ومصالح الجميع تراعى وتؤخذ بعين الإعتبار وليس حقوق ومـــصالح المتفوقين إقتصاديا فقط ، فتدهور مقدرة الدول على توجيه السوق العالمية يؤدي إلـــى أن تكون المسيرة في مصلحة الأثرياء في المقام الأول [2] .

---

[1] : Jacques Attali.Op.Cit.

[2] : هانس بيتر مارتين ، المرجع السابق .

بناءا على ما سلف فالليبرالية – في دعوتها إلى حرية التملك الخاص وفتح الباب على مصراعيه لقوى السوق– هي في جوهرها دعوة إلى القبول بالهيمنة المطلقة للاحتكارات والشركات الكبرى وأما الديمقراطية فهي – حتى في شكلها البورجوازي السائد في الغرب– حصيلة نضالات جماهيرية ، وهي تتيح لشراكات الطبقات العاملة مع البورجوازية أن تحد من تسلط النخب الاحتكارية وتوسع المشاركة في صنع القرار.

هذه الإشكالية تمثل صورة من الصور المثلى لأهم التناقضات التي تواجهها الديمقراطية منذ نشأتها ألا وهو الإرتباط المزعوم بين الليبرالية والديمقراطية والذي تفنده الشواهد التاريخية والواقعية ، فالليبرالية الاقتصادية لا تتضمن بالضرورة ليبرالية سياسية والمثال البارز على ذلك الصين التي تجمع بين الليبرالية الاقتصادية والتوليتارية الشيوعية ودول الخليج تجمع بين إنفتاح إقتصادي وإندماج في العولمة مع أنظمة سياسية تقليدية ومحافظة كما أن دعاة الليبرالية الاقتصادية قبل منتصف القرن التاسع عشر لم يكونوا دعاة للديمقراطية ، بل يمكن القول إنهم كانوا يميلون إلى مناهضتها وحين حاول المفكر الليبرالي جون ستيوارت التوفيق بين الليبرالية والديمقراطية وجد تعارضا كبيرا بينهما [1].

لم يتم الجمع بين الديمقراطية والليبرالية في أوروبا حتى تأكدت الحاجة للاستقرار وكان هذا الجمع قائما على الصراع والتنافس الذي يتبادل فيه الطرفان الليبرالي والديمقراطي المكاسب والخسائر بالنقاط ، وعندما سادت الديمقراطية البورجوازية القائمة على تنامي قوة الطبقة العاملة في الربع الثالث من القرن العشرين في الغرب إستطاعت أن تحد كثيرا من الليبرالية الاقتصادية.

بالنسبة لتناقضات الديمقراطية في حد ذاتها ، فإنه بالرغم من أن الديمقراطية لاقت إنتشارا واسعا ومتسارعا كنظام سياسي إلا أن تجربة العقود القليلة الماضية تشير إلى عدد كبير من التناقضات والمخاطر التي ينطوي عليها النظام الديمقراطي سواءا في المجتمعات الغربية المتقدمة أو في دول العالم النامي .

فإلى جانب ما تطرحه الأبعاد العالمية المتجاوزة للحدود بشأن الديمقراطية فإنها لم تعد تمثل إطارا مفهوماتيا يجمع حوله الإنبهار والطلب كما كان وذلك نظرا لما طالها من

---

[1] : ناهض حتر ، **الليبرالية الجديدة في مواجهة الديمقراطية.** قراءة في الحالة الأردنية ، (الأردن : دار الأزمنة ، 2000) ص . 96 .

تذمر وتردد ، الشئ الذي دفع لظهور الكثير من الدعاوى لمعارضتها أو لإعادة صياغتها أو حتى تجاوزها .

لا تثير الديمقراطية أية تساؤلات لما يتعلق الأمر بالدولة المعرفة بحدودها على أساس أن الحدود الوطنية تعمل على تحديد الأساس الذي يتم وفقا له السماح للأفراد أو إستبعادهم من المشاركة في إتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم ، لكن إذا كان العديد من العمليات الاجتماعية والاقتصادية ونواتج القرارات المتعلقة بها يتجاوز حدود الدولة الوطنية فإن ذلك يثير الكثير من التساؤلات والمضامين حول قضايا القبول والشرعية وحول جوهر الديمقراطية ذاتها (معنى التمثيل السياسي ، المشاركة السياسية ، تجاوز عمليات وقضايا الحكم في إطار الدولة) .

من بين أسباب معارضة الديمقراطية والتذمر منها الآثار التي تتركها تقانات المعلومات الجديدة والعولمة في الحياة الإجتماعية وما يترتب عن ذلك من عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية وعدم ثقتهم بممثليهم المنتخبين ، فضلا عن إنتهاج الحكومات الديمقراطية لأساليب غير ديمقراطية لممارسة مهماتها وإنجراف بعض كبار المسؤولين للفساد والرشوة والمحسوبية والإختلاس وقد ساهمت تقانة المعلومات في نشر هذه المعلومات بين الناس [1].

وفي خضم ذلك وجهت موجة ما بعد الحداثة ضربة إلى الديمقراطية التمثيلية بتفجيرها مفهوم التمثيل السياسي بإعتباره خداع سياسي ، ذلك أنه إذا كانت المشروعية المعرفية ليست مجرد معرفة الحقيقة بل المساهمة في صنعها عبر خلق الوقائع المعرفية فإن المشروعية السياسية المتعلقة بممارسة الحرية لا تتحقق من خلال مبدأ التمثيل الديمقراطي بل بقدرة كل واحد على تشكيل سلطته وممارسة فعاليته على مسرح وجوده [2].

كذلك توجه القنبلة الإعلامية ضربة لهذه الديمقراطية بتفجيرها العلاقة بين المواطن وممثله ، ذلك أن العقل الميديائي للإنسان العددي يكشف قصور اللعبة الديمقراطية بقدر ما يفتح إمكانا لممارسة سياسة جديدة تتجاوز المواطن الذي هو مجرد شاهد أو مقترع أو

---

(1) : غيدنز ، **علم الإجتماع** ، المرجع السابق ، ص . 482 .

(2) : علي حرب ، **حديث النهايات** ، (بيروت : المركز الثقافي العربي ،2000) ، ص . 171 .

قارئ مطلع ، فالرهان الآن ليس إختيار المواطن لممثله بناءا على ما يقدم له من معلومات بل المشاركة في إنتاج المعلومة وإستخدام الوسائط [1].

لقد إفترض منظروا الديمقراطية وجود إتساق وتوافق بين مؤسسات الديمقراطية التمثيلية الليبرالية وبين المجتمع السياسي الذي توجد في إطاره وترتكز هذه التصورات للديمقراطية الليبرالية على مبادئ القبول الشعبي والشرعية والخضوع للمساءلة ، وفقا لهذه التصورات فإن الحكومة تعتمد على قبول ورضا المحكومين ، فالمواطنون ومن خلال صناديق الاقتراع يمنحون الحكومة سلطة الحكم وفقا لتطلعات ورغبات الأغلبية لتصبح نظريا مسؤولة مباشرة أمام الجماهير وتحكم وفقا للتعبيرات العامة عن السيادة الشعبية وهذا يفترض إرتباطا وتطابقا مباشرا بين الحاكمين والمحكومين ، إلا أن هذا الارتباط يتعرض للتفتت نظرا لوجود شبكات وبنى عالمية وإقليمية للقوة والسلطة ، وفي ظل هذه الظروف ، قد لا يكون للحكومة دور مباشر في القرارات الحيوية التي تؤثر على أمن أو رفاهية مواطنيها ، وقد لا يكون لقراراتها تأثيرات عميقة تتجاوز سلطانها وإختصاصاتها داخل حدودها الإقليمية ، ففي نظام عالمي شديد الترابط تنتشر ممارسات القوة والسلطة عبر الحدود الإقليمية وتقع بعيدا عن طائلة الآليات الوطنية للسيطرة والمساءلة الديمقراطية [2].

فالعولمة تبرز حالة من عدم الاتساق بين الحكم الديمقراطي المستند على حيز مكاني محدد المعالم و المدى العالمي للحياة الاجتماعية المعاصرة لتكشف عن تناقض متزايد بين بنى ومؤسسات القوة التي تبدو معولمة بصورة متزايدة وبين عمليات المشاركة والتمثيل والخضوع للمساءلة والشرعية التي ما تزال متجذرة في مؤسسات الدولة ، فلم يعد النسق السياسي قادرا على إستيعاب وتجسيد التعددية المجتمعية والثقافية القائمة من خلال ظاهرة تراجع بل إنهيار الأحزاب السياسية التقليدية وإحجام الناخبين عن المنافسات الانتخابية وأصبحت تركيبة الحكم غير خاضعة تلقائيا لإرادة الناخب بل أصبح لها تميزها وإستقلاليتها لسببين : أولهما يرجع للطابع التكنوقراطي البيروقراطي لجهاز السلطة الذي يتحكم فيه الخبير وليس الفاعل السياسي وثانيهما يرجع إلى أثر ديناميكية العولمة التي

---

[1] : المرجع السابق ، ص . 175.

[2] : ديفيد هلد ، **نماذج الديمقراطية** ، المرجع السابق ، ص . 557 .

أخرجت القرارات الحيوية من نطاق الغرف التشريعية الوطنية إلى قاعات الشراكة الإقليمية والدولية. لقد فقدت الديمقراطيات الغربية مقومها الأساسي وهو خاصية تمثيل الشعب والتعبير عن إرادته بتحولها إلى أوليغارشيا مغلقة لا تختلف في شيء عن الأنظمة النخبوية القديمة وتتشكل الفئة الحاكمة الجديدة من رجال المال والصناعة والإعلام الذين أصبحوا يحتلون المواقع التي كان يسيطر عليها الموظفون والمنتخبون والمثقفون ، فهذا النموذج الجديد يتمسك بالآليات الديمقراطية المفرغة من مضمونها ولا يسمح إلا بصعود نجوم المال وطبقة السياسيين المرتبطين بالمؤسسة الاقتصادية والصناعية .

فالمركب المالي- الصناعي- الإعلامي يلعب في الدول الديمقراطية الغربية دور إعادة إنتاج تركيبة السلطة والتحكم فيها كاشفا عن مفارقات الديمقراطية التي بقدر ما تجسد قيم التنوير والحداثة وبقدر ما كرست حرية كل فرد أفضت إلى إفراغ هذه الحرية من مضمونها العيني الملموس مما أدى إلى أزمة مستعصية ، وأضحت في وضعية إنفصام مع الشبكة القيمية – الفكرية التي أفرزتها ومهددة بخطر تركز قيم الانعتاق والتحرر خارج قواعد وأدوات النظام الديمقراطي ، ولعل هذا ما دفع العديد من أنظمة الحكم الكليانية كما هو الشأن في روسيا والعديد من البلدان الأوروبية الشرقية لتطوير آليات التأقلم مع المسلك الديمقراطي وذلك بتنظيم إنتخابات نزيهة تحترم شكليات وإجراءات الاقتراع التعددي بدون أن تتغير تركيبة السلطة الفعلية.

المطلب الثاني : تعددية وتحول الديمقراطية .

سقنا في المطالب السابقة ما يؤسس للقول بأن الديمقراطية تتعرض للمساءلة سواءا من قبل قوى العولمة أو من قبل التكنولوجيات المتطورة في أبعادها الفردية والكونية ويبقى أن نبين كيف أنها – أي الديمقراطية – إصطبغت بصبغة السوق في عصر العولمة وما إنفكت تنازعه شرعيتها وكذلك إندماجها في الثورة العلمية والتكنولوجية بكل تجلياتها لتنشق عنها أنواع مختلفة من الديمقراطيات إن صح هذا التعبير .

الفرع الأول : ديمقراطية السوق .

يطال الدولة القومية والديمقراطية زمن العولمة تحول يمس شكليهما ويحول وظيفتهما المركزية كمكمن للقيادة والسيادة والعقد الإجتماعي والتضامن الإجتماعي في مقابل صعود السوق وطغيان قيمه ، فمن خلاله تتحدد مستويات الإنتاج والإستهلاك وعبره تقيم درجات التقدم والتراجع ووفق إملاءاته يعاد النظر في قيم الوطن والمواطنة ومادية التملك والإكتساب ورمزية المشاركة السياسية والفعل المجتمعي .

ومادامت الديمقراطية في شكلها المعتمد تتبني مظهرا وجوهرا على مفهوم الدولة الأمة ومادام هذا المفهوم عرضة للتآكل والتضاؤل بحكم تقدم قوى الليبرالية والسوق فإن هذه الديمقراطية لا يمكن تصورها ولا يراد لها زمن العولمة أن تكون خارج السوق ومنطق السوق والفاعلين في السوق [1].

فالديمقراطية الليبرالية لم تنتصر إلا بعد تعميم علاقات السوق وأصبحت شرط إنتشارها وشيوعها ، ولم يعد السوق والديمقراطية متنافرين بقدر ما إرتبطا بصورة أعمق بعدما إنتهت تمثلات الديمقراطيات الشعبية وتراجعت مصادر الديمقراطية المبنية على أسس الشرعية الوضعية لصالح المؤسسات ذات المنبع الطبيعي ، فمنطق الليبرالية الجديدة وإشتداد قبضة السوق والتقدم بإتجاه العولمة الإقتصادية والشمولية المالية والتكنولوجية كرست قيم السوق وديمقراطية السوق.

---

(1) : يحي اليحياوي ، **العولمة : أية عولمة** ، (المغرب : أفريقيا الشرق ، 1999) ، ص . 164 .

من خلال العولمة حل تدريجيا النفوذ الأفقي للسوق محل القدرة الرأسية للدولة وكــان السوق في مواجهة الدولة المحور الرئيسي للجدل الطويل الــذي قــام بــين الرأســمالية والإشتراكية ، فمنذ أن ظهر السوق كآلية أساسية للتبادل التجــاري مــع بدايــة ظهــور الرأسمالية الأوروبية والجدل لم يتوقف حول دور الدولة في الاقتصاد وهل ينبغي تقييــده بالكامل أو جزئيا في سبيل حرية السوق المطلقة ، أم ينبغي على العكس تدعيمــه وفــي الصور المتطرفة للدول الاشتراكية هيمنة دور الدولة على الاقتصاد حتى يصبح إقتصادا مخططا يقيد حرية السوق إلى درجة كبيرة .

غير أن الجدل لم تحسمه قوة الحجج الفلسفية لدى كل فريق ولكن الــذي حــسمه هــو التاريخ وذلك لأنه عقب الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 برز الاتحاد السوفييتي الذي تبنى الماركسية كنظرية وطبقها بطريقة خاصة للغاية جعلها نموذجا لتطبيقات مشابهة في أقطار شتى من العالم ، غير أنه على رغم تعددية التطبيق فقد بقــي الجــوهر واحــدا : السلطة المطلقة للدولة في إدارة الاقتصاد والحركة البالغة الضيق للسوق وعبــر مــسيرة طويلة إمتدت أكثر من سبعين عاما إنهار الاتحاد السوفييتي وسقطت بالتالي أبرز تجربــة للاقتصاد المخطط الذي أطلق العنان للدولة وإعتقل السوق في الوقت نفسه [1].

لا يزال النزال قائما بين الدولة والسوق مع التطــورات المختلفــة الحاصــلة علــى المستويين الإقتصادي والسياسي ، فالجولات تتراوح بــين الــصعود والهبــوط ذلــك أن التطورات المؤسساتية التي شهدتها الدولة الأمة توازيها فــي نفــس الوقــت تطــورات النشاطات الأساسية ومنها النشاط الإقتصادي والسياسي .

يتساءل آلان مينك ماهو الحكم النهائي : ديكتاتورية الأسواق أم ديمقراطية رأســمالية ؟ ويجيب بأن السوق ليست دكتاتورية الطابع إنها مهماز يحفز نشاط المؤسسة وتلعب دورا بالغ الإيجابية رغم الإزعاجات التي تتسبب بها بعض الممارسات وسوء التصرف ، أمــا بشأن الديمقراطية الرأسمالية فهي ليست خدعة إخترعتها الطبقات السائدة ، إنها موجــودة

---

[1] : السيد يسين ، " السوق في مواجهة الدولة " ، **في جريدة الإتحاد** ، (2008/10/23) .
http://www.alittihad.ae/wajhatprint.php?id=40538 (05/12/2010)

إلى جانب قواعدها وإستعمالاتها وأساليبها حتى ولو كان من المستحيل بلوغ الأداء المثالي للديمقراطية السياسية [1].

السوق تفرض قيودا على الدول ، ولكن تختلف من الدول المتقدمة للدول النامية فمشروع العولمة قد يؤدي إلى عملية إستغلال واسعة المدى تقوم بها الدول الرأسمالية المتقدمة التي تمتلك الخبرة التاريخية والأدوات الحديثة في مجال التراكم الرأسمالي على حساب الدول النامية ذات الاقتصادات الضعيفة والهشة والتي تناضل من أجل تأسيس إقتصاد عصري يقوم على التوازن بين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية.

لقد كانت الدول في الماضي في مركز متقدم مقارنة بالأسواق لكن بالنظر لحجم المبادلات التجارية التي تتم في المراكز المالية العالمية اليوم أصبحت الأسواق هي المتفوقة على حكومات الدول ، مما يشكل تمركزا لقوة بإمكانها أن تدفع الحكومات لتتخذ قرارات معينة دون أخرى وقادرة على التأثير في السياسات الاقتصادية للحكومات الوطنية وفي باقي السياسات الأخرى لدرجة أنها تستطيع حتى إسقاط هذه السياسات الاقتصادية أو إقرارها .

في الاقتصاد المعولم ، لا يشكل الرأسمال و لا الشغل و لا المواد الأولية في ذاتها العامل الاقتصادي المحدد والحاسم ، إذ المهم هو العلاقة الإيجابية بين هذه العوامل الثلاثة ولإيجاد هذه العلاقة لا تأخذ الشركة في حسبانها لا الحدود و لا التقنيات وإنما فقط الاستغلال الأكثر ربحية للمعلومة ولتنظيم الشغل وتثوير عملية التدبير، وهذا يؤدي في الغالب إلى تحطم وإنكسار صيغ التضامن بداخل البلد الواحد ، ونصل إلى حالة شرخ في ما بين مصلحة الشركة ومصلحة المجموعة الوطنية في ما بين منطق السوق ومنطق الديمقراطية [2].

لكن أثارت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وإمتدت إلى أوروبا وآسيا والعالم العربي العديد من النقاشات النظرية وخاصة حول

---

[1] : آلان مينك ، **رأسمالية المساهمة** ، ترجمة : رياض صوما ، الطبعة الثانية ، (الجزائر : المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار 2001) ، ص . 128.

[2] : إغناسيو راموني ، " السوق في مواجهة الدولة " ، **في طريقة في النظر** ، عدد 91 ، (يناير ــ فبراير 2007) .
ttp://karimmaarouf.jeeran.com/archive/2007/12/398665.html(8/8/2010)

العلاقة الدولة – السوق ، ووضحت كيف إنقلبت الرأسمالية على أهم مبدأ من مبادئها التقليدية وهو كف يد الدولة عن التدخل في الاقتصاد وإطلاق حرية السوق إلى غير ما نهاية وتشكيل السوق الاقتصادي الكوني الذي يزيل الحواجز والحدود بين الدول وإضطرت الدول الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية إلى ضخ آلاف ملايين الدولارات لإنقاذ الشركات والبنوك الرأسمالية التي تهاوت بل وإلى تأميم بعض البنوك .

وفي تحليله لسياسات العولمة وما تؤدي إليه من تفكك إجتماعي وفقر وإقصاء وتهميش للعمالة غير الماهرة يركز داني رودريك على ثلاثة مصادر للتوتر بين السوق الكوني والاستقرار الاجتماعي :

السبب الأول هو أن إلغاء القيود على التجارة والاستثمار من شأنه أن يعمق عدم المساواة بين الجماعات التي تستطيع عبور الحدود الدولية والجماعات الأخرى في البلاد النامية التي لا تستطيع أن تطبق نفس الطريقة في الانتقال عبر الحدود ، الجماعات الأولى تتكون من ملاك رؤوس الأموال والعمال المهرة وعديد من المهنيين الذين يستطيعون الانتقال بسهولة بحكم ما يمتلكونه من رؤوس أموال ومهارات من بلد إلى آخر بل ومن قارة إلى أخرى حيث تبدو فرص الاستثمار واعدة ، في حين أن الجماعات الأخرى التي تتشكل من المديرين من المستوى المتوسط والعمال غير المهرة ليس عليهم طلب خارج بلادهم ومن هنا فحركتهم مقيدة ، معنى ذلك أن العولمة تستطيع أن تستغني عن جزء من العمالة من أهل البلاد وتحل محلهم عمالة مستوردة عالية المستوى ولذلك ما فيه من آثار سلبية على العمالة المحلية [1].

السبب الثاني هو أنه تحدث صراعات بين الأمم تدور حول المعايير المحلية والمؤسسات الاجتماعية التي تعبر عنها وذلك لأن تكنولوجيا صناعة السلع أصبحت مقننة وموحدة عالميا ، مما جعل الأمم التي تمتلك أنساقا مختلفة من المعايير والقيم والمؤسسات والتفضيلات الجماعية تتنافس في السوق العالمية للحصول على السلع المشابهة ، غير أن التنافس العالمي يؤدي في الواقع إلى ظلم بين ، لأن التبادل يتم بين دول متفاوتة تفاوتا ضخما في مستوى نموها وفي قدراتها الاقتصادية ومستوى مبادراتها التكنولوجية.

---

[1] : السيد يسين ، " السوق في مواجهة الدولة " ، المرجع السابق .

السبب الثالث من أسباب التوتر بين العولمة والاستقرار الاجتماعي أنها جعلت مهمة الدول في توفير الضمانات الاجتماعية للمواطنين بالغة الصعوبة ، وذلك لأن إيديولوجية العولمة المتطرفة التي تتمثل في إلغاء دور الدولة الإنتاجي تماما تجنح أيضا إلى إلغاء دورها الاجتماعي وتضغط لإلغاء الدعم ، بل ولإلغاء عديد من التشريعات الاجتماعية التي صيغت منذ عقود لضمان الحد الأدنى من الحياة الكريمة للمواطنين الفقراء ومتوسطي الدخل [1] .

ينتهي داني رودريك إلى القول بأن تطرف العولمة الرأسمالية في هذا الاتجاه سيدعو الجماهير إلى معارضتها والمطالبة بعودة الدولة للقيام بوظائفها الإنتاجية حتى ولو لم تصل إلى حد التأميم وإلى وظائفها الاجتماعية التقليدية وقد يحدث هذا في زمن غير بعيد.

لقد أصبح الحديث لا يقتصر فقط على السوق وآلياتها ومظاهرها بل يتعدى ذلك ليشمل ترابطها مع الدولة القومية إذ لا يمكن أن يكون هناك إقتصاد سوق بعيد عن الدولة فوجود الدولة أمر حاسم لعمل السوق ، ومنطلق العمل الذي تقوم به الدولة هو كبح جماح السوق وتخفيض تبعات الخسائر لأنها تعمل بباعث المصلحة العامة وترك المصالح الخاصة وليس غريبا أن تكون نشأة الرأسمالية مرتبطة بظهور الدولة الحديثة.

---

[1] : المرجع السابق .

ويرى الكثير من الباحثين وعلى رأسهم داني رودريك (*) أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة خلطت بين مبادئ العولمة وأنظمة الحكم ، فمن جهة أعادت للدولة إعتبارها في الإقتصاد العالمي بحيث أصبحت الأسواق في حاجة ماسة لآلياتها وتدابيرها ومن جهة أخرى فإن قدرة الأسواق على تنظيم نفسها فشلت كفكرة سائدة في الدول المتقدمة و أصبحت هذه الأسواق تتطلب مؤسسات تنظيمية أخرى لدعمها مثل المحاكم والأطر القانونية والأجهزة التنظيمية لوضع القواعد وفرضها والإشراف على تنفيذها ، كما تحتاج إلى الركيزة السياسية التي تضمن توزيع الثروة العادل وتنظيم شبكات الائتمان وتفعيل دور الضمان الاجتماعي للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية وكلها من صميم عمل الدولة .

فالأزمة الاقتصادية العالمية الحالية كما يرى داني رودريك تفرض على الدول أن تتبنى سياسات مركزية موثقة لحكم مؤسساتها المالية على المستوى الوطني وتتولى تطوير تلك المؤسسات ضمن نظام مؤسساتي من شأنه أن يعزز مستويات النمو دون عرقلته

(*) : يفترض داني رودريك لو أن كبار صناع القرار السياسي في العالم قرروا أن يلتقوا مرة أخرى في بريتون وودز بنيوهامبشير لتصميم نظام عالمي جديد فإن أن شغلهم الشاغل كان ليدور حول مشاكل اليوم : أزمة منطقة اليورو والتعافي العالمي ، والتنظيم المالي ، والخلل في توازن الاقتصاد الكلي الدولي، وغيرها . وفي سبيل معالجة مثل هذه القضايا يقترح سبعة مبادئ منطقية لحكم وإدارة الإقتصاد العالمي :

01- لابد وأن تكون السوق متأصلة في أنظمة الحكم governance .

02- في المستقبل المنظور، من المرجح أن يتم تنظيم الحكم الديمقراطي في إطار المجتمعات السياسية الوطنية إلى حد كبير.

03- الازدهار التعددي.

04- إن الدول لديها الحق في حماية تنظيماتها ومؤسساتها الخاصة.

05- ليس لأي بلد الحق في فرض مؤسساتها على بلدان أخرى.

06- لابد وأن تعمل الترتيبات الاقتصادية الدولية على تأسيس القواعد اللازمة لإدارة التفاعل بين المؤسسات الوطنية.

07- إن البلدان غير الديمقراطية غير قادرة على الاعتماد على نفس الحقوق والمزايا في النظام الاقتصادي الدولي أو الأنظمة الديمقراطية.(**أنظر : داني رودريك ، " قواعد جديدة للاقتصاد العالمي " ، ترجمة : إبراهيم محمد علي ، بروجيكت سنديكيت ، (2011)**

(http://www.project-syndicate.org/commentary/rodrik50/Arabic)

فالدول لديها الحق في حماية تنظيماتها ومؤسساتها الخاصة دون أن تتعارض مع أحكام العولمة ، فالأسواق الأميركية والأوروبية واليابانية التي أخفقت في حكم وإدارة شركاتها ومكافحة إحتكارها وترتيب أنظمتها المالية إستطاعت من خلال العولمة الاستئثار بالثروات المفرطة على حساب أسواق الدول النامية [1] .

الفرع الثاني : الديمقراطية الرقمية .

لا يمكن فهم إشكالية الديمقراطية إلا باستحضار أكثر من مستوى ، فهي من المنظور السوسيولوجي ليست إلا "حالة إجتماعية " تتجاوز حالتها السياسية – بإعتبار البعد السياسي هو البعد المهيمن – ولا تقف عند هذا الحد بل تتجاذبها مستويات أخرى : ثقافية ونفسية وتاريخية وغيرها ، لكن هذا الإرتباط والتداخل أصبح يمتد أيضا للتكنولوجيا بإعتبارها وسيلة من الوسائل الفعالة في تشكيل السلوك الفردي والجماعي وفي صناعة تمثل الأفراد والجماعات لذواتهم وللمجتمع من حولهم وللعالم أيضا ، وفرض تلاحم مصطلحي الديمقراطية والرقمية أو الإلكترونية أو الإفتراضية نفسه بقوة كعامل جديد لإعادة توليد الآليات والأدوات المستخدمة في ممارسة الديمقراطية.

ظهر مفهوم الديمقراطية الرقمية من خلال إندماج تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في العمل السياسي كأدوات وطرق عمل جديدة في ممارسة الديمقراطية إنسحبت آثارها بشكل جلي على النظم السياسية في العالم سواء ما يتعلق بطبيعتها أو في مدخلاتها ومخرجاتها وعلى عمل المؤسسات السياسية الوسيطة والمجتمع المدني والثقافة السياسية السائدة ، وأصبح الإنترنت وسيلة وأداة ومجال حيوي تدور فيه كافة مجالات الحياة وأصبح له أهمية أمنية وإقتصادية وسياسية وثقافية وغيرها .

يعنى مفهوم الديمقراطية الرقمية بأنه محاولة لممارسة الديمقراطية بتجاوز حدود الزمان والمكان والظروف المادية الأخرى عن طريق إستخدام تكنولوجيا الإتصال والمعلومات ، وتبقى الديمقراطية الرقمية **أولا** : محاولة لتغيير الطرق التقليدية في العمل

---

[1] : داني رودريك ، " قواعد جديدة للاقتصاد العالمي "، ترجمة : إبراهيم محمد علي ،(بروجيكت سنديكيت ، 10-01-2011) . http://www.project-syndicate.org/commentary/rodrik50/Arabic(22/02/2011)

السياسي حيث تسعى المؤسسات العامة أو السياسية لإيجاد طرق جديدة لإدارة الشؤون الحكومية والإدارة العامة **وثانيا :** تعني بشكل مؤكد بجمع الأنماط الجديدة الخاصة بالممارسة في العمل السياسي [1].

تختلف الديمقراطية الرقمية عن الصور المختلفة للديمقراطية التعددية والمباشرة والتوافقية والتشاركية التي تنبع من منبع واحد وتتجسد في صور متقاربة ماديا وإجرائيا ذلك أن لها معنى آخر يعتبرها العملية التي يتم من خلالها توظيف الأدوات التكنولوجية إما بغرض تجديد مضمون الممارسة الديمقراطية أو بجهة توسيع فضائها ومجال فعلها أو على خلفية من ضرورة إعادة تشكيل قواعد اللعبة القائمة عليها.

وتحيل الديمقراطية الرقمية على تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال على مستوى العتاد والأجهزة والأدوات باعتبارها البنية الحاملة ، وعلى البيانات والمعطيات والمعلومات باعتبارها المادة الخام التي تقتني ذات البنية بغية الرواج والانتقال من الجهة المنتجة والمخزنة والباثة إلى الجهة المتلقية المعيدة للإنتاج أو المستهلكة له بهذا الشكل أو ذاك.

تسعى الديمقراطية الرقمية إلى تحقيق الشفافية والتعاون والتفاعلية عن طريق توافر المعلومة وسريانها دون إكراهات أو عوائق في إطار البنى الأساسية لتوزيعها كعامل حيوي لتوسيع الفعل السياسي وإشراك الجماهير في مسلسلات إتخاذ القرار العمومي ، وذلك كله لغرض إخراج الديمقراطية التمثيلية من أزمتها المتمثلة في احتكار الفاعلين العموميين لمنظومة المعلومة ، فقد أضحى توافر المعلومة قيمة ديمقراطية في حد ذاتها من شأنها زعزعة مفهوم السلطة التمثلية التقليدية دونما حاجة إلى فعل مؤسساتي منظم والمنتخبون لم يعودوا مطالبين بتملك هذه الأدوات ولكن أيضا ضبط إستعمالاتها وإستخداماتها .

الديمقراطية الرقمية هنا إنما تقدم ليس فقط في كونها نقلا جزئيا وتدريجيا لفضاء الانتخاب من الصندوق إلى الشبكة ، بل وأيضا في قدرتها على ضمان السبل للمواطنين

---

[1] : عادل عبد الصادق ، " الديمقراطية الرقمية نمط جديد للممارسة السياسية " ، **في الديمقراطية** ، السنة التاسعة ، العدد 34 (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية ، 2009) ، ص . 107 .

في بلوغ ممثليهم ومساءلتهم دونما حاجة تذكر إلى البحث عنهم بين أروقة البرلمانـــات أو في متاهات المكاتب وقاعات الاجتماعات وما سواها [1].

من بين أهم آليات وأدوات الديمقراطية الرقمية :

– التجمعات الإفتراضية وهي عبارة عن مواقع على شبكة الإنترنت للتواصل الجمـــاعي بأشكاله المختلفة .

– المنتديات : عبارة عن برمجيات يتم تركيبها على مواقع الإنترنـــت لتبـــادل الأفكـــار والآراء .

– التعبير عن الرأي عبر نظام التصويت التلفوني .

– إستطلاعات الرأي الإلكترونية .

– آلية التصويت والإنتخاب بالإنترنت والهاتف المحمول والثابت والبرامج الإلكترونية .

– البريد الإلكتروني والمجموعات البريدية .

– مواقع الإنترنت الخاصة (التي يتم إنشاءها من قبل الأفراد) .

– المدونات وهي صفحات مجانية متنوعة ذات طابع شخصي وإجتماعي وسياسي وحزبي ويتم تحديثها بإستمرار .

– مواقع التوقيعات الإلكترونية : تتيح فرصة التسجيل والتوقيع لعدد كبير مـــن الأفـــراد الذين يطالبون بتغيير سياسة معينة .

– الرسائل القصيرة عن طريق الهاتف المحمول (SMS) [2].

إنتشار هذه الآليات لم تعد أدوات إتصال وتواصل فحسب بل باتـــت وســـائل ضـــغط وتأثير يوظفها أصحابها كرافد من روافد الفعل السياسي المباشر وكرافعة جديدة لتجديـــد مضمون الديمقراطية وتوسيع الإناء الجماهيري المرتكزة عليه في الشكل والجوهر، ولعل التواصل والتجنيد الذي قام به الشباب في مصر وتونس وليبيا وفي دول عربية أخرى عن طريق هذه الآليات لأكبر دليل على ذلك وخاصة لما أثمره من تحولات سياسية عميقة في أنظمة تلك الدول لم تتسن لهم بالطرق التقليدية .

---

[1] : يحيى اليحياوي ،" في إشكالية الديموقراطية الرقمية " ، **في الديمقراطية** ، السنة التاسعة ، العدد 34 ، (القـــاهرة : مركـــز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية ، 2009) ، ص .92.

[2] : عادل عبد الله الصادق ، المرجع السابق ، ص ص . 107 ، 108.

خلافا لأطروحة الفضاء العام التقليدية يتم تقديم الشبكات الرقمية سيما جيل الإنترنيت الثاني باعتبارها فضاء وليس وسيلة إعلامية كما شأن باقي الوسائل التقليدية ، إنه فضاء يشتغل بأدواته الخاصة وبآلياته حيث يلتقي منطق المعلومة الصرف مع المنطق الاجتماعي الواسع أي يلتقي المنطق العمودي مع منطق العلاقة التفاعلية بين الأفراد داخل الشبكة على إعتبار إنفتاحها ويسر النفاذ إليها وتقاسم مضامينها ومعطياتها في زمن آني وسريع وواسع[1].

لقد ساهمت تكنولوجيا الإتصال والمعلومات وبشكل خاص الإنترنت على بروز أنماط متعددة من الديمقراطية تعمل على تفعيل الديمقراطية المباشرة القائمة على المشاركة المباشرة لجميع المواطنين في عملية صنع القرار السياسي والحكم ، و يعدد عادل عبد الله صادق ستة أنماط هي : ديمقراطية الزبون ، الديمقراطية الصاعدة والديمقراطية غير الحزبية ، ديمقراطية الوصول المباشر والديمقراطية التداولية وأخيرا الديمقراطية الإستباقية .

01-ديمقراطية الزبون Customer Democracy.

تطور الفكر الديمقراطي الحديث متأثرا بأفكار رئيسية في عالم التجارة والبيع والشراء وبالخصوص فكرة الزبون إلى علاقة مختلفة ومعكوسة بين الحاكم والمحكوم حيث أصبح الحكام هم خدام الشعب والمحكومون مواطنين لا رعايا وشركاء بما يرسخ سيادة الشعب ، وقد قدمت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات طرق جديدة في إدارة العلاقات مع العملاء وجعل العلاقة معهم تتم من خلال الآليات والبرمجيات بدلا من البشر وكذلك التحليل والرصد الدقيق للأوضاع القائمة وإختبار سلوكيات المواطنين وتحديد خصائص كل فئة ، وتصميم برامج وسياسات تنفذها الحكومة لخدمة المواطنين وترتيب الفرص حسب الأوليات والتفاعل مع المواطنين عبر تنفيذ وإدارة الإستراتيجيات والقيام والتحليل

---

[1] : يحيى اليحياوي ،" في إشكالية الديموقراطية الرقمية " ، المرجع السابق ، ص . 91 .

والتقويم الفوري لما يجري تنفيذه من خطط وبرامج ويأتي أفضل مثال على ذلك نموذج الحكومة الالكترونية ومد خدمات الانترنت [1].

02- الديمقراطية الصاعدة Emergent Democracy.

تجسد الديمقراطية الصاعدة حركة مدنية ديمقراطية عريضة النطاق وعابر للحـــدود تتقدم في إتجاه معاكس لحركة الشركات عابرة الحدود بما يشبه القوة العظمى الثانيـــة أو الرأي العام العالمي . وتعرف بأنها قدرة الشعب على تمثيل نفسه في إتحادات وتكـــتلات تعمل على تغيير طبيعة المؤسسات السياسية والاقتصادية لحمايـــة المـــصالح المـــشتركة لجمهور متحد على نطاق عالمي وليس محليا . وقد قدم الانترنت فرصة هامـــة للإعـــلام الجماهيري وقدم فرصة توحيد جهود الحركات السياسية حول العالم تجاه قـــضايا معينـــة وظهرت محركات البحث العالمية والقدرة على تشكيل مجوعات إفتراضية تضم ممثلـــين من كافة أنحاء العالم ، وأصبح الانترنت وسيلة تنظيمية أساسية لتبادل المعلومات والأفكار والأخبار حول الأحداث العالمية كالتغيرات العالمية في المناخ وقضايا اللاجئين أو غيرها.

03- الديمقراطية غير الحزبية Non Partisan Democracy.

هو نظام يتوجه مباشرة إلى المواطن الفرد سواء أكان ناخبا أو مرشـــحا ولا يعتمـــد على الكتل السياسية ممثلة في الأحزاب التي تفرز المرشحين ورجال الـــسياسة أو الكتـــل التصويتية ممثلة في أعضاء هذه الأحزاب التي تتحرك وسط الجماهير وتحدث الانتخابات العامة والدورية بالاقتراع السرى دون الإشارة إلى الأحزاب السياسية أو حتى الخطب أو الحملات الدعائية ، حيث يتم إلغاء العديد من دور المؤســـسات الوســـيطة فـــي العمليـــة الديمقراطية وإلغاء الخطاب الجمعي والانتقال إلى الفردي حيث يتيح الإنترنـــت للأفـــراد التعبير عن هوياتهم وتفضيلاتهم الفردية .

---

[1] : عادل عبد الله الصادق ، المرجع السابق ، ص . 112.

04- ديمقراطية الوصول المباشر Direct Access Democracy.

هو نظام ديمقراطي يرى أن على كل نائب في البرلمان أن يعود لجمهوره ويعرض كل القضايا المطروحة في البرلمان للمناقشة أو التصويت ويطلب منه التصويت على القضية أو الرد وحينما يصل إلى قرار يقوم بالتعبير عنه والتصويت عليه داخل البرلمان بالطريقة التي أقرتها جماهيره في دائرته الانتخابية ، وتساهم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في دعم الاتصال المتسع والحاسم بين النائب والجماهير كما أن سهولة الاتصال وسرعة الانتشار لوسائل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تمكن كافة الأفراد من القدرة على الاتصال من خلالها حيث يمكن إنشاء قوائم بريدية والتعبير عن القضايا والتصويت عليها بكافة الوسائل من خلال الدخول على الانترنت أو الهاتف المحمول.

05- الديمقراطية التداولية Deliberative Democracy .

يستند هذا النمط على أن أي قرار يكتسب شرعيته من التداول العام له بين المواطنين قاطبة ليصبحوا مشاركين فاعلين في التفكير فيه والتخطيط له وصياغته وإصداره ، وهذا ما يشكل بيئة مثالية للحياد والعقلانية والمعرفة الجيدة بالحقائق المرتبطة بالقرار وكلما زادت احتمالية الوصول لقرارات مناسبة أخلاقية ، وبذلك تعد الديمقراطية التداولية قيمة معرفية ولتنفيذ هذه الأفكار فإن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تتيح عددا من الآليات التي توفر تداول المعلومات وتدويرها طوال الوقت فيما بين السلطات والحكام والجماهير[1] .

06- الديمقراطية الإستباقية Anticipatory Democracy .

في هذا النمط يتم الإعتماد على توقع الأحداث المستقبلية التي لها مصداقية لدى الجمهور و التنبؤ بما يتوافق مع رغبات الجمهور ومستوى التوقعات عن طريق مشاركة مسبقة وواسعة من الرأي العام والحوار والنقاش من قبل الجماهير فيما يجري من فعاليات وقضايا وقرارات ، كما تتبني على عملية الرصد والتحليل المستمر لتوجهات وسلوكيات الجماهير السابقة والآنية لإستخدامه في عملية التنبؤ ، و يمكن أن يتم ذلك من خلال أدوات الرأي والتعبير التي أتاحتها تكنولوجيا الإتصال والمعلومات كغرف الدردشة

---

[1]: المرجع السابق ، ص . 113.

وإستطلاعات الرأي الإلكترونية حيث يتم التوصل إلى مؤشرات عامة وبنية معلوماتية وقاعدة بيانات لأي قرار يمكن أن يتم إتخاذه .

لكن مع جدة مفهوم الديمقراطية الرقمية وصعوبة التنبؤ بآفاقه وبالرغم مما لاقاه من إستحسان وتأييد من جانب كبير من الباحثين والمهتمين وكذا المؤسسات والدول فقد لاقى أيضا معارضة كبيرة وتعرض لجملة من الإنتقادات لا يمكن إعتبارها – حسب إعتقادنا الشخصي – أنها تشكل حقيقة ما يمكن أن يعكر سيرورة وتواصل هذه الديمقراطية بفعالياتها وآلياتها في وقتنا الحالي وحتى إلى حدود مستقبلية بعيدة ، وقد تركزت جل هذه البؤر المعارضة حول الإنترنت بإعتبارها حاملة الديمقراطية الرقمية وما يترتب عنها من سلبيات:

– ما يؤخذ على الديمقراطية الرقمية أنها تستند فيما تستند إليه على الإنترنت ، لكن في هذا الجانب فإن النخبة هم فقط من يستفيد من الإنترنت بينما الجماعات الفقيرة المهمشة لا تملك فرص الوصول للإنترنت أو تعاني من الأمية والمشاكل الحياتية.

– إن الشبكات البانية لهذه الديمقراطية بقدر ما هي أداة تواصل وإتصال وتحاور فهي أيضا وبالآن ذاته أداة مراقبة ورقابة وتجسس على مراسلات الأفراد وتراسلهم ، كما أن الأشكال الجديدة للتجمعات الافتراضية عبر المواقع الاجتماعية يمكن أن تؤدي إلى تقويض التفاعل الفعلي المباشر وتظهر إمكانية الخوف من الوقوع تحت سيطرة أقلية يحاولون أن يفرضوا أجندتهم ورؤيتهم الخاصة التي قد لا تعبر عن مواقف الرأي العام ، كما أن المعلومات السياسية التي يتم عرضها على الإنترنت قد لا تعبر عن معظم إتجاهات الناس وقد تتعرض للتشويش والتزييف ونشر الشائعات.

– الإعاقة الموضوعية التي من شأن هذه الشبكات أن تقيمها أمام الأفراد والجماعات بالدول الديمقراطية كما بدول العالم الثالث والتي يغدو بلوغ الشبكات أقواها وأهمها فتوفير الديمقراطية الرقمية لا يعني تلقائيا القدرة على الاستفادة منها أو على تجذيرها كما أن النظم السياسية في حد ذاتها تستغل الإنترنت لما يخدم مصالحها وبرامجها عن طريق التعبئة والتأثير في الرأي العام ، ويمكن كذلك أن يتحول إلى أداة في أيدي معاديين للديمقراطية من أجل فرض المزيد من الرقابة على المعارضين وإنتهاك الخصوصية وحرية الرأي والتعبير حيث يتم إستغلال الحرية التي يوفرها الإنترنت للمعارضين من أجل القيام

بالمزيد من الاعتقالات ، كما أن الفضاء الإلكتروني يمكن أن يخضع لــسيطرة شــركات عالمية بما يمكن أن يساعد في التأثير على الرأي العام العالمي ويتم التركيز علـــى قــضايا إنتقائية لا تعبر بوضوح عن القضايا الفعلية التي يعيشها الموطن على أرض الواقع.

– إذا فتح المجال للجماهير لحسم أمر ما بواسطة الشبكة قد يكون من شأنه تهديد الديمقراطية سيما لو كان مبنيا على العواطف المتأججة والمتسرعة لا على التفكير المتزن[1] ، فالإنترنت تتيح لعامة الناس الوصول إلى الأخبار والمعلومات غير المقيدة بالحواجز التقليدية الزمنية والجغرافية بما يؤدي إلى زيادة الطابع الفوضوي أو الشعبوي لصالح تقليص دور النخبة التي تملك القدرة والمعرفة الكافية لصياغة أهداف المجتمع وممارسة الضغط ، مما قد يؤدي إلى نشر الشائعات والفوضى بما يؤثر بالسلب على الأداء الديمقراطية بل ويدفع النظم السياسية إلى ممارسة سالبة للحريات تحت دعوى الحفاظ على الأمن.

المطلب الثالث : العولمة وإعادة النظر في الديمقراطية .

يتسع مجال الديمقراطية في عصر العولمة ليتنازل عن الكثير من القيم والمبادئ التـــي سادت طويلا و ليحتوي مواضيع جديدة عدة من قبيل بروز دور الفرد في حد ذاتـــه فـــي ممارسته للديمقراطية بصورة مباشرة ، ولدخول معايير التكنولوجيا والرقمنة في تفــسير نمط جديد لا يعير أدنى إهتمام للسلوكات المادية والمباشرة .

هذه المتغيرات والتغيرات تفرض البحث عن سبل كافية لإيجاد التوافق بـــين العولمـــة والديمقراطية من جهة ومناقشة وضع الديمقراطية في نطاق إشكالية –المابعد – كطـــرح ومنظور نقدي يرصد حالة الإرتباك المسجلة في مجال المفهوم والممارسة .

---

(1) : يحي اليحياوي ، " في إشكالية الديموقراطية الرقمية " ، المرجع السابق ، ص .95.

الفرع الأول : دمقرطة العولمة وعولمة الديمقراطية .

إن مناقشة العلاقة بين الديمقراطية والعولمة وإبراز الحاجة إلى صياغة نظرية جديدة تضبط العلاقة بينهما ، لم تقتصر فقط على المناقشات الأكاديمية المحدودة بل إنها تعدت ذلك إلى المجال السياسي حيث برزت حركات إجتماعية تدعو إلى مقاومة الطابع غير الديمقراطي للعولمة ، وقد عبرت عن هذه الحركات التظاهرات الكبرى التي نظمت في سياتل ودافوس والدوحة وغيرها من العواصم للمطالبة بعولمة ذات وجه إنساني [(1)].

فالتحديات التي تواجهها الدولة القومية حاليا في مواجهة العولمة تنعكس سلبا على المسلك الديمقراطي الذي إرتبط عضويا بمسار نشأة الدول – الأمم ، هذا المسلك الذي سمح بحفظ السلام داخليا وإقليميا في الفضاء الأوروبي ، بعد حروب طاحنة (الحروب الدينية في العصور الوسطى وحروب الإمبراطوريات في العصور الحديثة ثم الحربان العالميتان في القرن المنصرم).

إرتبطت الديمقراطية بالدول القومية وليدة عصر الحداثة وهذا الإرتباط يتعرض للإختراق بفعل عوامل عدة على رأسها العولمة ويفتح المجال للتساؤل : كيف يمكن بلورة آلية ديمقراطية مناسبة للنظام الدولي الجديد الذي تغيرت قاعدته الاقتصادية وأنماط تشكله الاستراتيجي ومنطقه التشريعي ، أو بصيغة أخرى هل يمكن إعادة النظر في شأن الديمقراطية ؟ .

ديفيد هيلد يقرر أن أهم سمة من سمات السياسة في بداية هذه الألفية ظهور موضوعات تتجاوز الحدود القومية للدول والمثال البارز على ذلك هو مشكلة البيئة وظهور شبكات إقليمية وكونية للاتصالات ، مما أثر في بيئة المجتمع العالمي ككل وظهر أن هناك حاجة إلى ضرورة مناقشة طبيعة الديمقراطية وحدودها السائدة في النظم الديمقراطية الوطنية وإعادة التفكير في مسارها في ضوء العولمة الاقتصادية والاجتماعية.

---

(1) : السيد يسين ، " العولمة وأثرها على الديمقراطية "، **في الحياة** ، (2008/10/26) .
http://zouhairalkhuwaildy.blogunited.org/?p=245(2009/12/4)

فمعظم الباحثين يجمعون على أن العولمة تؤثر على الديمقراطية في إتجاهين متناقضين الأول هو تعميم نماذج الديمقراطية الشكلية في جميع أنحاء العالم من خلال فتح الأسـواق والنظم السياسية معا بينما الثاني فهو يشير إلى تراجع شروط تحول الديمقراطية الـشكلية إلى ديمقراطية حقيقية وتهديد الديمقراطيات النشيطة نفسها بالتدهور نحـو ديمقراطيـات شكلية وهو ما نشاهده في الدول الصناعية اليوم سواء تحت الضغوط الأمنية الحقيقيـة أو المصطنعة التي تتذرع بمحاربة الإرهاب الدولي ، أو بسبب السعي إلى الحد من الهجـرة العشوائية لسكان البلدان الفقيرة نحو البلدان الصناعية ، أو بسبب الخوف من الاضطرابات الشعبية الناجمة عن تدهور شروط معيشة بعض الجماعات الفقيرة الهامشية .

العولمة تكشف تمايزا واضحا بين الديمقراطية الشكلية والديمقراطيـة الفعليـة إلا أن الواقع العالمي كشف ويكشف بضرورة ترابطهما معا للوصول إلى الديمقراطيـة الحقـة ومن هذا المنطلق فإنه يرى البعض أن تفسير الإحساس المتنامي بفقدان التـأثير والقـوة المهيمن على الرأي العام في العديد من الدول الديمقراطية يرجع إلى أن هنـاك تنـاقص متزايد بين التنظيم الفعلي للحياة الاجتماعية والاقتصادية الحديث وبين الأسـس النظريـة للديمقراطية الليبرالية [1].

لقد أصبحت العديد من الشركات والمؤسسات المالية والصناعية والتجارية العملاقة تمثل مواقع جديدة للقوة في النظام العالمي وأصبح المواطنون في الدول الديمقراطية يحـسون إحساسا قويا بالعجز وعدم القدرة في مواجهة هذا التركيز الضخم للقوة خارج حدود الدولة الوطنية ، ولقد تعمق هذا الإحساس نتيجة لتشابك وتعقد عملية إتخاذ القرار الدولية والتـي تخفي مواقع القوة وتقوض الآليات الوطنية للمساءلة الديمقراطية مما يساهم في الإحساس المتنامي بأن القوة والسلطة الحقيقية توجد في مكان آخر خارج نطاق وسيطرة المواطنين .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن حدة وكثافة العولمة الاقتصادية وإعـادة هيكلـة الاقتـصاديات الوطنية المصاحبة لها خلال العقدين الأخيرين عمق عدم المساواة المتنامية داخـل وبـين الدول فالفجوة بين المجتمعات الثرية والفقيرة وبين الأثرياء والفقراء داخل الـدول فـي إتساع وبدرجات متفاوتة في مختلف أقاليم العالم ، ويرى البعض أن العولمة الاقتـصادية

---

[1] : Michael J. Sandel , **Democracy's Discontent: America in Search of a Public Philosophy** , (Cambridge: Harvard University Press ,1996) , p . 122.

أدت إلى تنامي الاستقطاب الاجتماعي على المستويين العالمي والمحلي ففي داخل المجتمعات تعمل العولمة الاقتصادية على تفتيت المجتمعات القومية والمحلية حيث يجني البعض فوائدها ويتحمل البعض الآخر تكاليفها بينما يعيش آخرون على هامشها.

حدد منتدى 2000 الذي أنعقد في براغ عاصمة تشيكوسلوفاكيا من عام 1997 حتى عام 2001 المشكلات التي تتعلق بالديمقراطية والعولمة وإنتهى بإصدار إعلان براغ وهناك أربع مشكلات أساسية حددها هذا المنتدى فما يتعلق بموضوع الديمقراطية والعولمة وهي:

- **المشكلة الأولى: ضرورة صياغة حد أدنى أخلاقيا.**

تقوم هذه المشكلة على أساس أهمية صياغة مجموعة قيم أخلاقية تمثل الحد الأدنى الذي ينبغي أن تلتزم به الحكومات والشعوب وتحترمه ، وهذه القيم ينبغي أن تتضمن قيمة رئيسية هي ضرورة معاملة كل كائن إنساني بطريقة إنسانية ، ذلك على أساس أن رفع مستوى الضمير الأخلاقي من شأنه أن يزيل صورا متعددة من المعاناة الإنسانية بالإضافة إلى وقف تدهور البيئة الطبيعية ، ووضع حد للانقراض الفاجع للأنواع والثقافات من خلال تحويل الموارد لمكافحة الفقر والمرض ، ومنع الصراعات العتيقة ، وحل مشكلات ارتفاع الحرارة الكوني ومواجهة الكوارث الطبيعية [1].

- **المشكلة الثانية : الديمقراطية على النطاق العالمي.**

أهمية حماية التعددية في صور الحكم والمشاركة السياسية ولا يمكن ذلك إلا إذا تم الاتفاق على معايير عالمية لاحترام هذه التعددية وربما كان مفهوم حقوق الإنسان هو خير معبر عن هذه المعايير ، التحدي أمام الديمقراطية على النطاق العالمي يبدو في صياغة أدوات وتأسيس مؤسسات تستطيع أن تحمى القيم المشتركة على نطاق عالمي والاختلافات المحلية في نفس الوقت.

- **المشكلة الثالثة : الفعالية السياسية لاقتصاد العولمة.**

إن التحديات التي يمثلها إقتصاد العولمة ليست مجرد مشكلات إقتصادية فحسب ، بل إنها ينبغي أن تجابهها المؤسسات السياسية والاجتماعية ، والسياسات الفعالة التي ينبغي وضعها من الضروري أن تتبقى على أساس التنبؤ السياسي والإحساس بالمسئولية الأخلاقية في نفس الوقت.

---

[1] : السيد يسين ، **الحوار الحضاري في عصر العولمة** ، (القاهرة : نهضة مصر ، 2001) ، ص . 13 .

- **المشكلة الرابعة : الهوية المحلية ورأس المال الإجتماعي والتنمية البشرية.**

تفعيل التنمية المحلية المستدامة ، ويبدو التحدي في إيجاد التوازن بين الاستثمارات الرأسمالية والاستثمار في التعليم والفوائد المرجوة من تدعيم المجتمع المدني والحفاظ على دور الدولة في التنمية وتنمية القطاع الخاص في نفس الوقت [1].

في الأخير توصل أعضاء المنتدى إلى نتيجة مفادها أنه من غير المقبول أن يتحدد شكل المجتمعات الوطنية عن طريق التنمية الاقتصادية التي لا ضابط لها ولا رابط أو عن طريق شروط سياسية خاصة ، إن الجهد الأكبر ينبغي أن يتوجه لتدعيم الموارد الحقيقية للقيم والأسس الروحية للحضارة والبحث عن معيار أخلاقي عام وصياغته في ضوء مفهوم كوني لحقوق الإنسان ، وعلى هذا الأساس ينبغي إيجاد وتنمية مؤسسات سياسية تهدف إلى تنظيم العولمة الاقتصادية والتكنولوجية.

العولمة الاقتصادية إنطلقت من دون ضوابط ديمقراطية تجعل من حق الدول المختلفة المناقشة قبل إتخاذ القرارات الإستراتيجية الكبرى ، وقد أدى هذا الوضع إلى آثار بالغة الضرر بالنسبة إلى عديد من الدول وخصوصا الدول النامية العاجزة عن الصراع مع الدول المتقدمة في حلبة التنافس العالمي ، وفي ضوء هذه الممارسة السلبية حاول بعض المفكرين الاقتصاديين وعلى رأسهم داني رودريك أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد أن يقترح حلولا إيجابية لحل أزمة الديمقراطية والعولمة في ورقة عنونها بـ: أربعة مبادئ بسيطة للحكم الديمقراطي للعولمة.

يرى داني رودريك أن المعضلة الأساسية للاقتصاد العالمي أن الأسواق تنزع بقوة كي تصبح معولمة (تمتد على نطاق العالم) ، في الوقت الذي نجد فيه أن المؤسسات القانونية والاجتماعية والسياسية المفترض أن تحكمها وتضبط إيقاعها هي مؤسسات وطنية وهذا الوضع يؤدي إلى نتائج سلبية لكل من الاقتصاد والسياسة.

ويقرر رودريك أن المناقشات الخاصة بإصلاح النظام العالمي للتجارة غالبا ما تغوص في مشكلات قانونية وفنية معقدة ، في حين أننا نحتاج إلى صياغة مجموعة مترابطة من المبادئ البسيطة التي يمكن الحصول على إجماع حولها من ناحية ، وتكون أداة عملية للإصلاح من ناحية أخرى وهذه المبادئ هي :

---

[1] : المرجع السابق ، ص . 15 .

المبـــدأ الأول : الديمقراطية وليست الأسواق هي التي يمكن أن تقدم المبـــادئ التنظيميـــة لتوجيه السياسات العامة والسؤال الأساسي هنا :من الذي يحاسب الحكومات على سلوكها في مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية ؟ هل هي الأســـواق الماليـــة ؟ أم النـــاخبون وممثلوهم ؟ [1] .

لا شك أن قلة من الناس هي التي يمكن أن تختار الإجابة بنعم عن السؤال الأول غيـــر أن الواقع يشهد أن الأسواق المالية تضغط حتى لا تكـــون سياســـاتها مجـــالا للمناقـــشة الديمقراطية والمؤسسات المالية الدولية تتحدث عن نظام السوق باعتباره المكون الأساسي لصنع السياسات وذلك لحساب التدفقات والتحركات الحرة لرؤوس الأموال وهذا المنظور من شأنه أن يقلل من أهمية وفوائد المناقشات الديمقراطية في ترشيد السياسات .

إن الديمقراطية هي الضمان الفعال للحكم الصالح سواء في المجال الاقتصادي أو فـــي المجال السياسي ، ومما لا شك فيه أن الحريات المدنية والحريـــة الـــسياسية وإجـــراءات المشاركة هي أفضل الطرق لضمان معايير سليمة للعمالة وللاستدامة البيئية وللاستقرار الاقتصادي ، والأداء في النظم الديمقراطية في هذه المجالات أثبـــت أنـــه أفـــضل مـــن الممارسات في النظم التي تقيد المشاركة السياسية ، ومن ثـــم يمكـــن القـــول إن النظـــام الديمقراطي ينبغي أن يعلو على نظام السوق وهذا المبدأ ينبغي الاعتراف والجهر به على أوسع نطاق [2].

المبدأ الثـــاني : الحكم الديمقراطي والمجتمعات السياسية تنتظم أساسا داخل إطار الـــدول القومية وهذا الوضع من المحتمل أن يبقى كما هو في المستقبل القريب ، إذا كان فـــرض النظام على السياسات المحلية والدولية يمكن أن يقدم الديمقراطية فكيف يمكن للديمقراطية أن تكون عابرة للقوميات ؟ نظريا يمكن لنا أن نتصور عالما تحكمه فيدرالية كونية global federalism حيث نجد المؤسسات الديمقراطية ترتبط بالأسواق المعولمـــة غيـــر أن هـــذه النظرية التي تبدو بعيدة عن التحقق يمكن في المستقبل البعيد أن تصبح واقعا إلا أنه مـــن الناحية العملية يمكن القول أن السيادة القومية لا تزال تمارس القوة المركزيـــة الطـــاردة

---

[1] : داني رودريك ، " أربعة مبادئ بسيطة لإدارة العولمة بصورة ديموقراطية "، **في مركز المشروعات الدولية الخاصة** ، (واشنطن : غرفة التجارة الأمريكية ، 2004). http://www.cipe-arabia.org/files/html/case19.htm(23/02/2008)

[2] : المرجع السابق .

بصورة قوية وعلى رغم النمو الأقل في المنظمات غير الحكومية على النطاق العالمي والتحالفات العابرة للحدود ، إلا أنه يمكن التأكيد أن المجتمع المدني والمؤسسات الديمقراطية مازالت حتى الآن ولدرجة كبيرة تعمل في الإطار الوطني ، وهذا الوضع لا يتوقع أن يتغير بسهولة من خلال جعل هذه المنظمات الدولية أكثر شفافية.

المبدأ الثالث : ليس هناك طريق واحد ، من المعروف أن المجتمعات الديمقراطية تختلف في ما يتعلق بتنظيماتها المؤسسية ، ويعود هذا الاختلاف إلى التاريخ الاجتماعي المتميز لكل بلد بالإضافة إلى التفضيلات السياسية التي يراها القادة السياسيون ، وهناك حاجة في الواقع إلى التنوع المؤسسي وبخاصة في الدول النامية ، ومن ثم لا ينبغي – في ظل العولمة – فرض طريق واحد على هذه الدول تحت تأثير النزعة إلى التوحيد.

المبدأ الرابع: الغرض من التنظيمات الدولية الاقتصادية ينبغي أن يكون الوصول إلى أعلى كثافة للتبادلات الاقتصادية (في التجارة وفي تدفق رؤوس الأموال) متسقا مع الحفاظ على فضاء للتنوع في التنظيمات المؤسسية الوطنية [1].

بعيدا عن هذه المبادئ الأربعة ينادي كثير من الباحثين وعلى رأسهم أنطونيو غيدنز بتثمين الطريق الثالث الذي يقصد من خلاله عملية تجديد الديمقراطية الاجتماعية بإعتباره إطار فكري لصيغ السياسة ، والذي يبحث عن تكييف الديمقراطية الاجتماعية مع العالم الذي أصابه التغيير بشكل جذري عبر العقدين أو الثلاثة التي مضت أو بمعنى آخر محاولة تخطي كل من الديمقراطية الاجتماعية ذات الطراز القديم والليبرالية الجديدة من خلال علي مجموعة من السياسات .

يؤكد " أنتوني غيدنز " Anthony Giddens في إطار تحليله للديمقراطية في ظل سياسات الطريق الثالث ، على أن أزمة الديمقراطية في الوقت الراهن تتلخص في أنها ليست ديمقراطية كافية وأن التحولات العالمية في الوقت الراهن تحتم البحث عن طريق لتطوير الديمقراطية لأن القضية الآن ليست مجرد البحث عن حكومة ديمقراطية ، ولكن لابد أن تدرك أيضا أن شرعية الدولة يجب إعادة تجديدها على أسس ذات فاعلية ، حيث إن

---

(1) : نفس المرجع السابق .

السلطة لم تعد تصاغ بالرموز التقليدية أو القول بأن الأشياء هكذا كانت تدار وهنا يـأتي التساؤل المحوري الذي مؤداه : كيف يمكن دمقرطة الديمقراطية [1] .

لم تقتصر تأثيرات التحولات العالمية الجديدة على مفهوم الديمقراطيـة علـى ظهـور الطريق الثالث فحسب ، إنما يلاحظ أن هناك أبعادا مهمة للديمقراطية شهدت مـع هـذه التحولات إهتماما خاصا وتغيرا في علاقتها بالديمقراطية ، ومن هذه الأبعـاد: المجتمـع المدني ، وحقوق الإنسان وفي ذلك يقول غيدنز :" إن تعميق الديمقراطيـة مطلـوب لأن أساليب الحكم القديمة لم تعد تنفع في مجتمع يمتلك فيه المواطنون المعلومات نفسها التـي يمتلكها أصحاب السلطة " [2] .

من كل ما سلف تتشكل لدينا قناعة بأننا أصبحنا أمام ديمقراطية لا تستدعي المجتمـع المدني فقط بل فضاءات أخرى أهمها المواطنة كمركز لكل التحاليل التي تبحث عن آليات لتلبية حاجيات مابعد الدولة ، من حيث توسيع قاعدة صناعة القرار والمشاركة الـسياسية والوصول إلى المعلومة ، في هذا الإطار يظهر مبدأ يقول أن المواطن نفسه يطرح ذاتـه كفاعل وحيد في بناء السياسات وليس الدولة بمعنى آخر ليست المؤسسات التي تتحـرك من حيث الإجراءات والتشريعات بل هياكل المجتمع المفتوحة هي التي تتحـرك ومـدى الإنفتاح هنا تحدده مدى حرية المعلومة في حد ذاتها وليس الإنتخابات بالمفهوم الكلاسيكي [3]. يجب النظر إلى الديمقراطية في هذه المرحلة بمنظار مختلف عن مرحلة الحداثة يجب إعتبار الوصول إلى المعلومة كمعيار لهذه الديمقراطية الإتـصالية أو الحواراتيـة هـذه الديمقراطية تتجاوز فكرة الإقتراع إلى إختيار المواطن لمعايير حياته وطبيعـة خدماتـه كالتربية ، الصحة والتعليم والسكن .

---

[1] : أنتوني غيدنز، **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية** ، ترجمة مالك عبيد وآخرين ،(بنغازي :دار الرواد ، 1999)، ص ص. 105 ، 123 .

[2] : أنتوني غيدنز ، **عالم منفلت** ، المرجع السابق ، ص . 112.

[3] : Darren J.O'Byrne , **The Dimensions of Global Citizenship Political Identity Beyond the Nation-State** , (London : Frank Cass & Co. Ltd , 2003) , p . 123.

الفرع الثاني : عدم القدرة على الحكم وما بعد الديمقراطية .

يتساءل أولريش بك وهو بصدد ضبط معايير الشرعية الديمقراطية للقرارات السياسية وتوجيهها في النهاية إلى مصدرها الأصيل والمحصور في إطار الدولة الوطنية وحدها وفي مضاميرها السياسية – الأحزاب والبرلمان والرأي العام – قائلا : ماذا يمكن أن يحدث لو أن الإتحاد الأوروبي قدم طلبا من أجل العضوية في الإتحاد الأوروبي ؟ الجواب واضح : سيرفض طلبه ذلك لأن الإتحاد الأوروبي لا يستجيب للمطالب الديمقراطية التي تربطه بالعضوية ، وفي حال بلورة هذا الجواب فإنه بعد بضعة أسابيع من هذا الجواب تتلقى الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي قرارا يجب عليها للأسف أن تستدل منه بدهشة أن الإتحاد الأوروبي يرى نفسه مجبرا على أن ينزع عنها كلها العضوية لماذا ؟ لأن الدول الأعضاء فرنسا وألمانيا وبريطانيا وجميع الدول الأخرى لن تحقق لفترة طويلة المعايير الديمقراطية التي يشترطها الإتحاد الأوروبي إذ أن هناك قرارات متزايدة يتخذها الإتحاد الأوروبي بصورة مستقلة ثم لا يتم تنفيذها إلا من قبل الدول الأعضاء ، هنا تظهر معضلة الديمقراطية في عصر العولمة فبينما يصبح التمسك المتزايد بالوضع القائم المتصل بعدم إتخاذ القرار شرعيا في إطار السياسية الوطنية المبنية على أساس ديمقراطي يتم في الإطار المتخطي للحدود إتخاذ قرارات غير سياسية ظاهريا على نطاق واسع ليست لها أية شرعية ديمقراطية ، فالحكم بلا حكومة كما سماه جيمس روزنو في المنظمات الدولية ضروري مثلما هو غير شرعي من الناحية الديمقراطية [1] .

تكمن مفارقة الديمقراطية الغربية في أنها في الوقت الذي أصبحت صلبة مستقرة أضحت في الآن نفسه هشة مهددة بالفراغ والعجز ، فبقدر ما كرست حرية كل فرد أفضت إلى إفراغ هذه الحرية من مضمونها العيني الملموس مما أدى إلى أزمة مستعصية.

التحدي الكبير تتعرض له الديمقراطيات الغربية التي فقدت مقومها الأساسي وهو خاصية تمثيل الشعب والتعبير عن إرادته ، فقد تحولت إلى أوليغارشيا مغلقة لا تختلف في شيء عن الأنظمة النخبوية القديمة ، وتتشكل الفئة الحاكمة الجديدة من رجال المال

---

[1] : أولريش بك ، **هذا العالم الجديد رؤية مجتمع المواطنة العالمية** ، المرجع السابق ، ص . 193.

والصناعة والإعلام الذين غدوا يحتلون المواقع التي كان يسيطر عليها الموظفون والمنتخبون والمثقفون فهذا النموذج الجديد يتمسك بالآليات الديمقراطية المفرغة من مضمونها ، ولا يسمح إلا بصعود نجوم المال وطبقة السياسيين المرتبطين بالمؤسسة الاقتصادية والصناعية.

لقد إمتدت هذه الصورة الممارستية إلى نقاش واسع على مستوى المبادئ والتصورات وظهرت دراسات وإتجاهات نقدية ترى أن فكرة الديمقراطية كنظام حكم يكرس مبدأ أن يحكم الشعب نفسه بنفسه بالذات هي فكرة وجدت نظريا فقط ولم يتم إثباتها واقعيا ، فلم توجد أي تجربة ديمقراطية تثبت أن الشعب يستطيع حكم نفسه بنفسه بل إن ما أثبتته التجربة والواقع أن الديمقراطية قد نقلت سيطرة الكنيسة ورجال الإقطاع إلى البرلمان لتجسيد التشريع كنوع آخر من الإستعباد .

في ظل هذه الإشكالات ظهر مصطلح عدم القدرة على الحكم " ungovernability " ليعني أن النظام الديمقراطي بوصفه نظام حكم لم يعد قادر على إيجاد حلول للمشاكل المتجددة وبالتالي ضعفت ثقة الناس بالبرلمان وبالأحزاب السياسية والسياسيين ، وقد ظهرت تبعا لذلك مدرسة جديدة تنادى بفترة مابعد الديمقراطية " Postdemocracy " تتركز مطالبها في ضرورة المشاركة في صنع القرار وألا يقتصر فقط على السياسيين أو أعضاء البرلمان وقد جاءت هذه الأفكار كنتيجة لعدة مظاهر صاحبت الديمقراطية الغربية وخاصة التغيير السريع للحكومات الغربية ، فما تلبث حكومة أن تتشكل إلا وتتصدى لها المعارضة التي تعتلي سدة الحكم بعد ذلك لتواجه نفس مصير سابقيها وتستمر هذه الصورة بين الحكومة والمعارضة إلى أن تخرج بتحالف للسلطة ، وتبقى المشكلة تتمحور حول رجال السياسة وبعيدة كل البعد عن المبادئ والأفكار وبالتالي بعيدة عن مشاكلهم الحقيقية وطريقة الخروج منها [1] .

---

[1] : ياسر صابر ، "الديمقراطية وعدم القدرة على الحكم " ، **في مجلة الزيتونة** . http://www.azeytouna.net(10/12/2010)

مابعد الديمقراطية(*) مفهوم حديث نسبيا في العلوم الاجتماعية يشير إلى الدول التي تتمسك ظاهريا بقواعد الديمقراطية وتطبيق خطواتها الإجرائية ، ولكنها لا تراعي في واقع الأمر المبادئ والقواعد التي يرتكز عليها الحكم الديمقراطي السليم ، بل كثيرا ما تخرج عليها بشكل صريح ، وقد تزايد وجود هذا التيار في السنوات القليلة الماضية بحيث كاد أن يصبح علامة مميزة للقرن الحادي والعشرين نتيجة لتراجع بعض المبادئ وبداية سيطرة فئات قليلة من الصفوة التي يعتمد عليها النظام الحاكم على حساب تلك القوى الشعبية ، ولم تعد نتائج الانتخابات تمثل الحقيقة ، كما لم تعد حقوق الإنسان تلقى الاحترام المناسب مع منع المعارضة الضعيفة من إبداء الرأي بحرية كافية ، بل كثيرا ما يتم ترويضها لدرجة إنها تتحول إلى معارضة السلطة الحاكمة مما يعني إنها أصبحت خالية من المعنى [1].

حتى في الغرب الديمقراطي تبين أن الشعوب لم تستطع أن تملى إرادتها على الساسة ليتحقق معنى الديمقراطية في ظل تحكم ونفوذ رجال المال والشركات الكبرى التي تنتفع من وراء السياسيين وتوجه مسألة التشريع أو مسألة التطبيق في الإتجاه الذي يخدم هذه القلة المنتفعة ، والدليل على ذلك أن قرارات السياسيين هي النافذة مهما كان رأي الشعب كما حدث في معارضة الشعوب للسياسيين التدخل في شؤون دول أخرى كالعراق وأفغانستان ولكن بدون جدوى .

الظاهرة الإنسانية والإجتماعية تتسم بنسبيتها وعدم القدرة على التحكم فيها لأن الإنسان هو المتحكم فيها ولا يمكن التحكم فيه بصورة كتلك التي تحتملها العلوم التجريبية ، فالإنسان يستطيع تغيير أحاسيسه والتحكم فيها بما لا يتوافق والنتائج المرجوة عندما يخضع للتجريب فكيف له – قياسا على ذلك – عندما يعطي لنفسه الحق أن يضع مقاييسا لغيره من البشر ويصبح التحكم مصدره البشر ، فلا توجد أي قوة ذاتية في مسألة التشريع

(*) : لم يستقر الأمر بعد على تعريف محدد ودقيق لمفهوم مابعد الديمقراطية ، ولذلك يكتفي معظم الكتاب الذين يتعرضون له بالحديث عن جوانبه التطبيقية ، والواقع أن هناك العديد من المفكرين الغربيين الذين تنبأوا بنهاية عصر الديمقراطية الغربية منهم : ألان تورين و ستيفان مارك ، هاري غارنر ، بول ديموني ، ماري جونيون ، لاري رايموند ، جان ماري جيهينّو ، فاكلاف هافل، ألكسندر هاملتون وروبير كابلان .

(1): أحمد فرحات ، " موت الديمقراطية في العالم " ، **في جريدة عمان** ، (24 سبتمبر 2011) .
http://main.omandaily.om(2010/02/19)

تجعل الناس تخضع للقانون بناءا عن قناعة وانقياد بل في معظم الحالات يكون الخـضوع للقانون الذي لا يتفق معه الكثير من الناس خشية العقوبة ، وإذا إستطاع الإنسان التهـرب منه فلن يدخر وسعا في ذلك ناهيك عن أن مسألة التشريع ليست من صفات البشر الـذين يتصفون بالنقص والتفاوت في الفهم الذي يتأثر بالبيئة والزمن .

يروج لمفهوم مابعد الديمقراطية بأنه نظام يقوم على سيادة وتحكم الصفوة السياسية والاقتصادية والانفراد باتخاذ القرارات وتهميش الرأي العام ممثلا في نواب الشعب ، وكل ذلك هو بحجة مواجهة التحديات الخطيرة التي يتعرض لها المجتمع نتيجة التغييرات العالمية والتي تتطلب وجود قوة مهيمنة داخل الدولة تتخذ القرار الحاسم والسريع للمحافظة على الأمن القومي أو الهوية الوطنية وذلك بتجاوز مبادئ الديمقراطية دون إلغائها ، فتفقد الانتخابات معناها وتكون المشاركة مسألة شكلية ومشاركة صورية.

يرى كولين كروش في كتابه مابعد الديمقراطية أننا نعيش فترة تاريخية من التغيير الجذري ، لأننا ندخل الآن في "مرحلة ما بعد الديمقراطية" وهي فترة تجمع خصائص مرحلة ما قبل الديمقراطية والديمقراطية مع تلك التي تتميز بشكل منفصل ، حيث لا تقوم نظم التمثيل الديمقراطي بوظائفها الصحيحة في التعبير عن إرادة المواطنين والدفاع عن حقوقهم المشروعة ، كما تتضاءل قدرة السلطات التشريعية على تحديد الحقوق والواجبات وتترك الأمر لسلطات الأمن العام التي تتحكم في كل شيء في المجتمع مما يؤدي إلى الشعور بالإحباط وتكريس الإنفصال بين الحكومة والشعب من جهة والأحزاب السياسية والشعب من جهة ثانية ، ويصف سلوك السياسيين في دول مابعد الديمقراطية بأنه لا يختلف كثيرا عن سلوك المهربين الذين يستعملون الخداع والمراوغة والتسلل من أجل تمرير بضائعهم في غفلة من المجتمع والسيطرة بعد ذلك على الأنشطة الاقتصادية بطرق غير مشروعة ، وبهذا المعنى تكون مابعد الديمقراطية قد بدأت تفرض نفسها على كل المجتمعات وبغير إستثناء وستكون سمة الحكم في المستقبل وفي كل أنحاء العالم.

يركز كولين كروش بشكل خاص على الأحزاب السياسية وكيف أنها تخلت عن أهدافها وتم إختراقها وأصبحت تمثل مصالح خاصة بعيدة كل البعد عما هو مسطر في قوانينها وأنظمتها الأساسية والأكثر من ذلك بعيدة عن أهدافها الديمقراطية بإعتبارها الأداة الرئيسية للمشاركة السياسية ، فمختصي العلوم السياسية يوضحون العلاقة القائمة بين

الأحزاب وقواعدهم الإنتخابية على أساسا مجموعات من الدوائر المركزية المتضمنة الخلية المركزية للتسيير والمستشارين والممثلين النيابيين و المناضلين والموظفين الدائمين ثم الأعضاء العاديين ، لكن هذا النموذج الديمقراطي للدوائر المتمركزة لم يتم تكريسه في الواقع وذلك لأنه بدأت تظهر بعض التحديات من قبيل تلك العناصر المندسة داخل الأحزاب وسيطرتها على الحكم فيها ، فضلا عن آثار الشركات الرأسمالية وأخيرا إتساع دوائر نفوذ المستشارين واللوبيات حول مجموعات القادة وهي العملية التي تغير وجه العلاقة بين خلية القيادة وبقية الدوائر [1].

هناك حديث حثيث عن نهاية عصر الأحزاب السياسية وبداية عهد مؤسسات المجتمع ولعل ما حدث في العالم العربي لأكبر دليل على ذلك من خلال تبلور قوى سياسية وإجتماعية جديدة ، تحاول أن تقود العمل العام والشعبي والسياسي المنظم في ظل تراجع الأحزاب والإيديولوجيات .

وقد ربط السيد يسين ظاهرة تضاؤل دور الأحزاب السياسية بشكل عام بالانتقال من مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة ، ذلك أن العالم كله –على حد تعبيره – وليس في المجتمع العربي فقط يمر بمرحلة إنتقال سياسية كبرى من الديمقراطية التقليدية بأحزابها السياسية المتنافسة إلى عصر ما بعد الديمقراطية الذي لم تتضح معالمه بعد، مثلما انتقل العالم من عصر الحداثة إلى عصر ما بعد الحداثة الذي هو الأساس لعصر العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والفكرية [2].

ونظرا لإنتشار إتجاهات مابعد الديمقراطية سواءا داخل الديمقراطيات الغربية الرأسمالية أو خارجها فقد ظهرت الكثير من الممارسات المعارضة والإحتجاجية التي تطالب بالمشاركة السياسية وتحقيق مطالبها ومصالحها والحد من سلطة رجال المال والإعمال في الحكم ، ساعدها في ذلك التطور الكبير في مجال الإعلام والإتصال وإنتشار الإنترنت في فتح مجالات واسعة للتعبير عن الرأي ونقد أساليب الحكم المختلفة ، وقد

---

(1) : Colin Crouch , **Post-democracy** , (U K : Polity Press , 2004) , p. 72.

(2) : السيد يسين ، عصر ما بعد الديمقراطية ، **في جريدة الإتحاد** ، (210/10/25)
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=56065(04/12/2010).

إتسع نطاق هذه الحركات الإحتجاجية في السنوات الأخيرة وإمتدت لتشمل حتى الدول العربية فيما سمي بالربيع العربي في كل من مصر وليبيا وتونس واليمن وسوريا ، وأنها أصبحت سلوكا معترفا به وجزءا من العملية السياسية والممارسة الديمقراطية ، ولم تعد تعتبر سلوكا متطرفا أو مرفوضا من المجتمع ككل ، وسلاح مشروع وأداة لمقاومة إتجاهات مابعد الديمقراطية وطريق العودة إلى قواعد الديمقراطية الصحيحة وفي مختلف دول العالم.

الفصل الثالث

ظاهرة الحكم في عالم معولم

<u>الفصل الثالث : ظاهرة الحكم في عالم معولم .</u>

الحكم بمفهومه التقليدي المرتبط بالحكومة يقصد به الأجهزة والأدوات الـسياسية التـي يقوم المسؤولون من خلالها بتطبيق السياسات وصنع القرارات ، وهو بهذا المعنى يرتبط أيضا بالدولة القومية وبسيادتها ، لكن مع التطورات المتسارعة ومـن أهمهـا وأبرزهـا العولمة أصبح الحكم محل نقاش وجدل على مستويات متعددة ، ولا يعني ذلك بالضرورة البحث عن أبجديات جديدة لهذا المفهوم أو هذا التغير وإنما تتبع مساراته وأساليبه ومعانيه في ظل هذه التغيرات ، حتى أن معظم الباحثين كلفوا أنفسهم عناء البحث في إيجاد بديل لفظي له مما إستغرقهم الوقت والمجهود وتماهت صورة الدراسات التي كانوا يدرسونها .

مفهوم الحكم تعرض للمساءلة والتغير من عدة جوانب :

من حيث طريقة ممارسته : من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى .

من حيث من يمارسـه : بعد أن كانت هناك الدولة فقط أصبح هناك أطراف أخرى .

من حيث أهدافـه : فبعد أن كانت محلية أصبحت عالمية .

فنظرا للعجز الذي أحاط بنموذج الحكومة التقليدية ونظرا لتراجع أدوارها المؤسـسية وسلطاتها التنفيذية في حكم المجتمع ودعم مصالحه العامة ونظرا للعولمة أصبح الحـديث أكثر تطرفا حول ما يسمى الحكم بدون حكومة Governance Without Governement كدعوة للخروج عن النزعة المركزية والإنفتاح في الحكم والمسؤولية نحو جميع الأطراف المعنية فالوطنية والإلتزام والمواطنة والولاء والقيادة السياسية وقيام السلطة التنفيذية إلى جانـب السلطات الأخرى ، كلها مسؤوليات باتت تتجاوز قدرة الحكومة الرسـمية علـى الوفـاء بالإلتزامات المرجوة بشأن المجتمع والرفاهية وأصبح نموذج الحكومة التقليـدي عـاجزا وتلك هي الإشكالية التي تدفع إليها عوامل العولمة .

جدير بالذكر التنويه قبل الخوض في دلالات وتمظهرات مفهوم الحكم ، الإشارة إلـى أننا في هذا البحث نفضل إستعمال لفظة الحكم كما هي دون أية تكاليف بدلا من إستعمال المصطلحات الأخرى المختلفة والتي تؤدي إلى خلق إرتباك لفظـي ومفهومـاتي علـى مستوى الفصل بين المفهوم الأصيل والمفاهيم الأخرى سـواءا المتطـورة أو المنافـسة وسنبرر ذلك فيما سيأتي .

المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي للحكم .

مصطلح الحكم يتوزع على عدة مجالات لغوية وينتمي إلى أكثر من معنى واحد لكنه في الأصل سواءا في اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية كان يؤدي نفس المعنى ويقتصر في دلالاته على معناه التقليدي والمرتبط أساسا بالحكومة إلا أنه وباختلاف الظروف وتواتر الأسباب وتعددها تغيرت الدلالات والمعاني ، فالتأصيل المفاهيمي للحكم يقودنا إلى جذور المصطلح من حيث إنتقاله لغويا من المجال اللساني الانجليزي إلى الأدبيات العالمية المختلفة ، رغم أن الحكم مصطلح فرنسي بحت يعود للقرون الوسطي قبل أن ينتقل إلى إنجلترا في ظل هشاشة الحدود اللغوية في أوروبا القديمة وأصبح تعبيرا عن نمط تنظيم السلطة الإقطاعية في المملكة .

مع ظهور الدولة الحديثة بدأ مجال الفصل يتسع بين الحكم والحكومة لصالح الحكومة خاصة مع مفاهيم ماكيافيلي وجون بودان للسلطة ، ومع بداية الفصل بين السلطة السياسية والأشكال الاجتماعية للتنظيم ظهرت مقاربات جديدة أسست لخطاب فكري حول الحكم على غرار مقاربة نهاية التاريخ لفوكوياما وقبله هيغل ومقاربة الحكم الراشد التي تمتد أصولها إلى نهاية القرون الوسطى [1].

من الأهمية بمكان قبل الخوض في دراسة العلاقة حكم /عولمة سواءا في صورها المحلية أو العالمية الرجوع إلى اللغة لتحديد المعنى اللغوي لمفهوم الحكم وذلك إستئناسا بمعايير التأصيل التي يتم الاسترشاد بها في ضبط أبعاده ومقارباته ، فضلا عن محاورة ومساءلة معناه الإصطلاحي والمفهوماتي إنطلاقا من إعتبارين أساسيين إثنين:

– الاعتبار الأول ويتعلق بإشكالية حركية المفاهيم وعدم إستقرارها ، فمصداقية المفهوم لا تتحقق إلا بثبوت وإستقرار الظاهر القيمية التي عبر عنها وتمأسس من خلالها.

– الاعتبار الثاني ويرتبط بتصاعد المعايير العالمية بحكم الممارسات ذات الأبعاد الكونية وتراجع الخطاب ذو القاعدة القطرية.

وهما الاعتباران اللذان جعلا من مفهوم الحكم يتمظهر بأشكال متعددة ومعقدة .

---

[1] : Chris Brown , Op Cit , p . 155.

المطلب الأول : مفهوم الحكم بين المقاربة اللغوية ومقاربة الضيق والإتساع .

إن الكلمة في اللغة العربية قد لا تجد لها مقابل في اللغات الأخرى ، أو العكس قد تكون الكلمة أو المعنى الذي يقصد في اللغات الأجنبية لا يجد له مصطلحا في اللغة العربية ، لكن في نفس الوقت قد تكون الكلمة في اللغة العربية ذات معنى واضح ومتوافق مع ما يقابلها في اللغات الأجنبية إلا أن طريقة إستعمالها قد تحدث الفارق كما هو الشأن بالنسبة للحكم ، فاستعمالاته تختلف بشكل بارز كل حسب طريقة إستعماله له ، فإذا وضعنا إزاء هذا اللفظ ما يقابله في اللغات الأوروبية وخاصة الإنجليزية والفرنسية فإنه يبدو للوهلة الأولى بأنه ليس له نفس المعنى ولكن إذا رجعنا إلى حقله الدلالي نجده لا يختلف عنهما وإنما الفرق يكمن في وتيرة حركيته وتفاعله ، فالحكم كما أسلفنا ثابت وإنما هناك تغير على مستوى طريقة ممارسته ومن يمارسه وأهدافه .

فما يرتبط بالحكم هو التسيير والإدارة وهاتين العمليتين كانتا حكرا على الحكومة في إطار الدولة السيدة ، ولكن إمتدادا لهاتين العمليتين ونظرا لتوسعهما ودخول معطيات جديدة فرضت أبعادا أخرى كان لزاما الأخذ ذلك بعين الإهتمام ولكن ليس بإيجاد مصطلحات أخرى وإنما بإستيعاب توسيع النطاق والأهداف والممارسين ، بينما تبقى مفاهيم الإدارة والتسيير تتراوح بين مستويات خاصة وعامة ، فمثلا عندما نقول بأن الإدارة أصبحت تمارس من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل تجاوزا للطرح التقليدي الهيراركي فليس معناه أن الإدارة كمصطلح يقتضي بديلا له .

يثير مفهوم الحكم في هذه النقطة بالذات وجهات نظر أخرى مخالفة لتلك التي نتبناها فهناك من يرى بأن الأمر يتعلق بظاهرة إختلاف المرجعية للحكم ، لفظ يدل في اللغة العربية على معنى بينما يحيل مقابله في اللغات الأوروبية الحديثة إلى معنى آخر مختلف أو أدق أو أوسع ، أفقر أو أغنى الخ على حد تعبير الأستاذ عابد الجابري الذي يفضل تسمية الحكم في تجلياته الحديثة بالكوفيرنانس بدلا من الحكم لأنه لا يوجد أي مفهوم مقابل للمفهوم الأجنبي في اللغة العربية ، وكل هذا وذاك ينطوي في إطار ما عبر عنه ببيير بورديو بأن إستعمال لفظة La gouvernance هو نوع من عولمة اللغة والعقول [1].

---

[1] : Pierre Bourdieu, **Les structures sociales de l'économie** , (Paris : Seuil , 2000) , p . 22.

إستجلاءنا لهذه الإشكالية تقتضي وضعها في سياق منهجي مناطه التأصيل لبعد ثنائي قائم على وتيرة جدلية مجالها الضيق والإتساع في نطاق الظاهرة الواحدة ، فالحكم مفهوم يحمل معنى ضيق فرضته إعتبارت معينة وله معنى واسع أيضا فرضته إعتبارات من نوع آخر وفي هذه الحدود يتعين رسم هذه الإشكالية وترسيمها ، فليس هناك إختلاف بين الحكم وبين المفاهيم الأخرى (التي سيتم التطرق إليها وتعدادها) وإنما هي نفس الوعاء الذي يتسع ويضيق حسب المؤثرات القائمة فكلما ضاق مجال الحكم كلما نحى منحى الحكومة وكلما إتسع مجاله كلما نحى منحى التعدد والإتساع وعدم التركيز .

الحكم لم يبق على شاكلته الأولى وإنما تطور تدريجيا ليصبح يحمل معاني جديدة أكثر شمولية وأكثر دقة وتعبيرا ، وهذا ما نستشفه في التراث الفكري والتاريخي الفرنسي والإنجليزي ، فبتتبع مسار هذا المصطلح في هاتين الثقافتين يتضح بأنه بدأت إستعمالاته في حدوده الضيقة حسب الظروف التي كانت قائمة في النظام الإقطاعي أو في نظام الدولة القومية بعد ذلك وتطور مفهومه تدريجيا ليحمل معاني جديدة تواكب التطورات الحاصلة وعلى رأسها تعدد الفواعل والعولمة .

في اللغة العربية عموما نجد للفظة الحكم إشتقاقات كثيرة(*)، لكن و بغض النظر عن تشعب دلالات لفظة الحكم في اللغة العربية فإنه يمكن إختزالها في معنيين رئيسيين :

(*): يقال حكم بالأمر حكما بمعنى قضى . ويقال حكم له ، وحكم عليه ، وأحكم فلانا عن الأمر ، وحكم بينهم . وحكم فلانا : منعه عما يريد ورده . وحكم حكما : أصبح حكيما . كما يقال أحكم التجارب فلانا : جعلته حكيما ، وحكم الشيء والأمر : أتقنه . وحاكمه إلى الله وإلى الكتاب وإلى الحاكم : خاصمه ودعاه إلى حكمه . وتحاكما : إحتكما . وتحكم عليه الشيء : إلتبس إذ يقال إستحكم عليه الكلام . والحاكم هو من نصب للحكم بين الناس .

يقال إحتكم في الشيء والأمر تصرف فيه كما يشاء ، كما هو الحال في إحتكم في مال فلان وإحتكم في أمره . والحكم والحكيم من أسماء الله عز وجل الحسنى . والحكم : هو العلم والتفقه . والحكمة : هي معرفة أحسن وأفضل الأشياء بأفضل العلوم والمعارف . وكذلك فإن الحكمة هي العدل . وعلم الحكمة هي الكيمياء والطب . والمحكمة هي الهيئة التي تتولى الفصل في القضاء في مكان إنعقاد هيئة الحكم . والمحكم : المتقن . وحكم حكما وحكومة بالأمر وللإنسان أو عليه وبينهم : قضى وفصل . وحكمه في الأمر : فوض إليه الأمر فيه . وحاكمه إلى الحاكم : دعاه . وإحتكم في الشيء تصرف فيه وفق مشيئته . والحكومة : إسم من تحكم في الأمر بمعنى حكم فيه . وحكم حكما وحكومة في البلاد : تولى إدارة شؤونها فهو حاكم . والحَكَم : الله عز وجل ، وهو الحكيم . ومن صفات الله : الحكم ، والحكيم والحاكم وهو أحكم الحاكمين . والقضاء يعني الحكم . وفصل الخطاب : الحكم بالبينة والحكم هو القضاء والجمع أحكام ، وقد حكم عليه بالأمر حكما وحكومة ، و بينهم كذلك . والحاكِم : منفذ الحكم. والحكومة هي

أحدهما الفصل في أمر متنازع فيه ومنه القرار الذي يتخذه القاضي لجعل حد لخصومة أو نزاع معين ، وهذا يقابله في اللغات الأوربية لفظ آخر Jugement , Judgment وثانيهما المنع والردع ، ومنه الحَكَمة وهي ما أحاط بحنكي الفرس من لجامه يمنعه من مخالفة صاحبه ، ومن هذين المعنيين أخذ معنى الحُكم الذي يعني ممارسة السلطة لتدبير الشأن العام والفصل في الخلافات والنزاعات إلخ [1].

مصطلح Gouvernance في القاموس الفرنسي هو الاسم الذي كان يطلق في عهد الإقطاعية على بعض المحاكم في منطقة Artois و La Flandre الفرنسيتين ، لأن حكام هذه المناطق كانوا أول القضاة في هذه المرحلة ، ويحمل المصطلح الأنجليزي Governance نفس دلالة مصطلح Gouvernement الذي يعود في النظرية السياسية الأنجلوأمريكية على المؤسسات الرسمية للدولة والسلطة القهرية المشروعة التي تحتكرها ، غير أن الأعمال الكثيرة التي أنتجت في الموضوع تبين أن استعمال ودلالة هذا المصطلح قد تغيرت بحيث أصبح مصطلح La Gouvernance الآن بمثابة تعريف جديد للحكم ، تنظيم جديد للسلطة أو شكل جديد لحكم المجتمع [2].

لفظ Governance ، الذي يقابله لفظ الحكم كترجمة عربية له مشتق من لفظ Govern الذي يعني في آن واحد : الحكم بمعنى ممارسة السلطة (الحكومة Government) من جهة والرقابة والتوجيه control من جهة أخرى ، وبالتالي يفيد في الإنجليزية معنى الرقابة

أرباب أو أصحاب السياسة والحكم الذين يسوسون البلاد ويحكمونها وهم الهيئة أو الجهة الحاكمة التي تتألف ممن يتولون تسيير شؤون البلاد وإدارتها لخدمة الشعب والوطن .

(أنظر : إبراهيم مصطفى وآخرون ، **المعجم الوسيط** ، (إسطنبول : دار الدعوة ، 1989) ، ص ، 190) .

وقد جاء في القرآن الكريم بعض الآيات الدالة على الحكم : (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) الآية : 44 من سورة : المائدة . (وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لِما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون . وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبَع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وإن كثيرا من الناس لفاسقون . أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقومٍ يوقنون) . الآيات : من48 إلى 50 من سورة : المائدة .

[1] : محمد عابد الجابري ، "هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف ؟" **في مجلة البرلمان العربي** ، العدد 81 (لبنان : الإتحاد البرلماني العربي ،2001).

http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v102/studies.html (2008/01/12)

[2] : Stoker Gerry, " Cinq propositions pour une théorie de la gouvernance" , **Revue Internationale des Sciences Sociales (R.I.S.S.)**, N° 155,(1998) . p.19 .

والتوجيه والتدبير وأيضا معنى السيطرة وممارسة السلطة وهو غير الحكومة بمعنى الجهاز المعروف (وزارة ...) Gouvernement, Government كما أنه لا يدخل في علاقة إشتقاقية مع اللفظ الإنجليزي الذي يفيد الحكم بمعنى حكم القاضي [1].

ويذهب الكثير من الباحثين إلى أن المصطلح الإنجليزي منغرس في الثقافة اللاتينية الكلاسيكية وفي اليونانية القديمة بحيث كان يفيد "قيادة" السفن في هاتين الثقافتين ، ثم تطور المفهوم فيما بعد ليدل على فعل أو طريقة الحكم ، ولمدة طويلة بقي إستعماله محصورا أساسا في المسائل التشريعية والدستورية التي تهم " شؤون الدولة " غير أنه منذ خمسة عشر سنة أصبح المفهوم يستعمل في سياقات عديدة ، عبارة عن مفتاح لجميع الأبواب ، إنه مفهوم موضة قد يدل عن كل شيء وقد لا يدل عن أي شيء [2].

فإذا كان مصطلح الحكومة Gouvernement يرادف مصطلح القيادة (قيادة زورق) أو الإدارة فإن مختلف القواميس الفرنسية تكاد تجمع على أن للمفهوم صلة وطيدة بالحقل السياسي عندما يتم تعريفه بالإدارة السياسية أو ممارسة السلطة السياسية أو مجموع القوانين العامة التي تدير الدولة ، إلخ ... ومن هذا المصطلح ينبثق مصطلح حكومة الذي يدل على طاقم حديث في إدارة وتسيير الشأن العام .

إن مصطلح الحكم الذي يقابله باللغة الأجنبية مصطلح (Governance) ليس كلمة جديدة إلا أن ظهورها في النقاش حول المؤسسة الاجتماعية يعتبر، نسبيا ، تطورا جديدا ، ولعل هذا المصطلح عند البعض يفتقر أيضا إلى الترجمة الدقيقة إلى اللغات الأخرى ، وهذه الإشكالية خلقت لدى الكثير أيضا مشكلة في إختيار المصطلح المناسب والمعبر في اللغة العربية بالرغم من أن رؤيتنا مستقرة على ثبات المصطلح أي الحكم لما له من دلالات لفظية ومفهوماتية بعيدة عن التداخل مع باقي المفاهيم الأخرى كما أنه لا يخلق أي مشكلة بخصوص الترجمة ، لأن المفهوم كما هو في اللغة العربية – الحكم – يستوعب جل هذه المعاني الجديدة ويتسع لها كما هو الحال بالنسبة للغة الفرنسية والإنجليزية ، فكيف يتسنى

---

(1): محمد عابد الجابري ، المرجع السابق .

(2): ورد عبد المالك ، " السياسات العمومية والحكم التشاركي ، نحو فهم سوسيولوجي " ، **في مجلة فكر ونقد** ، العدد 72 ، (الرباط : أكتوبر 2005). http://www.aljabriabed.net/n72_01ward.%282%29.htm(10/11/2009).

للمصطلح أن يبقى ثابتا في كلتا اللغتين رغم التغيرات والتحولات بينما في اللغة العربيــة فإنه يقتضي إيجاد مصطلح آخر .

فبمقاربة مصطلح الحكم لفظا ومعنى باللغة الفرنسية أو الإنجليزية يتضح بــأن لــيس هناك إختلاف كبير سواءا في تمثلاته التقليدية أو الحديثة ، فمفهــوم الحكــم بمفهومــه التقليدي المرتبط بالحكومة يقصد به الأجهزة والأدوات السياسية التي يقوم المسؤولون من خلالها بتطبيق السياسات وصنع القرارات ، وقد تطور هذا المصطلح تطورا مهما فــي أساليبه وممارساته حيث لم يعد حكرا على فئة جد محصورة ، بل كــان لانبثــاق ثقافــة سياسية جديدة دورا حاسما في ذلك بما يعنيه ذلك من إعادة هيكلة النسق السياسي والحــد من الميولات الأحادية في صناعة القرار السياسي .

فالحكم أشمل من مفهوم الحكم بالمعنى المؤسسي (البنائي/الوظيفي) يحتوي كل الأنشطة المرتبطة بالحكم وعلاقة الحكومة بالقطاع الخاص وبالمجتمع المدني ، وهذا ما يعطي الفرصة لدراسته على المستوى الجزئي (Micro) على مستوى إدارة المنظمات مثل الأقسام العلمية والجامعات بالإضافة إلى إمكانية دراسته على المستوى الكلي للدولة (Macro) .

ما يميز ترجمة مفهوم Gouvernance إلى اللغة العربية هو وجود عدة ترجمات لا تعكس دلالات المفهوم وأهدافه فعلى سبيل المثال تم ترجمة المصطلح في العربية إلى العديد من الكلمات مثل : "إدارة الحكم" ، " الحوكمة " ، " الحاكمية " ، "الحاكمة" ، "الحِكمانية " " الإدارة المجتمعية " ، " الحكامة "، " الحكم التشاركي " ، " الحكم " ، " الإدارة المجتمعية " ....إلخ. إضافة إلى ترجمته إلى عبارة إدارة شؤون الدولة و المجتمع والواقع أن المفهوم الذي لا يستقر على معنى واحد من المعاني السالفة لا يخدم الموضوع وإنما يزيده تعقيدا وغموضا .

الإتفاق على التعريف المحدد والدقيق لمصطلح الحكم أخذ أبعادا ومضامين عديدة ففي إحدى الندوات الدولية الحديثة قام عشرون أكاديميا وممارسا بتتبع جذور المصطلح إلــى القرنين السابع عشر والثامن عشر، في إنجلترا، حيث جمعوا التعاريف مــن المــصادر العديدة لها والتي أوضحت تطور إتساع معاني الحكم وخلصوا إلى أن التغيــر فــي دور الحكومة وتغير البيئــة التي على الحكومة أن تمارس دورهــا فيها قد تمخض عن جلــب

الحكم gouvernance إلى الاستخـــدام من قبل العامة كعملية(Process) ، حيث لم تعـــد كلمة حكومـــة (Government) كافية .

لقد ظلت المصطلحات الأجنبية التي تتعلق بالحكم (Gouvernance , Governance) تتراوح عند مفهومها التقليدي عندما يتعلق الأمر بالحكومة بينما أصبحت هذه المصطلحات تعبـــر عن المفهوم الجديد للحكم وهذا الإتجاه لم يتم إسقاطه على مصطلح الحكم في الدراســـات العربية وأريد له أن يظل حبيس مصطلح الحكومة وأنه لا بد من إيجاد بديل له ليعبر عن التغيرات الحاصلة وليوافق المصطلحات الغربية بالرغم من أن هذه الأخيرة بدأت بمفهومه التقليدي وإنتهت لمفهومه الحديث ولم تكن بحاجة إلى مصطلحات بديلة .

مصطلحات الحكم في اللغة العربية:

لعله من اللافت للنظر أن تشتقَّ من مصدر ثلاثي واحد في اللغة العربية (ح ك م) كلمات متعددة تخص جوانب مختلفة من نسق الحكم بالمعنى الحديث (لاحظ تعدد الأصول اللغوية للكلمات المناظرة، باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، للألفاظ العربية المشتقة من هذا المصدر) وتضفي اللغة العربية على مفهوم الحكم، في الوقت نفسه، جلال العلم والحكمة والعدل على أساس من القاعدة القانونية.

وفقا للمعجم الوسيط(مجمع اللغة العربية، القاهرة) يقال : (حَكَمَ)– أي قَضَى .ويقال :حكم له، وحكم عليه، وحكم بينهم، فالحُكم يقوم على القضاء بين الناس، ولكن وفق أيّ معيار؟.

يعني(الحُكْمُ) أيضاً العِلم، والتفقُّه أي العِلم العميق بالقواعد القانونية وبتفسيرها، مما يبين أن المعيار في الحكم هو إعمال القواعد القانونية، وتفسيرها.

يعني(الحكم) كذلك (الحِكْمَة) ، مما يتيح المجال لاعتبار مبادئ سامية (الرحمة فوق العدل) أوالمصلحة العامة ، في القضاء . والعَدلُ هو أحد معاني (الحِكْمَة) و (المَحْكَمَةُ) هي هيئة قضائية تتولى الفصل في المنازعات.

و (الحُكومةُ) تعني ردَّ الرجلِ عن الظلم، ولكنها تستخدم محدثاً بمعنى الهيئة الحاكمة . الأصل في الحكومة إذاً هو الرد عن الظلم، أو إقامة العدل.

و (الحَاكِمُ) هو مَن نُصِّبَ للحُكم بين الناس . وينطوي التنصيب، من قبل آخرٍ، منطقياً على إمكان التنحيةِ، الذي ينطوي بدوره مساءلة الحاكم . ويشتق من المصدر الثلاثي أيضاً (تَحكَّمَ) أي إستبدَّ . ولا ريب، في ضوء كون العدلِ قيمةً عليا، إن الاستبدادَ موجب للعز لِ.

وهكذا تضم إشتقاقات هذا المصدر الواحد البسيط (ح ك م) كل مفردات نسق الحكم المعاصر تقريباً، وتقيمه على دعائم نبيلة من العلم والعدل والحكمة . ويعنينا هذا الثراء اللغوي مفاهيم التمثيل والمساءلة، وهي،كما نفهم، جوهر الحكم.

<u>**المصدر**</u> : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(المكتب الإقليمي للدول العربية UNDP)،" تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 "،(نيويورك :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2002) ، ص . 102.

المطلب الثاني : الحكم كظاهرة كونية .

" **نحن نقول ' الحكم ' لأننا لا نعرف حقا أن نسمي ما يجري** " لورانس فنكلستين [1].

قليلة هي المصطلحات التي نالت إهتماما فكريا ومؤسساتيا مثل مصطلح الحكم ، وفي خضم الاتجاهات والتيارات الفكرية التي حاولت مقاربة هذا المصطلح نجد أنه بقي مجهولا أو بالأحرى فكرة تحتاج إلى إعادة تعريف بين الوهم والمشروع السياسي .

إنه بينما يتم التعامل مع الحكومة على أساس أنها مؤسسة فإنه ينظر معظم الباحثين والمراقبين إلى الحكم بأنه عملية وذلك هو مناط التفرقة بين المفهومين ، والعملية عندما تتفاعل أو تتعدد تتحول إلى ظاهرة ، فلم يعد ينظر للحكم كمجرد مفهوم بل تجاوز ذلك ليصبح ظاهرة تنطوي على العديد من العلميات وتتفاعل فيها عناصر مختلفة ، فلم يعد يقصد به تلك الآليات التي تحتكرها الدولة لممارسة السلطة ولم تعد تقتصر على مجرد آليات ومؤسسات وتسيير بل هو أكثر من ذلك ، يحمل معانى التغير والمشاركة والإصلاح والتنمية ، وبالتالي يتسع الإصطلاح العربي (الحكم) بمفهومه التقليدي ويصبح من العجز الإقتصار على هذا المعنى في عصر العولمة .

في فضاء زمني يمثل عشرية التسعينيات من 1990 إلى 1999 خرج مفهوم الحكم إلى مجال الإستعمال اليومي ، فالمفهوم في حد ذاته ليس جديدا لكن إستعماله في النقاشات حول التنظيم الإجتماعي يعتبر جديدا نسبيا وهذه الخاصية جعلت الآراء تختلف حول معانيه ، فعالم التسعينات كان بحاجة لمسميات جديدة لكي تفسر وتبرر التغيرات التي شهدها فظهرت العولمة والحكم وغيرها .

عندما ظهر المفهوم الحديث والموسع للحكم على الساحة العالمية في التسعينيات حمل طابع الوهم وبطبيعة ليبرالية تجسد فكرة "حكومة بدون حكام" أو " حكومة بدون هيمنة الحاكم " كحلم على حدود الليبرالية السياسية القائمة على معايير سياسية محددة تنتقل من

---

[1] : Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg , **Global Governance as a Perspective on World Politics** , (Global Governance , 2006) , p. 187 .

مفهوم "الحكومة الكبرى " إلى تفويض الصلاحيات والأنشطة العديدة لفواعل خاصة "سوق ، مجتمع مدني ، منظمات حكومية ..." [1].

ظهر مفهوم الحكم GOVERNANCE [*] ليشغل موقع الصدارة بين مختلف المعطيات العالمية كالعولمة والتحول الديمقراطي ، وذلك لما أثاره من جدل واسع النطاق بين مؤيد ومعارض ، خاصة أنه يسعى إلى بلورة الشكل الذي يجب أن تكون عليه طبيعة العلاقة بين كل من الدولة والحكم من ناحية ومؤسسات المجتمع المدني من ناحية أخرى مع التأكيد على كل من الشفافية والمساءلة في ظل حكم رشيد ، وإن واجه – مثل غيره من المصطلحات – صعوبة الوصول إلى تعريف إجرائي محدد بصدده ، وهنا تجدر الإشارة إلى تعدد أبعاد هذا المفهوم ليشمل كلا من المجال السياسي والإقتصادي والإجتماعي والدولي .

وقد تم التوضيح سلفا بأن مفهوم الحكم إعترته عدة تحولات صاحبها إنبثاق نظرة ومقاربة جديدة تجعل من توريط مختلف الفاعلين سندها بامتياز تحت ما يعرف الآن : La Gouvernance أو Governance القديمة نوعا ما ، والتي كانت بالأصل مرادفة لكلمة Governement (حكومة) ، ولكنها سخرت كمصطلح ملائم للأثر الجماعي لمختلف المؤسسات شبه الحكومية التي إنتشرت خلال القرن الماضي أو أكثر [2].

يعرف قاموس بنغوين الحكم بصورته الجديدة بأنه : مصطلح ليس مرادفا للحكومة ومع أن المفهومين يشيران إلى أنظمة حكم فإن الحكومة توحي بأنشطة تنظمها سلطة رسمية في حين أن الحكم أقل تماسكا ويشير إلى أنشطة غير مدعومة بالضرورة بأي سلطة قانونية أو ذات سيادة . لذا فالحكم له معنى أوسع من الحكومة ، فهو يتضمن المؤسسات الحكومية ولكنه يشمل أيضا آليات تنظيمية غير رسمية أكثر كثيرا ما توجد في

---

[1] : Pascal Lamy , " La gouvernance, utopie ou chimère " ، **Etudes**, (2005/2) , Tome 402 , p. 153.

[*] : الملاحظ أننا نتعمد إدراج مصطلح الحكم جنبا إلى جنب مع المصطلح الأجنبي لتبيان أن المقصود هو المعنى الموسع والحديث للحكم وليس المعنى التقليدي في محاولة لإعطاء دفعة لهذا المصطلح ليصبح إستعماله كما هو الحال بالنسبة للغات الأخرى وبالتالي فإن المقصود بإستعمال مصطلح الحكم في البحث هو المفهوم الجديد والموسع بينما يصبح الحكم التقليدي كتحصيل حاصل لذلك .

[2] : Chris Brown , Op Cit , p . 130.

غياب السلطة المركزية ويستخدم هذا المفهوم كثيرا في العلاقات الدولية كمرادف لبناء المؤسسات وإيجاد الأنظمة [1].

يعرف روبرت كيوهن وجوزيف ناي الإبن الحكم بأنه الإجراءات والمؤسسات رسمية وغير رسمية التي تقود وتكبح الأنشطة الجماعية لجماعة ما ، والحكومة جزء فرعي يتصرف بسلطة ويضع إلتزامات رسمية ولا يحتاج الحكم بالضرورة لأن تقوده حكومات فقط ومنظمات عالمية تفوضها الحكومات بسلطة ما ، إذ ترتبط بالحكم الشركات الخاصة وروابط الشركات ، والمنظمات غير الحكومية وروابط المنظمات غير الحكومية ، وغالبا ما يكون ذلك بالتعاون مع هيئات حكومية لإبداع الحكم وأحيانا بدون سلطة حكومية [2].

وقد أستعمل مفهوم الحكم بطريقة ضيقة من طرف المؤسسات المالية الدولية لتحديد المؤسسات ، الممارسات السياسية ، أنماط تسيير الإدارات الشعبية والشركات الخاصة والتي ستكون مهمة في تنمية الدول الفقيرة وهو المفهوم الذي تأكد بصورة رسمية في أعمال مؤتمر OCDE ، و حسب لجنة الحكومة العالمية فإن التحديات الكونية تفرض تظافر الجهود حتى يتم تقارب في وجهات النظر وتضامن جماعة دولية حقيقة . فيعرفه البنك الدولي بأنه " أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية " ، كما يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة الأفراد والجماعات وتحقيق مصالحها " .

الملاحظ من خلال التعاريف السالفة أن مفهوم الحكم إنفصل عن مفهوم الحكومة من ناحية المبنى والمعنى وأصبح ما يراه البعض من أن الحكم يساوي الحكومة معنى ضيق ومحدود لان الحكم أوسع من الحكومة التي تقوم بالتكفل الإجتماعي في إطار النشاط العمومي لكن هذا النشاط يتجاوز حاليا الحكومة إلى المنظمات الدينية ، العسكرية ، المدنية التي أصبحت تقوم بأدوار عمومية ، وعند البعض الحكم هو فن حكم المجتمعات والمنظمات ، وهو تعريف يمتد في جذوره إلى التعريف اليوناني القديم الذي يرتبط مفهوم الحكم بمفهوم قيادة السفينة ، بينما تعريف آخر يدمج في إطار الحكم كل قطاعات المجتمع

---

[1] : غراهام أيفانز وجيفري نوينهام ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، (الإمارات العربية : مركز الخليج للأبحاث ، 2004) ، ص . 284 .

[2] : روبرت و . كيوهن و جوزيف س . ناي الإبن ، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة** ، ترجمة ، محمد شريف الطرح ، (المملكة العربية السعودية : مكتبة العبيكان ، 2002) ص . 32 .

التي لديها مصالح وتأخذ قرارات في ظل قيم ومؤسسات محددة سواءا كانت وطنية محلية أو عالمية [1].

الحكم عقد إجتماعي جديد ذو طابع عالمي والمشروع الذي يحمله هو بنـــاء ســـلطة ديمقراطية عالمية تنتج معايير وقيم مشتركة ما فوق وطنية ، وقد ولد حوله نقاشا نقديا من طرف اليساريين و دعاة السيادة المطلقة حول طبيعته و أفكاره الداعية للخصخصة ، كما أن المفهوم – مفهوم الحكم " la Gouvernance " – يندرج ، مـــن جهـــة ، ضـــمن شـــبكة مفاهيمية واسعة لكونه يرتبط إرتباطا عميقا بمجموعة من المفاهيم مـــن قبيـــل : (مفهـــوم التنمية ، مفهوم المجتمع المدني ، مفهوم المواطنة، مفهوم دولة الحق والقانون...) ، ومن جهة ثانية ، فإن لهذا المفهوم سيرورة تاريخية خاصة به ، حيث إرتبط بكيفية إدارة الدول والحكومات للشأن العام ، لذلك أصبح لفظ حكـــم Gouvernance ، يفيـــد معنـــى الرقابـــة والتوصية والتدبير، وأصبح منظرو الليبرالية الجديدة يلحون على أن المقصود بالحكم هو الجمع بين الرقابة من الأعلى (الدولة) والرقابة من الأسفل (المجتمع المدني) [2].

يثير تحديد المصطلح العربي الأدق للفظة "governance" الإنكليزية جدلا واسعا ولا يزال نظرا لاعتبارات سياسية ودينية ولغوية وإقليمية مختلفة ، وهذا ما تجسد في عدة مصطلحات يمكن توضيحها في الجدول التالي (الجدول رقم : 03):

---

(1) : Institut sur la gouvernance , "comprendre la gouvernance" . Préparé pour : L'atelier sur la gouvernance pour le projet Metropolis Les 10 et 11 décembre 2001 Ottawa .P.01.
http://iog.ca/sites/iog/files/goodgov_f.pdf (2010/01/02)

(2) : محمد المصطفى الإدريسي ،" في الحاجة إلى الحكامة الجيدة " ، **في مجلة فكر ونقد** ، العدد 93، (الرباط : ديسمبر 2007)
http://www.aljabriabed.net/n93_02idrissi.htm.(15/01/2010)

01-	**إدارة الحكم :** تبنى تقرير الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2003) الذي وضعه قسم البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مصطلحان هما إدارة الحكم والحكم الجيد للإشارة إلى مفهومي "governance" و" good governance" على التوالي ، وقد إختار البنك الدولي أحد المصطلحات قيد التداول الأقل إثارة للجدل والأقل تحميلا للمعاني السياسية ، فترجمة مصطلح إدارة الحكم إلى الإنكليزية ترجمة حرفية توصّنا إلى عبارة "management of governing" أما بالنسبة إلى تعريب "good governance" فقد أبقي على مفهوم الحكم وأضيفت إليه صفة "جيد"، وهي أبسط الترجمات للفظة "good" وأقلها تحميلا للمعاني الضمنية.
02-	الحاكمية : من أول المصطلحات التي تم إستخدامها للدلالة على مفهوم "governance" ، المشتق من الجذر اللغوي حَكَمَ ، لكن مراقبين علمانيين إعترضوا على هذا المصطلح لأن العلماء المسلمين يستخدمونه أيضا للإشارة إلى حاكمية الله ، كما لاقى اعتراضا من علماء في المغرب إعتبروا أن المصطلح نشأ في المشرق وبالتالي لا يراعي الفروقات الإقليمية الدقيقة القائمة على صعيد اللغة العربية ، وإقترحوا مصطلحا بديلا هو الحوكمة الذي لقي إستحسانا في شمال أفريقيا.
03-	الحوكمة : بعد المعارضة التي لقيها مصطلح الحزكمة ، فقد تم إنعاشه مؤخرا بعد أن وافقت عليه جامعة الأزهر في القاهرة ، وقد أعطي المصطلح زخما جديدا بعد إضافة لفظة الشركات إليه ما ولّد عبارة حوكمة الشركات أي "corporate governance" أو "the governance of companies" بالإنكليزية.
04-	الحكم الصالح : يترجم حرفيا إلى "virtuous governing" بالإنكليزية وقد تعرض هذا التعريب لانتقادات فريقين : أولهما يتألف من عدد من الإصلاحيين والناشطين الذين رأوا أن لفظة صالح محملة بمعاني الحكمة والعصمة من الخطأ والنقاوة وكلها صفات قد يستحيل إيجادها في واقع عالم السياسة ، ما يجعل إستخدام هذه اللفظة للإشارة إلى أي نظام حالي في غير مكانه ، أما ثانيهما فيشتمل على الكثير من المحافظين والموالين لأنظمة سياسية حالية ، وقد إعتبر هؤلاء أن لفظة حكم (وبخاصة حين تُرفق بصفة صالح) محملة بمعان سياسية كثيرة ويشجع مؤيدو هذا الموقف على إستخدام مصطلحات بديلة لها طابع إداري أو تقني تفاديا لأي تلميح إلى الحكم أو ممارسة السلطة.
05-	الحكم الرشيد ، الذي يمكن ترجمته بعبارة "wise governing" بالإنكليزية ، ومع أن هذا

المصطلح يتضمن أيضا لفظة حكم التي تشير إلى ممارسة السلطة ، فقد إنصبت الانتقادات على الجزء الثاني منه الذي رأى فيه الكثيرون صبغة دينية كبيرة ، ويعارض الكثير من العلماء العلمانيين في كل أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصطلح الجديد نظرا لارتباطه بالخلفاء الراشدين الذين حكموا بعد وفاة الرسول (ص) مباشرة ، فضلا عن أن لفظة رشيد مشتقة من الجذر رُشد الذي يعني الإدراك والحكمة ويستخدم في عدد من التعابير العربية للإشارة إلى "البلوغ"، ما يؤدي إلى التحفظات ذاتها التي أثارتها لفظة صالح المشابهة.
06- الإدارة الرشيدة من المصطلحات الأخرى التي تم استعمالها للدلالة على " good governance" مصطلح مركب يأخذ بعين الاعتبار التحفظات المتعلقة باستخدام لفظة حكم كما أنه يخفف من حدة مفهوم رُشد أو رشيد المثير للجدل على الصعيد السياسي ، وذلك من خلال ربطه بفكرة الإدارة بدلا من الحكم ، وتفاديا للانتقاد الذي قد يثيره التخلي عن البعد السياسي لإدارة الحكم في مفهوم "governance"، يمكن إستخدام عبارة الإدارة الرشيدة مع عبارة إدارة الحكم للإشارة إلى "governance"، ما يعيد مفهوم الحكم فينطوي عليه ضمنيا المقابل العربي لعبارة "good governance".
07- الحكامة : مصطلح حديث النشأة مشتق من الجذر نفسه (حكم) وقد تم إستخدامه أحيانا في شمال أفريقيا ، مع أنه تعرض لانتقادات مماثلة تؤكد عدم صحته اللغوية.

(الجدول رقم : 02)

المطلب الثالث : مجالات الحكم وأشكاله .

لم يستقر مصطلح الحكم على حال ولم تكتمل صورته بوضوح رغم أنه دخل القاموس السياسي بقوة ، فهو يجمع بين حاجات المحكومين لشكل جديد من السلطة والقيم وحاجة العالم لنوع جديد من الحكومة لمواجهة المتغيرات السريعة التي تحيطه من كل جهة ، إلا أنه لا يزال – مفهوم الحكم – يلفه كثير من الغموض و الالتباس سواء من حيث ميلاده أو هوية إنتمائه أو أبعاده المباشرة وغير المباشرة ، الظاهرة والخفية ، أو من حيث معاييره ومقوماته المختلفة وتناول مفهوم الحكم وجعله حقلا للتفكير والمعالجة والدراسة هو من المواضيع التي لا زالت الدراسات والنقاشات والحوارات بشأنها مفتوحة وفي بدايتها ولا سيما بالنسبة للمجتمعات التي تسمى بـ"النامية" والتي تنعت بـ"المختلفة".

عموما فإن أي شكل من أشكال العمل الجماعي الهادف يمكن أن تعبر عن الحكم وهذه الأشكال قد تكون : عالمية ، وطنية ، مؤسسية ، ويشمل مجال تأثير الحكم : المواطنين التاريخ ، القيم ، الثقافة ، التكنولوجيا ، العادات ، إنه – الحكم – أسلوب جديد للقرار و ثمرة تفاوض مستمر بين أطراف مختلفة داخل المؤسسة ، المدينة ، الدولة وغيرها من الظواهر ظهرت داخل المؤسسة أو المنشأة بشكل سريع ثم سرعان ما تبنت أبعاد عالمية أوسع .

معظم الكتاب والباحثين في الحكم يتفقون بأنه يتعلق بإتخاذ القرارات نحو التوجه للمجتمع ولمؤسساته المختلفة ، فمثلا يتضح بأن الحكم يتضمن التفاعلات ضمن الهياكل والعمليات والتقاليد والتي تحدد كيفية ممارسة السلطة وكيفية إتخاذ القرارات وكيفية تعبير المواطنين ومن يهمهم الأمر عن وجهات نظرهم . فأساس الحكم هو كيف تمارس السلطة : من يملك النفوذ ومن يقرر وكيف تتم مساءلة صناع القرار ؟ لذا من الممكن إستخدام الفكرة في مضامين وسياقات مختلفة على المستوى العالمي ، والوطني والمحلي والمجتمعي و المؤسسي (أنظر الشكل 02) [1].

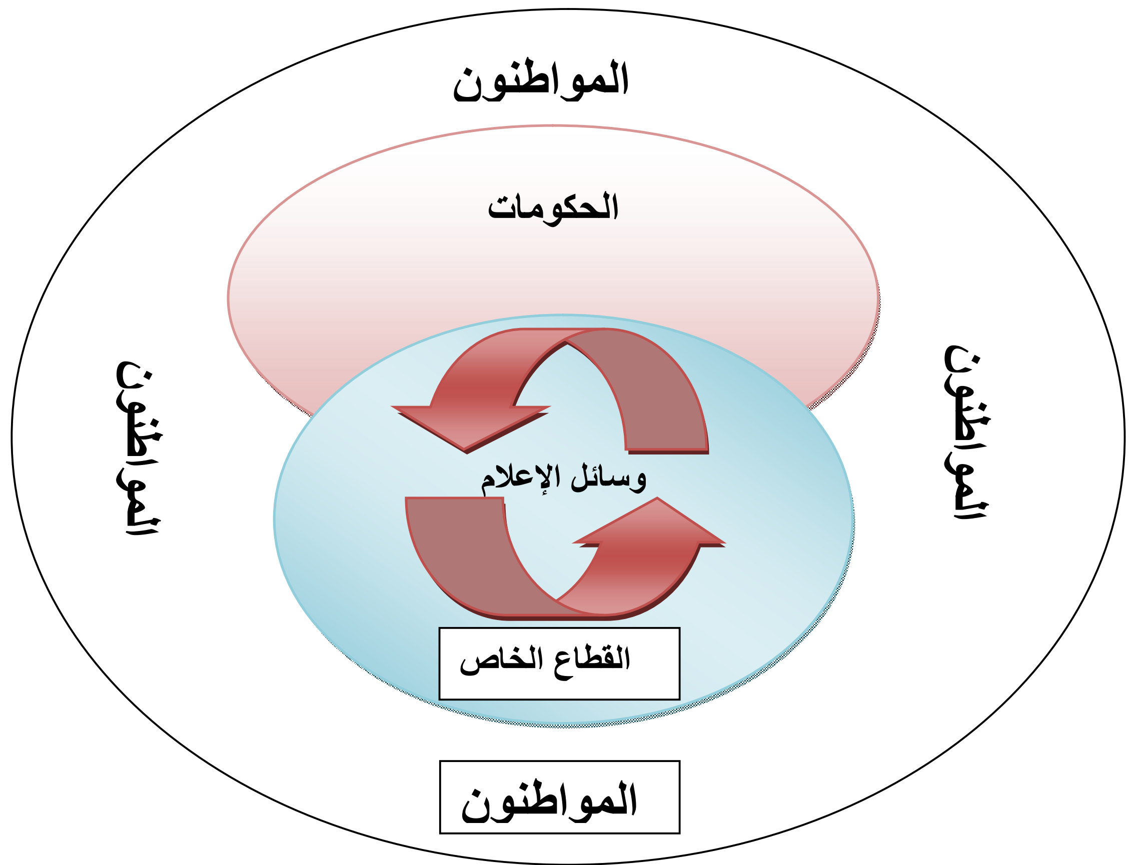
وعلى هذا الأساس يرى الجابري أن مفهوم الحكم أو الكوفيرنانس كما يفضل تسميته يراد به الإمساك بظاهرة معقدة ، قوامها آليات ومؤسسات وفاعلين في الدولة وسوق

---

[1] : Institut sur la gouvernance , Op Cit , p. 02.

ومحيط إجتماعي وأنواع التداخل القائمة بين جميع هذه العناصر كل ذلـــك فـــي مقاربـــة شمولية ومنهجية [1] .

الحكم يركز على الجوانب الأكثر إستراتجية للحكومة ، بما ما معناه تركيزه على القرارات الأكثر إتساعا والمتصلة بالتوجيه والأدوار ولا يقتصر على عملية تقرير ماهو الإتجاه الذي يجب الأخذ به ولكن يستدعي أيضا من ينبغي أن يشارك في إتخاذ القرار وبأية صفة.



(الشكل رقم : 02)

المصدر :

Institut sur la gouvernance , "comprendre la gouvernance" . Préparé pour : L'atelier sur la gouvernance pour le projet Metropolis Les 10 et 11 décembre 2001 Ottawa .P.02.
http://iog.ca/sites/iog/files/goodgov_f.pdf

---

[1] : عابد الجابري ، المرجع السابق .

هناك ثلاث مجالات ينتمي إليها مفهوم الحكم ويتفاعل فيها بشكل خاص :

01- الحكم في الفضاء العالمي أو الحكم العالمي والذي يتناول القضايا التي تخرج عن الصلاحيات المباشرة للحكومات المنفردة .

02- الحكم في الفضاء الوطني أو داخل البلد الواحد وغالبا ما يفهم هذا النوع من الحكم بأنه حكر على الحكومة والتي قد تشمل عدة مستويات : وطني ، إقليمي أو خاص بالدولة ، السكان الأصليين ، المناطق الحضرية أو المحلية . ومع ذلك ، فإن الحكم ولا سيما على المستوى المحلي يعني أيضا الدور الذي تلعبه جهات أخرى مثل منظمات المجتمع المدني في إتخاذ القرارات بشأن المسائل ذات الاهتمام العام.

03- الحكم في فضاء الشركة أو حكم الشركات ويتعلق الأمر بنشاطات المؤسسات المعتبرة كأشخاص معنوية والغير معتبرة كأشخاص معنوية والتي تسير عادة بمجلس إدارة . بعض هذه المنظمات يملكها ويديرها الخواص على سبيل المثال شركات المساهمة والبعض الآخر قد يكون ملكية عامة مثل المستشفياتو المدارس والشركات المملوكة للدولة ، وقضايا الحكم هنا تميل إلى التركيز على دور مجلس الإدارة وعلاقته مع الإدارة العليا (الرئيس التنفيذي أو المدير العام) ، وكذلك التركيز على واجب تقديم الحسابات للمساهمين والأطراف المهتمة [1].

تمارس الدول الحكم حسب مفهومها الخاص وكذلك بطريقتها الخاصة وذلك من خلال بلورة رؤى تتماشى مع إمكانياتها المادية والثقافية في إطار سعيها لفصل تقنية السلطة عن مصادرها الأصلية وإعادة وضعها ضمن سياق جديد مؤلف من مجموعات من العلاقات المكونة والمشروطة على نحو متبادل . فلا يمكن الإعلان عن إصلاحات أو تغييرات أو التماشي مع الواقع المفروض إلا بإعتماد أساليب حكم محسوبة تتأثر بالتاريخ والثقافة وحجم وقوة تلك الدولة وكذا بحسب العولمة والمجتمع الدولي ، وهذه الصورة تنتهي إلى تجسيد مقاربات عدة في إدارة الحكم ، ربما تنطلق من أبجديات مشتركة لكنها تأخذ بطرق مختلفة حسب طبيعة تلك الدولة وتدخل ضمن نطاق هذه التجارب : كيفية الموازنة بين الإقتصاد والسياسية في إطار المصالح والفوائد وتنظيم المرافق وإصلاح القوانين والإدارة

---

[1] : Institut sur la gouvernance.Op.Cit.

وتكريس مبادئ الحكم الراشد والمشاركة والتقاطع بين القطاعات المدنية والخاصة والتأثير في الأساليب السياسية عن طريق تنويع الفضاءات السياسية.

إن مفهوم الحكم يتسع ويضيق حسب الطريقة التي يستعمل بها وتبعا لما يتعرض له من مؤثرات مما ينجر عنه صعوبات ومعوقات متعددة الجوانب سوسيولوجية وسياسية وإقتصادية ، وبالتالي فإن طريقة ممارسة الحكم هي التي تتحكم في مداه سواءا على المستوى الداخلي أو الخارجي ، فقد تتحكم فيه المعلومة وقد تتحكم فيه المؤسسة وقد يتحكم فيه الفرد .

كل هذه الإعتبارات أدت إلى بروز أشكال مختلفة من الحكم (الممارسة تفضي إلى أشكال مختلفة للحكم تبعا لكيفية ممارسته أو ما يؤثر فيه أو المناخ الذي يوجد فيه) ولعل أبسط تفسير لذلك ينطلق من تمركز الحكم في جهة واحدة فيتشكل الحكم المطلق والتسلطي وقد يتوزع الحكم على مجموعة من الفواعل وقد ينطلق من حكم الشعب فيكون ديمقراطيا وقد يختلف ممارسي الحكم من خلال تركيزه في جهة معينة أو توزعه على جهات مختلفة .

من خلال الإطار التحليلي لمستويات الحكم يميز جيمس روزنو بين ستة 06 أشكال من الحكم ، بحيث ثلاث أشكال منها تعبر عن تعدد وإتساع مسار الحكم بل وإنشطاره إلى ما يمكن تسميته حكم شبكي من جهة وحكم جنب بجنب من جهة ثانية إضافة إلى ما يمكن وصفه من جهة ثالثة بحكم الواب هذه المسميات الثلاث تجعلنا نميزها عن ثلاث أشكال أخرى أقل تعقيدا على غرار: الحكم بدون حكومة من خلال الآليات الشبكية الغير رسمية والحكم عبر الحكومة من خلال الآليات البيروقراطية والسيادية والحكم عبر نموذج السوق من خلال آليات السوق الحرة .

يوضح روزنو أن ثلاثة من الأشكال المشار إليها أعلاه تعكس التعقد والإتساع والأسلوب الغير خطي لعمليات الحكم والتغذية العكسية والتي تواكب في نفس الوقت ظهور التشظي والتكامل في آن واحد أو ما يعبر عنه بعبارة مركبة (fragmegration) : إحدى هذه الأشكال يمكن أن يطلق عليه الحكم الشبكي من جهة والحكم جنب بجنب من جهة ثانية ويبقى الشكل الثالث ويصنف على أنه موبيوس الحكم على شبكة الإنترنت أو حكم الواب ، هذه المسميات الثلاث تجعلنا نميزها عن ثلاث أشكال أخرى تتميز عنها بأنها

أكثر وضوحا وأقل تعقيدا وأكثر خطية ولها مصادر مألوفة للحكم على غرار : الشكل الأول (الحكم بدون حكومة نموذج من أسفل إلى أعلى) من خلال الآليات الشبكية الغير رسمية النابعة من الضغوط الآتية من الأنشطة الأخرى للمنظمات غير الحكومية وجماعات الدفاع عبر الوطنية ، فحكومات الدول هي في الواقع مجرد مصدقة على السياسات في النهاية عند إستقبالها لتدفقات السلطة ، بينما الشكل الثاني وهو (الحكم عبر الحكومة نموذج من أعلى إلى أسفل) من خلال الآليات البيروقراطية والسيادية أو ذلك النموذج المستمد من التدفق التنازلي للسلطة والذي ينشأ داخل المؤسسة أو بين الدول والبيروقراطيات الوطنية الخاصة بها ، والشكل الثالث وهو الحكم عبر نموذج السوق ومن خلال آليات السوق الحرة فينبع من التدفقات الأفقية الرسمية حيث تحدث التبادلات الاقتصادية في إطار آليات تنظيمية رسمية [1] .

بالنسبة للحكم الشبكي فيشمل التفاوض المتساوي (غير هرمي) للجماعة المنظمة بشكل رسمي – بين الحكومات وضمن التحالفات التجارية أو بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية – والتي تدفع بآليات الحكم قدما وهي تنبع من الاهتمامات المشتركة حول مشاكل معينة.

بينما في ما يتعلق بنموذج الحكم جنب بجنب فهو لا ينشأ من صخب الضغوط الداخلية لمداولات المفاوضات الأفقية تلك التي تظهر على التوالي من أسفل إلى أعلى ، والحكم من أعلى إلى أسفل أو من الشبكة ولكن من التقاطعات التعاونية بين النخب غير الحكومية عبر الوطنية والمسؤولين في الدولة . هذه التقاطعات تتسم بكونها شاملة وفعالة بحيث أن التمييز بين المدخلات الرسمية وغير الرسمية ينهار ويصبح الإثنين متشابكين تماما وغير مميزين أو مبهمين .

---

[1] : James N.Rosenau , Governance a New Global Order , **IN** : David Held & Anthony McGrew , **Governing Globalization** , (Cambridge UK : Polity Press, 2002) , pp .80.

الشكل السادس (الحكم عن طريق الواب أو ما يسميه جيمس روزنو موبيوس الواب أو موبيوس شبكة الإنترنت [*]) فيحدث عندما يكون الدافع لتوجيه مسار الأحداث نابع من شبكة التفاعل عبر مستويات التجميع بين : الشركات عبر الوطنية ، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية . هذه التفاعلات المتعددة والمتنوعة تشكل بنية هجينة أين تكون ديناميات الحكم متداخلة جدا بين مستويات عدة لتشكيل وحدة واحدة على شبكة الإنترنت مثل العملية التي تبدأ كموبيوس لا يبدأ ولا يبلغ الذروة على أي مستوى أو في أي نقطة في الوقت المناسب [1] .

وفي إطار هذه الهيكلية تبرز عناصر رسمية ، غير رسمية أو رسمية وغير رسمية معا أي أنها هيكلية تعمل في إتجاه واحد أو في عدة إتجاهات ، فهي تعمل في إطار الدسترة أو في إطار القوى الخاصة العابرة للحدود من جهة وفي إطار البعد الوطني أو البعد الدولي من جهة ثانية والجدول التالي يحدد ذلك (أنظر الجدول 03) [2] . إنها هيكلية معينة ذات صلة على مستويات عديدة منها :

- درجة الرسمية التي بنيت عليها السلطة .
- درجة تدفق السلطة أفقيا أو عموديا .

---

[*]: المصطلح مأخوذ من علم الهندسة ، قياسا بالشكل الموبيوسي الذي هو عبارة عن تصميم ثلاثي الأبعاد يتشكل من إمتداد قصاصة مستطيلة بعد التواء نهايتها 180 درجة ، ثم التصاقهما بحيث تشكل حلقة ملتوية مستمرة . ويمكن البرهان بسهولة على أن هذا الشريط الحلقي ذو وجه واحد أو جهة واحدة ، سطح هذا الشريط في أي نقطة منه يكون امتدادا لبقية نقاطه أي أنه عبارة عن حلقة ذات وجه واحد ، هذا الشكل الفراغي وجد طريقه إلى قواميس اللغة الانكليزية كمصطلح مستقل بعينه منذ بواكير القرن العشرين واتخذ اسم mobius strip وأحيانا وذلك بناء على اسم العالم الألماني الذي ابتدعه أوكست فيردناند موبيوس August Ferdinand mobius.(1868-1790) وهو عالم فلك ورياضيات ألماني، يعد أحد مؤسسي علم الطوبولوجيا ، وهو فرع علم الهندسة الذي يعالج خواص الأشكال التي لا تتغير بالانحناء أو المط وما إلى ذلك.



[1]: James N.Rosenau , Op.Cit . P . 81.
[2]: Ibid .

يستعمل جيمس روزنو مصطلح : **fragmegration** للدلالة على(التكامل والتشظي في آن واحد) ويبدأ المناقشة عن طريق تقديم مصفوفة من عمليات الـــ"Fragmegrative" ويستعمل كلمة "Fragmegration" لوصف الدينامية المعقدة للسياسة العالمية ، فالكلمة هي مزيج من "التشظي "و" التكامل " وتمثل المستقبل النظري لمحاولات دراسة العالم بطريقتين مختلفتين في نفس الوقت ، فنظرة روزنو عن Fragmegration تدرس العالم السياسي على المستويين الجزئي والكلي في وقت واحد.

إنه مفهوم يضع جنبا إلى جنب عمليات التجزئة والتكامل التي تحدث داخل وبين المنظمات والمجتمعات والبلدان والنظم عبر الوطنية ، بحيث يكاد يكون من المستحيل عدم التعامل معها كتفاعل والنظر إليها بإعتبارها مرتبطة سببيا ، ما يميز مفهوم الـــ : Fragmegration هو تشتت السلطة بعيدا عن الدول والدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية والشبكات العابرة للحدود الوطنية وغيرها من الجهات الدولية الرئيسية الفاعلة .

جيمس روزنو يتجنب إهمال أي من النتائج التي توصل إليها ويضع صورة أكثر شمولية ، فعلى سبيل المثال على مستوى الاقتصاد الجزئي والتكنولوجيات يمكن كل من التلفزيون والانترنت والهواتف المحمولة الأفراد من التفكير ليكونوا على إتصال مع بعضهم البعض ، بينما على المستوى الكلي فتلك التكنولوجيات تجعل الجماعات أكثر إنفتاحا وتواصلا و تمكنهم من حشد الدعم ، فتوحيد وجهات النظر الجزئية والكلية تحت عدسة Fragmegration يوضح كيفية عمل هذه التكنولوجيات : تقييد الحكومات من خلال تمكين الجماعات المعارضة لتعبئة أكثر فعالية في حين تسرع وتسهل عمليات المراقبة الدبلوماسية والعمل الاستخباراتي ، وعلى الرغم مما قد يتعرض له المفهوم من إنتقادات إلا أن وجهة نظر روزنو وإبرازه لعلاقة Fragmegration بالعولمة يطرح تحديا مفاهيميا وضرورة إيجاد أطر نظرية جديدة قادرة على معالجة العمليات المعقدة للظواهر العالمية .

ستة أنواع من الحكم

	العمليات (نوع الجماعات المشاركة في هذا الشكل من الحكم)	
	متعدد الاتجاهات (عمودي و أفقي)	أحادي الإتجاه (عمودي أو أفقي)
رسمي	**الحكم من أعلى إلى أسفل** (الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية	**حكم الشبكة** (الحكومات والشركات عبر الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية) . والمنظمات غير الحكومية الدولية التحالفات التجارية) على سبيل المثال
غير رسمي	**الحكم جنب بجنب** (المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية ، الحكومات)	**الحكم من أسفل إلى أعلى** (الرأي العام الشامل ، المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية)
الهياكل مختلط (رسمي وغير رسمي)	**حكم موبيوس الواب** (الحكومات ، النخب ، الرأي العام ، الشركات عبر وطنية والمنظمات الحكومية الدولية	**حكم السوق** (الحكومات ، المنظمات الحكومية الدولية النخب ، الأسواق ، الرأي العام الشامل ، الشركات عبر الوطنية) ، المنظمات غير الحكومية المنظمات الغير حكومية الدولية).

(الجدول رقم : 03)

<u>المصدر :</u>

- James N.Rosenau , <u>Governance a New Global Order</u> , **IN** : David Held & Anthony McGrew , **Governing Globalization** , (Cambridge UK : Polity Press, 2002) , P.81.

المبحث الثاني : الحكم الراشد وتقاطعات الحكم .

إن البحث عن أفضل الأساليب لإدارة البشر والمكونات المختلفة للطبيعة تبلور مع ظهور الدولة الأمة ومعها الديمقراطيات الغربية الحديثة ، وعليه ليس غريبا أن يدخل الحكم ساحة النقاش العام في لحظة تاريخية هامة للمنظومة الرأسمالية ويطرح أسئلة مركزية حول تنظيم البشرية وخياراتها المستقبلية ولعله السبب الذي جعل الحكم يتقاطع في عدة نقاط مع الليبرالية الجديدة والعولمة وتصورات المؤسسات المالية الدولية ويجد له مجالا واضحا لتمييزه عن الحكم الراشد .

أهم عنصر جديد في الليبرالية الجديدة هو دعواها الإيديولوجية التي تبشر بنموذج جديد للدولة ، تمارس السلطة فيه على أساس مبدأ الحكم governance – أو الكوفيرنانس كما يسميه عابد الجابري – على غرار شركات المساهمة في النظام الرأسمالي ذي التقاليد الأنجلوساكسونية ، حيث يمارس حملة الأسهم نوعا من "الرقابة" والتوجيه عند توزيع الأرباح بهدف دفع المدراء إلى العمل على تحقيق أقصى قدر من الربح للمؤسسات التي يتولون تسييرها ، وهذا النوع من سلطة الرقابة التي يقوم بها حملة الأسهم لحث المدراء على تحقيق أقصى ما يمكن من الربح هو مضمون الحكم .

وتبعا للتعاريف السالفة للحكم يعتقد العديد من المؤلفين أن الحكم في حد ذاته ليس له أي مدلول معياري آلي (أتوماتيكي) إلا أن بعض أشكال الحكم بالتأكيد هي أفضل من غيرها ، وهذا ما يتجلى من خلال مفهوم الحكم الراشد ، هذا المفهوم الذي نال صيتا واسعا بالمقارنة مع مفهوم الحكم بصورته المجردة وكان وراء ذلك عدة أسباب يمكن إجمالها في محورين : المحور الأول ويرجع لتسارع الدول والحكومات إلى إستخدام المفهوم – مفهوم الحكم الراشد – لتبرير توجهاتها الجديدة سواءا تلك المقصودة أو المفروضة نحو التغيير والإصلاح والمحور الثاني يرجع إلى التغيرات الهيكلية والبنيوية التي طالت مفاهيم الحكم والحكومة في ظل بروز العولمة وسطوتها .

لكن ، بالرغم من ذلك فإن هذا المفهوم – مفهوم الحكم الراشد – الذي خاضت فيه الكثير من الأقلام وخاصة المؤسسات الرسمية والدولية إقتصادية أو سياسية أو حتى إجتماعية يطرح من زاوية بعيدة دلالات جديدة عن كنه التغير الذي يطال مفهوم الحكم

والإنتقال من صوره الدنيا إلى غاياته النهائية في سيرورة متكاملة تتخللها معطيات ومعايير مختلفة حسب الحالة أو الظروف القائمة في نطاق تلك الحالة ، وفي إطار هذا التصور يتداخل مجال الحكم والحكم الراشد بالرغم من أن هناك من يعتبرهما موضوعا واحد ولا مجال للتفريق بينهما.

المطلب الأول : حدود مفهوم الحكم الراشد .

بحلول أوائل التسعينات من القرن الماضي إتفق معظم الاقتصاديين الغربيين على سياسة عامة لإنعاش النمو في دول الجنوب ، وأطلق على هذه السياسة العامة إسم " إجماع واشنطن " ، وكان ذلك بمثابة رد فعل لعلاج ما أصاب دول العالم النامي من تراكم الاختلالات في الاقتصاد الكلي وغيرها من المشكلات التي صاحبت إستراتيجيات النمو التي تصممها الدولة في دعوة إلى نموذج خاص من الإدارة العامة البعيد عن النظام الدولتي والذي يقود إلى الإنتقاص من دور الدولة في التحديث والتنمية ، وقد تبلور من خلال هذه السياسة مفهوم الحكم الراشد كحل وكأسلوب لمعالجة هذه الإختلالات ، إلا أنه مافتئت هذه السياسات تظهر محدوديتها لا سيما من زاوية فعاليتها وتأثيرها في مكافحة الفقر و إنعكاساتها الإجتماعية المخيبة في النصف الثاني من التسعينيات .

بدأ إجماع واشنطن مرتكزا على مجموعة من العناصر المتمحورة على بناء السوق الحر و الإصلاح المالي والضريبي وتحرير الأسعار وإعادة تخصيص الإنفاق العام والخصخصة وتحرير تدفقات رأس المال ، لكن مع إدراك القائمين على تنفيذ تلك البرامج للمشاكل التي صاحبت عملية التنفيذ ظهر ما يعرف "بإجماع واشنطن المعدل" والذي شمل على عناصر جديدة لا تختلف عن النهج الليبرالي سوى في تأكيدها على دور الدولة المساند لآليات السوق والذي تمثلت عناصره في الحكم الراشد ومواجهة الفساد وتخفيض معدلات الفقر وإتفاقيات التجارة الحرة وغيرها من القواعد والأسس المالية والنقدية والمحاسبية ، هذا التعديل في النهج والأفكار أكد ضرورة التكامل بين الأدوار المختلفة للدولة وآليات السوق لتحقيق المصلحة العامة .

من هذا المنطلق بدأ يروج البنك الدولي للحكم الراشد كنموذج جديد للتنمية يمكن من تجاوز إخفاقات نموذج التنمية وبرامج التقويم الهيكلي التي طبقت قبل التسعينيات من

القرن الماضي ، وذلك بالتنظير له – الحكم الراشد – بوصفه الوسيلة الناجعة لبزوغ دولة مثالية تلعب دور المحفز على إحداث تحولات عميقة داخل القطاع الخاص والمجتمع بما يعجل بوتيرة النمو الاقتصادي.

المقاربة الخاصة بالبنك الدولي والمؤسسات الدولية النقدية المتعلقة بالحكم الراشد تنطلق من ركيزة أساسية مضمونها أن الحكم الراشد بالنسبة للدول النامية هو الرهان بإعتباره أداة تنفيذية تجمع مجموعة من الأدوات على غرار المؤسسات القائمة في الدول المتقدمة حيث الحقوق الفردية محترمة والإدارة فعالة والمؤسسات السياسية ديمقراطية هذا الحكم الراشد هو حل شامل لتوليد الثقة اللازمة للنمو الإقتصادي عن طريق صياغته كمجموعة من التدابير التقنية التي تتيح للدول النامية الشروع في التنمية الإقتصادية ، ومن هذا المنظور ترتبط بالحكم الراشد مجموعة من الخصائص هي : الكفاءة (الإنضباط المالي والسياسات الموجهة نحو السوق ، الحد من نطاق تدخل الدولة والخصخصة) والديمقراطية (الشفافية والنزاهة والعدالة وتعزيز سيادة القانون ، الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية واللامركزية) [1].

فإذا كانت مكافحة الفساد هي المحور المركزي للحكم الراشد فإن أهم آلياته تتجسد في : سيادة القانون ، والإدارة الجيدة ، ومحاسبة الحكومة ، والشفافية ، ومشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية بما في ذلك شركات القطاع الخاص والمجتمع المدني ، وقد تطور هذا النهج الخاص بالحكم الراشد بأخذه بعين الإعتبار السياقات التاريخية والسياسية فضلا عن أن أهمية هذا المحتوى ليس فقط في السياسات الاقتصادية ولكن أيضا كيف يتم تنفيذ هذه العمليات وبالتالي التركيز على المشاركة المتعارف عليها دوليا بين العاملين في مجال التنمية .

---

[1] : Séverine Bellina, Hervé Magro et Violaine de Villemeur , " La gouvernance démocratique " **Institut de recherche et débat sur la gouvernance** .
http://www.institut-gouvernance.org/docs/introduction-gouvernance-democratique.pdf(2010/11/06).

هناك تعاريف مختلفة للحكم الراشد (*) لكنها ليست كلها متفقة على سياق واحد بل جلها تنطلق من قناعات معينة إما تخدم مصالحها أو تعبر عن محدودية تصورها ، و الملاحظ في تعاريف الحكم الراشد أنها تتراوح بين الاهتمامات الاجتماعية والسياسية من جهة والاهتمامات التي تحمل طابعا تقنيا إقتصاديا بشكل أكبر، وهذا ما يوضح سبب تعدد وجهات النظر هذه :

– البعد التقني ويتبناه صندوق النقد الدولي بتركيزه على الناحية الاقتصادية من الحكم وتحديدا عمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها و شفافية حسابات الحكومة وإستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص .

– البعد الاجتماعي وتتبناه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتركيزها على طبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته وإستقلاله عن الدولة ، وطبيعة السياسات العامة في المجال الاجتماعي وتأثيرها على المواطنين وبناء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتشجيعها إضافة إلى التسامح في المجتمع ككل .

– البعد السياسي وتتبناه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتركيزها على طبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها ، ومحاسبة العناصر السياسية في الحكومة ، وإحترام حقوق الإنسان وحكم القانون .

وفقا للتعريفات السابقة ووفقا لرؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم الحكم الراشد على عدة عناصر :

- **المشاركة** : يجب أن يكون لكل الرجال والنساء صوت في عملية صنع القرار سواءا بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة شرعية تمثل مصالحهم .

(*)يعرف البنك الدولي الحكم الراشد على أنه "الطريقة التي يمارس بها الحكم في تسيير وإدارة إقتصاد وموارد بلد ما الاقتصادية" ويعرفه أيضا بأنه : " الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية لغرض التنمية المنصفة والمستمرة ، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان ، والمبادئ الديمقراطية ، وحكم القانون ". ويعرف "المعهد الدولي للعلوم الإدارية "International Institute of Administrative Services" الحكم الراشد على أنه: " العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة والحكم وقدرة التأثير السياسي ومن القرارات التي تهم الحياة العامة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية"، بينما تضع " لجنة الحكم العالمي "Committee on Global Governance " التعريف التالي : " مجموعة الطرق التي يسيرها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة لشؤونهم المشتركة ، إنها عملية متواصلة يمكن من خلالها تنسيق المصالح المتضاربة واتخاذ العمل الشراكي ، ويتضمن المؤسسات الرسمية والنظم المدعمة لتقوية الالتزام وكذا الشركات غير الرسمية التي إتفقت عليها الشعوب والمؤسسات وتعدها في صالحها."

وتستند هذه المشاركة الواسعة على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير ، كما تعتمد على تنمية القدرات على المشاركة البناءة .

- **سيادة القانون :** يجب أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة ولا بد من توخي الحياد في تنفيذها ، وبخاصة القوانين المتعلقة بحماية حقوق الإنسان .
- **الشفافية :** تتأسس الشفافية على حرية تدفق المعلومات فالعمليات والمؤسسات والمعلومات يجب أن تكون متاحة بصورة مباشرة لأولئك المهتمين بها ، ويجب توفير المعلومات الكافية لفهم تلك العمليات والمؤسسات ورصدها .
- **الإستجابة :** يجب أن تسعى المؤسسات التي توجه العمليات إلى خدمة جميع أصحاب المصلحة .
- **التوجيه نحو توافق الآراء :** يتوسط الحكم الراشد المصالح المختلفة للوصول إلى توافق واسع للآراء بشأن مصلحة المجموع كأفضل ما يكون ، وبشأن السياسات والإجراءات حيثما يكون ذلك ممكنا .
- **الإنصاف :** يجب أن تتاح لجميع الرجال والنساء الفرصة لتحسين مستوى رفاههم أو الحفاظ عليه .
- **الفعالية والكفاءة :** ينبغي أن تسفر المؤسسات والعمليات عن نتائج تلبي الإحتياجات مع تحقيق أفضل لإستخدام الموارد .
- **المساءلة :** يجب أن يكون صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجمهور العام ، وأمام أصحاب المصلحة المؤسسية وتختلف هذه المساءلة حسب كل منظمة ، وحسب ما إذا كان القرار داخليا أم خارجيا بالنسبة للمنظمة .
- **الرؤية الإستراتيجية :** يجب أن يمتلك القادة والجمهور منظورا عريضا وطويل الأجل فيما يتعلق بالحكم الراشد والتنمية البشرية المستدامة ، مع الإحساس بما هو مطلوب لهذه التنمية كما ينبغي أن يكون هناك فهم للتعقيدات التاريخية والثقافية والإجتماعية التي يتشكل وسطها ذلك المنظور [1].

---

[1] : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، " إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة " ، (وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة ، 1997) ، ص ص 9 ، 10 .

حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن هذه السمات تترابط و يعزز بعضها البعض بحيث لا يمكن أن يوجد أي منها بمفرده وهي تمثل الحالة النموذجية – وهي لم تجتمع كلها في أي مجتمع بعينه – ولكن ورغم ذلك فإنه ينبغي على المجتمعات أن تهدف إلى تحديد أي من هذه السمات الأساسية هي الأكثر أهمية لها ، وماهو التوازن الأمثل بين الدولة والسوق وكيف يمكن لكل تشكيلة إجتماعية ، ثقافية وإقتصادية أن تنتقل من وضع إلى آخر .

جدير بالذكر – كما سلفت الإشارة – إلى أنه ساد إختلاف وتململ كبيرين أدبيات البحث في مفهوم الحكم وإرتباطه بمفاهيم أخرى إلا أن أهم ما أثير بشأنه كان بخصوص المفهوم المركب والذي لم يستقر على مصطلح واحد : بين من يستعمل مصطلح الحكم الجيد والحكم الصالح والحكم الراشد ، أين يثور التساؤل بشأن حدود التفرقة بينها وبين الحكم في حد ذاته ، أو بمعنى آخر هل أن ربط الحكم بإحدى هذه الصفات يعني أنها تمييز لها عن مصطلح الحكم الغير قادر على إستيعاب تلك الصفاة والسماة أم أنها لا تعدوا وأن تكون تعابير دلالية عن كنه الحكم في حد ذاته .

عموما يلقى هذا المفهوم المركب الكثير من الإنتقادات من جوانب عدة ، فالبعض يرى بأن لفظة الصالح أو الرشيد أو الجيد محملة بمعاني الحكمة والعصمة من الخطأ والنقاوة والإدراك والحكمة والصبغة الدينية أيضا وكلها صفات قد يستحيل إيجادها في واقع عالم السياسة . بينما ومن جانب آخر يتعلق توظيف البعد السياسي في تعريف الحكم الراشد يرى البعض أن طبيعة العلاقة المركبة حكم – راشد تنطوي على أبعاد متعلقة بالإدارة والتسيير ولا يجب أن تتعلق بممارسة السلطة الأمر الذي دفع لمحاولة تجاوز هذه الإشكالية بإستعمال مصطلح الإدارة الرشيدة إلى جانب إدارة الحكم وصولا إلى القول بأن مفهوم الحكم ينطوي ضمنيا على مفهوم الحكم الراشد .

هناك من يرى بأن الحكم الراشد إنتقل من المجال العالمي إلى المجال المحلي في شكل مفهوم جديد للحكم ، فالحكم يشكل في لبه إنتقال الحكم الراشد من الصيغة العامة المطلقة إلى صيغة خاصة محددة ، حاملا حسنات الحكم الراشد إلى المستوى المحلي وجاعلا من الفرد البسيط البعيد عن المركز فاعلا في التنمية الإنسانية إنطلاقا من بيئته وعملا بتحريك الجزء لتفعيل الكل ، فالحكم جزء من كل هو الحكم الراشد ، وهناك من يعتقد بأن الحكم

الراشد هو تحصيل حاصل لمفهوم الحكم وإمتداد له فرضته التجارب الميدانية والحاجة لتكثيف الإصلاح ، وهناك من يذهب إلى أن كليهما يشكلان نمطا واحدا من الرشادة كمفهوم غير مركب وهادف يتجاوز الإشكالات القائمة بينهما .

بهذا المعنى الأخير يتداخل مفهوم الحكم الراشد ومفهوم الحكم بأبعاده المختلفة ، ذلك أن الكثير من الدراسات لا تجد حرجا في دمج المفهومين وإعتبارهما يحملان نفس المعنى بالرغم من أن بناءهما اللغوي يوحي بوجود فارق بينهما . ولا يخف أن كلمة راشد أو صالح أو مفيد أو جيد التي ترتبط بمصطلح الحكم هي التي تخلق الفارق ، وتساهم في توليد المعنى الدقيق سواءا في اللغة العربية أو حتى في اللغات الأجنبية من منطلق وأن التركيب مؤداه التأكيد على تجاوز الإلتباس والبحث عن المعنى الأصيل بتدعيمه وتنقيته وفي نفس الوقت البحث معمقا في أغواره الخفية .

فالحكم الراشد لا يختلف عن الحكم بمعانيه الموسعة والجديدة والتي يقابلها باللغة الأجنبية مصطلح governance ، فجل الدراسات التي تتناول مفهوم الحكم الراشد تنطلق من نفس المنطلقات والتعاريف وتستقي مصادرها من مرجعيات واحدة وهي عدم التفريق بين مفهوم الحكم الراشد كمفهوم مركب من مصطلحين : الحكم + الراشد ومفهوم الحكم الموسع (بصورته الجديدة والذي يقابله المعنى الأجنبي).

حدود مفهوم الحكم الراشد تبدأ من أصل مفهوم الحكم ومصطلح (governance) بإعتباره مصطلح أجنبي وفد إلى الدوائر الأكاديمية العربية عبر دراسات المنظمات الدولية بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وليس فقط مؤسسات بريتون وودز فالأصل الإنجليزي للمفهوم لا يشير تحديدا إلى الحكم ولكنه يشير إلى بعد مهم فيه وهو طريقته أو أسلوبه وبالتالي يكون المقصود منه تحديدا هو فن الحكم أو أسلوبه أو طريقته وتبعا لذلك يكون هذا الأسلوب جيدا أو رشيدا أو صالحا أو عكس ذلك [1] . فتغير مفهوم الحكم الذي كان متمحورا حول الدولة وهيمنتها إلى مشاركة القطاع الخاص والقطاع الثالث في عملية الحكم أدى إلى تغير مستوياته وأبعاده ونطاقه ولما تم تطعيمه بمفاهيم

---

[1] : مصطفى كامل السيد وآخرون ، **الحكم الرشيد والتنمية في مصر**، (القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 2006) ، ص . 02.

الرشادة والإصلاح القائمة على المحاسبة والشفافية يصبح الحكم رشيدا وطبيعته هذه (الرشادة) تتجلى من خلال ممارساته وتطبيقاته .

وكما يطرح مفهوم الحكم الراشد بعض الإشكالات على مستوى المعنى يطرح في الآن نفسه إشكالية من طابع خاص – وهو نفس الطرح بالنسبة للحكم – مفادها أنه يشاع عليه أنه مفروض من قبل جهات معينة (المؤسسات المالية) ولهذا السبب فلا يمكن الإعتماد عليه كثيرا حتى ولو كانت نتائجه جدية وواضحة ، لكن وإن كانت هذه الرؤية تبدو صحيحة من ناحية مصدر المفهوم ونشأته إلا أنها غير واضحة وغير مبررة من ناحية أهميتها ونظرتها الموضوعية ، ذلك أن الإدعاء بأن قضية الحكم الراشد هي قضية مفتعلة إخترعتها المؤسسات المالية والإقتصادية الدولية كأحد عناصر قائمة إهتماماتها التي تستخدم ما تملكه من ضغوط لجر دول الجنوب إلى إتباعها لتحقيق مصلحتها لا مبرر له دون النظر إلى الفكرة الأساسية للحكم الراشد والمتمثلة في العدالة في توزيع الفوائد والأعباء والحرص على الصالح العام وهو ما يكفل الأمن للحكام والمحكومين .

ربما بتفحص دقيق للإتجاهات السالفة حول التفرقة بين الحكم والحكم الراشد يتضح أن كل جهة منها تقدم مبررات مقنعة وكلها ترمي إلى محاولة ضبط نطاق كل من التنمية والإصلاح والإدارة ، إلا أنه ما يعيب عن هذه الإتجاهات هو تجاوزها للقيمة المعيارية التي يختفي وراءها كلا المصطلحين سواءا الحكم أو الحكم الراشد ذلك أنهما وجدا وبرزا من مطالب تهدف إلى ترسيخ قيم غائبة أو مغيبة .

المطلب الثاني : الحكم الراشد كقيمة معيارية.

الحكم الراشد ينظر إليه من خلال ثلاث مستويات : كقيمة وكممارسة أو أسلوب وكمعيار ومن هذا الباب فإن تأصيل الحكم الراشد يقتضي أن يكون مستوعبا للمكونات الأخلاقية والإجتماعية والقيمية لبيئة الدولة المعنية طبقا لقيم وثقافة وأخلاقيات ذلك المجتمع كما يقتضي أن يكون مرسخا للبعد الشرعي والقيمي والأخلاقي فيه وربما هذا ما تفتقده الدول العربية بعيدا عن التقليد والإنجرار وراء النماذج الغربية الجاهزة التي لا يمكن تطبيقها في البيئات العربية .

الحكم الراشد يدل على الموقف القيمي إزاء ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة والمجتمع بإتجاه تطويري وتنموي من خلال قيادات سياسية منتخبة أو كوادر إدارية وحكومية ملتزمة بمنهجية تطوير الموارد المجتمعية ، طبقا لمعايير معلومة للحكم الراشد تقوم على أسس المحاسبة والمساءلة والإستقرار السياسي وعلى فاعلية الحكم والنهج الإقتصادي والقانوني ومواجهة الفساد [1].

وإستعمال مفهوم الحكم الراشد كحكم قيمي على ممارسات السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع بإتجاه تطويري يظهر مختلف التفاعلات ومختلف العناصر الأساسية التي يتوقف عليها التوازن والتفاعل في وجود خصائص رئيسة مشتركة للحكم الراشد في العالم المعاصر رغم تعدد المعايير والأبعاد التي يقوم عليها بسبب طبيعة جهة التعريف ، ويمكن إيجاز هذه المعايير على النحو التالي :

أولا: معايير الحكم الراشد التي وضعها كوفمان (Kaufmann) وزملاؤه (2003) وهي: المحاسبة والمساءلة ، الاستقرار السياسي ، فعالية الحكومة ، نوعية تنظيم الاقتصاد ، حكم القانون ، التحكم في الفساد .

ثانيا: معايير الحكم الراشد التي وضعتها "منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية "OECD" وهي: دولة القانون ، إدارة القطاع العام ، السيطرة على الفساد ، خفض النفقات العسكرية.

---

[1] : فهمي خليفة الفهداوي ، " الحكم الصالح : خيار إستراتيجي للإدارة نحو بناء مجتمع المؤسسية والمواطنة العامة " ، **في : النهضة** ،العدد الثالث (القاهرة : كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، 2007) ، ص . 25 .

ثالثا: معايير الحكم الراشد التي وضعها "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNPD" "وهي: المشاركة ، حكم القانون ، الشفافية حسن الاستجابة ، التوافق ، المساواة في تكافؤ الفرص الفعالية ، المحاسبة ، الرؤية الإستراتيجية .

رابعا: معايير الحكم الراشد التي وضعها "البنك الدولي "World Bank" " لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي: التضمينية، المساءلة [1] .

ولا يستقر الحكم الراشد كقيمة معيارية في حدود الآليات التي فرضت نفسها عن طريق الحكم بمفهومه الموسع والحديث بل تتعدى ذلك إلى محاسبة ومساءلة الأبعاد القيمية للمجتمع بعيدا عن الصور المنعكسة والتجارب المشابهة أو التقليد ، وهذا يدفع للتأكيد بأنه ليس للحكم الراشد معيار واحد شامل وعام يمكن إسقاطه على كل النماذج ، وعلى هذا الأساس في كثير من الحالات يضاف إلى الحكم الراشد مصطلح الديمقراطية ليصبح الحكم الراشد الديمقراطي في محاولة لإستيعاب المضمون من جميع الجوانب بالرغم من أن لاري دياموند يرى بأن الحكم الصالح قد لا يكون بالضرورة بحاجة إلى الديمقراطية في كل دولة و في كل مرحلة تاريخية ، إلا أن الديمقراطية تعتبر أداة هامة وحافزا كبيرا للحكم الراشد [2].

إستقراءا للإشارة السابقة التي مفادها أن الحكم الراشد تعرض للإنتقاد من منطلق وأنه يعكس قيما غربية و بالتالي دعوة للأخذ بالنموذج الغربي ويعكس مصالح منظمات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، فإنه يتعين – مسايرة لهذا الرأي– إستدعاء النظر فيما إذا كانت القيم التي يدعو إليها الحكم الراشد من شفافية ومشاركة و مساءلة تنطبق على كل المجتمعات أم أنها تخص مجتمعات معينة وكذا مدى قابلية تلك القيم للتحقيق فهو يحمي معاني وأفكار وآليات تتجاوز الحدود الثقافية لأي مجتمع وتعكس قيم إنسانية دعت إليها مختلف الحضارات بما يناسب خصوصيتها.

فإذا كان الحكم ليس له مدلول معياري آلي فإن الحكم الراشد كذلك لا يرتبط بمعيار أتوماتيكي وهو ما يؤدي إلى الإختلاف في التطبيق و الخصائص باختلاف المجتمعات مما

---

(1) : علي الزعبي ، " الحكم الصالح " ، **في جريدة الطليعة** ، العدد :1658 ، (2004/12/22) .
http://local.taleea.com/archive/column_details.php?aid=170&cid=3454&ISSUENO=1658 (4/12/2009)

(2) : لاري دياموند ، " حتمية الحكم الديمقراطي الصالح " ، **في مركز المشروعات الدولية الخاصة** ، (ماي 2004).
www.cipe-arabia.org/files/html/art1106.htm(8/5/2010)

يعني الأخذ بعين الاعتبار التاريخ ، القيم ، التقاليد ، الثقافات المختلفة للمجتمعات ، فضلا عن أن هناك سياسات للحكم الراشد أفضل من سياسات أخرى ، وبالتالي يتم التمييز بين حكم راشد سيئ وحكم راشد جيد . وعلى هذا الأساس أيضا تتسع مضامين الحكم الراشد وتتعدد مظاهره التي تختلف بإختلاف أهداف وقيم المجتمعات وتتنوع في الإقترابات التي تستخدمها تلك المجتمعات لمواجهة تحدياتها ، والحكم الراشد في النهاية هو حركة تشاركيه تسمح بالتسيير الدقيق للأملاك العامة وخلق الثروة ولا يتم تطبيقه في الدولة فقط وإنما على المجتمع ككل و مختلف الفاعلين الاجتماعيين ، وهو لا يرتبط فقط بمشاكل الفساد و الانحراف وإنما يمتد إلى جميع مظاهر الحياة الاجتماعية ، و السلوكيات التربية ، التكوين ، الهياكل ، التنظيم ..إلخ .

لقد أصبح الحكم الراشد قيمة مرتبطة بأبعاد العولمة السياسية (حقوق الإنسان الديمقراطية المشاركاتية ، اللامركزية الوظيفية القائمة على المبادرة المحلية الناجعة والعقلانية في إدارة الموارد و الوقت) ونظام قائم على مجموعة من القيم الديمقراطية (الفعالية و النجاعة و العدالة في التوزيع المادي و القيمي) ، كما أنه الأساس الذي تبنى من خلاله دولة الجودة السياسية التي تمكن المجتمع من التفاعل التعاوني بين القطاع العام والقطاع الخاص و المجتمع المدني في ظل توفر شروط التنافس الاقتصادي الشريف و في ظل توفر شروط الارتقاء الاجتماعي القائمة على الكفاءة و الاستحقاق و ليس على الرداءة و لا على المحسوبية [1].

المطلب الثالث : تقاطعات الحكم (الحكم والليبرالية الجديدة والعولمة) .

لقد صاحب حركية الليبرالية الجديدة في جوانبها الإقتصادية حركية أخـــرى موازيـــة على المستوى السياسي والمفاهيمي تبعا لذلك ، فكان لزاما أن يصاحب الحرية الإقتصادية والخصخصة وتعدد الفاعلين مفاهيم ومعاني جديدة معبرة عن تلك التغيرات ومسايرة لهـــا على المستوى السياسي ، فكما يعمل الجهاز الإقتصادي ويسعى لتحري الربح والمصلحة

---

(1) : محند برقوق ، المرجع السابق .

بتعدد الفاعلين فإنه يتعين أن يكون التسيير والحكم وصناعة القرار يسير بنفس الطريقة وفي نفس المنحى وبالتالي نادت وركزت على مفهوم الحكم .

يلح منظروا الليبرالية الجديدة بأن الحكم يفيد معنى الرقابة التي قد تكون من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى ، ويؤكدون أن المقصود بالـ governance هو الجمع بين الرقابة من أعلى (المدراء:الحكومة) والرقابة من أسفل (حملة الأسهم : منظمات المجتمع المدني إلخ) [1].فمن نتائج إفلاس الدولة المركزية وإنفلات مكوناتها ومجالاتها بسبب تقوي البيروقراطيات وتزايد الممارسات اللاعقلانية في تدبير الشأن العام ، هو إنبعاث فاعلين جدد من تحت أقدامها (مؤسسات ما يسمى بالمجتمع المدني) ومن فوق رأسها (فاعلو العولمة الجدد من شركات عابرة للقارات ومؤسسات مالية متجددة ومنظمة التجارة العالمية والملتقيات الاقتصادية الكبرى وغيرها).

نموذج الحكم الذي تبشر به الليبرالية الجديدة من خلال هذا المفهوم يقع بديلا عن الدولة بحيث تكون مهمتها القيام بالتسيير تحت توجيه ومراقبة البرلمان وممثلو الشعب الذين يوازي وضعهم إزاءها وضع حملة الأسهم بالنسبة للمديرين في الشركات الكبرى ، و بناء على ذلك يعتقد الليبراليون الجدد أن الإصلاح المؤسساتي الذي تدفع به نظرية الحكم زمن العولمة إنما يرتكز على أن الديناميكية العامة للسياسات الماكروقتصادية الليبرالية واللامركزية والخوصصة تفتح أبوابا جديدة للاستقلالية ، للمبادرة الفردية الحرة وللمشاركة وهو ما سيقوي حتما قيم المجتمع المدني في مواجهة سلطات عمومية متجمدة وجامدة . وهذا التصور للحكم يحيل إلى : عملية ممارسة السلطة بالمعنى الشامل للكلمة فهو يضم ليس فقط الحكومة التي تتألف من مؤسسات وفاعلين مكلفين بممارسة السلطة بل يشمل أيضا عناصر مماثلة تنتمي إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني ، والحكم الراشد يتميز بالحرص على أن تسود خصائص الشفافية والمسؤولية والفعالية والمشاركة العامة وحكم القانون المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

هذا التوجه وهذا الإهتمام بمفهوم الحكم جعل الأصوات تتعالى للدعوة إلى جعل مفهوم الحكم governance كبديل للسيادة التقليدية ، على أساس أن محتواه يعني سلطة أقل تحديدا وأكثر إنتشارا في مجتمع يضم منظمات مدنية كثيرة ، وفيه تعددية حزبية ، وجمعيات

---

[1] : محمد عابد الجابري ، "هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف ؟" ، المرجع السابق .

وأشكال أخرى من التنظيم الاجتماعي الذي لا يخضع للدولة الخضوع الصارم ومجموع هذه الكيانات والهيئات يشكل سلطة من نوع جديد ، والتنمية البشرية وفقا لأدبيات الأمم المتحدة مرتبطة عضويا بالحكم (1).

الحكم عندما طعم بالعولمة أصبح يعنى بممارسة التسيير العقلاني والرشيد للمنظمات والمؤسسات والنشاطات البشرية مختلفة عن طريق الشفافية والمحاسبة وكذلك على أساس من التشاركية واللامركزية وتحريك المبادئ الديمقراطية على كل مستويات الفعل والتنظيم الاجتماعي ، فهو يهدف إلى صياغة عقد إجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع مناطه الحكم الراشد في إطار شراكة ثلاثية بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع المدني بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم ، وفي نفس الوقت إعادة تحديد مجالات العمل والنشاط لكل من الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية شريطة صياغة سياسات تمكن الربط بين النمو الاقتصادي من جهة والتنمية الاجتماعية من جهة ثانية وإدارة ذكية لهذه السياسات من أجل دعم هذه الروابط وإستمراريتها في سبيل تنمية مستدامة.

لكن ، بقدر ما لاقته العولمة من معارضة فإنه يبدو أن الحكم سينال نفس المصير فكثير من الباحثين يرون بأن كلاهما صورتان لعملة واحدة فهما معا نتاج فكر ليبرالي متجدد يحيل إلى إشكالات الاقتصاد والديمقراطية والثقافة للسوق وما سوى هذا الأخير هو ضرب من ضروب اللاعقلانية والبيروقراطية والمركزية ، فالحكم يدفع بالعولمة ويفتح لها سبل الرواج والانتشار.

وبالرغم من التمايز الذي قد يظهر للوهلة الأولى بين المفهومين (*) ، إلا أن ظاهرتي العولمة والحكم بمفهومه الحديث تلتقيان في عدة أوجه يمكن توضيحها كما يلي :

– وجه التقاطع الأول فيتمثل في التراجع المستمر لدور ووظيفة الدولة القومية كمكمن للمشروعية ، فإذا كانت ظاهرة العولمة قد ساهمت في الانتقاص من مشروعية الدولة فإن مفهوم الحكم يعمل بإتجاه تعرية ما بقي من المشروعية إياها على المستوى القطري

---

(1) : صالح سالم زرنوقة ، المرجع السابق ، ص . 69.

(*) : مصطلح الحكم إكتشاف جديد قياسا إلى مصطلح العولمة يحوي قدرا كبيرا من التقنية وتحيل مقاربته إلى أكثر من علم تجريدي دقيق ، عكس مصطلح العولمة . فالعولمة تطال الاقتصاديات والمجتمعات ، المدن والجهات ، بينما الحكم يطال الحكومات والبرلمانات الوطنية وما سواها تحت مسوغة حقوق الإنسان والمجتمع المدني والحداثة وغيره .

وعلى مستوى الممارسة والتطبيق من خلال العمل على تقوية القطاع الخاص والدفع بمكونات "المجتمع المدني" والتركيز على دمقرطة ميكانيزمات التسيير والتدبير والدفاع على منظومة وقيم حقوق الإنسان [1]. فالحكم في ثوبه الجديد يعمل والعولمة على خلق مؤسسات وسلطة جديدة من داخل الدولة أو تقوية من هي من خارجها (كتقوية المناطق والمدن والجهات) أو من تحتها وفوقها سواء بسواء (كالدفع بمنطق التجمعات الجهوية وتزكية المبادرات الأفقية وما إلى ذلك) .

– وجه التقاطع الثاني بين العولمة والحكم يتمثل في أن نظرية الحكم زمن العولمة تقوم بتحييد ذات الدولة القومية وتحويلها إلى الأفراد والجهات والوحدات ذات المصالح الخاصة والتطلعات الفئوية .

– أما وجه التقاطع الثالث فيكمن في أن العولمة والحكم مجتمعين يدفعا باتجاه إخضاع التنظيم السياسي لتوافقات إجتماعية تقنوبيروقراطية وفئوية من خارج النسق السياسي ومن خلال تجاوز لمشروعيته باتجاه فصل الديمقراطي عن العمل السياسي من جانب الآليات والمضمون ، بمعنى أن القرارات الكبرى لم تعد من صلاحية الحكومات الوطنية كما كان الحال من ذي قبل بل أصبحت من اختصاص مؤسسات تحت – وطنية وفوق- وطنية.

معنى ما سلف أن الحكم يدفع بإتجاه إنبعاث فاعلين (محليين وجهويين فئويي المصالح) تماما كما يدفع باتجاه تحويل التكتلات ما فوق- الوطنية إلى مراكز للقرار جديدة ، ذات صفة تقنوبيروقراطية (وليست سياسية) كالاتحاد الأوروبي واتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية ومؤسستا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأيضا منظمة التجارة العالمية وكلها ترتكز على جعل قراراتها وتوصياتها شروطا قبلية لممارسة التنظيم السياسي الكامن في المؤسسات التشريعية الوطنية أو المحلية أو من المفروض على الأجهزة التنفيذية الوطنية إعتمادها ، والعولمة من جهتها تفرز مجموعة ممارسات تدفع بذوي المصالح الفئوية الخاصة إلى التكتل والعمل المشترك منتجين بذلك توافقات إجتماعية من خارج التنظيم السياسي ذاته [2] .

---

[1] : يحي اليحياوي ، " في العولمة والحاكمية والمواطنة " ، **في مجلة وجهة نظر** ، العدد 6 ، (الرباط : 2000) .
http://www.elyahyaoui.org/mgc.htm(2009/01/12).

[2] : المرجع السابق .

المبحث الثالث : العولمة وإصلاح القوانين والإدارة .

خلال مرحلة طويلة من تطور المجتمعات الغربية ظل النموذج الفيبري وما أدخله فوكو عليه من تعديلات محافظا على قدر عال من التماسك والصدقية النظرية والعملية فقد إعتقد ماكس فيبر أن البيروقراطية الحديثة تمثل وسيلة فعالة لتنظيم أعداد كبيرة من الناس بصورة تضمن إتخاذ القرارات وفق معايير محددة لتحقيق أهداف معينة .

وبالرغم من أن النموذج البيروقراطي لا يزال إلى حد بعيد هو المهيمن في المؤسسات المختلفة الحكومية والخاصة إلا أن عددا من المؤسسات بدأت في إعادة تشكيل نفسها والإبتعاد عن النسق التراتبي التقليدي وخاصة مع إنتشار الإقتصاد الإلكتروني ، بحيث بدأت المنظمات تتحول إلى نماذج أفقية تنطوي على المزيد من التعاون والمشاركة المرنة التي تمكن المؤسسات من التجاوب مع أحوال السوق المتقلبة .

لقد أسهمت العولمة في تشكل وبلورة نظرية جديدة في الإدارة مقترنة بنمط من الممارسات المنضبطة بفعل قوى الديمقراطية المكثفة عبر صياغة السياسات وبناء الإستراتيجيات والسلوك الإداري والتنظيمي ، سواءا على مستوى الدولة أو المنظمات بمختلف أشكالها بوصفها كيانات تنظيمية منتشرة في كل أنحاء العالم ، وضمن إتجاهات الخصخصة وتحرير التجارة كآليات جديدة للتعامل الكوكبي أو الدولي مع التطورات البيئية والتكنولوجية وتشغيل المعلومات والإتصالات ونقل الأموال وعوامل الإنتاج والتوزيع والتسويق وإدارة الموارد البشرية والمنافسة وإدارة توقعات المستهلكين .

المطلب الأول: ممارسة الحكم من خلال البيوبوليتيك .

ممارسة الحكم من خلال البيوبوليتيك تتدرج في أشكال ومستويات نوعية ومؤثرة تفضي إلى إنتاج ممارسات سلطوية جديدة تنطلق من خارج نطاقها المعروف والمشروع من خلال فاعلين آخرين لهم مطالبهم ونزوعاتهم الإجتماعية يقاومون ظروفهم ويحملون مطالبهم بأشكال مختلفة تتجاوز الإطار التقليدي أو الرسمي الذي يعتبرونه مفروض عليهم ويتعين إصلاحه أو تغييره ، هذا المفهوم وهذا الطرح يجد له مكانا في الواقع العالمي من خلال التغيرات العديدة الحاصلة في كثير من الدول وخاصة العربية منها .

الفرع الأول : مفهوم البيوبوليتيك .

كانت النظرية السياسية الكلاسيكية تعتبر مفاهيم السيادة والعقد والحقوق والواجبات هي ركائز أي فهم ممكن لفكرة الحكم ، إلى أن قام ميشيل فوكو بهز هذه الركائز بإدخاله مفهومي التأديب والسيطرة من خلال مناقشته للمقاربات التقليدية لمسألة السلطة التي كانت ترتكز حصرا على نماذج قضائية (ما الذي يشرعن السلطة ؟) أو نماذج مؤسساتية (ما هي الدولة ؟) أو السلطة القضائية للحاكم تُعنى بممارسة السلطة على الفرد وعلى جسده (أساليب الحكم) ، وشدد فوكو على التحول من "دولة الأرض" إلى "دولة سكانها " وما نتج من ذلك من تنامي أهمية صحة الأمة وحياتها البيولوجية بإعتبارهما من مشاغل السلطة السيادية .

وإستنادا إلى هذا التحليل تسعى السلطة السيادية عادة إلى التمييز بين من سيتم قبولهم في الحياة السياسية وأولئك الذين سيتم إقصاءهم كأصحاب "الحياة العارية" (Bare Life) الصامتين (سكان أحياء البؤس ، اللاجئين ، المحرومين من الجنسية) ، إنها عملية تصنيف الناس والأجساد من أجل إدارتهم ومراقبتهم والسيطرة عليهم ، يجري إختزال بعضهم إلى وضع "الحياة العارية" الذي يعني مجرد الوجود النباتي (Vegetative) للجسد ، بمعزل عن

الخاصيات المحددِة والصفات الاجتماعية والسياسية والتاريخيــة التــي تــشكل الذاتيــة الشخصية ، لكن أصحاب "الحياة العارية" يقاومون من خلال آلية مختلفة للسلطة [1].

لقد تناولت أعمال ميشيل فوكو الطرق التي تؤثر فيها الترتيبات الفيزيقية المادية بــشكل كبير في ملامح المنظمات الإجتماعية ، فمعمار المنظمات الحديثة يرتبط إرتباطــا وثيقــا بالرقابة بوصفها إحدى الوسائل لضمان طاعة العاملين وخضوعهم لسلطة مركز السيطرة الحقيقي في المؤسسة ، وتشير الرقابة إلى عملية الإشراف على أنــشطة النــاس وحفــظ الملفات والسجلات عنهم وتدل المؤسسات العزلية إلى مرافق معينة مثــل : الــسجون ، والملاجئ يجري فيها عزل الأفراد بصورة مادية ولفترات طويلة من الزمن نــسبيا عــن العالم الخارجي [2].

ظهر مصطلح البيوبوليتيك Biopolitics ، في أكتوبر 1974 في المحاضرة التي قدمها ميشال فوكو في معهد الطب الاجتماعي في جامعة ريو دي جانيرو من خلال موضوع الرقابة الرأسمالية على الجسد وفي هذا الصدد يقول : " لا يتم إشراف المجتمع على الأفراد عبر الوعي والإيديولوجيا وحدهما بل ومن خلال الجسد وعن طريقه أيضا ، فما هو بيولوجي وحسي وجسدي ملموس هو الأكثر أهمية بالنسبة للبيوبوليتيك ، فالجسد لدى المجتمع الرأسمالي هو حقيقة بيوسياسية والطب إستراتيجية بيوسياسية " [3].

بهذا المعنى فإن البيوبوليتيك هو إستيلاء السلطة على الجسم المفرد وعلى الجنس البشري برمته وهو يرتبط مفهوماتيا وبصورة داخلية مع البيوسلطة لأنه يتعلق بمجموعة من العمليات كنسبة الولادات والوفيات ، ومعدل الإنجاب ، والخصوبة للسكان . وبالتالي فهو إستمرار للدراسات البيولوجية حول الإنسان ليس فقط من جانب التاريخ الطبيعي وإنما من جانب التاريخ الإنساني ، فالإكتشافات حول الفرد والسكان والجسد غيرت العلاقة مع السلطة : وأصبح التشريح السياسي l'anatomo-politique يمارس سلطته في الإخضاع عن طريق تقنيات العينات الإقتصادية (السلع والدم والجسم) بينما البيوبوليتيك

---

[1] : ساري حنفي وآخرون ، **حالة الإستثناء والمقاومة في الوطن العربي** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010) ، ص ص . 9 ، 10 .

[2] : أنتوني غيدنز ، **علم الإجتماع** ، المرجع السابق ، ص . 432.

[3] : Bernard Andrieu, « La fin de la biopolitique chez Michel Foucault : », **Le Portique** , (13-14 | 2004), .P .05 .

يعتبر الأفراد " كنوع من الكيان البيولوجي " بأجسادهم وحياتهم ويكون التدخل في المسائل المادية من خلال الجنس والولادة والوفاة وتحديد النسل والنشاط الجنسي [1] .

البيوبوليتيك تعبير كان موجودا منذ بدايات القرن العشرين ، لكنه إتخذ مع فوكو معناه المفهومي الدقيق وذلك بتحديده لمجاله التطبيقي خاصة في كتابه " إرادة المعرفة " وصارت البيوسلطة تعني إمتلاك أو إدارة أوالإمساك بكل ما له علاقة بالوجود البيولوجي للفرد وللسكان منفردين وجماعا ، وهذا ما تحقق بشكل تام في المجتمع الرقابي - الانضباطي في القرن التاسع عشر ولذا تركز عمل فوكو حول الجنون والسجن والصحة والسلطة الرعوية وتطور الخطاب بصلته بالممارسات الاجتماعية ، وبما أن ممارسة الحجر هي القاعدة قام فوكو بدراسة :المدرسة والمصنع والمستشفى والثكنة ، وبرأيه فإن المرء لا يستطيع فهم عملية الانتقال من دولة النظام القديم السيادية إلى دولة الضبط والربط الحديثة دون أخذ كيفية وضع السياق السياسي الحيوي (البيوبوليتيكي) بصورة تدريجية في خدمة التراكم الرأسمالي بعين الاعتبار ، حيث لا يتم إشراف المجتمع على الأفراد عبر الوعي والإيديولوجيا وحدهما بل ومن خلال الجسد ، فما هو بيولوجي وحسي ملموس هو الأكثر أهمية بالنسبة إلى السياسة الحيوية لدى المجتمع الرأسمالي .

تعنى البيوبوليتيك بالسكان باعتبارهم مشكلة سياسية وعلمية (إحصاءات، علم الأوبئة.. إلخ) كمسألة بيولوجية تخص ممارسة الحكم ، لكن البيو– سلطة (Bio-power) لا تعمل في الفرد بشكل إستدلالي (A Posteriori) كموضوع تأديب في مختلف أشكال إعادة التأهيل والمأسسة بل هي تؤثر في السكان بطريقة وقائية ، ولأنه ينبغي منع الاحتجاج/الأعمال الإجرامية يتعين مراقبة السكان عن كثب وقد يعاقب بعضهم لأسباب وقائية ، فحالة السلطة التنفيذية أو ضبط الأمن أو المراقبة أو التسجيل هي التي تشكل التجاوز الذي هو واقع القاعدة [2] .

يصر جورجيو أغامبن على الغرض من بيوبوليتيك السلطة السياسية ولشرح هذه الغاية يؤسس خطابه على العنصر الأساسي للسيادة عندما يغيب الوعي ، هذا العنصر هو حالة الإستثناء وهذا يعني الشرط الأساسي لممارسة كاملة وفعالة للسلطة السيادية ، ينطلق

---

[1] : Ibid.

[2] : ساري حنفي ، المرجع السابق .

أغامبو في هذا من آراء كارل شميث . فالحاكم على حد تعبير شميث هو سيد مطلق في الدولة يتمتع بأوسع السلطات السيادية ومن هذا المنطلق النظري يعتبر الحاكم هو الأساس والمرجع لنشوء الدولة وضمان وجودها وإستمراريتها ، كما تعتبر إرادته والسلطة التي يتمتع بها هي المنشئة للقانون والدستور فهو وحده الكفيل باستمرار العمل بالدستور كما أنه القادر وحده على تعليق العمل بالقانون للدخول في حالة الاستثناء . يسمح لنا شميث لفهم أن السيادة متواجدة في نفس الوقت داخل وخارج النظام القانوني ، فالحاكم السيد هو الذي يعترف له بسلطة إعلان حالة الطوارئ وتعليق العمل بالنظام القانوني بنفس الطريقة ففي السيادة يمكن معرفة العقدة البيوبوليتيكة التي تعقد بها الحياة [1].

يقدم أغامبن جينولوجيا لمفهوم الحياة ولاستخداماتها السياسية ويستخرج مفهوم الحياة العارية الحياة البيولوجية التي يحللها كنتاج لبنية ميتافيزيقية وسياسية محددة ، فهو يراهن على أنه يمكن للنظرية السياسية أن تلتقط شيئا من التجارب التوتاليتارية للقرن العشرين بواسطة مفهوم الحياة وفي مساءلة تعريفها وخاصة في الإنتاج السياسي للحياة العارية وهكذا إستخرج وجود بنية للاستثناء لإنتاج الحياة العارية أو ما يعرف بالبيوبوليتيك وقد توصل أغامبن إلى إكتشاف بنية الاستثناء هذه من طريق مساءلة التجارب البيوسياسية للرايخ الثالث خاصة في معتقلات التعذيب: كيف توصلت الحياة لأن تصبح موضوعا للسياسة ؟ ما هي العلاقة بين السياسة والحياة إذا كان بالإمكان نزع كل قيمة عنها بواسطة قرارات سياسية ؟ تنزع القيمة عن الحياة بالتحديد بسبب القيمة التي أعطيت لها بالدرجة الأولى [2] .

تتضمن فرضية البيوبوليتيك حول السلطة نقدا لنماذج الالتماس التقليدية وللسلطة كسلطة سيادية غير قابلة للمساس ، فالسيادة برأي أغامبن لا تطول الأفراد من الزاوية القانونية لكنها تطول "الحياة عارية " بشكل خفي ، فتعرضها بواسطة السلطة الاستثنائية المفروضة إلى العنف والى قراراتها السيادية التعسفية وتخضعها وتصنفها وتحدد قيمتها جاعلة إياها بلا قيمة ، والحياة العارية المأخوذة من منظار الاستثناء تغذي سير عمل السلطة السيادية

---

[1] : Giorgio Agamben, Homo sacer, **Le pouvoir souverain et la vie nue, L'ordre philosophique** ,(Paris : Seuil, 1997) , p.15 -19 .
[2] : Ibid .

فتتركز هذه وتحافظ على نفسها من طريق إنتاج مستمر" للجسد البيوبوليتيكي" الذي تمارس سلطتها عليه.

في العالم العربي يتحول بعض السكان والفئات إلى مادة موضوعية تنبغي إدارتها وليس إلى ذوات محتملة لفعل تاريخي أو إجتماعي ، لكن ذلك لا يعني أن تلك الذوات لا تستطيع الانطلاق ومقاومة هذه السيادة بل يعني أن الحاكم يسعى إلى إختزال المسارات الذاتية للأفراد إلى مجرد أجساد ، فالثورات العربية أو ما أصطلح على تسميته بالربيع العربي جاءت من ثنايا هذه الحركيات فقد طبق الحكام في العالم العربي القواعد الذهبية لإخضاع الجسد البيوبوليتيكي العربي عبر إعتماد أقصى درجات القمع والتعذيب والسجن والنفي .

<u>الفرع الثاني : من مجتمع الضبط إلى مجتمع الإشراف والمراقبة .</u>

لقد ساهمت مؤلفات فوكو في التعرف على عملية العبور التاريخية في ميدان الأشكال الإجتماعية من المجتمع القائم على الضبط إلى المجتمع الخاضع للأشراف والمراقبة ويقصد بمجتمع الضبط ذلك المجتمع الذي تكون فيه القيادة مبنية عبر شبكة موسعة من الأدوات والأجهزة التي تنتج وتنظم العادات والأعراف والممارسات الإنتاجية ، وعملية تشغيل هذا المجتمع تتم من خلال المؤسسات الضابطة كالسجن والمصنع والمستشفى والجامعة والمدرسة... إلخ التي تؤلف الأرضية الاجتماعية ، وتطرح منطقا متناسبا مع عقلية الضبط والربط ، وعمليا فإن السلطة الضابطة تحكم عبر بناء معايير وحدود الفكر والممارسة وعبر تكريس أشكال السلوك العادية ، وقد تمت إدارة مجمل الحقبة الأولى من التراكم الرأسمالي في أوروبا كما في أماكن أخرى في ظل صيغة الضبط ، بينما مجتمع الإشراف أو المراقبة بالمقابل فهو ذلك المجتمع الذي يتطور في الأطراف القصية من الحداثة وينفتح على ما بعد الحداثة والذي تصبح فيه آليات القيادة أكثر ديمقراطية وأقوى تجذرا في عمق التربة الاجتماعية [1].

---

[1] : انطونيو نيغري ، المرجع السابق ، ص . 51 .

فقد أحدثت تقانة المعلومات الجديدة تغيرات كبيرة في عمل المؤسسات ، إذ أصبح بالإمكان تنفيذ الكثير من المهمات بوسائط إلكترونية تجعل الشركات والمنظمات الحديثة قادرة على تجاوز المكان والزمان ، كما تآكلت الحدود المادية الفيزيقية للمؤسسات بفعل التقانة الحديثة وأصبحت كبريات الشركات التجارية والمؤسسات الأخرى تعمل الآن على هيئة شبكات مترامية الأطراف لا على شكل وحدات مستقلة تتمتع بالإكتفاء الذاتي ، وبدا أن تطورات السوق الإقتصادي والتحولات في البنى الإجتماعية والتغيرات في أنظمة الإدارة قد ساهمت في الإبتعاد عن النموذج البيروقراطي التقليدي (اللابقرطة) .

لقد باتت السلطة الآن تمارس عبر آليات تقوم مباشرة بتنظيم العقول في أنظمة الاتصالات وشبكات المعلومات باتجاه حالة من الاغتراب الذاتي عن الإحساس بالحياة والرغبة في الإبداع ، وبالتالي فإن من الممكن وصف مجتمع الرقابة بنوع من تكثيف وتعميم أجهزة التطبيع الضابطة التي تضفي الحياة داخليا على ممارستنا العامة واليومية ، غير أن هذه الرقابة على النقيض مما هي الحال في ظل الضبط تمتد بعيدا إلى ما وراء حدود المواقع المبنية للمؤسسات الاجتماعية عبر سلسلة من الشبكات المرنة والمتقلبة .

تمكن مؤلفات فوكو من التعرف على الطبيعة الحيوية السياسية (البيوبوليتيكية) لصيغة الحكم الجديد أما القوة الحيوية فهي أحد أشكال القوة التي تنظم الحياة الاجتماعية من داخلها عبر إتباعها وتعقبها وتفسيرها وإستيعابها وإعادة صياغتها ، فالسلطة لا تستطيع بلوغ القيادة الفعالة لمجمل حياة السكان إلا حين تصبح وظيفة عضوية حيوية يبادر إليها كل فرد طوعا إلى إحتضانها وإعادة تفعيلها ، أما الوظيفة الأسمى لهذه السلطة فهي إغناء الحياة أكثر فأكثر في حين تتركز مهمتها الأولى على إدارة هذه الحياة ، وبالتالي فإن القوة الحيوية تشير إلى حالة يكون فيها إنتاج نفسها وإعادة إنتاجها موضوع الرهان المباشر في عملية السلطة .

إن عملية الضبط كانت تثبت الأفراد داخل مؤسسات معينة غير أنها لم تكن تنجح في إذابتهم كليا في بوتقة الممارسات الإنتاجية ، لم تتمكن من الوصول إلى مستوى الاختراق الكامل لوعي الأفراد وأجسادهم ، وبالتالي فإن العلاقة بين السلطة والفرد بقيت في مجتمع الضبط علاقة جامدة ساكنة حيث كان الاقتحام القائم على الضبط للسلطة متناظرا مع مقاومة الفرد ، أما حين تصبح السلطة سياسية حيوية بصورة كلية فإن الجسد الاجتماعي

كله يغدو بالمقابل متضمنا في آلية السلطة ، وهذه العلاقة تبقى مفتوحة ونوعية ومـؤثرة تكون ردود أفعال المجتمع الذائب في بوتقة سلطة تصل إلى أقصى المراكز العصبية للبنية الاجتماعية وسيرورات تطورها أشبه بردود أفعال جسد واحد ، وبالتالي فإن السلطة يـتم التعبير عنها على أنها رقابة تمتد إلى أعماق السكان وتخترق كياناتهم على أصعدة الوعي والجسد وعبر العلاقات الاجتماعية بكليتها في الوقت نفسه [1].

قامت العديد من التحليلات بإعادة تثبيت أهمية الإنتاج في إطار العملية السياسية الحيوية للتأسيس الاجتماعي (البيوبوليتيكية) من خلال التركيز على بعدين أساسيين **الأول** يقوم على تحليل التحولات الأخيرة للعمل المنتج ، ونزوعه لأن يصبح غير مادي بصورة متزايدة ، حيث بات الدور المركزي الذي كانت قوة عمل جماهير عمال المصنع تحتله عائدا بصورة متعاظمة لقوة العمل الذهنية واللامادية القائمة على إتقان فن الكلام والتواصل ، مما يفرض تطوير نظرية سياسية جديدة للقيمة ، تستطيع أن تضع مشكلة هذه المراكمة الرأسمالية الجديدة للقيمة في قلب آلية الاستغلال ، أما **الثاني** ، وهو نتاج للأول فيرتكز على تحليل البعد الاجتماعي المباشر لاستغلال العمل غير المادي الحي الذي يضمر العمل في جميع عناصر العلائقية التي تحدد ما هو إجتماعي ، ولكنها تقوم في الوقت نفسه بتفعيل العناصر النقدية التي تتولى تطوير القدرة على التمرد والثورة عبر مسلسل ممارسات العمل كله ، ولا بد إذن من المبادرة بعد إمتلاك نظرية جديدة للقيمة إلى صياغة جديدة للذات تعمل بالدرجة الأولى عبر المعرفة والتواصل واللغة [2].

الجسم السياسي الحيوي الاجتماعي لا يلبث أن يغدو صرحا ليس عن طريق نفي قوة الإنتاج الأصلية التي تضفي عليه الحياة ، بل من خلال الاعتراف بها حيث يصبح لغة علمية وإجتماعية على السواء لأنه حشد من الأجساد الأحادية الساعية إلى الانتماء وهو تكاثر وإنتاج في الوقت نفسه ، بنية وبنية فوقية في آن واحد . فمنظمات الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع الوكالات المالية والتجارية الكبرى لا تصبح ذات أهمية على صعيد التأسيس الحقوقي فوق القومي إلا حين يتم النظر إليها في إطار آلية الإنتاج السياسي الحيوي للنظام العالمي .

---

[1] : مايكل هاردت وانطونيو نيغري ، المرجع السابق ، ص . 53 .

[2] : المرجع السابق ، ص. 61.

تقوم الشركات العابرة للحدود القومية بإقامة نسيج الربط الأساسي للعالم السياسي الحيوي ، وبالفعل فإن رأس المال كان على الدوام منظما من منطلقات تستهدف الساحة العالمية ، والشركات الصناعية والمالية متعددة الجنسيات لم تبدأ بتشكيل وتكوين الأقاليم العالمية من منطلق سياسي حيوي إلا في النصف الثاني من القرن العشرين. فما عادت فعالية الشركات تتحدد بفرض الأوامر المجردة وتنظيم التبادل غير المتكافئ ، فقد باتت عاكفة على بناء وتشغيل سلاسل من الأقاليم والكتل السكانية ، فهي تكاد أن تنجح في تحويل الدول القومية إلى مجرد مكاتب تتولى مهمة تسجيل حركات تدفق السلع والرساميل والسكان التي تقوم بإطلاقها ، وهكذا فإن القوى الصناعية والمالية الكبرى تنتج ليس السلع والبضائع فقط ، بل والكيانات الذاتية أيضا ، إنها تنتج ذاتيات تمثيلية في قلب السياق السياسي الحيوي : إنها تنتج الحاجات والعلاقات الاجتماعية والأجساد والعقول ، إنها تنتج منتجين [1].

لعل الموقع الذي يتعين أن نضع فيه الإنتاج السياسي الحيوي (البيوبوليتيكي) للنظام هو السلاسل اللامادية لإنتاج اللغة والمعلومات والشبكات الرمزية التي تطورها صناعات الاتصالات ، ولعملية تطوير شبكات الاتصالات علاقة عضوية بظهور النظام العالمي الجديد إنها نتيجة وسبب ومنتوج ومنتج ، فالتواصل لا يكتفي بمجرد التعبير عن حركة العولمة بل يتولى أيضا مهمة تنظيمها.

المطلب الثاني : إصلاح الإدارة بين مفاهيم الداخل والخارج .

في بداية القرن الحادي والعشرين إرتبط عدد كبير من الحكومات القومية من جميع أنحاء العالم في جهود إصلاح بيروقراطياتها مستخدمة في ذلك مجموعة مفاهيم وإستراتيجيات للإصلاح متماثلة إلى حد كبير، ويأتي كثير من هذه المفاهيم من حركة إصلاح تعرف بأنها " إدارة عامة جديدة " أو " إعادة اختراع الحكومة " بدأت في بريطانيا

---

[1] : نفس المرجع السابق ، ص . 65 .

العظمى ونيوزلندا في الثمانينيات وإتسعت إلى دول أخرى شملت الولايات المتحـــدة فـــي 1993.

يعزى الفضل في بدء حركة الإصلاح الإداري والتي تسمى أحيانـــا " الإدارة العامـــة الجديدة " إلى مارغريت تاتشر Margaret Thatcher التي جاءت إلى منصبها في بريطانيا في سنة 1979 بعدما أدارت حملة إنتخابية أصبحت فيها الخدمة المدنية المبجلة حتـــى الآن مادة للحوار السياسي ، وتبع إنتخابها إنتخاب رونالد ريغان Ronald Regan في ســـنة 1980 في الولايات المتحدة ، وإنتخاب برايا ميليروني Brian Mulronry في كندا في ســـنة 1984 وكلاهما مثل تاتشر خاضا حملات إنتقادات عالية للبيروقراطية وأن تصبح الخدمة المدنية إفتراضا قضية سياسية في هذه الدول، جاء ذلك كصدمة ضخمة للكثير مـــن المـــوظفين المدنيين الذين يعتبرون أنفسهم إداريين للقانون غير سياسيين [1] .

مرت حركة الإصلاح الحكومي العالمي بمرحلتين :

المرحلة الأولى وحدثت بشكل أولي خلال التسعينات الفترة التي شهدت تركيز الحكومات على التحرر الاقتصادي وعلى خصخصة الصناعات التي كانت تملكهـــا الدولـــة ســـابقا وبحسب غراهام سكوت Graham Scott وزير الخزانة السابق في نيوزلندا بالنسبة لمعظـــم دول العالم بدأت المرحلة الأولى من الإصلاح الحكومي أولا بإخراج الحكومة من الأعمال كشركات الطيران والهاتف والتي لم تكن الولايات المتحدة مطلقا لتبدأ بها ، وينظر لهـــذه المرحلة من إصلاح الحكومة في سياق الانتقال إلى إقتصاد السوق الحر الذي بـــدأ فـــي جميع أنحاء العالم في الثمانينيات وتسارع في سنة 1989 مع سقوط جدار برلين.

ركز العقد الثاني من هذه الحركة – إبتداءا من التـــسعينات – بـــصورة أقـــل علـــى الخصخصة وبصورة أكبر على الإصلاح الإداري لجوهر وظائف الدولة ، في هذا العقد سعت الدول لتقليص حجم بيروقراطة حكوماتها بينما جعلت حكوماتها في الوقـــت نفـــسه أكثر كفاءة وأكثر حداثة وأكثر إستجابة للمواطن ، وفي هذا العقد وعدت الولايات المتحدة

---

[1] : إيلين سيولا كامراك ، **العولمة وإصلاح الإدارة العامة** ، في : جوزيف .س .ناي و دوناهيو ، **الحكم في عالم يتجـــه نحـــو العولمة** ، ترجمة : محمد شريف الطرح ، (الكويت : العبيكان ، 2002) ، ص ، 318.

الأمريكية برئاسة بيل كلينتون أن تعيد إختراع الحكومة وبذلك أضافت قوتها وإمتيازها إلى حركة الإصلاح الحكومي التي بدأت في دول كثيرة أخرى [1].

وقد تلاقت أربعة عوامل جعلت الإصلاح الإداري مركزيا بالنسبة لأهداف عدد كبير من الدول المختلفة من جميع أنحاء العالم :

المنافسة الإقتصادية العالمية : تعاون الدول فيما بينها إلى جانب الرغبة في جذب الإستثمارات العالمية تؤدي إلى أن تحاول الدول وتصلح حكوماتها كي تخلق مناخا أفضل للإستثمار والأعمال .

التحول إلى الديمقراطية : ويشتمل ذلك على تحويل البيروقراطية وبعض الإجراءات اللامركزية .

ثورة المعلومات : تكنولوجيا المعلومات دافع كبير في خلق لغة عالمية مشتركة للإصلاح الإداري .

عجز الأداء : العجز في الأداء الحكومي يؤدي إلى حركات الإصلاح الإداري [2].

إصلاح الإدارة العامة يتم حول السياسة كما هو حول الإدارة وحول القطاعات الخاصة والتطوعية كما هو حول الحكومة ، إلى درجة متزايدة يصبح عمل الحكومة بصورة جزئية فقط عملا تقوم به الحكومة ، ويعتمد أداء الحكومة إعتمادا قويا على العلاقة الإدارية مع باقي الحكومة وسلامتها مع شركائها غير الحكوميين .

فالإدارة العامة تدور حول السياسة بشكل محتوم ، لذا فالإصلاح الإداري هو إصلاح سياسي أيضا ، والإصلاح السياسي يشق طريقه مباشرة إلى القضايا الجوهرية للعلاقة بين الحكومة والمجتمع ، فمن جهة يخاطر هذا التعريف بجعل الموضوع عالميا بصورة كبيرة لدرجة لا يمكن دراستها بدقة ، ومن جهة أخرى فإن الميل لإعتبار الإدارة إدارة فقط يلغي معظم القضايا المركزية في تعريف ماهو الإصلاح فعلا وفي تشكيل درجة الجودة التي يعمل بها [3].

---

[1] : المرجع السابق ، ص . 319.

[2] : إيلين سيولا كامراك ، المرجع السابق ، ص ص . 320 ، 324.

[3] : دونالد . ف كيتل ، **ثورة الإدارة العامة العالمية** ، ترجمة : محمد شريف الطرح ، (المملكة العربية السعودية : العبيكان ،2003) ، ص . 157.

جاءت هذه الحركة الإصلاحية المدعومة من قبل الدول الكبرى لتبرر فلسفتها المعبرة عن تطلعات الشعوب والرامية إلى إجراء تغييرات جوهرية في نظم الحكم وفي مفاهيم الإدارة والإقتصاد وإحداث إصلاحات جذرية لمواجهة مشكلات البطالة وقلة فرص العمل المتاحة وتخبط الأسواق المحلية الصغيرة في خضم الإقتصاد الوطني أمام قوى الهيمنة والعولمة ، عن طريق نشر المفاهيم الجديدة في كيفية الحكم والإدارة بعيدا عن البيروقراطية ومن خلال مبررات الحكم الواسع الذي يشمل المشاركة فيما بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية .

ما يميز الحركة العالمية لإصلاح الحكومة هو نمو أساليب تقديم خدمات غير تقليدية وغير هرمية وغالبا غير حكومية ، ففي الولايات المتحدة الامريكية أصبح إستخدام شركاء غير حكوميين جزءا رئيسيا وربما لا يمكن التراجع عنه في نظام الحكومة ، وسوف تصبح الحكومة معتمدة بصورة متزايدة على الشركاء غير الحكوميين لتقديم الخدمات في القرن الحادي والعشرين ، وسوف يعتمد الشركاء غير الحكوميين على دخل حكومي كجزء هام من تدفق دخولهم ، وسوف يخلق هذا الإعتماد المتبادل تحديات جديدة للوحدة المؤسسية والفعالية العملية في كلا الطرفين [1].

لقد ترتب عن فلسفة الإصلاح هذه أن برزت مفاهيم الحكم بطابعها النيوليبرالي من خلال التركيز على أهمية وضرورة الإنتقال بفكرة الإدارة الحكومية من حالتها التقليدية (البيروقراطية والحكم الضيق الذي يقتصر على أداء المؤسسات الرسمية فقط دون سواها من المؤسسات الأخرى غير الرسمية) إلى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا بين الأركان والعناصر الرئيسة المجسدة لمناط الحكم السليم ، الذي يجمع القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ضمن كيان إداري ومؤسسي شامل [2] ، وتشتمل هذه الحركية على ثلاث مجالات أساسية في عملياتها سبق وتمت الإشارة إليها وهي :

- **المجال العالمي:** الذي يعكس تفاعل الحكومة وتعاملها مع القضايا الواسعة خارج حدود الإدارة الحكومية الواحدة والتي تتمثل بمنظمات الإدارة الدولية وغيرها.

---

(1) : المرجع السابق ، ص. 160.

(2) : زهيرعبد الكريم الكايد، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**،(القاهرة:المنظمةالعربية للتنميةالإدارية ،2003) ، ص ص . 12، 13 .

المجال الوطني: الذي يعكس الحق المنحصر بالحكومة الوطنية في التعامل مع قـــضاياها ضمن المجتمع الواحد وبمختلف المستويات مركزيا ومحليا.

المجال المؤسسي: الذي يعكس إهتمام الحكومة ودرجة قدرتها على التدخل وحيازة نسب إمتلاكها للمؤسسات العامة المساهمة وغير المساهمة ، وتنظيم العلاقة مع مجـــالس إدارة تلك المؤسسات [1]. ويوضح الجدول التالي (الجدول رقم :04) مقارنة بين منظومة الإدارة العامة ومنظومة الإدارة العامة الجديدة .

الخصيصة	المضمون	منظومة الإدارة العامة التقليدية	منظومة الإدارة العامة الجديدة
الثقافة الإدارية	التنظيم	الهرمية والرسمية المركزية التركيز على إحتياجات التنظيم	الشبكية والتفاعل اللامركزية التركيز على جودة خدمة المواطنين
	القيادة	تركيز السلطة على الموقع أوتوقراطية – نمطية فردية أو مجلس الإدارة الرقابة والأوامر والطاعة .	السلطة من خلال المشاركة ديمقراطية – تحويلية جماعية أو تنويعية الفاعلين المشاركة في القيم وفي إتخاذ القرارات
	بيئة العمل	تركيز على اللوائح والإجراءات إستقلالية العمل والأداء التجانس في قوة العمل الإكتفاء الذاتي التخصص من خلال الخبرة قلة المشاورة والتعاون	الحرص على الأعضاء و المناخ التنظيمي العمل والأداء –جماعي نوعي التنوع الثقافي في قوة العمل الإعتماد المتبادل التخصص من خلال الكفاءة كثرة الإستشارة والتعاون والتنسيق حل النزاع من خلال التفاهم

---

[1] : فهمي خليفة الفهداوي ، " الحكم الصالح : خيار إستراتيجي للإدارة – نحو بناء مجتمع المؤسسية والمواطنة العامة – " ، في النهضة ، العدد 03 ، (القاهرة : كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، 2007) ، ص. 10.

		حل النزاع من خلال المشرف العمل والأداء من خلال الأفراد البيئة داخلية	العمل والأداء من خلال الفريق البيئة شمولية وعالمية ومعقدة
	الأهداف	الإرتباط بالواقع الحالي تفادي الأخطاء والأخطار وصيانة دورية للمهام الجودة من خلال ماهو ممكن الكفاءة عمل القليل بالكثير	التوجه نحو التغير والمستقبل الأخذ بالإبتكار ومواجهة الأخطاء والأخطار والتحسن المستمر في المهام الجودة مستمرة دون حلول توفيقية الكفاءة عمل الكثير بالقليل
	الموارد	ضبط النفقات التأكيد على الأرباح الحفاظ على رأس المال	التحكم بالوقت التأكيد على كفاية المنتوج الحفاظ على المعلومات
	الرقابة	التوجه نحو العمليات المساءلة بالعمليات	التوجه نحو النتائج المساءلة بالنتائج
التصميم التنظيمي	الهيكل التنظيمي	مركزية الهياكل تقسيم الإدارات العلاقات الرسمية عمودية الهياكل : آلية بيروقراطية تراكمية	لا مركزية الهياكل دون تقسيم للإدارات العلاقات الرسمية أفقية الهياكل : عضوية ديمقراطية تفاعلية
التفاعل مع آليات السوق	التمويل	التمسك بضوابط الميزانية تمويل البرامج حسب تقديرات الميزانية	التمسك بفعاليات الإيرادات تمويل البرامج حسب إستعادة التكلفة
	الإحتكارية	تحتكر الحكومة إمدادات البرامج	الإحتفاظ بروح المنافسة تنافسية القطاعات في إمدادت البرامج
النموذج	الإدارة	إدارة الإستخبارات	مكتب الجوازات
	الوزارة	وزارة الدفاع	وزارة الصحة
	الحكومة	دائمية	دورية – منتخبة

	الدولة	دولة تقليدية (كوبا)	دولة ديمقراطية (اليابان)

(الجدول رقم : 04)

المصدر : فهمي خليفة الفهداوي ، "الحكم الصالح :خيار إستراتيجي للإدارة – نحو بناء مجتمع المؤسسية والمواطنة العامة – " **في النهضة** ، العدد 03 ، (القاهرة : كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، 2007) ، ص. 17.

المطلب الثالث : الإدارة الرقمية وفلسفة الحكم الإلكتروني.

كان النموذج البيروقراطي – ولا يزال إلى حد بعيد – هو المهيمن في المؤسسات الحكومية وفي القطاع الخاص ، وقد إفترض ماكس فيبر أن تتركز السلطة والقوة والمعرفة والمعلومات في قمة الهرم التنظيمي وهو ما خلق لديه تخوفا عن نزعة البقرطة لكن أعداد عديدة من المؤسسات بدأت بإعادة تشكيل نفسها والإبتعاد عن النسق التراتبي التقليدي مع إنتشار الإقتصاد الإلكتروني ، وبدأت منظمات عديدة تبتعد عن الأنساق الشاقولية المتصلبة للسيطرة الإدارية وتتحول إلى نماذج أفقية تنطوي على المزيد من التعاون والمشاركة المرنة التي تمكن المؤسسات من التجاوب مع أحوال السوق المتقلبة [1].

تأثرت المنظمات وفكر الإدارة بحركة التغيرات والتحولات التي حدثت وتحدث في العالم المعاصر ونتج عن ذلك فلسفة جديدة ونموذج إداري متطور يختلف عن مفاهيم وأفكار الإدارة التقليدية التي سادت في عصر ما قبل المعلومات والتقنية ، ونشأ واقع جديد وكذلك مفاهيم وتقنيات إدارية جديدة وفلسفة إدارة جديدة تعتمد على جملة من المفاهيم والتوجهات القائمة على إستثمار التقنيات الحديثة وإستيعابها وكذا التفتح على المناخ الخارجي والترابط والتشابك بين القطاعات وغيرها كأساس لتنظيم وإدارة المنظمات على إختلافها وذلك في إطار التحول من النظرة المحلية الضيقة إلى التفكير والعمل في إطار العولمة وتجاوز النطاق الجغرافي المحدود إلى العالم كله ، ويترتب على بروز أهمية المزج بين العولمة والمحلية مما أظهر تعبيرا جديدا يشير إلى تداخل هذين البعدين في عمل الإدارة وهو Glocalization .

---

(1) : أنتوني غيدنز ، **علم الإجتماع** ، المرجع السابق ، ص . 425.

لقد أوجدت هذه التطورات في مفاهيم الإدارة المعاصرة بناءا فكريا جديدا يقوم على :

– التحول من مجموعة ثابتة من المبادئ الإدارية الجامدة إلى مجموعة من المفاهيم الإدارية المرنة والمتغيرة بإستمرار.

– التحول من الإنحصار في الظروف والمحددات المحلية والإقليمية إلى العولمة والمزج بينها والمحلية .

– التحول من نظم الإنتاج القائم على العمليات اليدوية أو التماثلية والمستقلة بعضها عن بعض إلى العمليات الإلكترونية والتقنية والرقمية .

– التحول من الهياكل التنظيمية الهرمية الجامدة المبنية على أساس التخصص وتقسيم العمل حسب أفكار تايلور وفورد إلى الهياكل المرنة الشبكية والإفتراضية المعتمدة على تقنيات المعلومات .

هذه التحولات تعكس معاني الحركية والديناميكية والتطور المستمر والقابلية للتعليم والتكيف مع الظروف كما تبرز الآثار المهمة لتقنيات المعلومات والتقنيات العالية بشكل عام.

فالعولمة تؤثر على أنظمة الإدارة وتحدث تغيرات بارزة في عالم الأعمال والمجتمع المدني وبصفة عامة على الطريقة التي تقوم بها الحكومة بمهامها وطبيعة الحياة العامة نفسها ، وقد أتاح التقدم الهائل في مجال تقانة المعلومات والإتصالات الإلكترونية مجالا واسعا لتجاوز المكان والزمان ، فالقدرة على إختزان كم هائل من البيانات وبثها في أرجاء المعمورة بلمح البصر قد بدأت تغير كل جوانب الحياة . فقد أوشكت ثورة تقانة المعلومات أن تلغي البعد الجغرافي المادي لموقع العمل وآثاره كما أن مفهوم التجارة الإلكترونية والتبادل التجاري والتمويل والدفع والإستلام والتسليم على الخط أو على الأثير قد أسهمت كلها في عولمة الحياة وإختزال مفهومي المكان والزمان في عالمنا المعاصر .

أدت ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال الدائمة للتطور والتحديث داخل العالم المتقدم إلى ما يسمي مرحلة الاقتصاد الرقمي ، الذي يعتمد على تدفق المعلومات والبيانات والمعاملات والتجارة وإنجاز الأعمال عبر شبكات الإنترنت ، وأصبح تعبير الحكومة الرقمية أو الإلكترونية تعبيرا شائعا في العديد من دول العالم باعتباره علامة للتيسير في

المعاملات والسرعة في إتمامها وإختصار الجهد والوقت وعلامة للكفاءة في العمل والتعامل.

في خضم هذه التطورات يتم إستحضار مفهوم المواطنة مرتبطا باستخدام التكنولوجيا وتصبح المواطنة الرقمية هي القدرة على المشاركة في المجتمع عن طريق الإنترنت مما يعني أن تكنولوجبا المعلومات أصبحت تتخذ لها مكانا آمنا وحاسما في المجتمعات وفي الحياة المتحضرة معززة التعليم و الديمقراطية والنمو الإقتصادي ، فالمواطنة الرقمية تشجع على الإندماج الإجتماعي من خلال شبكة الإنترنت التي أصبحت لها القدرة على تمكين إستفادة المجتمع ككل من خلال تسهيل إنضمام ومشاركة الأفراد في المجتمع [1].

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف المواطنين "الرقميين" بأولئك الذين يستخدمون الإنترنت بانتظام وعلى نحو فعال وبشكل يومي ، غير أن إستخدام الإنترنت يتطلب الكفاءة التقنية الكافية من مهارات القراءة والكتابة والمعلومات التقنية من أجل الاستخدام الفعال جنبا إلى جنب مع بعض الوسائل العادية للوصول إليها.

الاقتصاد الرقمي يعتمد أساسا على إنتاج وتوزيع وإستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات ويركز على الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع المحدودة في جميع مراحل الإنتاج والتوزيع والاعتماد شبه الكلي على المكون التكنولوجي في الإنتاج مقابل الوفر الشديد في عناصر الإنتاج الأخرى من مواد خام وعمل ورأسمال ، وكذلك الاستثمار المتنامي في هذا المكون خاصة في البحوث والتطوير وفي تنمية القدرات والمهارات البشرية بهدف توسيع دائرة الاستغلال الأمثل لها في كافة القطاعات .

ينصرف مفهوم التجارة الإلكترونية إلى نفس المعنى باعتباره عمليات البيع والشراء بين الأفراد والشركات أو بين الأفراد وبعضهم البعض أو بين الشركات وبعضها من خلال شبكة الإنترنت باستعراض الدليل الإلكتروني المعروض عبر الشبكة في مواقع

[1] : Mossberger Karen ، Tolbert Caroline J ،and McNeal Ramona S, **Digital Citizenship The Internet, Society, and Participation** , (London , The MIT Press Cambridge, Massachusetts , 2008) , PP.01 ,10.

الشركات المختلفة وبذلك تكون التجارة الإلكترونية سوقا عالمية ومحلية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات وحماية قانونية فعالة وتقنيات حديثة للتعامل الإلكتروني [1].

وفي العصر الرقمي لا يتطلب الأمر أقل من إعادة تفكير جذرية في طبيعة وأداء المنظمة المسماة بالحكومة ؛ ولن ينتج عن هذا أقل من تحويل هائل للعلاقة بين المواطن والحكومة والعلاقة بين دوائر الأعمال والحكومة ، فالانتقال إلى العصر الرقمي يحدث تحولا على كل مستويات أنظمة الإدارة .

واليوم تواجه الحكومات والمؤسسات العامة تحديات مهمة عديدة وهي تحاول تحسين تقديمها للخدمات :

– قضايا مالية وقضايا متعلقة بالأداء .

– المد المتصاعد للمواطنين الرقميين : أولئك الذين يتمتعون بالمهارات وفرص الوصول الضرورية لاستخدام التكنولوجيات الرقمية .

– تكنولوجيات جديدة تخلق شبكات عمل جديدة : تبذل الحكومات جهودا كبيرة لكي يتم إعتبارها من التابعين الأذكياء وهذا مع تفرضه العولمة من منافسة جديدة على الإستثمار والإيرادات ، إذ يقاس نطاق الولاية بمدى إتساقه مع شركات تسعى لتحقيق النجاح في الاقتصاد الرقمي والمواطنون تغمرهم حاليا المعلومات التي تسمح لهم بمقارنة حكومتهم مع أي حكومة أخرى في العالم حول أي إنجاز تقريبا [2].

إن الاحتكارات التقليدية للحكومات تتحداها الآن تبدلات في كل من العالمين المادي والواقعي ، والواقع أن المجالات التي كانت الحكومة تمارس فيها في وقت من الأوقات سلطة بلا منازع تقريبا كسلطة الضرائب وعملية إعداد السياسات وفرص الحصول على أدوات الاتصالات والتحكم في المعلومات يقضي عليها بالتدريج عالم مرتبط ويعمل

---

[1] : دون تاسكوت و ديفيد أجينيو ، " أنظمة الإدارة في الإقتصاد الرقمي " ، **في التمويل والتنمية** ،(نيويورك : صندوق النقد الدولي ، ديسمبر 1999) ، ص . 34.

[2] : المرجع السابق ، ص ، 36 .

بالانترنيت يسيطر عليه مواطنوا العصر الرقمي والشركات الرقمية الذين لم يعد يتعين عليهم أن يراجعوا الحكومة أولا [1].

يعجل العصر الرقمي تحديات العولمة ، وإضفاء طابع الإنترنت ، وإحياء المجتمعات المحلية على نحو مثير ، وسيتعين على الحكومات أن تجد طرقا جديدة للعمل وطرقا جديدة للتفاعل مع الجمهور وطرقا جديدة لتنظيم مسؤولياتها وأشكالا جديدة للقيمة التي يمكن أن تقدمها للجمهور .

إن هيكل العصر الصناعي ، الذي كان عالم الحياة العامة فيه يشتمل على ثلاثة مجالات رئيسية هي الحكومة ، والسوق والمجتمع المدني ، يمر الآن بتحول أساسي مع سيطرة التكنولوجيات التي تعمل بالشبكات وحتى في المرحلة المبكرة الحالية لأنظمة الإدارة الرقمية ، يتم الشعور بهذه الآثار مع قيام التكنولوجيات الجديدة بالربط الوثيق بين الحكومة والسوق والمجتمع المدني ، مما يجعل خطوط مجالات كانت في وقت ما منفصلة تماما غير واضحة المعالم .

لقد نجحت التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في تغيير أشكال التفاعل البشري وتقليص تكاليف التبادلات وتحويل قنوات التوزيع وأشكال المؤسسات وعلاقات العمل وما تبع ذلك من إعادة تقسيم السلطة في ميدان العمل والقيم من جهة وفي ميدان الحكم (نقصد هنا الحكم بمفهومه الجديد على مستوى المؤسسات والمنظمات تحديدا) من جهة ثانية [2].

عندما نتحدث عن التجارة الإلكترونية ، الشركات الافتراضية والحكم الإلكتروني فنحن نتكلم عن حقائق ملموسة تؤثر في الخيارات البشرية وفي المعايير والوسائط الجديدة للاتصال والقرار وحتى الثقافة ، وهنا تكمن التحديات المجتمعية التي تطرحها متغيرات التكنولوجيا والتي تؤثر في "إجتماعيتنا " دون أن نعي ذلك أو نشعر به.

لقد عالج ميشال فوكو هذا الأمر منذ 20 سنة ، عندما ربط العلاقة بين التكنولوجيا الجديدة ومسألة الهوية فهذه التكنولوجيات تستطيع أن تحرر الفرد من حتمية الدولة لكنها

---

[1] : نفس المرجع السابق .

[2] : Gilles Paquet , " E.gouvernance , gouvernementalité et état commutateur " , (Canada , centre d'études en gouvernance , 2000) .PP.1 , 3.

تخضعه لأشكال جديدة من الارتباط والتبعية يفرضها جهاز الكومبيوتر بشكل يكاد يكـون يوميا ، وعندما نصل إلى هذه النقطة تحديدا وهي مهمة يجب أن نبحث فيها للدولة عـن عقد جديد مع المجتمع في ظل عالم يجمع بشكل متناغم بين النظام والفوضى ، وهو عالم يضعف موقع الدولة ويقوي موقف الفواعل اللادولتية الإلكترونية والناعمة [1] .

لا يعني هذا أن الدولة لن يبق لها دور بل بالعكس يمكـن لهـا أن تلعـب دورا فـي إمتصاص ضغط التكنولوجيات الجديدة والذكية وإعـادة توزيعهـا فـي إطـار الحكـم la gouvernance في هذا الإطار نصبح أمام دولة محدودة الدور لكن حركيتها غير محدودة على مستوى الحفاظ على قواعد اللعبة من حيث حسن إستعمال الـذكاء الجمعـي وبنـاء هياكل للتنسيق مع الشركاء الجدد في السوق وفي المجتمع المدني ، وفقا لذلك نصل إلـى حكم جديد يكون ذو طابع تعددي ، مركـب ، متنـوع بـديلا للهيراركيـة والمركزيـة والأحادية.

إن التراكم الجديد والمستمر لرأس المال إستدعى قوى ولاعبين جدد ومختلطين (عام خاص ، مدني ... إلخ) وفرض على الدولة أن ترفع الحواجز عن هـذه الحقيقـة أي أن تنظم ، توزع ، تنسق بين هذه الأطراف لدعم الحكم لا أكثر ولا أقل ، ولهذا أطلق البعض على هذا المسمى "الحكم la gouvernance " أو حكم إلكتروني : عبارة عن جهد منظم للقيام بأفضل إستغلال للذكاء الجماعي [1].

الدولة إذا تتدخل في هذا الفضاء المعلوماتي ، المعرفي الافتراضي للحكم لكـن كمـا يريد الحكم وليس كما تريد الدولة ، وهو ما كان يحدث في الإطار الكنزي لمفهوم الدولـة في القرن الماضي عندما كانت تتدخل في الفضاء السيادي الجيوسياسي، وفـق إرادتهـا وشرعيتها.

---

(1) : Ibid .

(2) : Gilles Paquet , Op Cit .

الفصل الرابع

بين الحكم العالمي والحكومة العالمية

الفصل الرابع : بين الحكم العالمي والحكومة العالمية .

ليس المقصود بالحكم العالمي الحكومة العالمية ، لأنه في الواقع بعض أشكال الحكم هي فقط عالمية ولا ترق لمستوى الحكومة العالمية ، لكن النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين ليس مجرد دول وحيدة تتفاعل فيما بينها من خلال الدبلوماسية والقانون الدولي العام والمنظمات العالمية ، وما نجده على المستوى العالمي ليس حكومة عالمية بل هو أنظمة مبادئ وقواعد ومؤسسات تحكم عددا كبيرا من قضايا السياسات العالمية .

لقد فرض مصطلح الحكم العالمي نفسه في بؤرة التحاليل السياسية الدولية لأنه يمثل محور العديد من النقاشات حول :

- كيف نحكم قضايا العالم المعاصر المشتركة ؟
- كيف نحكم ظاهرة العولمة ؟ .
- كيف نحكم العولمة دون حكومة عالمية ؟.

المبحث الأول : الحكم العالمي والمواطنة العالمية .

أصبح المواطنون والحكام في دول العالم يقرون بقناعة متزايـدة بـأن نظـام الحكـم الجغرافي الذي تمثله الدولة لا يمكنه في حد ذاته أن يعالج كما ينبغي ظواهر في نطاق ما وراء الحدود الجغرافية مرتبطة بمجالات المعلومات المعاصرة والإتصالات وتقنيات إنتاج الأسلحة والتغيرات البيئية العالمية والأسواق العالمية [1] . ولذلك يدعو بعـض البـاحثين والمفكرين و المسؤولين إلى قيام شكل جديد من الحكم يستطيع مواجهة المشكلات العالمية على صعيد عالمي .

العولمة والحكم العالمي مفهومان مرتبطان ببعضهما الـبعض ، كلاهمـا يـشير إلـى التغيرات الحاصلة على الصعيد العالمي و عبر الحدود الوطنية وصولا للفرد والمناقـشة في بعض الأحيان غامضة ومترددة بشأن علاقتهما ، فالبعض يزعم بأن الحكم العالمي هو الاستجابة السياسية للعولمة الاقتصادية أنشئ بقصد ترويض العولمة في شـكل مـصلحة جهات معينة ، وآخرون يؤكدون أن الحكم العالمي هو نتيجـة لا مفـر منهـا للعولمـة والتحولات في القدرة السياسية بين الجهات الفاعلة التي سببتها هذه الأخيرة ، ربما كلاهما على حق إلى حد ما إلا أنه يمكننا إضفاء رؤية أفضل للحكم العالمي بوصفه مـزيج مـن الرأيين كنتيجة تلقائية وإستجابة مقصودة للعولمة.

---

[1] : جون بيليس وستيف سميث ، المرجع السابق ، ص ، 50.

المطلب الأول : الحكم العالمي : تأصيل وتحليل .

أدى صعود موضوع العولمة في سلم المواضيع الدولية مقابل تراجع موضوع الدولة الوطنية إلى تحول نحو مستوى عالمي في آليات الضبط التي فقدت دورها وطنيا وجهويا بعد تآكل الحدود وحركة الأموال المتدفقة وإتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو مركز الزعامة مما أدى إلى ظهور صراعات حول المعايير (بيئة ، صحة ، تجارة) .

نظرا للتطورات الحاصلة مع العولمة فإن البنى والنماذج السياسية القائمة عاجزة وغير مؤهلة لتدبير شؤون العالم المعاصر الحافل بالمخاطر وأنواع اللامساواة والتحديات التي تتجاوز الحدود القومية ، ويستعصي الكثير من العمليات المؤثرة في المجتمعات حول العالم على آليات الحكم .

دارسة الحكم العالمي تقتضي إستكشاف آليات عمل هذا النظام ككل مع التركيز على مدى أهمية وإستمرارية النماذج القديمة للسيادة والديمقراطية في عالم معولم .

الفرع الأول: مفهوم الحكم العالمي.

نفس الإختلاف الذي ساد النقاش حول العولمة يكاد يتجسد بخصوص الحكم العالمي بين مؤيد وبين رافض وبين متشكك ، بينما لا يوجد هناك تعريف واحد مقبول للحكم العالمي من قبل الجميع أو حتى من جانب جمهور العلماء أو واضعي السياسات والسبب في ذلك ليس عدم الكفاءة أو التنافر من العلماء وصانعي السياسات ولكن يكمن في نوعية المفهوم المعني .

تعاريف كل من الحكم والحكم العالمي يعبر عنها بصورة عامة بناء على الأصل الاشتقاقي للكلمة في فكرة القيادة ، وعلى مجموعة واسعة من العمليات التي يتم من خلالها تنسيق النظم الاجتماعية والتي من خلالها تكون مستقلة ، لكن الجهات الفاعلة مترابطة وقادرة على إتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات .

وفقا لذلك يعرف الحكم العالمي بأنه : مجموع العديد من الطرق التي يتبعها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة في إدارة شؤونها المشتركة ، وفي تعريف آخر هو عملية

مستمرة من خلالها يكون الصراع أو المصالح المتنوعة قابلة للإستيعاب ويؤخذ العمل التعاوني بعين الإعتبار ، و في تعريف آخر أكثر شهرة يشمل الحكم العالمي العمليات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي توجه (وتضبط) وتكبح جماح المجموعة [1].

على النقيض التام لإستراتيجية الإنكار فإن هناك محاولة للقبض على جميع الممارسات الجديدة التي وضعت ضمن نطاق عالمي في تعريف واحد إيجابي ، وأبرز مثال على هذه العملية هو تعريف لجنة الحكم العالمي الذي ينص على أن الحكم العالمي هو "مجموع نواح متعددة من الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وإدارة شؤونها المشتركة ".

فمنظور الحكم العالمي يرى بأن الدولة أداة غير ملائمة بل وتؤدي إلى عكس النتائج المرجوة لمعالجة عدد وافر من المشاكل العالمية تتراوح بين الإيدز والكارثة الإيكولوجية والفقر الهائل وبين إنتشار الأسلحة النووية والإنفجار السكاني ، ولما كانت هذه المشاكل تتقاطع مع الدول فإنه لا يمكن حلها إلا عبر تعاون دولي أكثر توجيها وعبر تخصيص جوهري لسيادة الدولة ومسؤولياتها [2] .

إن نظريات العلاقات الدولية ما زالت تعاني من صعوبات مع الحكم العالمي بسبب الأسس المفاهيمية للنظام الدولي بإعتباره عالما فوضويا ، وهكذا ، بالنسبة للكثيرين الحكم العالمي ليس شيئا جديدا في حد ذاته ولكن مجرد إستمرار لأدبيات الإعتماد المتبادل لسنوات 1970 أو إستمرارا للمناقشات حول النظم لسنوات 1980 وأكثر من ذلك تركيز على قوة الدولة المركزية من طرف نظريات العلاقات الدولية (وخاصة نظرية النظام) ، وهذا موقف منطقي حتى أن أولئك الذين بدأوا ينظرون بجدية أكبر للعناصر الفاعلة الأخرى لا يتصورونها كوكلاء مستقلين ، ذلك أن تحديد أدوارهم لا يزال يتم في إطار الدولة القومية أو في إطار نظام الحكومة الدولية للأمم المتحدة .

الأدبيات المعاصرة التي تناولت الحكم العالمي تنقسم إلى ثلاث إتجاهات رئيسية :

---

(1) :Andrew Hurrell , **On Global Order Power, Values, and the Constitution of International Society** , (New York , the United Oxford University Press Inc, 2007) , pp .01, 10 .

(2) : برايان وايت ، ريتشارد ليتل ، مايكل سميث ، **قضايا في السياسة العالمية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، (الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، 2004) ، ص . 42 .

الأولى : تنكر أن هناك شيئا مثل الحكم العالمي ، **والثانية :** هي تقييم إيجـابي لظهـور شكل جديد من أشكال إدارة الشؤون العالمية ، **والثالثة :** هي إزدواجية النظـرة للحكـم العالمي.

الحكم العالمي فكرة راودت الكثير من الباحثين والمفكرين تمتد إلـى أوغـست كونـت وجون ستيورات ميل وكارل ماركس وإنتهاءا بأنتوني جيدنز ، متفائلين بأن الإنسانية فـي النهاية سوف تسمو فوق الحدود القومية وذلك بإنتقالها نحو ثقافـة ومجتمـع عـالميين ، ويترتب عن ذلك عولمة الأسواق والحكم والإتصالات لتقوية التوجه العـالمي وتوسـيع الهويات لما وراء الحدود القومية إلى مجتمع عالمي وزيادة الوعي بفوائد التعـاون عبـر الأمم ضمن هيئات إقليمية ومؤسسات عالمية .

بينما في المقابل يتبنى جانب من الباحثين والمفكرين لرأي تشاؤمي ويـشكون فـي أن الدولة قد ضعفت بصورة خطيرة وفيما إذا وجد أي دليل على بروز (الهوية العالميـة) التي تحل محل إغراءات القومية العميقة ، وفي هذا السياق يناقش هيرست وتومـسون أن الدولة الأمة تحافظ على قوتها في العصر الحديث وأن الإتجاه الرئيسي كان بإتجاه تنميـة مجموعات إقليمية حيث تبقى الدول القومية اللاعب الرئيسي ، وليس نشوء نظام عـالمي جديد يسموا على الدول [1].

وبين هذا وذاك فإن التفارق الذي لا ينفك يتزايد بين الفاعلية الاجتماعيـة والاقتـصادية والتي بلغت أبعادا فلكية وبين آليات السيطرة السياسية التقليدية المعتمـدة علـى الدولـة يطرح مشاكل جديدة ولا يمكن حل هذه المشاكل في إطار إجماع واشنطن القديم أو الجديد فالحكم المزود بسياساته في كل المستويات جرد مرارا من سلاحه أو أعيد تشكيله بسذاجة.

---

[1] : جوزيف ناي ، المرجع السابق ، ص. 223.

الفرع الثاني : نظريات ومدارس الحكم العالمي .

الحكم العالمي منهج تحليلي يرفض المفهوم التقليدي للدولة المركزية حول السياسة العالمية والنظام العالمي ، فالوحدة الرئيسية للتحليل هي الأنظمة الرسمية العالمية والعبر وطنية لوضع وتنفيذ الحكم وبالتالي فإن جوهر (أساس) تحليل مقاربة الحكم العالمي هو مصدر إهتمام لفهم الدلالة السياسية لبنى السلطة العالمية والإقليمية والعابرة للحدود من خلال التركيز على تطور نظام تنسيق السياسات (الرسمية وغير الرسمية) عبر مستويات متعددة من المحلية إلى العالمية بين السلطات العامة (الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية) والمنظمات الخاصة التي تسعى إلى تحقيق الغايات المشتركة أو حل المشاكل الجماعية [1].

يعرف نظام الحكم العالمي عن طريق مختلف المصادر للسلطة وسيادة القرار السياسي على الرغم من أنه نظام يتجاوز الشكل الكلاسيكي للتعددية الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية وأبعد مما يكون عن نظام عالمي موحد يدعمه إنفاذ القانون العالمي ، وهو يختلف جذريا عن مفهوم حكومة عالمية في أنه لا يفترض فكرة وجود سلطة مركزية عامة على الصعيد العالمي تشرع للشؤون الإنسانية المشتركة .

قبل التطرق للنظريات والمقاربات النظرية المختلفة بشأن الحكم العالمي فإنه من الأهمية بمكان التطرق بصورة موجزة للملاحظات التي تم إبداؤها في الأدبيات الخاصة بالهندسة المؤسساتية للحكم العالمي :

- الحكم العالمي متعدد الطبقات بمعنى أنه تشكل من قبل وخلال تشابك البنى التحتية الرئيسية للحكم : فوق الدولة (مثل منظومة الأمم المتحدة) ، والإقليمية (الاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة والآسيان ، وغيرها) وعبر الوطنية (المجتمع المدني ، شبكات الأعمال) وشبه الحكومية (المجتمع ، الرابطات والمجالس البلدية) وتقع بين هذه الطبقات الحكومة الوطنية ، وسيتم تناول طبقات الحكم العالمي في المطالب اللاحقة بشئ من التفصيل .

---

[1] : David Held & Anthony Mc Grew , **Governing Globalization** , (UK , Polity Press Cambridge,2002) , p .09.

– غالبا ما يوصف الحكم العالمي بأنه بوليارشي polyarchic أو تعددي ، حيث لا يوجد مكان واحد للسلطة ، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال بأن هناك مساواة في السلطة بين المشاركين ولكن ببساطة هو إعتراف وتأكيد بأن السلطة السياسية مجزأة .

– الحكم العالمي له هندسة متغيرة لدرجة أن الأهمية النسبية للسياسة والقدرة التنظيمية لهذه البنية التحتية تختلف على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم من قضية إلى أخرى [1].

– نظام الحكم العالمي معقد من الناحية الهيكلية ، كونه يتألف من مختلف الوكالات والشبكات المتداخلة (وظيفية و / أو مكانية) ، ناهيك عن موارد الطاقة التفاضلية والكفاءات.

– بعيدا عن كون الحكومة الوطنية مهمشة في هذا النظام تصبح بصورة متزايدة إستراتيجية لتسيير وضبط البنيات التحتية المختلفة الحكم .

عموما هناك ثلاث تفسيرات نظرية للحكم العالمي: المؤسساتية الليبرالية والواقعية والنيوغرامشية وعلى الرغم من أن لكل منها مصلحة في تفسير أنماط الحكم خارج الدولة هناك إختلافات كبيرة في أطرها المعرفية والتحليلية ، وتعكس هذه الاختلافات الالتزامات الأساسية نحو العقلانية ، أو التاريخانية أو التفسيرات الإنعكاسية للعالم الاجتماعي فضلا عن مختلف الافتراضات الوجودية حول العناصر المكونة للسياسة : الدول ، القوى الاجتماعية أو الأفكار.

النظريات الماركسية والنيوغرامشية (كوكس cox) تشترك مع الواقعية في التركيز على الجغرافيا السياسية وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في شرح أهمية ونمط الحكم العالمي ومع ذلك ، فإنهم يرون أن كل هذه العوامل يجب أن يتم فهمها في سياق المقتضيات الهيكلية للعولمة الرأسمالية [2].

المؤسساتية الليبرالية (كيوهان keohane) تقول أن الحكم خارج الدولة متوطن منذ نشوئه من الفوائد الفنية التي يمكن للدول ، في عالم مترابط ، أن تدركها من خلال التنسيق الاستراتيجي لسياساتها وأنشطتها ، المؤسسات الدولية شئ مهم لأنها تقدم فوائد هامة للدول وغيابها يقوض تحقيق الأهداف الداخلية ومن ثم فهي تمكن الحكومات بدلا من

---

(1) : David Held & Anthony Mc Grew , **Governing Globalization** , Op Cit .

(2) : Ibid , P .12.

تكبيلها ، وهم كذلك يلطفون من آثار القوة السياسية ويدعمون الأشكال المتميزة للسياسات المتعددة الأطراف والعبر حكومية والعبر وطنية التي تقيد الأقوياء .

بالنسبة للواقعية (كراسنر krasner) الجغرافيا السياسية تبقى مهمة لفهم سلوك وديناميات الحكم العالمي ، فالحكم خارج الدولة يتوقف بشكل كبير على سياسات ومصالح الدول القوية ، والمؤسسات الدولية لا تتمتع بالسلطة المستقلة وتعمل إلى حد كبير كأدوات للنهوض بمصالح معظم الدول المهيمنة أو التحالفات بين الدول . علاوة على ذلك ، لا يمكن لأية قيمة أو منفعة أو أهمية مقنعة للحكم العالمي أن تتجاهل حتى في عصر العولمة مركزية التفاوت في القوة بين الدول .

حسب الواقعيين فإن النظام الليبرالي العالمي الحالي – والذي يقوم على حرية التجارة وتدفقات رؤوس الأموال دون عائق – هو في المقام الأول نتاج الهيمنة الأمريكية على العالم على الرغم من أنه يعتمد على موافقة القوى الصناعية الكبرى الأخرى.

القوة الهيكلية للولايات المتحدة يعبر عنها وجود مؤسسات عالمية ودستور ليبرالي للنظام العالمي وبالطبع ليس معنى هذا القول بأن الحكم العالمي هو مجرد حزام لربط سياسات الولايات المتحدة أو المصالح الغربية ، لأن هذه المؤسسات هي أيضا المساحات التي يتم من خلالها تحدي هيمنتها ، ومع ذلك ، يرى الواقعيون أن الجغرافيا السياسية تحتفظ بدور غير متناسب في تطوير هياكل وأنماط ونتائج الحكم العالمي [1] .

هذه النظريات تتكشف عنها ثلاث مدارس سبق التطرق إليها عند تناول المدارس الثلاث التي تتنازع موضوع العولمة : العولميون والتحوليون والمتشككون ، وهي نفس المدارس التي تبسط نفوذها إمتدادا للحكم العالمي (الجدول رقم : 04).

01– بالنسبة للعولميين Globalist.

يرى العولميون بأن العولمة ظاهرة حقيقية وملموسة ، ويقولون بأن هناك تحولا كبيرا في الجغرافيا و العلاقات الاجتماعية التي أصبحت تعمل على نطاق عالمي ، فآثار العولمة يمكن رؤيتها في كل مكان من العالم وزيادة الترابط العالمي تجعل الحدود الوطنية أقل

[1] : David Held & Anthony Mc Grew , **Governing Globalization** , Op Cit .

أهمية بينما تتدرج الثقافات الوطنية والاقتصادات والسياسة في شبكات من التدفقات العالمية [1].

إن العولمة إشارة إلى ظهور هيكل عالمي جديد للقواعد التي تحدد كيف يمكن للبلدان والمنظمات والناس أن تعمل فهي مسار حتمي للتنمية ، لذلك فأي محاولة لمقاومتها محكوم عليها بالفشل ، ويرون أن العولمة تطور حتمي لا يمكن مقاومتها وقد تأثرت تأثرا كبيرا بتدخل الإنسان لا سيما من خلال المؤسسات السياسية التقليدية مثل الدول القومية.

المتفائلون أو العولميون الإيجابيون في هذا الإتجاه يشيرون إلى فوائد العولمة ويرون نتائج تأثيراتها على أنها تغيير مرحب به على نطاق واسع تبحث في إمكانات تحسين نوعية الحياة ورفع مستويات المعيشة وجمع الناس معا ، وهذا بدوره ، يشجع على تبادل الثقافات والتفاهم بين الأمم في جميع أنحاء العالم في حين أنهم يدركون مخاطر التلوث البيئي العالمي.

في عالم العولمة الإيجابية يجادل العولميون بأن نتمكن من تحسين الوضع إذا أخذنا جميعا بعض المسؤولية لخفض مستويات الاستهلاك ويشيرون إلى تطوير التكنولوجيات الجديدة التي من المرجح أن تخفض مستويات التلوث.

بينما يرى العولميون المتشائمون – التصور الثاني في هذا الإتجاه – بأن العالم كما هو الآن أصبح أقل تنوعا وأكثر تجانسا ، وأن العولمة تؤكد هيمنة المصالح الرئيسية الاقتصادية والسياسية وخصوصا في بلدان الشمال مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان القادرة على نحو فعال لمقاومة كل الضغوط من أجل التغيير ويمكن فرض أجندتهم على العالم [2].

يرى العولميون المتشائمون بأن العولمة ماهي إلا إنتقاص من الهويات القومية والسيادة ويشيرون في نفس السياق إلى ضحايا العولمة والعواقب غير المتكافئة لها من خلال تركيزها على فئات معينة مثل النساء والعمال اليدويين غير المهرة .

---

[1] : David Held, & Anthony Mc Grew , **A Globalizing World? Culture , Economics , Politics ,** Second edition (London : Routledge, 2004) , P , 22 .
[2] : Ibid , P .23.

02– التدويليون Inter-nationalist

التدويليون يجادلون بأن هناك مبالغة في أهمية العولمة باعتبارها مرحلة جديدة وهم يعتقدون أن معظم النشاط الاقتصادي والاجتماعي إقليمي ، وليس عالمي ، ولا تزال الدول القومية تلعب دورا مهما بالنسبة إليهم .

في البحث عن حلول يؤكد التدويليون على أن الدولة الأمة تحتفظ بمجال أكبر للمناورة ويعتقدون أنه لا يزال هناك مجال كبير للدول (وكالات مستقلة نسبيا) لتحديد أولوياتها الاقتصادية والسياسية والدفاع عن دول الرفاه لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

بمنظور نقدي يعتبر التدويليين أن نظرية العولميين تقوم على فكرة الحكم المهيمن عندما تشدد على الأهمية الحاسمة للقوة المهيمنة في تطوير هياكل وأنماط ونتائج الحكم العالمي ، علاوة على ذلك فإنه وخلافا للاعتقاد السائد أن عمليات العولمة كما يؤكد العديد من العولميين لا تخرج عن نطاق السيطرة ولكنها نتاج نظام عالمي ليبرالي بايعاز من الولايات المتحدة ، فإن هذا التصور للعولمة مرادف للأمركة أي التوسع في الثقافة الأميركية والسلطة السياسية والرأسمالية الليبرالية ، وأن النظام الحالي للحكم العالمي يوفر هيكلا لتغذية وإضفاء الشرعية و حماية النظام الرأسمالي العالمي.

03– التحوليون : Transformationalist

يعتقد التحوليون أن العولمة تمثل تحولا كبيرا ولكن التساؤل هو حتمية آثارها ، وهم يجادلون بأنه لا يزال هناك مجال كبير للوكالات الوطنية والمحلية وغيرها.

يتفق أصحاب هذا المقترب مع التدويليين على أن العولميين بالغوا في قضيتهم ، وهم يجادلون بأن الدول القومية تظل قوية عسكريا وإقتصاديا وسياسيا في حين أن هناك ما يبرر بعض الشكوك ، كما أنهم يعتقدون أنه من التهور رفض فكرة العولمة أو التقليل من آثارها المادية . وفقا لوجهة النظر هذه ، فإن العواقب للتفاعلات العالمية المعاصرة معقدة

ومتنوعة وغير متوقعة ، كما أن آثارها المتزايدة غير متساوية تحتـــاج لدراســـة جـــادة ومهمة [1].

يمكن القول أن التيار التحولي يعترف بأهمية العديد من القوى لفهـــم معادلـــة الحكـــم العالمي حكم يقوم على هياكل وسياسات تجسد العولمة من خلال دور سلطة المـــواطنين في إعطاء معنى للحكم . وفي هذا النطاق تمثل مؤسسات الحكم العالمي أو " المعولمـــة " لجنة تنفيذية للبرجوازية .

في العشريات الأخيرة تعاظمت سلطة المؤسسات الجهوية والعالمية لتفـــتح فـــضاءات جديدة للعولمة ، لقد توسع النشاط السياسي " المعولم " بشكل كبير مما أدى إلى تبلور نمط ديمقراطي جديد من السياسات الشبكية التي تنتج أسواق عالمية ومؤسسات شاملة في إتجاه خدمة المواطن العالمي ، وتعمل على تأطير المجتمع المدني العابر للحدود وتحكم بـــشكل إلكتروني عبر الإنترنت وشبكات كونية للإتصال الإفتراضي الحديثة بشكل يقبـــل نـــسبيا بنموذج ويستفاليا السيادي لكن في إطار الحكم العالمي الذي يتحدى كل الأنماط القديمة لأن لا مرجعية له بل هو مولود جديد [2].

إنه من خلال تكوين أنساق عالمية وشبكات تفاعليـــة للأســـواق والتبـــادل التجـــاري والإتصال ذات بعد مافوق دولتي ، تخلق العولمة ما يمكن تسميته " أخطار نسقية " تمثـــل أخطار جماعية ومشتركة ناتجة عن تداخل جدلية النشاط الجهوي مع النـــشاط العـــالمي ، مثلما حدث في أزمات جنوب شرق آسيا على المستوى المالي والتجاري والتي أصـــبحت أزمات ذات مدى كوكبي شامل وهو ما أنتج بدوره ما يمكن تسميته بمجتمعات الأخطار ، أين يشرف مجموعة من الخبراء على نمط إدارة الحياة ووضع معايير لتنظـــيم المجتمـــع موازية للمعايير والقيم الكلاسيكية سواءا على صعيد المجتمعات المحلية أو على صـــعيد المجتمع الدولي في حد ذاته مع ظهور تجارة دولية غير مضبوطة ولا رسمية أو علاقات إقتصادية عالمية غير مضبوطة قانونيا ولا يمكن السيطرة عليها عبـــر منظمـــة التجـــارة العالمية بل تحتاج لشكل عولمي جديد أو لنقل لعقلانية جديدة " عولمة العولمة " [1].

---

[1] : David Held , **A Globalizing World? Culture , Economics , Politics** , Op Cit .
[2] : Ibid , P , 147.
[1] : Ibid , p .149.

هذه العقلانية تؤدي إلى إنفجار ثقافي معرفي إقتصادي على مستوى النخب الرأسمالية وتعيد بناء نوع جديد من الديمقراطية الكونية أو الكوكبية مــن خــلال أفكــار المواطنــة والسوق والإنترنت والتي تديرها قيادات غير هرمية أي قيادات لا بيروقراطيــة تؤســس لشرعية إلكترونية متعددة وغير مركزية ، تتوزع على مجالات وفعاليات مختلفة تعطــي مدلولا غير محدود للتراكم ولرأس المال وللتاريخ أيضا وتحدد آليات جديــدة للإعتمــاد المتبادل والتدخل .

عموما وحسب روزنو فإن النقاش حول الحكم العالمي لم يتخل حقا عن فكرة نظام دولي تسوده الفوضى وفي نفس الوقت لم يساهم حتى الآن لبلوغ نظام سياسي عالمي[2] .

---

[2] : James Rosenau , **Change, Complexity, and Governance in a Globalizing Space** , In: Jon Pierre .ed , **Debating Governance** ,(New York : Oxford University Press , 2000) , P.189 .

	التقليديون (الحكم المهيمن)	**المتعولمون (سيطرة الرأسمال العالمي)**	**التحوليون (الحكم التكنوقراطي ، الحكم من أسفل)**
الوكلاء الرئيسيين/ وكالات الحكم	***الدول المهيمنة***	***رأس المال العالمي والشركات المالية***	**المجتمعات المعرفية**
من يحكم؟	التسلسل الهرمي - للولايات المتحدة بوصفها القوة المهيمنة	الكوسموقراطية - الأعمال الحضارية العبر وطنية	Polyarchy – مختلف القوى الإجتماعية والمصلحية
في أية مصالح ؟	المصالح الوطنية والجيوستراتيجية	رأس المال العالمي	المصالح القطاعية والجماعية والكونية للشعوب .
بأية وسيلة؟	الإكراه والموافقة	هيكلية السلطة – الأسواق العالمية تقيد الدول القومية عما تستطيع القيام به .	تطبيق المعرفة وإجراءات وتقنيات التداول . التعبئة عبر الحدود ، بناء التحالفات عبر الوطنية .
إلى أي هدف؟	صيانة النظام العالمي يؤدي إلى مصالح مهيمنة	إستقرار وإستنساخ النظام الرأسمالي العالمي	يتصف بحكم كفؤ ومسؤول ينافس ويقاوم العولمة من فوق

(الجدول رقم : 05)

المصدر :

David Held , **A Globalizing World? Culture , Economics , Politics ,** Second edition (london : routledge, 2004 **)** , p p .153, 154.

الفرع الثالث : الحكم العالمي الرسمي والمؤسسات العالمية .

تفرض مسألة مأسسة وعولمة الحكم التي توصف بأنها تعبير عن ترشيد الإصلاح الإجتماعي الكثير من التحديات خاصة عندما أصبح الحكم اليوم حقل صلب للعمل العالمي فالنشاطات المرتبطة بالحكم متصلة ومدفوعة بشبكة من المؤسسات العبر وطنية والوكالات الوطنية ، وحاليا المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة الشفافية العالمية ومنظمة التجارة العالمية تنهض بنشر الشفافية و المساءلة وسيادة القانون في البلدان والأسواق في جميع أنحاء العالم.

لكن ماهي مفاهيم الحكم التي تقدمها نشاطات هذه المؤسسات ؟ متى يتم ترسيخ هذه المفاهيم في مجال الحكم العالمي ؟ ومن هم الفاعلين الاجتماعيين وراء مأسسة الحكم كمشكل إجتماعي عالمي؟

يتنافس الدبلوماسيون والمنظرون السياسيون منذ نشأة الدولة القومية في العصر الحديث على إبتكار مؤسسات عالمية قادرة على حفظ السلام وتحقيق بعض من العدالة بين الأمم ويجعل المشهد الدولي المعقد للغاية السعي من أجل إيجاد نظام حكم عالمي عادلا وفعالا مهمة ضرورية أكثر من أي وقت آخر مضى [1].

من أجل ذلك تخترع الدول مؤسسات عالمية لتسهل التعاون الذي تبحث عنه لتحقيق أغراضها الخاصة ، وفي نفس الوقت تتأثر المصالح في الدول بأعمال دول وعوامل أخرى وبالتالي يتطور الطلب على الأنظمة العالمية أي تصبح الحكومات راغبة في إستبدال بعض من حرياتها القانونية للعمل حتى يكون لها بعض التأثير في أعمال هذه العوامل الأخرى [2].

فهياكل الحكم العالمي ليست غائبة كليا وإنما هناك أمثلة عن الحكم العالمي الرسمي من خلال مؤسسات متعددة الجوانب التي تخلق فيها الدول أنظمة عالمية وتتخلى عن بعض سلطاتها لمنظمات فيما بين الحكومات لتحكم قضايا معينة ، ويحدث هذا التفويض إلى

---

[1] : ستانلي هوفمان ، " الحكم العالمي : مابعد اليوتبيا " ، ترجمة: احمد فاروق ، **في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام** ، (القاهرة) . http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RE1D12.HTM(2009/10/15)

[2] : جوزيف ناي ، المرجع السابق ، ص ، 42.

مؤسسات واسعة التعريف في السياسة التجارية (منظمة التجارة العالمية) وفـــي الـــسياسة المالية والتنموية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) وفي السياسة البيئية ولكن تنقصها الشرعية التي تتميز بها الدولة .

يزداد عدد المؤسسات العالمية بشكل كبير خلال الفترة الحالية للعولمة ، فلقد شـــهدت الخمسون سنة الماضية نموا كبيرا في الإجراءات المختلفة لبناء التعاون العالمي والمؤسسة العالمية بما فيها الزيادة الكلية للتبادل في ما بين الحكومـــات والمعاهـــدات والمنظمـــات الحكومية العالمية [1].

وتنبع الحاجة إلى المؤسسات العالمية من الشدة المتزايدة للتفاعلات العالمية التي تجلـــب معها تحديات متنوعة للحكم وتحفز الدعوات لعمل عالمي من خلال إبداع صيغ متنوعـــة من المؤسسات العالمية ، فالمشكلات البيئية العالمية تفرض عمل جماعي علـــى نطـــاق عالمي كما تجلب فترة العولمة الحالية معها دعوات للتنسيق العالمي والعمـــل الجمـــاعي ويؤدي إتساع الأسواق إلى تعميق الإعتماد الإقتصادي المتبادل وزيـــادة الطلـــب علـــى التنسيق في مجالات سلامة الغذاء والمصارف ومقـــاييس المنتجـــات ، كمـــا أن ســـرعة الإتصالات العالمية وتقلص كلفتها تعتمد بجزء كبير على عمل عالمي متناسق .

عموما هناك ثلاث أنواع رئيسية من المشكلات التي تبرر قيام مؤسسات عالمية وإلـــى الحد الذي تزداد فيه هذه المشكلات خلال فترة ما من العولمة عندئذ يمكن توقـــع إزديـــاد الحاجة إلى عمل جماعي : مشكلات التنسيق ، ومشكلات عامة ، ومشكلات قيم جوهرية مثل حقوق الإنسان .

– **بالنسبة لمشكلات التنسيق** فيمكن إيجازها في تنـــسيق الـــروابط العالميـــة أو تبـــادل المعلومات والبضائع والخدمات عبر الحدود القومية .

– **بينما المشكلات العامة** فيقصد بها حماية الموارد العامة أو البـــضاعة العامـــة وهـــي البضائع التي لا منافس لها ويستحيل إستبعاد أي شخص من إستعمالها .

---

[1] : David Held , **Global Transformations** , Op Cit . P . 57.

- **مشكلات القيم الجوهرية** ومعناها حماية القيم الجوهرية كالمساواة والحرية والديمقراطية التي تسمو على تيار الممارسات السياسية [1].

لكن لا يعني أنه بمجرد قيام هذه المشاكل يدفع لنشأة المؤسسات العالمية بصورة آلية لأن الدول القومية تظل متمسكة بسيادتها ومصالحها أمام إنتعاش الإهتمام بالمحلية واللامركزية ، وكذلك غياب المعلومات والضمانات الكافية للدول لتقرر أن التعاون يخدم مصالحها وفي غالب الأحيان فهي – أي الدول – تنظر من زاوية التكاليف ومن حيث الوقت والنفقات .

وتكون إستجابات الحكومات على العولمة وتزايد توسع الأبعاد العالمية على ثلاث أشكال : وحيدة الجانب أي كأن تقبل بعض الدول لمقاييس طورتها دول أخرى ، ثنائية أو أقل عدد ممكن من الجوانب مع عدد قليل من الشركاء الذين لهم تفكير مماثل وإقليمية من خلال تشكيل التجمعات الإقليمية [2].

فالدول لها خيارات في الإستجابة للمشكلات العالمية ، فهي تستطيع إختيار ألا تقوم بعمل وترك الإحتمالات مفتوحة لأن تتطور المبادئ أو آليات التنسيق الأخرى من خلال السوق أو من خلال شبكات المنظمات الحكومية ، ولها أن تسعى لمواجهة المشكلات العالمية من خلال تشريع محلي إما بفرض مقاييس محلية على المنتجات التي تدخل في التجارة وإما بتنسيق التعليمات المحلية مع تلك التي في الدول الأخرى ، وقد تتعامل مع دول أخرى مباشرة لتطوير إستراتيجيات للتعرف على المبادئ الداخلية في كل منها أو لتأسيس مبادئ عالمية مقبولة بصورة مشتركة ، وفي بعض الأحيان تخلق الدول منظمات عالمية تمتلك سلطة مفوضة لدراسة المشكلات العالمية والتوصل إلى توصيات أو سياسات أو وضع برامج أو تفرض قواعد وتسوي خلافات (الجدول رقم : 06) .

---

[1] : كاري كوغليانيس ، **العولمة وتصميم المؤسسات العالمية** ، في : جوزيف س . ناي وجون دوناهيو ، **الحكم في عالم يتجه نحو العمولمة** ، ترجمة : محمد شريف الطرح ، (الكويت : العبيكان ، 2002) ، ص ص . 408 ، 409.

[2] : جوزيف س . ناي ، المرجع السابق ، ص . 45.

أشكال المؤسسات للإستجابة للمشكلات العالمية .

البند	وصف الشكل المؤسساتي	السلطة القانونية المتبقية في مستوى دولة الأمة
عمل لا تقوم به الدولة	منظمات غير دولية أو شبكات سياسية تخلق مبادئ السلوك .	الجميع
التحكم الداخلي	تمارس دولة الأمة السلطة من خلال سياسات توضع داخليا .	الجميع
الإعتراف المتبادل	توافق دول الأمم على الإعتراف بشروط معينة بكافة السياسات الموضوعية من قبل دول أمم أخرى هي بالمقابل تعترف بسياساتها .	الجميع بإستثناء ما توافق عليه دولة الأمة تحت شروط معينة
قواعد التراضي	توافق الدول الأمم على سياسات عالمية تضعها من خلال مفاوضات مع دول الأمم.	الجميع بإستثناء السلطة التي حددتها بالمفاوضات مع دول أمم أخرى .
التفويض	تفوض الدولة سلطتها السياسية إلى مؤسسات عالمية ويمكن أن يكون التفويض فضفاضا أو ضيقا.	بعض السلطة .
الإستجابة	تتخلى الدولة عن سلطتها السياسية كاملة إلى دولة أخرى أو مؤسسة أخرى	لا شئ

(الجدول رقم : 06)

المصدر : جوزيف .س ناي و جون د .دوناهيو ، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة ،** ترجمة : محمد شريف الطرح (المملكة العربية السعودية : العبيكان ، 2002) ، ص ص . 412 ، 413.

المطلب الثاني : البنية التحتية للحكم العالمي .

قبل العولمة المتسارعة – وعلى الأخص في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين – كان التنظيم مركزا بشكل يكاد يكون حصريا على القوانين والمؤسسات الخاصة بالمستوى القومي ، وواقع الأمر أن الحكم كان يعني الحكومة أي الدولة الإقليمية المركزية إلا أن العقود الأخيرة جاءت بتراجع عام عن الحكم ذي الصبغة القومية مع إتجاهات مصاحبة من التنازل عن السلطة والإقليمية والعولمة ، ونتيجة لذلك حصلت هيئات على المستويات التي دون الدولة والمتعدية للدولة على مبادرة وأثر أكبر حجما في السياسة وإنتقل الحكم من أحادية البعد الخاصة بالدولة إلى تعددية الأبعاد الخاصة بطبقات التنظيم المحلية والقومية والإقليمية والكونية [1].

فمنذ نهاية الحرب الباردة إكتسب النظام الحالي للحكم العالمي إتساعا ومجالا عالميا مثل مجالات النشاط العالمي ، وأصبح هناك عدد قليل من الدول التي تعمل خارج إختصاصاته خاصة مع تنامي دور الفواعل غير الدول من حيث بروز منافسين من الداخل والخارج تنافس الدور المركزي التقليدي للدول في العلاقات الدولية .

وبالنظر للتطورات الحاصلة بعد الحرب العالمية الثانية في مجال العمل المشترك ، فقد تطورت البنية الأساسية للحكم العالمي إلى نظام طبقات معقد ومتعدد والذي لا يملك مركزا واحدا للسلطة ، و تبعا لذلك ، غالبا ما يوصف بأنه متشضي أو تعددي لأنه يعتمد وكالات متعددة من الدول والمنظمات غير الحكومية و الشركات متعددة الجنسيات القادمة معا من أجل الاتفاق على القيم والمعايير والقواعد أو السياسات العالمية .

يتمظهر نظام الحكم العالمي في ثلاث طبقات مميزة أو ما يسمى بالبنى التحتية للحكم العالمي وهي : مافوق الدولة وما تحت الدولة والعبر وطنية وتقع بين هذه الطبقات الحكومة الوطنية ، كل من هذه الطبقات سواءا بشكل منفصل أو مجتمعة تشكل الإطار الذي تسعى من خلاله الحكومات والشعوب للتعامل مع الظروف العالمية والمحلية التي

---

[1] : جان آرت شولت ، **المجتمع المدني الكوني** ، في ، نجير وودز ، **الإقتصاد السياسي للعولمة** ، ترجمة : أحمد محمود ، (القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، 2003) ، ص . 239 .

تشكل مصيرهم وفي نفس الوقت تشكل أسلوبا لمحاسبة ممارسات السلطة (الشكل رقم 03) [(1)].

الفرع الأول : الطبقات ما تحت الدولة (نظام الحكم العالمي ما دون الدولة).

لقد شهدت السنوات الأخيرة توسعا كبيرا في دور الحكومات المحلية والسلطات ما تحت الدولة في الساحة العالمية لأنها تسعى إلى تعزيز المصالح الثقافية والاقتصادية والسياسية للمناطق الخاصة بها مثل تكثيف المنافسة العالمية لجذب الاستثمارات الأجنبية ، وأصبح للمدن والمناطق والسلطات الوطنية الفرعية نشاطا متزايدا على الصعيدين العالمي والإقليمي.

مع العولمة تتنامى الروابط عبر الحدود بين سلطات ما دون الدولة التي إتخذت تبعا لذلك عددا كبيرا من المبادرات السياسية التي تتجاوز الخدمات المركزية ، ومن الأمثلة على ذلك أن عدد الأقاليم الكندية والصينية ومعظم الولايات الفدرالية في الولايات المتحدة أصبح لها اليوم بعثات دبلوماسية خاصة خارج هذه الدول تعمل بإستقلال نسبي عن سفارات دولها في العالم ، وفي أوروبا تحتفظ نحو خمسين حكومة إقليمية في سبع عشرة دولة الآن بروابط مباشرة من خلال جمعية الأقاليم الأوروبية ولجنة الإتحاد الأوروبي للأقاليم وعدد من الهيئات المماثلة الأخرى التي أنشئت منذ سبعينيات القرن العشرين .

هذا النشاط يأخذ عددا من الأشكال : من إنشاء البعثات الدبلوماسية المحلية في الخارج من خلال التمثيل في المنتديات الرئيسية العالمية والإقليمية ، إلى إنشاء هيئات رسمية مثل الاتحاد الدولي للسلطات المحلية ، ومن خلال هذه الآليات يمكن للسلطات ماتحت الدولة إتخاذ مبادرات السياسة الهامة التي ، في كثير من الحالات ، قد تتجاوز حكومتهم المركزية كما أنها توفر الإطار الذي تتم من خلاله المبادرات التعاونية للتعامل المشترك أو متابعة المشاكل المشتركة من تجارة المخدرات غير المشروعة إلى تلوث البيئة.

العديد من السلطات المحلية في المملكة المتحدة على سبيل المثال تحافظ على ممثليهم في بروكسل من خلال لجنة الاتحاد الأوروبي للأقاليم والحكومات الإقليمية بما في ذلك

---

(1) : David Held , **A Globalizing World? Culture , Economics , Politics** , Op Cit , P . 143.

من اسكتلندا ، وتعد مدخلا رئيسيا في مداولات واسعة حول السياسة الأوروبية تجاه القضايا التي لها آثار إقليمية كبيرة ، ووزارة الخارجية لا يزال الصوت الرسمي للمصالح البريطانية في أوروبا والعالم الأوسع ولكنه لم يعد التعبير الوحيد لتلك المصالح ، كما أن ممثلي الحكومات في ادنبره وكارديف وبلفاست وسلطات بلدية كثيرة مثل مانشستر وكوفنتري تسعى بشكل متزايد إلى خلق هوية دولية خاصة مميزة لهم [1].

على صعيد البلديات أيضا جرى تطوير مناهج سياسية عديدة ما وراء السيادة من قبل السلطات المحلية التي تعنى بشؤون مكافحة التلوث ومنع الجرائم ونزع السلاح والتعاون من أجل التنمية لا سيما على صعيد مراكز المدن الكبرى ، فتدفق رؤوس الأموال العالمية والممرات الجوية للطائرات ومواقع الإتصالات بعيدة المدى غالبا ما تربط مدنا مثل سنغافورة وفرنكفورت عبر العالم بقدر أكبر من إرتباط هذه المدن بأخواتها القريبات داخل الدول ذاتها .

السلطات ما تحت الدولة أيضا إكتسبت دورا مهما في تنفيذ العديد من القواعد المتفق عليها عالميا ، على سبيل المثال مجلس مدينة غلاسكو إتخذ العديد من المبادرات بشأن السياسات البيئية المحلية وفقا لجدول أعمال القرن 21 التي إتفق عليها في مؤتمر قمة الأرض في ريو للأمم المتحدة في عام 1992.

لقد أصبح نقل المسؤولية من الحكومة إلى المستويات الدنيا مقدمة رئيسية لكثير من الإصلاحات الحكومية ، فقد حولت السويد برامج الرعاية الصحية إلى الحكومات المحلية كما حولت المملكة المتحدة المسؤوليات المحلية إلى برلمانات جيدة في إسكتلندا وويلز وحتى الحكومات المركزية والبيروقراطية نسبيا كما في كوريا الجنوبية واليابان تفكر في زيادة هذا التبادل ، ومن المحتمل في القرن الحادي والعشرين أن يزداد تحويل صناعة السياسة ومسؤولية الإدارة إلى مستويات دنيا من الحكم [2].

---

[1] : Ibid , P. 140 .

[2] : دونالد ف . كيتل ، **ثورة الإدارة العامة العالمية** ، المرجع السابق ، ص . 160.

الفرع الثاني : الطبقات الفوق وطنية (نظام الحكم العالمي ما فوق الدولة) .

تحولت أعداد كبيرة من السلطات في ميدان صنع السياسة العالمية إلى مستوى سلطات ما فوق الدولة ، والأطر التنظيمية ما بين الحكومات ليست بأي حال شأنا جديدا في النصف الثاني من القرن العشرين ، فقد ترتبت تبعا لما أصبح يخالج المواطنين والحكام في دول العالم بأن نظام الحكم الجغرافي الذي تمثله الدولة لا يمكنه في حد ذاته أن يعالج كما ينبغي ظواهر في نطاق ما وراء الحدود الجغرافية مرتبطة بمجالات المعلومات المعاصرة والإتصالات وتقنيات إنتاج الأسلحة والتغيرات البيئة العالمية والأسواق العالمية .

على مدار القرن العشرين أدت توليفة من التقدم التكنولوجي والسياسات الحكومية إلى حدوث زيادة ضخمة في الترابط بين الحكومات والمجتمعات والكيانات الفاعلة الخاصة في السياسة الدولية ، وتبعا لذلك ظهرت مشاكل جديدة لا يمكن لمعظم الدول القومية التعامل معها دون التنسيق والتعاون مع الحكومات الأخرى ، وكانت الطريقة المنتهجة من قبل هذه الحكومات لإدارة وتنظيم هذه المشاكل هي من خلال المنظمات الدولية .

في السنوات الخمسين الماضية كان هناك توسع هائل في عدد وكفاءة وتأثير المنظمات عبر الحكومية ، وهذه الهيئات الدولية الرئيسية جاءت إلى الوجود عن طريق الإتفاقات الرسمية بين الحكومات وتبع ذلك زيادة مطردة في عدد المنظمات الدولية ، ففي نهاية التسعينيات كان هناك ما يربو عن 250 منظمة دولية موجودة في عالم يضم ما يزيد على 180 دولة ، وهذا مقابل حوالي 30 منظمة دولية كانت موجودة في مطلع القرن في عالم كان يضم أقل من 50 دولة ، لقد أصبحت العلاقات الدولية تتميز بأعداد متزايدة من المعاهدات والأنظمة والترتيبات التعاونية الأخرى فيما بين الدول وتشمل الترتيبات مجتمعة سياسة عالمية على قدر كبير من التأسيس .

تكاثرت ترتيبات نظام الحكم الإقليمي وتنامت ولو بدرجات متفاوتة في كل أصقاع العالم من منطقة البحر الكاريبي إلى جنوب شرق آسيا ، وزاد عدد تلك الإتفاقات في مجموعها مائة إتفاق أبرمت منذ عام 1945 ، كما أن الإتحاد الأوروبي أصدر نحو عشرين ألف إجراء تنظيمي في هذا النطاق ، إلى جانب ذلك توسعت أيضا مهام هيئات عالمية جديدة

أو قائمة من قبل كالأمم المتحدة ، وأصبحت المنظمات الدولية بتزايد قـدراتها وتأثيرهـا تنحو لأخذ تسمية وكالات نظام الحكم العالمي ذلك أن ما يدور في نطاق هذه الهيئات اليوم من شؤون تفوق بأعدادها كثيرا الشؤون التي تجري في نطاق التشاور والتنسيق فيما بين الحكومات [1].

وما يميز هذه الحركية العالمية المتنامية هو :

- إزدياد وإتساع مجال وتأثير الأطر التنظيمية ما بين الحكومات .
- تكاثرت ترتيبات نظام الحكم الإقليمي وتنامت في كل بقاع العالم .
- توسع مهام هيئات عالمية جديدة أو قائمة من قبل كالأمم المتحدة .

يمكن إستعراض عدد من الهيئات التي توسع مجال تأثيرها ونشاطها ما فوق الدولة كما يلي :

- على مستوى سياسة الإقتصاد الكلي : أصدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي منذ ستينيات القرن العشرين عددا من المبادئ التوجيهية التي كان لهـا أثر فاعل في مجموعة كاملة من القضايا بما فيها تقنيات الإعلام الحديث وترسـيخ دولة الرفاه وإحداث الوظائف ووضع مبادئ كانت تحتـذيها الـشركات متعـددة الجنسيات ومنذ عام 1979 أكمل كل من صندوق النقد الدولي و البنـك العـالمي السيولة النقدية والمهام التنموية الكبيرة اللتين كان يتمتع بهما بمناهج سياسية بعيدة الأثر لإحلال الإستقرار إضافة إلى برامج لتعديل الهياكل الحكومية وإصلاحها في حوالي مئة بلد وكذلك الحال بالنسبة لمنظمة التجارة العالميـة وبنـك التـسويات الدولية .
- في ميدان إدارة النزاعات : إكتسبت وكالات ما فوق الدول كالأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مكانة متزايدة أكثر بكثير من ذي قبل.
- في ميدان حقوق الإنسان : يتجسد ذلك في عدد غير مسبوق من حوادث التـدخل متعدد الجنسيات لأغراض إنسانية في دول عديدة خلال تسعينيات القرن العشرين .

---

[1] : جون بيليس ، المرجع السابق ، ص . 49 .

- في ميدان وسائل الإعلام الإلكترونية : وصل حجم دليل المعايير التقنية الصادر عن إتحاد الإتصالات الدولية إلى قرابة عشرة آلاف صفحة [1].

الفرع الثالث : الطبقات العبر وطنية .

يفتتح فالانتين موغادين مؤلفه الموسوم بـ : العولمة والحركات الإجتماعية بعدة تساؤلات – مركزا على ثلاث حركات إجتماعية عبر وطنية أو عالمية وهي : الحركة العالمية للمرأة والشبكات النسوية العابرة للحدود الوطنية ؛ الحركات والشبكات الإسلامية عبر الحدود الوطنية ، وحركة العدالة العالمية – قائلا : ما هي العلاقة بين العولمة والحركات الاجتماعية ؟ كيف إستجاب الناس بشكل جماعي للعولمة ؟ وهل تغيرت الحركات الاجتماعية نحو الأفضل لمواجهة مظاهر العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ؟ وكيف تؤثر الحركات الاجتماعية المعاصرة والشبكات على تطور العولمة ؟ [2].

هذه التساؤلات وغيرها تحيل لموضوع من أهم المواضيع التي يكثر النقاش بشأنها في عصر العولمة وهي الحركات الإجتماعية التي أصبحت تشكل بالفعل الطبقات العبر قومية للحكم العالمي .

الحركات الاجتماعية عبر الوطنية تعود إلى أواخر القرن الثامن عشر على الرغم من أنه في العقود الأخيرة إرتفع وبشكل كبير نطاق العبر وطنية وحجم العلاقات الدولية بين الناشطين ، وقد لاحظت سيدني تارو Tarrow أن الحركات الاجتماعية ظهرت في القرن الثامن عشر من التغييرات الهيكلية التي إرتبطت مع الرأسمالية مثل أشكال جديدة من الجمعيات ومراكز الاتصالات العادية وربط المناطق النائية وإنتشار الطباعة ومحو

---

[1] : المرجع السابق ، ص . 50.

[2] : Valentine M. Moghadam , **Globalization and Social Movements Islamism, Feminism, and the Global Justice Movement** ,(United States of America :Rowman & Littlefield Publishers ,INC, 2009) , PP . 01 , 05.

الأمية ، وترتبط الحركات الاجتماعية بذلك مع الحداثة والرأسمالية – مثل الثورات – فهي متأصلة فيها وناجمة عن تناقضات النظام الرأسمالي العالمي [1].

تعمل الحركات الإجتماعية العالمية خارج القطاع العام وتساهم بدور فعال في نظام الحكم العالمي بإعتبارها قطاع غير رسمي لا يسع إلى الربح يعمل على تعبئة قلق الجماهير وإحتجاجاتها بحملات ترمي إلى إعادة صياغة السياسات والهياكل الأعمق للعلاقات الإجتماعية (كالإتجاهات العسكرية أو الرأسمالية مثلا) التي تعكسها تلك السياسات .

تتميز الحركات الإجتماعية بعدة خصائص نوجزها فيما يلي :

- تنوع الحركات الإجتماعية من خلال تصديها لمعالجة مجموعة واسعة من القضايا.
- إختلاف التصورات بين الحركات الإجتماعية بخصوص العالم الذي تسعى لإقامته.
- إختلاف نطاق نشاط الحركات الإجتماعية فبعضها عالمية وبعضها تفكر عالميا وتعمل محليا .
- إختلاف في النشاط ، فبعض الحركات الإجتماعية تشن حملات منعزلة بينما أخرى تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال إتفاقات تحالف على نطاق واسع .
- تعدد الإستراتيجيات ، فبعض النشطاء يعتقد أن من المناسب أن يعمل مع الحكومات ووكالات نظام الحكم العالمي وروابط رجال الأعمال في حين يعتقد بعضهم أن أي تعامل مع المؤسسة التقليدية يعتبر تنازلا مرفوضا عن المبادئ.

تمارس الحركات الإجتماعية العالمية بالرغم من الصعوبات المختلفة التي تعترضها نفوذا ملموسا في نظام الحكم العالمي المعاصر ، وقد ساهمت في حقن أفكار التجديد والتطوير في مناهج السياسات الخاصة بالحفاظ على البيئة مثلا وحماية حقوق الإنسان والإغاثة وقت الكوارث وتوفير الرفاه الإجتماعي وتحسين ظروف المجتمعات المحلية .

وتنبع قوة ونفوذ الحركات العابرة للحدود الوطنية من قدرتها على تنظيم الناس والموارد عبر الحدود الوطنية في السعي لتحقيق الأهداف الجماعية وتوجيه الكثير من جهودها

(1) : Ibid , P.06.

لإعادة صياغة السياسات التي تنتهجها الحكومات على الصعيدين القومي والمحلـــي مـــن خلال وكالات تنظيمية ما فوق الدولة وتميل إلى ممارسة نفوذها عن طريق:

- تشكيل المواقف العامة والمصالح والهويات .
- تغيير في جدول أعمال السياسة المحلية والوطنية والعالمية.
- تزويد المجتمعات المحلية والمواطنين بقناة للدخول إلى محافـل صـنع القـرار العالمية.
- ممارسة السلطة المعنوية والروحية أو التقنية .

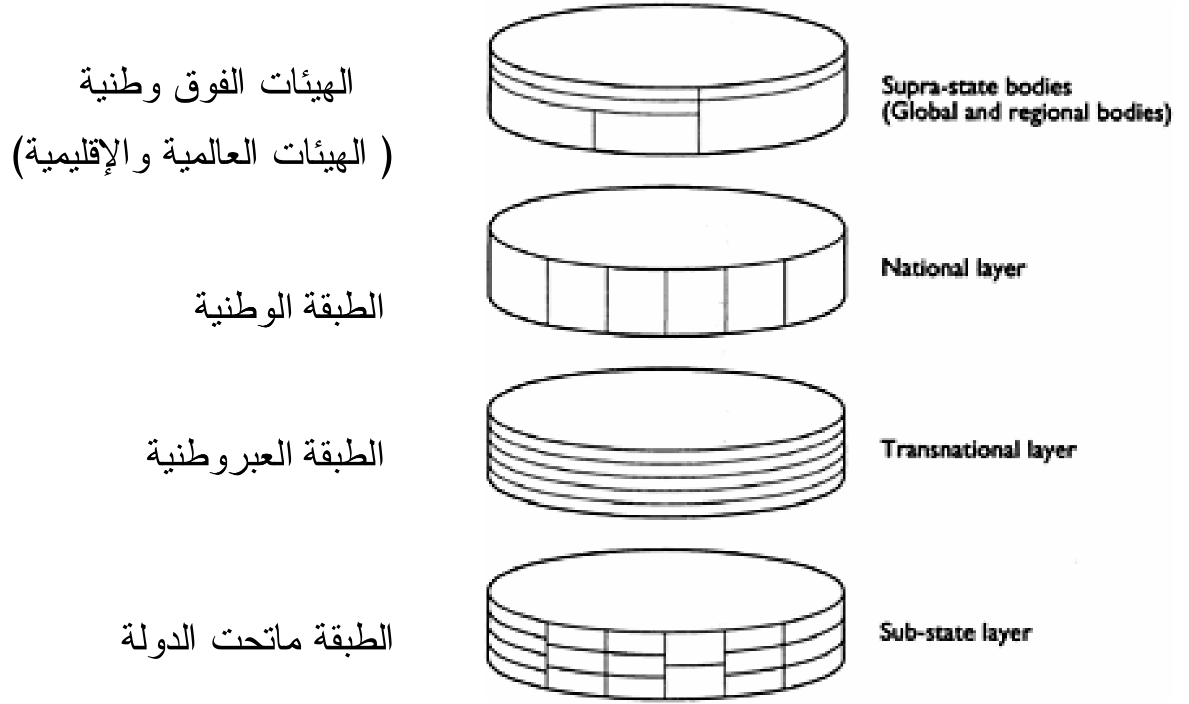
– تسعى لجعل الحكومات والهيئات الدولية وإمبراطوريات الشركات خاضعة للمساءلة عن أفعالهم وقراراتهم [1].

ما يؤكد أهمية الحركات الإجتماعية والمنظمات غير الحكومية على مستوى السياسات العالمية أن شجعتها معظم المنظمات الحكومية الدولية للمشاركة مباشرة أو غير مباشرة في مداولاتها ، كوسيلة لإضفاء الشرعية على سلطتها أو لاكتساب الخبرة التي تـشتد الحاجـة إليها في غالب الأحيان ، حتى إضطرت منظمة التجارة العالمية والبنك العالمي تحـت ضغط الرأي العام لتصبح أكثر إنفتاحا على ممثلي المجتمع المدني عبر الوطني وأقامـت تبعا لذلك العديد من مكاتب الإتصال معها وقام العديد من جمعيات التحـرك الإجتمـاعي بأدوار مهمة في تقديم المشورة للمؤسسات الرسمية وفي تقديم العون لتطبيق سياساتها وقد حضر الآلاف من الجماعات المدنية المؤتمرات العديدة برعاية الأمـم المتحـدة لبحـث القضايا العالمية منذ سبعينيات القرن العشرين حيث مارست ضغوطا علـى المـسؤولين ونفوذها في صياغة برامج العمل التي تمخضت عنها تلك المؤتمرات .

---

[1] : David Held , **A Globalizing World? Culture , Economics , Politics** , Op . Cit , P . 141.

<u>طبقات الحكم العالمي</u>



(الشكل رقم : 03)

<u>المصدر :</u>

David Held , **A Globalizing World? Culture , Economics , Politics ,** Second edition (london : routledge **,** 2004 **) ,** P .137.

المطلب الثالث : مشكلات الحكم العالمي .

إن الحكم العالمي أصبح إشكالية بنيوية ومنهجية بالنظر إلى طبيعة الأسئلة المفصلية التي يثيرها حول المؤسسات ، القيم ، الأفراد ، وغيرها من الظواهر التي تبقى عاجزة عن هندسة واضحة لحكم العالم في ظل :

- ضعف الإندماج العالمي .
- تفكيك العولمة لعوامل التكامل بدل خلق شروط التجانس .
- عدم وجود إجماع أوربي – أمريكي حول قواعد لعب واضحة في المجال البيئي التجاري ، والأمني [1].

لقد ظهر الحكم العالمي للوجود في العقود القليلة الماضية مرهق وغير فعال ، فالعديد من الفاعلين العابرين للقوميات معارضون غالبا في السياسات التي يرغبون فيها ويحوزون على درجات متفاوتة من القوة والسلطة ، لذلك فعند الحديث عن إنشاء مؤسسات عالمية يجب أن يتم تنظيم مثل هذه القضايا التي من المفترض أن تقوم هذه المؤسسات بمعالجتها مثل البيئة النمو السكاني ، الأوبئة ووضع المرأة وذلك بدلا من الاكتفاء بالحديث عنها كما لو كانت موضوعات للعروض وفقط .

فكثير من الدول وجماعات المصالح الوطنية ترفض هذه المؤسسات مفضلة عليها مؤسساتها القومية من أجل توفير الاستقرار المالي بدلا من أن تعهد بهذه الجوانب من السياسة المالية المحلية إلى فاعلين متعددي القوميات ، وقد رفضت الولايات المتحدة قبول ضغوط متعددة القومية خاصة في التجارة وحرية تداول العملة [2].

كل هذه القيود المفروضة على النظام الراهن أفرزت سخطا متناميا تجاه أشكال الحكم العالمي السائدة ، إذ يأسف النقاد للقيود المفروضة على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بواسطة الدول الكبرى القوية – خاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين يتمتعون بحق الفيتو – فلقد كان هدف نصوص ميثاق الأمم المتحدة هو توفير قدرات عسكرية تكون تحت تصرف مجلس الأمن وهى النصوص التي لم تتجسد أبدا ، كذلك لم يتم سن

---

(1) :Pierre Jacquet, Jean Pisani-Ferry et Laurence Tubiana, " A La Recherche De La Gouvernance Mondiale " .http://www.pisani-ferry.net/base/papiers/re-03-REF-gouvernance.pdf

(2) : ستانلي هوفمان، المرجع السابق .

تشريعات قانونية تحدد بوضوح الشروط اللازمة للتدخل من أجل حماية حقوق الإنسان ومازال الاختلاف قائما على سبيل المثال حول ما يعد بمثابة إبادة جماعية.

والملاحظ هو وجود مشاكل نوعية أظهرها للوجود فائض القوة التي تتمتع به الولايات المتحدة ، فهي تدعو بصوت عال الحق في العمل أو التحرك بدون تفويض من الأمم المتحدة عندما يكون أمنها مهددا بالخطر ، وعادة ما تقوم باتخاذ قرارات أحادية بدون محاولة الحصول على دعم خارجي.

في نفس الوقت ، يعترض النقاد على الأشكال السائدة للتحكم الاقتصادي والسبب هو عدم إكتمالها في آن واحد ، ففي الوضع الحالي يفرض على الدولة العمل وفقا لأيديولوجية التجارة الحرة وتنفيذ أوامر صندوق النقد الدولي حتى لو كانت أهداف صندوق النقد هي تقليص الدعم المحلى والشرعية الديمقراطية ، فكثير من الفاعلين الدوليين (المنظمات العالمية والعابرة للقومية) أعتبروا بمثابة جنود لمصالح الولايات المتحدة في إستغلالهم لضعف الدول الفقيرة وتلك التي تعانى من أزمات بهدف التحايل على معايير البيئة وحقوق الإنسان والعمل في الخفاء بواسطة الممارسات السرية.

حتى من جانب المنظمات متعددة القوميات التي تقود هجوما منظما لتجاوز الدولة الإقليمية وإلغاء سلطتها فهي تحكم سيطرتها الكونية على الموارد ، المنتجات ، الأعمال المصرفية ، والتأمين ، وقد إزداد نفوذها من خلال العلاقة الخاصة بالسياسيين (في المفاوضات والمعاملات التجارية ، على سبيل المثال) ، وهناك إستعداد دائم لدى الفاعلين متعددي القوميات لإعادة توجيه نشاطهم نحو البلاد التي تكون الأجور فيها منخفضة ويتم كل هذا العمل في ظل غياب الإشراف الدولي بحيث يبدو أن الفاعلين العابرين للقومية قادرون على إستغلال حاجة الدول الضعيفة نسبيا [1].

كل هذه المشاكل والعراقيل دفعت بكثير من المختصين للبحث عن أنسب الصيغ لتفاديها أو التحكم فيها من خلال إستدعاء بعض المعطيات لتكون حاضرة في عملية الحكم العالمي :

1- إقامة هيئة سياسية مستقرة للحكم العالمي تحل محل مجموعة G7 في قيادة الجماعة الدولية (وهو ما تم بتوسيع المجموعة تباعا) .

---

[1] : نفس المرجع السابق .

2-إعادة التوازن لهندسة المؤسسات نحو بناء منظمة عالمية للبيئة .

3-إدماج المجتمعات المدنية .

4-إدماج البلدان الفقيرة في معاهدة تنمية حقيقية [1].

لقد برزت الحاجة لنظام حكم عالمي جديد يقوم على الإستقرار ولا يقوم على شئ آخر إستقرار في جميع المجالات وبالخصوص على المستوى الإقتصادي الذي ظهر بأنه يتحكم تقريبا في باقي المستويات وهو الركيزة الأساسية للإستقرار ، لأن ما تفرضه أزمة منطقة اليورو الحالية لأكبر دليل على فشل السياسات الإقتصادية التي كانت سائدة ونابعة من المؤسسات الدولية وبالخصوص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي كان لها الأثر البارز على المستوى السياسي .

وبفعل هذه التداعيات الإقتصادية أصبحت الحكومات تسقط وتتهاوى ويتم السعي الحثيث لتجنب الكوارث من خلال الإعتماد على التكنوقراط والسياسات الإقتصادية التقشفية القائمة على المساعدات ، وقد وصل أثر هذه السياسات إلى الشارع وإلى المواطن البسيط الذي لم يجد بدا من التظاهر للمطالبة بإنهاء هذا المد الرأسمالي وإنهاء تسلط الأسواق وإعادة الإعتبار للدولة للتكفل بمشاكلهم ومطالبهم .

هذا الترابط والتداخل تغذيه عدة إعتبارات منها أحداث 11 سبتمر التي ساهمت في بلورة فكر وتوجه جديد في نطاق الحكم العالمي ، فهذه الأحداث لم تغير وجه العالم لكنها غيرت نظرتنا للعالم ، لقد تغيرت النظرة لموقع العولمة في النسق العالمي والتي كانت إقتصادية بحته ثم أصبحت سياسية ذات صلة بالنظام الدولي وترتب عن ذلك أن تغيرت النظرة لمشاكل الحكم العالمي ذلك أن النسق العالمي بحاجة لمفردات جديدة للخطاب السياسي تلبي حاجيات الجماعة الدولية خاصة من ناحية الأسواق . كما تغير الموقف من طبيعة التفكير في الحكم العالمي وبرزت الحاجة للتخمين فيه كبناء مؤسساتي جديد ، ولكن كمجموعة آليات سياسية ، إقتصادية ، إجتماعية ، ثقافية جديدة قادرة على جعل العولمة مسار فعال وإيجابي .

وعندما نضع أوروبا في صورة هذه الأبعاد نقول أن الفعل الاستراتيجي لأوروبا في ميدان الحكم العالمي يمكن أن يبنى حول إعادة تنشيط المؤسسات الدولية الموجودة

---

[1] : Pierre jacquet , jean pisani-ferry et laurence tubiana , Op Cit.

والقادرة على التعبير عن إنشغالات الجماعة الدولية ، ليس بحثا عن آلية ضبط ضــخمة لكن عبر تطوير السلطة المعيارية للنمط المؤسساتي كالمنظمات العالمية للصحة منظمــة التغذية والفلاحة وغيرها من المنظمات ، وهذا التطوير يولد خطابا عالميا جديــدا حــول العولمة [1] .

[1] : Pascal Lamy et Zaki Laidi , Op Cit .

المبحث الثاني: المواطنة العالمية والديمقراطية العالمية.

المواطنة سابقة في المكان والزمان لكل من الدولة القومية والعولمة ، وكذلك سابقة من حيث كونها مجال فكر وتفكير تمتد بتأثيرها وتأثرها في الاقتصاد والسياسة والمجتمع ولئن كانت قد صيغت في البدء داخل الفضاءات الوطنية كتعبير عن ضرورة ضمان حقوق الأفراد والجماعات وتسطير واجباتهم ، فإنه سرعان ما أصبح لمبادئها هاته إمتداد عالمي تجسد على مستوى الأنظمة والدساتير كل حسب مستوى أخذها بها وإعمال ذات المبادئ في توجهاتها السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

ساهمت العولمة إلى جانب عوامل أخرى منها الديمقراطية القائمة بالدول و العامل الداخلي في تحديد أفق المواطنة ، وشكلت لها تحديا إستهدفها في حد ذاتها من خلال إستهداف مبادئها الكبرى (سيما جانب الحقوق فيها) ، وأكثر من ذلك إستهداف المؤسسات والقيم التي إنبنت عليها المواطنة إياها لسنين طويلة.

فقد أحدثت العولمة تغيرات عدة على مفهوم المواطنة تظهر بشكل بارز من خلال تمييزها بين المواطنة القومية والمواطنة العالمية ، فبعد أن كان يقتصر مفهوم المواطنة على أنها حقوق المواطن وواجباته داخل وطنه ، أدت العولمة إلى ظهور مفهوم المواطنة العالمية التي تعني الحقوق التي تمنح لمواطني العالم دون تمييز وواجباتهم نحو العالم وهو المفهوم الذي تنازعته آراء مختلفة بين مؤيد ومعارض ، هذا إلى جانب أن العولمة أدت إلى تغير مؤشرات قياس الديمقراطية حيث باتت الديمقراطيات تقاس بمدى وجود مجتمعات مدنية بعد أن كانت تقاس بمدى وجود مفهوم المواطنة والحريات وإحترام القانون وسيادته والتعددية.

<u>المطلب الأول : توطين المواطنة .</u>

يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم الجديدة التي تحتل بؤرة التحليل في العلوم الاجتماعية بسبب تحديات جديدة وآفاق جديدة رغم أن هذا المفهوم في حد ذاته ما زال لا يلبي كل حاجيات الدراسة النظرية بشكل كاف في إنتظار تعريف أوسع وأكثر شرعية له [1].

إن أصول المواطنة صعبة التعقب فمعناها خاص للغاية وجذورها معقدة ومتنوعة من الناحية الإيتمولوجية ، يرجع أصل إستعمالها إلى الحضارتين اليونانية والرومانية فقد إستعملت الألفاظ (civis) المواطن (civitas) المواطنة في هاتين الحضارتين لتحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد اليوناني والروماني.

فمصطلح مواطن باللاتينية مشتق من كلمة :CIVITAS وقد تطورت فكرة المواطنة كنشاط عضوي للمشاركة في الجسم السياسي منذ الإغريق (600-700 ق.م) وإرتبطت بكلمة POLIS (الدولة المدينة) أين يتم تنظيم العمل السياسي والاقتصادي بما يسمح للمواطنين الأحرار المشاركة في النظام السياسي ، في هذا الإطار كان النظام اليوناني مبني على قاعدة التحول والإنسان كان ينظر إليه من حيث القيم الخارجية والماهيات بينما المواطنة الرومانية كمفهوم تطور حوالي (500 ق.م) كان ينظر للإنسان ككيان قانوني .

إن الموسوعة الأمريكية تصف المواطنة على أنها علاقة الأفراد بالدولة من حيث العضوية السياسية للأفراد في الدولة و من حيث مدى و لاءهم لها ، و قد تعرضت هذه المقاربة لإنتقادات بالغة لأن إطار المواطنة يجب أن يتمحور حول إعتراف رسمي من الأفراد بإندماجهم في النظام السياسي .

المواطنة على عكس التجنس أو الجنسية تخضع أو هي منتوج القانون الطبيعي : أن تصبح مواطنا في بلد (أ) أو (ب) يعني أنك قادر على تحقيق مواقف معينة تنسجم مع الإطار الدستوري و المؤسساتي لذلك البلد لكي يقبلك أو لكي تقبل كمواطن ، لكن قبل ذلك

---

[1] : Darren J.O'Byrne , Op Cit , PP . 5 , 9.

يجب الإجابة عن الأسئلة التالية : ماهو المجتمع الذي أنتمي إليه ؟ كيف أعتبر نفسي جزءا من هذا المجتمع ؟ كيف يتم تشخيصي داخله ؟

رغم أن مفهوم المواطنة ذو صلة بمفهوم الدولة الوطنية و هناك تداخل بين المفهومين على مستوى الحقوق و الشراكة إلا أن إطار المواطنة أكبر من إطار الدولة- الأمة ، لأن إمتداد المواطنة إقليميا و فكريا أوسع و أشمل و لا حدود له ومن هنا وردت فكرة المواطنة العالمية والتي تتجاوز فكرة أن المواطنة شكل من العلاقة بين الأفراد و السلطة إلى أفكار أخرى .

تنطوي المواطنة على أربعة أبعاد أساسية وهي : العضوية والحقوق والواجبات والمشاركة (1):

01- العضوية :

السؤال المركزي في هذا النطاق هو من يشكل أو من يمكن أن يشكل حاليا عضو في الجماعة السياسية ؟ هناك في هذا الإطار فكرة اللامواطن بمعنى أن كل من هو خارج نظام أو قانون المشاركة الإجتماعية و السياسية هو خارج المواطنة على غرار السجناء مثلا ، والفكرة هنا تماثل عضوية نادي حيث أن إندماجك يحدد عضويتك في قواعد لعبة معينة .

2- الحقوق :

تحدد الحقوق طبيعة المواطنة ، وهي ترد على ثلاث أصناف :

أ - حقوق مدنية : ترتبط بحرية الفرد ، حرية الخطاب ، حق الملكية .

ب - حقوق سياسية : حق المشاركة في السلطة .

ج - حقوق إجتماعية : الحق في التعليم ، الأمن و غيرها .

03- الواجبات :

يعتبر خطاب المواطنة أن الحقوق و الواجبات سيان ، و لعل أبرز مثال على الواجبات التي تقع على عاتق المواطن نجد الضريبة ، فهو يدفع الضريبة ما دامت الدولة من حيث المبدأ تعمل لصالحه و تعتبر الخدمة العسكرية مثال آخر.

---

(1) : Darren J.O'Byrne , Op Cit .

04- المشاركة :

نفهم مدلول المشاركة من خلال جدلية: المواطنة/الديمقراطية ، وقد أشار إلى ذلك أرسطو في تفسيره للمواطنة من منظور المشاركة بحيث يصبح الفرد قادرا على المساهمة بنشاط في حكم المجتمع ، وتشير الدراسات الحديثة إلى ذلك من خلال النقاش الاجتماعي داخل الفضاء العمومي أو ما يعرف بالمجتمع المدني.

إن المواطنة بالمعنى المثالي مهدت للدولة – الأمة وما أعقبها من تحولات تاريخية من الحرب العالمية الثانية ، لكن بعد 1945 تبلور نموذج جديد للمواطنة وهنا أصبحنا نتحدث عن النماذج البديلة للمواطنة وهو ما سنتناوله لاحقا .

وخلال مرحلة الثمانينيات والتسعينيات زاد إهتمام علماء الاجتماع بمفهوم المواطنة من خلال نقاشات فكرية بين أقطاب التيار الليبرالي حول حقوق المواطن في إطار نظري يحاول إعادة بناء النظريات الكلاسيكية للمواطن أو المواطنة تحديدا ، وتقديم إجابات وتفسيرات حول تحولات المرحلة الراهنة إجتماعيا وسياسيا ، وهو ما أصطلح عليه بالنظام العالمي الجديد .

عوامل كثيرة أدت إلى زيادة مستويات الاعتماد المتبادل بين الدول وتضاعف سلطة القوة فوق الدولتيه في إطار حركية ذات دلالة ، فالبرلمان الأوروبي مثلا أصبح يطرح نفسه كمنافس يتحدى السلطة المركزية للدولة الأمة الوستفالية ، ومن خلال هذه المناقشة ظهرت فكرة المشاركة ومن خلال المشاركة برزت أيضا فكرة المواطنة.

لعوامل كثيرة إذا أصبحت المواطنة تستدعي أو تبحث عن مواقع جديدة في خطاب العولمة بعد أن إنتهت مرحلة الدولة الوطنية كإطار لاستيعاب هذه المواطنة ، وبرزت الحاجة نظريا وعمليا لإطار جديد يقترح نفسه للتعبير عن مفهوم المواطنة بشكل أكبر وأوضح ، إنه تحدي يتزامن مع ظهور منظمات إقتصادية وسياسية وحتى هويات بديلة للدولة تحاول مقاربة نماذج جديدة للمواطنة.

في هذا المنظور إجتهدت مدارس غربية لتوطين مفهوم المواطنة في بيئة ما بعد الحداثة على إعتبار أن الانفجار الكبير في الحياة اليومية للناس يكمن في جزء منه للتحولات في طبيعة وبنية المجتمعات مما أعطى بعدا معينا للمواطنة خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي حيث ظهرت فكرة المواطنة في أوروبا الشرقية كرابط أخلاقي

ومعنوي وقت الأزمات وفي الدول المستقلة حديثا والتي تبحث عن هوية وطنية نجدها تحولت إلى أفكار المجتمع المدني والمواطنة لمواجهة مشاكل النظام الاجتماعي والسياسي [1].

للمواطنة دلالات تتجاوز التعريفات القانونية لها وذلك لأنه إزدادت أهميتها في خضم عمليات التغيير الكبرى ، وعندما بدأت الشعوب في عقد تحالفات عابرة للقوميات من خلال المؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني العالمية لصياغة حقوق جديدة في إطار فضاءات تتجاوز الحدود الضيقة للدول ، وفي ظل إنتقاد الإحساس المفرط بالوطنية الذي إستغلته نظم شمولية لتحقيق أهداف قومية ضيقة وعلى حساب الشعوب الأخرى.

إن المواطنة اليوم مصطلح متكرر في الأوساط الأكاديمية وفي الخطابات السياسية والحياتية بسبب النقاشات المتزايدة حول الهجرة ، الهوية ، الأمن ورغم أنه مفهوم حداثي إلا أن جذوره تمتد إلى اليونان بالمعنى السياسي ومع مرور الزمن أخذ معنى عقلاني إرتبط بالوعي الأخلاقي والتاريخي للمجتمعات والدول.

---

(1) : Ibid , P . 03.

الفرع الأول : العولمة وإعادة إكتشاف مفهوم المواطنـــة.

حتى وقت قريب لم يكن المفهومان – العولمة والمواطنة – يبحثان في سياق واحد وذلك في التحليل الإجتماعي المعاصر ذلك أن العولمة تشير إلى الصور المعاصـــرة للتغيـــرات البنيوية السريعة أما المواطنة فتشير إلى الحماية الاجتماعية وإعادة بنـــاء روح التـــضامن غير أنه نظرا للتطورات العالمية في العقود الأخيرة فقد إتضحت ضرورة الربط في مجال البحث بين العولمة والمواطنة [1] .

ولم توضع المواطنة يوما على المحك إلا حين برزت العولمة وإتسع فضاءها ، والواقع أن ظاهرة العولمة لم تستهدف المواطنة بقدر ما إستهدفت مبادئها الكبـــرى مـــن خـــلال المؤسسات التي إنبنت عليها المواطنة .

تؤثر العولمة على المواطنة وتدفع إلى إعادة النظر في مفهومها فمع عملياتها المعقـــدة يهتز المفهوم التقليدي للمواطنة ويفتح المجال لتوجيه إنتقادات عدة له ، ويمكـــن إيجـــاز التطورات المعاصرة في مجال المواطنة في أنه تجري محاولات لإعادة صياغتها من أدنى المستويات المحلية إلى أعلى المستويات الكونية ، فقد أصبحت العولمـــة بكـــل تجلياتهـــا وآثارها السياسية والاقتصادية والثقافية وراء المحاولات النظرية والعملية لإعادة النظـــر في مفهوم المواطنة ، ووجهت عدة إنتقادات للمفهوم القديم للمواطنة على أساس مـــستقبل التعددية الثقافية سواء في إطار نفس المجتمع أو عبر المجتمعات المختلفة.

فإذا كان سؤال المواطنة في الماضي يركز على كيفية إدماج الأفراد كمواطنين ضـــمن إطار الدولة الحديثة ، فإن سؤال المواطنة في عصر العولمة الذي يشوبه التناقض والتنافر بين المفهومين ينصب على معالجة عجز الدولة الحديثة عن بناء المواطنة والحفاظ عليهـــا بسبب عدم قدرتها على دمج الأفراد وتحقيق المساواة والعدل بين الجميع .

مفهوم المواطنة بصورته التقليدية على مستوى الفكر الغربي يعرف بأنه "صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات في إطار الدولة القومية التي ينتمي إليها"، لكن هذا

---

[1] : السيد يسين ، " العولمة والمواطنة " ، **في التقرير الإستراتيجي العربي** ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الاهرام ، 2003– 2004).http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB46.HTM (02/4/2010)

المفهوم لم يعد يستجيب حاليا للتحولات العالمية وكان وراء إهتزازه إلى جانب بروز الحاجة إلى صياغات جديدة لهذا المفهوم القديم ، مجموعة من العمليات المعقدة وعلى رأسها : بروز ظاهرة التعددية الثقافية نتيجة لتزايد الهجرة العالمية (إختيارية أو قسرية) وإنتقال للعمالة من قطر لآخر بل من قارة إلى أخرى وسواء كانت شرعية أو غير شرعية فضلا عن تعرض دعائم الدولة القومية للاهتزاز بسبب تنامي حدة النزاعات العرقية (إنقسام الدول ، وإنفصال الأقليات وتفتت المجتمعات) ، والمطالبات المتزايدة بالاعتراف بالحقوق الثقافية وكذلك ظهور التكتلات السياسية الإقليمية الكبيرة كالاتحاد الأوروبي والتي أتاحت فرصا للانتماء إلى كيانات وجماعات سياسية أكبر ، والمعارك الحضارية للدفاع عن الهوية [1] .

لقد أصبح للمواطنة في ضوء الأبحاث الحديثة في الموضوع أبعاد متعددة ودلالات جديدة شجعت على بروزها التغيرات العالمية الكبرى في العقود الأخيرة ، ومن ناحية أخرى هناك حديث عن المواطنة باعتبارها عملية مستمرة ذات أفق مفتوح وليست هناك نهاية في الأفق يمكن تحديدها في مجال تطوير معاني المواطنة ومجالاتها ، فالبحث فيها عملية مستمرة ومع ذلك يمكن القول أن ماضي مفهوم المواطنة يؤثر على الطريقة التي ينظر بها أغلب الناس في المجتمعات الصناعية المتقدمة إليها ولعل هذا الذي دفع ببعض الباحثين إلى التأكيد على أن المواطنة عادة ما تعرف بالاستناد إلى القومية ، فالمواطنون هم أعضاء منظمون في مجتمعات قومية يعطونها ولاءهم ويتوقعون منها حمايتهم ، وهى بالتالي هويتهم التي يتعاملون بها مع مواطنين من أقطار أخرى.

لكن وبالمقابل ، هناك إتفاق عالمي على أن هناك حقوقا إنسانية عالمية ينبغي تطبيقها بغض النظر عن تنوع المجتمعات وإختلاف الثقافات ، ويمكن القول أن عملية تأسيس الحقوق عملية تاريخية مستمرة إمتدت على ثلاث أجيال : حقوق الجيل الأول التي كانت سياسية أساسا، وحقوق الجيل الثاني والتي هي إقتصادية وإجتماعية ، و حقوق الجيل الثالث والرابع العابرة للقوميات والتي هي نتاج تبلور وعى كوني تبرز فيها أساسا حماية البيئة والحق في السلام ، والحق في التنمية.

---

[1] : المرجع السابق .

علاقة العولمة بالمواطنة لا تنتهي فقط عند جوانبها الإيجابية وتقاطعاتها المنتجة وإنما هناك من يصر على أن العولمة بتجلياتها المختلفة وبصورها الرأسمالية والإحتكارية القائمة على التمييز والإضطهاد والتفرقة تجعل التحدي بالنسبة للمواطنة هو الذي يبسط أكثر من حقيقة ويمكن إيجازها كما يلي :

– ترتبط العولمة والمواطنة بحرية السوق بإعتبار السوق بقواعده وقوالبه الطبيعية إنما هو تعبير عن المواطنة تماما كما هو مواطن كل من تعاقد (بحريته الذاتية) لبيع قوة عمله لمالك وسائل الإنتاج ، ومعناه أيضا أنه ما دامت المواطنة حقوق وضعية بالأساس فإنها تبقى مبنية على الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية في حين أن حقوقها الطبيعية تبقى محصورة في السوق [1] .

هناك إذن قوانين مصاغة وهناك تلك التي تتمتع بالصفة الطبيعية غير المتغيرة والتي تؤسس لخلفية السلوكات والتمثلات ، هذا التمييز بين الوضعي والطبيعي هو في عمقه من التمييز بين السياسي والاقتصادي سواء بسواء : للمواطنين أن يهتموا بقضايا الحقوق السياسية (الوضعية) ولأصحاب المقاولات والمستثمرين ورجال الأعمال أن يشتغلوا وفق " قانونهم الطبيعي" الذي يحدده لهم السوق .

– تكريس العولمة لنموذج من الديمقراطية شكلي لا يركز إلا على الحقوق الشكلية ولكن أيضا من خلال الإقصاء الممنهج لكل البدائل الديمقراطية المتاحة الأخرى ، لا تتبقى إلا مواطنة السوق المنصهرة بدورها في ديمقراطية السوق ، لا مواطنة إلا لمن يملك ويتملك ولا مواطنة إلا لمن يضع القوانين واللوائح ، ولا مواطنة إلا للأقوى نهاية المطاف مما أفرز البؤس والفقر والتهميش واللامساواة ودفع لانتشار مؤسسات "المجتمع المدني" بكل أرجاء المعمورة.

– العولمة تفرض تضادا وتوترا بين الإدعاء بشمولية القيم الديمقراطية والحرية والعدالة وحقوق الإنسان وبين واقع التجربة التاريخية المميزة للأفراد والجماعات داخل المجتمعات ووضع تضاد وتوتر بين الادعاء بالانتماء والانتساب المشترك إلى "عالم واحد" وواقع الانكماش (المفروض غالب الأحيان) داخل فضاء عام محدد ومجال جغرافي محدود [2] .

---

[1] : اليحياوي ، العولمة والحكم والمواطنة ، المرجع السابق .

[2] : المرجع السابق .

وعلى الرغم مما سلف ونظرا لأنه فعلا يسود إحساس لدى الباحثين في مختلف الدول أن العولمة تمثل تهديدات وفرصا في نفس الوقت للمواطنة من خلال سياسات التحرر الاقتصادي التي أثرت سلبا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعديد من المواطنين في بلاد متعددة ، إلا أن سقوط الحواجز في مجال الاتصال بفضل ثورة الاتصالات الكبرى أدى إلى توسيع مجال الوعي الدولي بالحقوق مما سهل إنشاء شبكات واسعة للمجتمع المدني على المستوى الكوني ، ففي سياق عالمي يتسم بالتعقيد الشديد والعمليات المتناقضة في مجال التغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي بدأت الشعوب في عقد تحالفات عابرة للقوميات من خلال المؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني العالمية لصياغة حقوق جديدة في إطار فضاءات تتجاوز الحدود الضيقة للدول و تناضل لحماية روح التضامن أو لخلقها من خلال تنمية المؤسسات التي من شأنها أن توفر لهم الحماية الاجتماعية .

يحدث ذلك في دول الرعاية الاجتماعية الغربية المستقرة من خلال محاولات للدفاع عن الاستحقاقات التي توفرها المواطنة الاجتماعية ، كما يحدث بصور أخرى في دول العالم الثالث عن طريق محاولات لتحقيق الإصلاح السياسي لتأسيس حقوق المواطن ذلك لأن المفهوم الحديث للمواطنة يفترض وجود مجتمع مدني وسياسي ومجموعة من الحقوق والالتزامات ونسق أخلاقي يحض على المشاركة والتضامن [1].

<u>الفرع الثاني: العولمة والحكم والمواطنة.</u>

يكون كل من العولمة والمواطنة والحكم ثلاثيا مترابطا في مجال الجدل العالمي الراهن يستند إلى فلسفة موحدة في الوسيلة والمرجعية نابعة من تفاعل وتناسق وتوافق في خلفية الغاية ومجال الفعل ، وهذا الإرتباط الكامن وراء هذه الثلاثية يتجسد في تصور نسقي واضح نابع من حقول معرفية متشابهة أو متقاطعة ويستنبط أدوات إشتغاله من مرجعية واحدة ، موحدة ، متجذرة الموقع وكونية التطلع ، وبالتالي فإن إستجلاء طبيعة هذه العلاقة الترابطية بإعتبارها إحدى سمات العصر الكبرى من الأهمية بمكان .

---

(1) : السيد يسين ، " العولمة والمواطنة " ، المرجع السابق .

ما يميز المفاهيم الثلاثة أنها تعمل وتتحرك في إطار مجال حيوي مشبع بعوامل التغيـــر والتجدد من قبيل المفاهيم المتعلقة بالأبعاد الكونية والتبادل والترابط على المستوى العالمي وتجاوز الأطر الضيقة والمحسوبة على أنماط تقليدية متجاوزة كانت سائدة بالدرجة الأولى على مستوى الدولة القومية ، ولا شك أن محور هذه العلاقة هي الدولة القوميـــة فمنهـــا تستمد هذه المفاهيم وجودها ومنها تنتهي إلى تجاوزها .

سلف وفصلنا في العلاقة القائمة بين العولمة والمواطنة ، وهي الصورة التي تنـــسحب بنفس الوتيرة إلى العلاقة القائمة بين المواطنة والحكم . فبقدر ما تعتبر كل من المواطنـــة والحكم وسيلة للاندماج الاجتماعي والاقتصادي تدفع بإتجاه تقوية الديمقراطية وتكـــريس مبادئها وقيمها إلا أنهما في نفس الوقت يلتقيان و يتقاطعان في عدة جوانب و مـــستويات جوهرية أهمها :

- يعمل الحكم بمفهومه الموسع la gouvernance على تقويض الدولة - الأمة ومؤســـساتها بإعتبارها مركز الشرعية ومكمن المشروعية من فوق تماما كما يعمل فـــاعلو المواطنـــة على تقليصها وتقزيمها من التحت: فأن تطالـــب المنظمـــات الدوليـــة والـــدول الكبـــرى والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها بضرورة تحويل السلطة إلـــى الـــسوق والقطـــاع الخاص هو في نهاية الأمر من تقويض قواعـــد الـــشرعية البيروقراطيـــة والمـــشروعية المؤسساتية التي طالما إنبنت عليها مقومات الدولة-الأمة وإشتغلت وفقها مؤسساتها، تماما كما هو الشأن بالنسبة لمواطني المجتمع المدني الذي يجعل من فضاء المدن والبيئة ودور الرعاية والاندماج وغيرها فضاء إشتغاله ومغزى تواجده.

- الحكم كما المواطنة سواء بسواء ، يتعدى ويتجاوز البعد التقنوقانوني ليتحول إلى مـــا يشبه حكومة خارج الممارسة السياسية القائمة ، والسبب في ذلك لا يكمن فقط في شـــغله لحيثما عجزت فيه الدولة- الأمة والحكومة ولكن أيضا لأن المواطنة والحكم يحتكمان إلى توافقات بين فاعلين جدد هم الذين يحددون حقيقة الممارسة المجتمعية ويرهنون إلى حـــد بعيد المؤسسات التقريرية التقليدية من برلمانات وحكومات ومجالس وغيرها[1].

كما أنه ومن جانب آخر فإن الاتجاه المعتمد من لدن فاعلي المواطنة والحكـــم علـــى إعمال مبدأ التشاركية والمساهمة عوض الإعتماد على ميكانيزمات ديمقراطية غالبا مـــا

---

[1] : اليحياوي ، العولمة والحكم والمواطنة ، المرجع السابق .

تطال الشكل السياسي على حساب المضمون الاقتصادي والاجتماعي ، وهو أمر لا ينقصه الصواب كثيرا على إعتبار الاعتقاد بأن حل إشكال المواطنة (بكـل أبعادهـا) هـو أولا وأخيرا من تفعيل منطق التشاركية وقيم المساهمة.

لكن لم تسلم العلاقة القائمة بين العولمة والحكم والمواطنة مـن النقـد وخاصـة مـن مناهضي ومعارضي العولمة من اليساريين والحركات الإجتماعية العالمية الذين يعتقدون بأن أوجه التنابذ والتضاد بين المواطنة والحكم و العولمة تتجلى من خلال ثـلاث نقـاط توتر كبرى تفعل باتجاه تنافر مكونات هذه الثلاثية أكثر ما تدفع بجهة تناسقها ويوضـحها يحي اليحياوي كما يلي [1] :

– في الوقت الذي ينصهر فيه الكل (في إطار مجتمع عالمي) على خلفية مـن المواطنـة العالمية و فضائل العولمة ، فإن الملاحظ أن منطق الحكم يعمل باتجـاه تقـويض عـرى التجمعات السياسية والترابية والاجتماعية والثقافية لدرجة تقوي النعرات الطائفية والوطنية (المنغلقة) والإثنية واللغوية وغيرها، وهو ما تذكيه العديد من مؤسسات المجتمع المـدني التي تشتغل على هذه الإشكالات والقضايا . ومعنى ذلك أنه ما دام الحكم مبني على منطق وقوى السوق على غرار العولمة فإنه لن يكون من نتاج ذلك إلا المزيـد مـن الفـوارق الاقتصادية والجيوسياسية والاجتماعية وكذا البيئوية...إلخ.

– إعادة الإعتبار للمواطنة هو من إعادته أولا للدولة وللديمقراطية ، فـصمود المواطنـة أمام مد العولمة والحكم إنما هو أمر نسبي نسبية المواطنة ذاتها ونسبية شـرعية الدولـة نفسها التي من المفروض أن تقيم المواطنة وتكرسها ، فالديمقراطية السائدة حاليا توجد في المحك جراء "ديكتاتورية الأغلبية" (أو الأقلية في العديد من دول العـالم) التـي تـضيق الخناق على مطالب الاعتراف بالهويات والخصوصيات وغيرها ، بمعنـى أن مواطنـة الاختلاف والتمايز والحق في التعبير عن التطلع هي أبعد من أن تكون القاعدة زمن تطلع ثقافة العولمة للشمولية وإنتشار مبادئ الحكم المتكرسة.

– العولمة والحكم كلاهما يروج للسوق النقي ، أي ذاك الـذي لا يخـضع إلا لطقـوس الطبيعة ومبادئ العرض والطلب والتنافسية والتكيف ، السوق على هذا الأساس لا يعرف الأخلاق ويجهل قيم التضامن وليس له أدنى معرفة بما هو المجتمع أو الثقافة أو البيئة أو

[1] : المرجع السابق .

التربية أو غيرها: بالتالي فعقيدته هي الربح في إطار ما يسمى بالإقصاء التنافسي العام .

الفرع الثالث : المواطنة العالمية وحكم عالمي لعالم مواطنين.

يعد مفهوم المواطنة العالمية من المفاهيم التي راجت جنبا إلى جنب مع العولمة السياسية وغذتها دعاوى وتحركات الكوسموبوليتانيين الجدد وذلك بطرحها كبديل مستقبلي للمواطنات الدولتية تتجلى من خلال مسار العولمة السياسية بعملياتها المتشابكة على المستويات الخاصة بنشر قيم متجانسة و منمطة لحقوق الإنسان و مؤسسات منمذجة متوافقة و طروحات الديمقراطية وإقتصاد السوق الحر و الحكم الراشد.

ويهدف هذا المنظور المعرفي ليس فقط لتحوير دور الدولة أو منطقها الوظيفي ولكن بالأساس لبناء كيان كوني على أنقاض الدول بإسم إنسانية الإنسان والمصدر الإنساني للمواطنة لا المصدر الدولي ، فالمواطنة العالمية هي في الحقيقة تحدي حقيقي لنموذج الدولة الأمة وفي هذا النطاق من المهم جدا القول بل الاعتراف أن الحداثة قد أثرت نسبيا على مفهوم المواطنة لكن تأثيرها كان أكبر على نسق الدولة الوطنية .

للمواطنة العالمية أوجه عديدة وأفكار كثيرة ، ففي الدول الغربية تدور أفكار حول الفرد الذي يتحرك في أطر معينة ويحتاج إلى هيكل سياسي شامل ينقله من الأنساق التقليدية إلى البيئات الحديثة ، فكل عصر ينتج تفسيرا ذاتيا لسلوكات أفراده وتوجهات وتجارب مجتمعاته وحسب منطق دعاة هذا الطرح يمكن الوصول للمواطنة العالمية عن طريق العمليات التالية :

-1- نشر قيم معولمة لحقوق الإنسان ، الديمقراطية و المبادرة الاقتصادية الحرة.

-2- تطوير التجانس القيمي العالمي بتطور شبكات المجتمع المدني العالمي مع روافد فعلية لها عبر كل العالم مع جعل الهموم المحلية كونية و القيم العالمية محلية .

-3- تحويل المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة ووكالاتها الخاصة) إلى آليات الحكم العالمي مع تمكينها من فرض الخيارات العالمية على الدولة .

-4- إعادة النظر في فلسفة السيادة بجعلها شكلية و رمزية و ليست عائقا على عمليات العولمة السياسية أو مبررا لعدم التدخل في الشؤون الداخلية الخاصة بالدولة باسم

الديمقراطية وحقوق الإنسان .

إن المواطنة العالمية بهذا المنحى لن تكون مجرد إحساس إنساني ، أو قيمة طوباوية ولكن يعتقد الدعاة لها أنها سوف تكون تجربة إنسانية مستقبلية بخلق عالم ما بعد الدولة يتميز بالتعقيد على المستوى التنظيمي بين الحكم المحلي المجزأ (الجهات) ، و الحكم العالمي المعقد (الحكومة العالمية) في حين يلعب المجتمع المدني العالمي دورا فعالا ووسيطا بين المواطن المحلي– العالمي و الحكومة المحلية لخلق شفافية المشاركة المباشرة من خلال هذا الضمير العالمي [1].

في مرحلة التنوير، إستمدت "الكونية" وجودها من العقلانية الفلسفية لكانت وغيره والتي كانت منطق لحقوق الإنسان الحديثة ، بعد نهاية القرن 19 ونتيجة تفاعل الحركات " الوظيفية "و"الفيدرالية" تبلورت حركة توحيد المجتمع العالمي كإطار نظري لتحسين الشروط الإنسانية والدفاع عن المواطنة العالمية ، بينما بعد 1945 وتحت تأثير الحركة البراغماتية إتسعت أدوار المواطنة العالمية كنمط حياة مقبول وكهوية جديدة [2].

لقد أصبح جليا بعد الحرب العالمية الثانية أن تحولا كبيرا حدث في فكرة المواطنة العالمية لأن الفرد أصبح يحس أنه بإمكانه أن يتصل بصورة أكبر وأفضل مع محيطه وعالمه والإنسانية نفسها أصبحت تكتشف عالما واحدا وكأن هناك مصيرا واحدا بين الفرد والإنسانية. ولقد إشتركت عناصر الكونية مع عناصر ما بعد الحداثة خارج الإطار الوطني في بناء خطاب جديد حول المواطنة يدور حول مفاهيم التجارة الحرة ، الاعتماد السياسي المتبادل وغيرها والتي تشير إلى نوع جديد من العقد الاجتماعي بين الدولة – الأمة وحقوق الأفراد .

تستهدف العولمة المؤسسات والقيم التي إنبنت عليها المواطنة لسنين طويلة ، فلما كانت مبادئ المواطنة العالمية هي ، في الشكل كما في الجوهر، إمتداد لأشكال المواطنة المحلية (أو الوطنية) ، فإن ما طال هذه الأخيرة ما فتئ ، بحكم منطق الأشياء، يطال الأولى ويؤثر فيها ويطبع تجلياتها ، فالعولمة تسهم في تكريس المواطنة العالمية ، كونها تدفع بالمزيد من الحرية في الفعل والتنقل والتعبير وكونها تنحو بجهة تسييد الانفتاح والدمقرطة

---

[1] : محند برقوق ، المرجع السابق .

[2] : Darren J.O'Byrne , Op Cit , P. 11.

وما إلى ذلك ، إلا أنه في هذه النقطة بالذات يرى البعض من الباحثين أن علاقة العولمة والمواطنة العالمية هي علاقة تضاد و ومانعة أكثر منها علاقة إلتقاء وتكامل ويتضح ذلك من خلال أربع معطيات جوهرية :

- إذا كانت الدولة – الأمة هي التي ترعى المواطنة وتضمنها فإن تراجعها وتحجيم أدوارها إلى وظائف شكلية هو في حد ذاته تراجع للمواطنة وتحجيم لها.

- الاتجاه المتسارع والحثيث لظاهرة العولمة باتجاه تقويض المرافق الكبرى التي يعتبر وجودها وإستمرارها من وجود وإستمرار مبادئ المواطنة نفسها .

- في تصور فاعلي العولمة أنه ليس المطلوب هو إشاعة قيم الليبرالية السياسية وشفافية السوق السياسي ، بقدر ما هو مطلوب توظيفها لفتح مجال المواطنة بما هو مجال للاستهلاك الجديد تتساوى في ظله مختلف الشرائح ومستويات قدرتها على الاقتناء والاستهلاك.

- عولمة المواطنة هي عولمة لذات النظرة وعولمة لذات التمثل ، في حين أن مواطنة العولمة (بمعنى تلقيحها بقيم المواطنة) هي تعدد لها وتعدد لأبعادها ، وعلى أساس هذه الخلفية فلا مواطنة "عالمية" تذكر إذا إعتملت بداخل العولمة تصورات وتمثلات هي إلى إفراغ المواطنة من محتوياتها أقرب منها إلى تلقيحها بقيم وتصورات جديدة [1] .

بالنسبة للمواطن العالمي ، فإن الدولة ليست مؤسسات أو كتلة هياكل بل هي بعد ومن هذا المنظور يصبح من الصعب عقلنة العلاقة بين الدولة والأمة في ظل تأثير عنصر ثالث وهو المجتمع ، المجتمع هنا يصبح أمة والحكومة هنا تصبح دولة و المواطنة تصبح أداة لبناء الأمة ، لقد قلنا عقلنة بالنظر إلى تأثير التحليل السلطوي لماكس فيبر على معنى الحداثة لكن تأثير العولمة فصل بين الدولة والأمة وبين البيروقراطية وفضاءات أخرى لا مركزية لكنه من جهة أخرى ربط بين المواطن والعالم من خلال عقد أكبر من العقد بين الفرد والحاكم [2].

إن حقوق الأفراد هنا لا يضمنها الحاكم و لا تضمنها الدولة بل تضمن بالقانون العالمي فقط ، وهنا نصل إلى إعادة تفكير حول ما يمكن تسميته **حكم عالمي لعالم مواطنين**

---

[1] : يحي اليحياوي ، العولمة والمواطنة العالمية .
http://www.elyahyaoui.org/mondialisation_citoy.htm (03/14/2009)

[2] : Darren J.O'Byrne , Op Cit , p. 121.

ونتجاوز بالتالي معادلة المواطنة = علاقة بين الفرد + الدولة ، والتي سادت حتى نهاية الحرب الباردة حيث أصبحنا أمام عالم واحد تدور حوله عدة متغيرات ومفاهيم وتحولات عميقة ومباشرة .

لقد حاول الكثير من علماء الإجتماع والأكاديميين تحليل هذه المعادلة لتحديد مدى تأثير العولمة على المواطنة ، فالأمر يرتبط ببنية التحولات الفكرية والهيكلية في فكرة الدولة وحقوق الإنسان والحداثة أمام أفكار جديدة كالسوق ، رأس المال ، الشبكات والتي تطرح إشكاليات جديدة لأن مواطنة جديدة هي بصدد الظهور ، وليس هناك إجماع للإجابة عن الموضوع لكن الأمور تتجه نحو القول أنه يجب أخذ مسافات معينة بين السؤال والجواب يجب أن نفهم أن المركزية والهيكلية أو البيروقراطية أفكار أسست للدولة في مرحلة معينة وهناك أفكار جديدة تؤسس لما بعد الدولة الويستفالية في حد ذاتها.

هناك وعي جديد يتشكل في هذا السياق ، فالمواطنة يمكن أن ينظر إليها كصمام أمان للمجتمعات بعد الحرب الباردة ، إن المواطنة أصبحت دينا جديدا ، و من الواضح إذن أن المجتمع المدني بناءا على هذا يجب أن يكون على أساس الثقة و التضامن والتبادل لكي ننتقل من الهوية الوطنية إلى الهوية الإنسانية ، وفي هذا الإطار يجب أن ننظر إلى العالم من حولنا كفسيفساء من الجماعات والثقافات من جهة وكوحدة من حيث الهياكل والمؤسسات من جهة ثانية إنها ثنائية تعكس جدلية المواطن – العالم [1].

المطلب الثاني : المجتمع المدني العالمي .

الاتصالات العالمية ، رأس المال العالمي ، الاستثمار العالمي ، الهجرة العالمية والتجارة العالمية كلها تتنامى أهميتها بشدة في المجتمع المعاصر ، إلا أن المقومات الديمقراطية للإجراءات والقواعد التي تحكم هذه الأنشطة العبر عالمية في الوقت الراهن هي في أفضل الأحوال مزعزعة وهذا ما أسس لبروز مضامين جديدة للمجتمع المدني الذي تمثل في بعده الكوني من خلال المجتمع المدني العالمي .

---

[1] : Ibid , P . 124.

الفرع الأول : إتجاهات دراسة المجتمع المدني العالمي .

الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني العالمي تكشف أن معظم النظريات التي ناقشت مفهوم المجتمع المدني في الماضي ربطت بينه و بين الدولة القومية ، إلا أن ما يميز المفهوم في صورته الجديدة هو إرتباطه بالعولمة وإصرارا جل المفكرين على وضع فكرة العالمية كفكرة محورية لا يمكن الاستغناء عنها تزامنا مع ظهور نوع جديد من الحركات الاجتماعية تستخدم التقنيات الحديثة .

لقد تناولت الكثير من الأدبيات موضوع المجتمع المدني العالمي كل من زاوية مختلفة تعكس المنظور المتبنى سواءا كان نيوليبراليا أو واقعيا أو بنائيا .

المقاربة الأولى هي مقاربة ليبرالية لماري كالدور (Mary Kaldor) تتعامل مع المجتمع المدني العالمي من منظور ليبرالي أو تعددي ، والذي يقول بتعدد الفاعلين على الساحة العالمية و أن الدولة ليست هي الفاعل الوحيد و ليست هي وحدة التحليل الأساسية بينما هناك فاعلين آخرين من غير الدول يستطيعون التأثير في تفاعلات السياسة العالمية في عصر العولمة .

بينما **المقاربة الثانية واقعية** لجيديون باكر Gideon baker والتي ترى أن صعود المجتمع المدني العالمي ما هو إلا إستجابة للتغيرات و التحولات التي يمر بها نظام الدولة القومية وليس إنهيار أو تآكل هذا النظام ، و أن الدولة ستظل هي الوحدة و المستوى الأساسي في تحليل تفاعلات العلاقات الدولية.

أما **المقاربة الثالثة بنائية** لإدوار كومور Edward Comor والتي تعطى إهتماما أكبر للقيم و الأفكار و الأبعاد الثقافية لأنها تركز على أنماط الحياة و دور المجتمع المدني العالمي في تغييرها من خلال وسائل التكنولوجيا الحديثة في الإعلام والإتصال .

ترى ماري كالدور (Mary Kaldor) في دراستها للمجتمع المدني العالمي أنه بعد عام 1989 تغيرت دلالة فكرة المجتمع المدني العالمي و بدأت تتبلور ثلاث إتجاهات في هذا الشأن :

الإتجاه الأول : هذا الإتجاه يعرف المفهوم في إطار ما يسمى بالحركات الاجتماعية الجديدة التي أخذت في النمو بعد عام 1968 و التي كانت تهتم بقضايا السلام و المرأة

وحقوق الإنسان و البيئة عبر أشكال جديدة من الاعتراض و التظاهر ، و كانت اللغة التي تستخدمها هذه الحركات توضح أنها ليست مرتبطة بالأحزاب السياسية الموجودة [1].

خلال التسعينيات كان لظهور شبكات الناشطين العابرة للقومية الذين كانوا يعملون على قضايا مشتركة فيما بينهم مثل التغير المناخي ، حقوق الإنسان ، مكافحة إنتشار الأمراض مثل الايدز ما يمثل ظاهرة جديدة جديرة بالدراسة.

لقد كان للقيم الإنسانية التي تخطت الحدود السياسية للدول و إنشاء المحكمـــة الجنائيـــة الدولية و الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان و تأكيدها دور كبير في تأسيس مجموعة جديـــدة من القواعد متعـــددة الأطـــراف و الـــذي قامـــت مـــاري كالـــدور بتـــسميته " النظـــام الإنساني Humanitarian Regime و كذلك كانت حركات مناهضة العولمة التي كانت تعنـــى بنشر العدالة الاجتماعية العالمية تستخدم مفهوم المجتمع المدني في نفس الاتجاه .

الإتجاه الثاني : المعنى الثاني لمفهوم المجتمع المدني العالمي والذي تسميه ماري كالدور " بالإصدار النيوليبرالى " ، حيث تم إستخدام المفهـــوم مـــن قبـــل المؤســـسات العالميـــة والحكومات الغربية و أصبح المفهوم جزءا من " أجندة السياسات الجديدة " ، فقد أخـــذت الحركات الاجتماعية الجديدة بعدا عالميا ، بينما المنظمات غير الحكومية أصـــبحت مـــن ناحية نصف حكومية من حيث أنها أصبحت بديلا لوظائف الدولة ، ومن ناحية أخـــرى أصبحت تلك المنظمات مثل السوق من حيث أنها تتنافس فيما بينها .

الإتجاه الثالث : المعنى الثالث لمفهوم المجتمع المدني العالمي عند ماري كالـــدور وهـــو " إصدار ما بعد الحداثة " ، فعلماء الأنثروبولوجيا يقترحون أن المجتمعات غير الغربية قد عاشت خبرة تشبه ما نطلق عليه اليوم المجتمع المدني ، و لكن هذه الخبرة لم تكن مؤسسة على النزعة الفردية ، حيث مثلت الأوامر الدينية و المؤسسات الموجودة في المجتمعـــات الإسلامية تحديا لقوة الدولة ومن ثم يرى مناصرو مابعد الحداثـــة أن الحركـــات الإثنيـــة و الدينية التي ظهرت خلال العقد الأخير إنما هي جزء من المجتمع المدني العالمي [2].

عموما فإن المجتمع المدني العالمي أحدث ثورة في مجـــال إدارة الأزمـــات و إتخـــاذ القرارات في المؤسسات العالمية بما أحدثه من أثر في تغيير الأنماط والأســـاليب ، مـــن

---

[1] : Mary Kaldor , The idea of global civil society, In Gideon Baker and David Chandler . eds. **Global Civil Society Contested futures** , (New York : Routledge , 2005) , P . 91.

[2] : Ibid , P , 92 .

خلال الإعتماد على الحوار و التشاور بدلا من الرأي المنفرد و المهيمن للولايات المتحدة الذي كان سائدا في الماضي .

في نفس السياق ومن جانب آخر يميز جيديون باكر Gideon baker بين تصورين بشأن المجتمع المدني العالمي :

التصور الأول : وهو الغالب لدى عدد كبير من المنظرين ، يرى أن المجتمع المدني العالمي يعيد ترتيب النظام الدولي بحيث تتراجع الدولة القومية ذات السيادة إلى مرتبة أدنى ، حيث أن منظمات المجتمع المدني العالمي تهدم الحدود بين الدول ، كما أن الفشل الوظيفي للدولة في حل المشاكل و بروز جماعات تهتم بحقوق الإنسان و البيئة من شأنه وضع قيم تحكم النظام العالمي .

التصور الثاني : وهو الذي يميل إليه جيديون باكر نفسه ، حيث يرى أن الدولة ستبقى هي الفاعل الرئيسي في تفاعلات السياسة الدولية ، و أن صعود المجتمع المدني العالمي ما هو إلا إستجابة للتغيرات و التحولات التي يمر بها نظام الدولة القومية و ليس إنهيار أو تآكل هذا النظام ، ذلك أن أنشطة المجتمع المدني عبر القومي مرتبطة بزيادة التزام الدولة بالتعاون مع المنظمات الحكومية ، وأن المجتمع المدني العالمي هو رد فعل لعولمة قوة الدولة و مؤسساتها [1] .

ينتهي جيديون باكر Gideon baker – من خلال إستخدامه لسياق العولمة من حيث تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان والديمقراطية و تزايد ظاهرة المنظمات عبر القومية – إلى أن هناك مشاكل في التنظير للمجتمع المدني العالمي و يرجع ذلك لسببين :

01- إفتراض أن المنظمات عبر القومية تساعد في نشر الديمقراطية حول العالم بدون معرفة مدى تمثيلية هذه المنظمات أو خضوعها للمساءلة .

02- بالرغم من إعطاء مساحة كبيرة للتفاعل السياسي خارج حدود الدولة إلا أنه يظل هناك خطاب لبعض مؤيدي المجتمع المدني العالمي يختزل دوره في إطار حقوقي ، ومن ثم ينتج خطابا دولتيا فهناك إتجاه لاختزال دور المجتمع المدني العالمي في دوره الحقوقي فقط ، و يأتي في مقدمة هذا الاتجاه أنصار " الديمقراطية الكونية أو الكوسموبوليتانية "

---

[1] : Gideon Baker and David Chandler . eds. **Global Civil Society Contested futures** , (New York , Routledge , 2005) , P . 99.

حيث يرى رايس risse أن المجتمع المدني عبر القومي يحتـاج إلـى تعـاون الـدول و الحكومات الوطنية في ترسيخ إحترام حقوق الإنسان ، كذلك تـرى kaldor أن مفهـوم المجتمع المدني العالمي يتفق مع فكرة ثقافة حقوق الإنسان و أن لغـة المجتمـع المـدني أضافت إلى خطاب حقوق الإنسان فكرة المسئولية الفردية تجاه احترام حقوق الإنسان من خلال الفعل الجمعي [1].

من هذا المنطلق فإن هذا الإتجاه ينتج حججا تأتى في صالح الدولـة و لـيس المجتمـع المدني العالمي فمثلا خطاب السيادة يعطى الدولة الشرعية لامتصاص و إستيعاب أي تحد لسلطتها كما أن وجود الحقوق في عقد قانوني يتطلب وجود دولة قوية ذات سيادة .

من زاوية ثالثة يرى إدوارد كومور Edward Comor أن التأثير الذي يقوم بـه المجتمـع المدني العالمي يظل محدودا إلى حد بعيد ولم يصل إلى أن يكون هناك مجتمـع عـالمي فاعل و منتج ومؤثر ، و لكن ما يحدث في الغالب هو ممارسة دور غيـر مباشـر فـي تشكيل المجتمعات والهويات من خلال القدرة على بناء الشبكات و الاتصالات ، و ذلـك من خلال التأثير والعمل على تغيير الأنماط السائدة وأن هناك تقييم مبالغ فيه لهذه الجهود و القول بأن الأفراد والمجتمعات يستطيعون من خلال أفكارهم الجديدة و قدراتهم علـى التواصل والتشبيك إحداث التأثير و التغيير و تخطى الحدود و الشروط الهيكلية لحياتهم.

ففهم العلاقة بين الدولة – المجتمع المدني ، الدولة – المجتمع المدني العالمي تدفع للقول بأن المجتمع المدني العالمي و الخطاب المصاحب له هو جزء من العولمة التي أفـرزت نمطا جديدا للحياة و العلاقات الاجتماعية ، فمؤيدي المجتمع المدني العـالمي يعتبرونـه عملية مستقلة تعارض نظام الدولة ، ويأتي في مقدمة هؤلاء مـارتن شـو Martin Shaw الذي يرى أن المجتمع المدني العالمي هو نتيجة لإخفاق الدولة وأن هنـاك صـراع بـين رجال الدولة الذين يؤكدون على مبادئ السيادة و عدم التدخل الخارجي و بين الـضغوط التي يمارسها المجتمع المدني العالمي [2].

ويضيف إدوارد كومور Edward Comor أن أنشطة المجتمع المدني العالمي لا تتعـدى كونها إخراج الحركات و التفاعلات من حيزها الوطني أو المحلى إلى الحيز أو الإطـار

---

[1] : Ibid , P . 100.
[2] : Edward Comor ,**The Role of Communication in Global civil Society : Forces , Processes , Prospects** , (Quarterly : International studies, vol 45 , 2001) , P .389.

العالمي وأن الدولة ستظل هي الفاعل و يظل تأثيرها هو الأقوى ، فما هو موجود الآن هو مجتمع عالمي إستهلاكى أكثر منه مجتمع مدني عالمي يهتم بقضايا الفقر و البيئة و حقوق الإنسان ذلك أن تأسيس الشبكات العالمية التي تغلب عليها النزعة الفردية و الاستهلاكية من الممكن أن ينتج عنه ناشطين مقاومين على إعتبار أن العولمة الحالية تفرض من أعلى و بالتالي فالوعي المشترك سيدفع هؤلاء المقاومين و القوى المحركة وراء عولمة تدفع من أسفل بمعنى أنها تأخذ في الاعتبار إحتياجات البشر و مشاكلهم و تأخذ شكلا أكثر إنسانية أو عولمة قادرة على تغيير علاقات القوة السائدة ، إن ما هو موجود الآن فيما يتعلق بالسياق المفاهيمى والإطار النظري لمفهوم المجتمع المدني العالمي هو جهد فكري منفرد أكثر منه إنعكاس للواقع الذي يحيط بالظاهرة و إحتكاك معه [1].

لقد حاول إدوارد كومور Edward Comor أن يدرس العوامل السياسية والاقتصادية التي تشكل المجتمع المدني العالمي مبرزا أن المنظرين لهذا الموضوع إهتموا بالتكامل بينما تم إهمال التغييرات الموجودة في القيم ، و ينتهي إلى نتيجة مؤداها أن أنماط الحياة تتغير نتيجة الاتصالات عبر القومية و السفر و التجارة خاصة وأن وسائل التكنولوجيا الجديدة يمكن أن تستخدم في التنسيق بين المنظمات محليا و دوليا ، كما أن تداعيات التهجين الثقافي تفرز مقاومة للمصالح التجارية السائدة و النزعات الاستهلاكية أكثر من تعميق المؤسسات الديمقراطية و ترسيخ قيمة الحوار ، و بالتالي فإن الحل المطروح لهذه التطورات هو إيجاد بديل ملموس من خلال وسائل الاتصال و التكنولوجيا المتقدمة والانترنت مما يمكن هؤلاء من الخروج من عباءة العولمة الاقتصادية و ضغوطها التجارية و إعادة تنظيم الوقت و الفضاء .

الفرع الثاني : المجتمع المدني العالمي وأثره في العولمة .

يخلق مفهوم المجتمع المدني العالمي الكثير من السياقات المفارقة والمعبرة عن صعوبة مناقشة الظاهرة والجدل الدائر بين وجودها أو نفيها ، وتتبع تلك الصعوبة من ثلاث

[1] : Ibid , P .390.

عناصر أساسية : جدة الظاهرة بإعتبارها في مرحلة تشكلها و الإختلاف في المصطلحات المعبرة عن الظاهرة وتصاعد أنشطة المجتمع المدني .

على الرغم من أن الممارسة التقليدية للنفوذ في السياسة العالمية – والذي كان التفوق فيه للدولة – القومية ذات السيادة – لم تتطور بشكل كاف ، فقد ظهر للوجود نوع جديد من النفوذ : مجتمع مدني عالمي له القدرة والقوة على التأثير ويسعى للتأثير في السياسات والممارسات العالمية ، ويسعى لأن يكون عاملا مؤثرا في العولمة ، وهو نابع من الحاجة إليه ومن الفرص والإمكانات المتاحة له خاصة التطور في تكنولوجيا الإتصال ويسر الإنتقالات .

إن هذا المجتمع المدني العالمي(*) ينشط في قضايا حقوق الإنسان والبيئة وحقوق المرأة والمستهلكين وقضايا الفقر وتهميش بعض القطاعات ، وهو ينشط في الإغاثة الإنسانية العالمية ولحظات الكوارث وفي تقديم الخدمات ، كما ينشط في العمل الدفاعي لنصرة قضايا الديمقراطية ومبادئ الثقافة المدنية ، ويضم ملايين من مستثمري القطاع الخاص والمشتغلين بالمضاربات المالية وآلافا من المنظمات غير الحكومية وعددا من الجمعيات البيروقراطية المتخصصة والعابرة للقوميات (مثل منظمة الصحة العالمية ومؤسسات الخدمات الخيرية القومية).

المجتمع المدني العالمي هو ذلك القطاع من المجتمع المدني القومي الذي يتسم بالفعل الإرادي الحر الطوعي وهو منظم يعمل بالإذعان لقواعد مؤسسية حدث تراض حولها وهو يتبنى ثقافة مدنية تحترم الخلاف والإختلاف والتنوع ويحترم الحقوق الأساسية للإنسان ، هو ذلك القطاع من المؤسسات المدنية القومية التي يتجاوز نشاطها وعملها الحدود السياسية أو الجغرافية ويتوجه نحو التضامن والتشابك مع مؤسسات مدنية أخرى خارج الحدود ، ليدافع عن قضايا لها سمة عالمية أو يدافع عن مصالح فئات مهمشة ، أو

(*) : هناك العديد من المصطلحات الشائعة والمعبرة عن نفس الظاهرة منها إلى جانب المجتمع المدني العالمي :

-الشبكات Networks الإقليمية والعالمية.

-المجتمع المدني غير القومي. Transnational Civil Society

-المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية. Multi National Civil Society

-المنظمات الدولية غير الحكومية. International Civil Society

مصالحه الخاصة (الإتحادات العمالية والجماعات المهنية الدولية) منطلقا من مبادئ وآليات تتوافق حولها كل الأطراف الدولية [1].

توجد علاقة ترابطية بين المجتمع المدني العالمي والعولمة بإعتبار كلاهما ظاهرة جديدة محل تشكل ومحل جدل ، وكل منهما له تعريفات عديدة وإقترابات مختلفة وكلاهما يعكس ظاهرة قديمة جديدة ، فالمجتمع المدني العالمي أحد مظاهر العولمة ولكنه عامل مؤثر فيها سلبا وإيجابا ، فهو يحتج على عولمة الإقتصادات وعلى السياسات المالية والإقتصادية ويتظاهر ويضغط على المنظمات والمؤسسات المالية والإقتصادية و يطرح علينا منظومة متعددة من العمليات تشير إلى أنه فاعل وأيضا مفعول به ، بينما العولمة في تجلياتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية قد أثرت في تنامي ظاهرة المجتمع المدني العالمي ووفرت له فرص النمو والإنطلاق .

مع العولمة برزت أهمية إعادة صياغة العلاقة بين ماهو حكومي وماهو غير حكومي ففي ضوء تصاعد دور المنظمات غير الحكومية وإهتمامها بسياسات وممارسات حكومية (قضية حقوق الإنسان مثلا أو المرأة أو البيئة) تبرز أهمية تحديد العلاقة : التأثير والتأثر بين الحكومي وغير الحكومي ، ولم تؤثر العولمة فقط في طرح مفاهيم الديمقراطية واللامركزية على المستوى القومي وإنما إمتدت إلى الفضاء السياسي العالمي ونسوق هنا الأفكار الجديدة المطروحة عن الحكم La Gouvernance في إدارة العولمة .

لكن كيف يؤثر المجتمع المدني العالمي في العولمة ؟

الإجابة عن هذا التساؤل تكون وفقا لمجموعة من الأبعاد [2]:

-البعد الأول : وهو العمل الدفاعي ، فتسارع ونمو المجتمع المدني العالمي كان في جزء كبير منه تجاوبا مع مطالب وإحتياجات ومشاكل ترتبط بالعولمة ، وقد برز ذلك في أشكال وأنماط عديدة للمجتمع المدني العالمي تحركت في إتجاه التأثير على صانعي السياسات من خلال العمل الدفاعي advocacy أو تحركت في إتجاه تقديم خدمات للفئات الهشة التي تأثرت بالعولمة أو من خلال مواثيق شرف أخلاقية عالمية تؤثر في القيم والثقافة.

---

[1] : أماني قنديل ، **المجتمع المدني العالمي** ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2002) ، ص . 18.

[2] : المرجع السابق ، ص ص . 37 ، 38 .

-البعد الثاني : وهو صياغة وتنفيذ السياسات والقرارات الدولية ، فالمجتمع المدني العالمي والتحالفات التي أسفرت عنه تتدخل في تحديد إشكاليات العولمة ونتائجها التي قد يتم تجاهلها ، كما تعبر عن قيم ومعايير جديدة لتوجيه الممارسات الدولية وتدافع عن بدائل تم تجاهلها وتلعب دورها في حث المؤسسات الاقتصادية العالمية على الاستجابة لاحتياجات قطاعات عديدة وهي تسهم في نشر أفكار وإبداعات إجتماعية لها إنعكاسات دولية.

– **البعد الثالث :** وهو نشر و تعميق الوعي بالذات وبدور المجتمع المدني وتعميق الوعى بالمشاكل وهو متطلب أولى للمواجهة ، وهو يخلق روابط مع الإعلام لإثارة رأى عام وتوفير المعلومات له وخلق مساندة له ، مثال عن ذلك الدور الذي لعبه المجتمع المدني العالمي فيما يتعلق بقضايا وحقوق المرأة .

– **البعد الرابع :** وهو الإسهام في بناء قيم ومعايير عالمية لتوجيه سياسات قومية (فيما يتعلق بحقوق وحريات المجتمع المدني القومي) وتوجيه سياسات عالمية (الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية لسياسات الاقتصادية) وهنا نجد عشرات من مواثيق الشرف الأخلاقية التي تبنتها تحالفات عالمية وتعد بالآلاف .

– **البعد الخامس :** وهو تدفق الإسهامات المعرفية من خلال الإسهام في نشر المعرفة وتدفقها في إتجاه الجماعة الأكاديمية من ناحية وفي إتجاه صانعي السياسات من ناحية أخرى ، فمن بين الآلاف من مؤسسات المجتمع المدني العالمي منظمات تهدف إلى نشر المعرفة عن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، منها ما يركز على السياسة ومنها ما يركز على الجوانب الاجتماعية والثقافية ومنها ما يركز على الاقتصاد في الدول المتقدمة والدول النامية.

– **البعد السادس :** وهو تعبئة الموارد المادية والبشرية التي تتمثل في ملايين من المتطوعين في العالم.

– **البعد السابع :** وهو الضغط على المؤسسات الإقتصادية العالمية لاتخاذ ترتيبات مؤسسة تتجاوب مع مطالب واحتياجات المجتمع المدني العالمي.

الفرع الثالث : المجتمع المدني العالمي و الحكم governance.

إرتبط ظهور الحكم في ثوبه الجديد إلى حد كبير بالمجتمع المدني في بعديه القومي والعالمي ، وإهتمت به المنظمات العالمية ومؤسسات التمويل بإعتباره يحقق الديمقراطية والشفافية والمحاسبية ، كما برز في كثير من الوثائق العالمية والأدبيات الحديثة في هذا الميدان .

لكن هناك حديث عن أزمة الحكم في المجتمع المدني العالمي ، المسؤولية لمن ؟ والمحاسبية أمام من ؟ ومن الذي يمثله ؟ .

ما يميز ظاهرة المجتمع المدني العالمي هو التنوع التنظيمي ، والتطور الذي لحق بالإدارة ومجالات النشاط ، وهو أمر يتطلب المزيد من البحث والدراسة خاصة من خلال دراسات الحالة والنماذج للتعرف على الفاعليات والمحددات . إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن تعبير أو مصطلح : governance قد إرتبط ظهوره إلى حد كبير بالمجتمع المدني في بعديه القومي والعالمي ، وإهتمت به المنظمات العالمية ومؤسسات التمويل بإعتباره يحقق الديمقراطية والشفافية والمحاسبية كما برزت في كثير من الوثائق العالمية والأدبيات الحديثة في هذا الميدان ، فالحكم بهذا المفهوم هو التحدي الرئيسي الذي يواجه الأشكال التنظيمية للمجتمع المدني العالمي وقد خضع في السنوات الأخيرة للمراجعة والنقد .

إشكالية الممارسة الديمقراطية والحكم governance تعد أهم ما يواجه شبكات المجتمع المدني العالمي وهي أحد تحديات تطوره في المستقبل ، فهذه الشبكات أو المنظمات الدولية غير الحكومية تحتاج إلى قيادات ديمقراطية قادرة على تحويل هذه المحافل إلى مراكز للممارسة الديمقراطية تشجع الحوار وتدعم التسامح وتقبل التنوع ، فهي تنشط في إطار عشرات من النشطاء المتطوعين المختلفين في الجنسية ، والجنس ، والثقافة والدين.

كيف يمكن إدارة الحكم في سياق هذه الإختلافات ، وبشكل يدعم الديمقراطية والثقافة المدنية ؟ هذه إشكالية كبرى إختلفت الإستجابات لها مؤسسيا ، إلا أنها لم تنجح إلى حد كبير في تحقيق التآلف والتوافق بين مجالس الأمناء في المنظمات – وعدده محدود – وبين القاعدة العريضة من العضوية ، وفي أغلب إجتماعات الجمعيات العمومية لهذه

المؤسسات العالمية غير الحكومية تثار قضية مشاركة القاعدة بشكل ديمقراطي في إدارة هذه المؤسسات .

وعلى هذا الأساس يواجه المجتمع المدني العالمي بإعتباره القطاع من مؤسسات المجتمع المدني القومية التي تلعب دورا عالميا من خلال الشبكات والمنظمات الدولية غير الحكومية بالكثير من التحديات والإشكاليات يمكن إيجازها فيما يلي :

- الحديث عن المجتمع المدني العالمي ، لا يعني الحديث عن كتلة واحة من مؤسسات المجتمع المدني ذات الدور العالمي والمتجانسة في المصالح والقدرات والإنتماء فالمجتمع المدني العالمي متشعب ومتشتت وضخم وفي مرحلته المبكرة.
- خطأ إفتراض المصالح الموحدة للمجتمع المدني العالمي .
- تحول جانب من مؤسسات المجتمع المدني العالمي نحو البعد العالمي لا يأتي بعد إشباع إحتياجات ديمقراطية على المستوى القومي .
- مفهوم المجتمع المدني ليس مفهوما محايدا .
- صعوبة القول أن مفهوم المصلحة العامة قد إنتقل من الإطار القومي إلى الإطار العالمي .
- عدم اليقين من علاقة المجتمع المدني العالمي بالعولمة [1].

كل هذه التحديات والإشكاليات لها علاقة بالإطار المؤسسي و الحكم governance وهي لا تقلل من قيمة الدور الذي يلعبه المجتمع المدني العالمي ، وإنما تتطلب جهودا مستمرة للتطوير ومراجعة الإستراتيجيات .

المطلب الثالث: الديمقراطية العالمية و الشبكات.

إن التحولات الجوهرية التي تطال الدولة القومية تطرح أسئلة معقدة وعميقة حول أفق الممارسة الديمقراطية في مرحلة ما بعد الدولة الوطنية ، فكيف يمكن أن نتصور آلية إجرائية تكفل الحريات الديمقراطية في فضاء لا تتحكم فيه هذه الدولة التي شكلت الكيان

---

[1]: أماني قنديل ، المرجع السابق ، ص ص . 77 ، 78.

السياسي للمجتمعات الحديثة ، فالديمقراطية الجديدة إذن لا يمكن أن تؤسس على هذه القاعدة الهشة (قاعدة الترابط الاقتصادي والمالي).

يدعو الكثير من الباحثين إلى طرح الخيار الديمقراطي ليس على شكل الآليات التقليدية المتمحورة حول الأحزاب والدول بصفتها الأشكال المؤسسية للجسم السياسي ، وإنما بصفة شبكات مرنة عابرة للأوطان والدول تلتقي حول مجموعة قيم تعاضدية ترمي إلى ضبط حركة السيولة العالمية لمحاربة الأنماط الجديدة من الاستبداد والإقصاء التي لا سبيل لمواجهتها من خلال أدوات المقاومة التقليدية ، ولقد عبرت بعض المبادرات العالمية الأخيرة عن هذا التوجه مثل حركة العولمة البديلة (منتدى بورتو اليغرو الذي يلتئم بصفة صاخبة خلال إجتماعات البلدان الصناعية الرئيسية) .

الفرع الأول : الديمقراطية العالمية ورهانات دمقرطة الحكم العالمي.

تطرح الديمقراطية في بعدها العالمي عدة تساؤلات على مستوى الحركات العالمية وعلى مستوى السوق ، فكل طرف يسعى لان يفرض ديمقراطيته الخاصة به ، إلا أن التساؤل الأساسي يبدأ من أبعاده الدنيا وبالتحديد من الدولة القومية ، فهل تكفي الدولة القومية وحدها لتحقيق الديمقراطية ؟

الإجابة عن هذا التساؤل نابعة من النتيجة النهائية وهو أن التنظيم الحالي للعالم يعاني من عجز ديمقراطي ، فمن النتائج المباشرة للعولمة بوادر تشكل عالم متعدد الأقطاب تتوسع فيه الممارسات الرأسمالية توسعا كبيرا أدت بصورة أو بأخرى إلى إنتشار وتضاعف مواقع إنتاج الثروة المادية إلى ما يتجاوز الغرب ، وأصبح هناك فاعلون سياسيون جدد يطمحون إلى جعل صوتهم مسموعا.

إلى جانب ذلك جعلت العولمة نظام الحكم المعاصر مصاب بفجوات كثيرة من مظاهر العجز الديمقراطي و يتجسد ذلك في أن الدولة ووكالات نظام الحكم العالمي والسوق التجارية والحركات الإجتماعية العالمية جميعها تعاني من نواحي التقصير على صعيد المشاركة الشعبية وجني ثمراتها ، والتشاور والنقاش ، وإشراك الجماهير ونطاق تمثيلها في العملية الديمقراطية ومدى الدستورية والمسؤولية .

فضلا عن أن هذه التطورات والتحديات يصاحبها رهان أساسي مناطه أن القوى الإقتصادية غير الغربية التي لم يكن لها أي طموح سياسي حقيقي كالصين والهند والبرازيل لم تعد تروم الاقتصار على النمو الاقتصادي فحسب ، بل تتطلع للتأثير على القرارات الدولية الكبرى وتكمن مصلحة الغرب في الحقيقة في تشريك هذه القوى الجديدة الصاعدة في تنظيم العالم إذا ما أراد تجنب شعورها بالإقصاء إلى درجة تجعلها تعزف عن المشاركة في القرارات الجماعية.

لقد إرتبطت الديمقراطية بالعولمة خاصة بعد إنتشارها في أنحاء كثيرة من العالم في أواخر القرن العشرين تزامنا مع سقوط الأنظمة الشمولية والتسلطية ، لكن أبعادها وأسسها وخاصة توسيع قاعدة المشاركة الشعبية والإشراف على أنشطة الدولة لم تتجسد فعليا حتى من قبل الدول التي تأخذ بتعدد الأحزاب ، ولا يزال الواقع الدولي يكشف عن إنتهاك الدول لحقوق الإنسان ونادرا ما تستشير هذه الدول مواطنيها ولا سيما فيما يتعلق بالسياسات المتعلقة بالعولمة . فهذه الدول إلى جانب محدودية تحكمها في تدفق موجات العولمة إلى داخل بلدانها لا تقدم ضمانا بأنها ستعطي الإرادة الشعبية كلمتها في إتخاذ القرارات المتعلقة برأس المال العالمي ومشكلات البيئة العالمية ، وهذا ما يدفع للقول بأن العولمة تجعل من المستحيل تحقيق الديمقراطية من خلال الدولة وحدها لأنه ينبغي أن تقوم إلى جانبها أدوات حكم ومؤسسات أخرى .

يزعم دعاة الحركات الإجتماعية العالمية بأنها السبيل لتحقيق الديمقراطية في هذا العالم المعولم ، فقد منحت العولمة فرصا بشكل خاص للنساء والمعوقين والسكان الأصليين في بعض الدول كي تعبئ هذه الفئات طاقاتها إلى درجة لم تكن متاحة عموما لها في إطار سياسة الحكم الإقليمي في ظل النظام الويستفالي ، غير أن قسما ضئيلا جدا من سكان العالم قد سنحت له فرص للمشاركة المباشرة في هذه المبادرات ، ومازالت الغالبية الكاسحة من المحرومين في هذا العالم تعوزها الأموال والمهارات اللغوية (أو التسهيلات الخاصة بالترجمة) والإفادة من خدمات الانترنت والموارد الأخرى التي يعتمد عليها نفوذ الحركات الإجتماعية العالمية .

ونتيجة لهذا ظلت هذه النشاطات في معظم نواحيها حكرا على قسم ضئيل من سكان العالم تنتمي غالبيته إلى البيض ، ويكاد يكون جميع أفراده من الطبقة الوسطى الذين

يجتمعون في أمريكا الشمالية وأوربا الغربية واليابان ، ولا يزال أقل من 15 بالمائة من عدد المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الاستشاري لدى الأمم المتحدة يتمركز فيما يدعى بالجنوب ، زد على ذلك أن أعضاء الحركات الإجتماعية العالمية في الشمال كما في الجنوب ينتخبون أنفسهم عموما ولا يتبعون إجراءات رسمية لتحقيق الشفافية في أنشطتهم وضمان محاسبتهم تجاه أولئك الذين يدعون أنهم يخدمونهم [1] .

بينما على مستوى السوق فإن الدعاة إلى الحرية الإقتصادية يدعون بأن السوق توسع مدى المشاركة والإشراف الشعبيين ، وهم يرون من منظورهم أن الديمقراطية العالمية تتحقق عندما يصوت المستهلكون والرأسماليون (لا المواطنون) بنقودهم (لا بأصواتهم الإنتخابية) من أجل الحصول على أقصى مردود لأموالهم (لا تحقيق أقصى الإمكانات البشرية) في أحد الأسواق العالمية (لا في دولة إقليمية) ، في النهاية فإن المال والمادة هما كل شئ وغاية المنتهى على صعيد السياسة .

لكن بالمقابل فإن نظام الحكم العالمي بوسائل السوق التجارية ينطوي على نواح عميقة من عدم المساواة وحكم مستويات الكفاءة العالية على حساب الديمقراطية ، وفي أجواء ديمقراطية السوق أخضعت الإهتمامات الديمقراطية التقليدية الكرامة الإنسانية وتكافؤ الفرص لطغيان الركض وراء الكفاءة الإدارية وجودة المنتجات ، وأصبحت المحاسبة تعني مسؤولية مجلس الإدارة تجاه حملة الأسهم ومسؤولية شركة ما تجاه زبائنها ، مع أن حملة الأسهم على الصعيد الواقعي نادرا ما يكون لهم تأثير في سياسات الشركة والزبائن غالبا ما يكونون أسرى كبار المحتكرين ، وأعظم ما يدعو إلى القلق هنا هو أن المشاركة الشعبية في أنظمة الحكم المرتبطة بأحكام السوق التجارية والحصول على مزايا تلك المشاركة يعتمدان أولا على الثروة والدخل [2].

يرى زكي العايدي بأن دمقرطة الحكم العالمي تعني مشاركة كل الذين قد تسول لهم أنفسهم تحدي ذلك النمط الجديد من الحكم في اللعبة الدولية ، ويكون ذلك بإقتراح منظومة تعكس علاقات القوى في القرن الواحد والعشرين بدلا من تلك التي كانت سائدة في النصف الثاني من القرن العشرين ، بدءا بالأمم المتحدة من خلال فتح اللعبة داخل مجلس

---

[1] : جون بيليس وستيف سميث ، المرجع السابق ، ص . 60.

[2] : المرجع السابق .

الأمن وضمان تمثيل دائم للدول الصاعدة (البرازيل والهند ومصر وجنوب أفريقيا) ، دون إغفال الخاسرين في الحرب العالمية الثانية مثل ألمانيا واليابان ، ويعترف زكي العايـدي بالصعوبات التي تعترض هذه العملية إلا أنها ضرورية لأن هذا الإصلاح يتضمن ميـزة أخرى تتمثل في إتاحة الفرصة لتطوير ثقافة الائتلاف أو التحالف على الصعيد العـالمي وهي ثقافة تبدو أكثر فأكثر ضرورة في عالم متعدد الأقطاب [1].

تتمحور الإصلاحات المقترحة على مستوى مجلس الأمن (دمقرطة مجلس الأمـن) حول إلغاء مجموعة الثمانية (G8) لصالح مأسسة مجموعة العـشرين (G20) وإصـلاح التمثيلية داخل صندوق النقد الدولي (FMI) ، حيث لا تزال تتمتع كل من بلجيكا وهولنـدا مجتمعتين بسلطة أعلى من سلطة الصين ، ويبدو من الضروري أن تتفـق دول منطقـة اليورو في صندوق النقد الدولي وتقبل بتوحيد مقاعدها مما يسمح لها أيـضا بـأن تـتكلم بصوت واحد فالأوروبيون لا يستطيعون إدعاء أنهم من كبار المدافعين عن نظـام دولـي ديمقراطي ، بينما هم يشجعون إستمرار تمثيل غير متكافئ أساسا داخل مؤسسة هامة مثل صندوق النقد الدولي ليصبح مكانا لمناقشة القضايا قبل وقوعها ، بدلا من أن يكون هيئة لتمرير إختيارات الولايات المتحدة ويلعب دوره الأساسي والمنطقي كمحذر أو منبه.

سوف تمكن دمقرطة مجلس الأمن من رعاية أفضل للقضايا الجغراستراتيجية وكذلك دمقرطة صندوق النقد الدولي - باقتران مع تصاعد نفوذ مجموعة العشرين – من ضـمان تنظيم أحسن للمسائل المالية ، فتواجد تمثيلية أكثر ديمقراطية داخل المؤسـسات الماليـة الدولية ستفضي إلى القدرة – ترجيحيا – على كشف المخاطر المالية والاقتصادية التـي إرتبطت بالتحرر المفرط لمالية السوق على حد تعبير زكي العايدي [2]. وهـذه النقطـة بالذات يمكن إسقاطها تزامنا مع الأزمة المالية الحالية التي تتخبط فيهـا منطقـة اليـورو وربما تكون إحدى الحلول الكفيلة بتجاوز الأزمة .

لكن ومن زاوية أخرى فإن الرهان الكبير هو كيفية التعامل مع إدارة تغيـر المنـاخ وضرورة النظر في مسألة بعث منظمة عالمية للبيئة كانت الولايات المتحدة قد عارضـت

---

[1] : Zaki Laïdi , Démocratiser la gouvernance mondiale , **l express.fr**, http://www.lexpress.fr/actualite/economie/democratiser-la-gouvernance-mondiale_789715.html (22/09/2009)

[2] : Ibid .

قيامها حتى الآن ، ويمكن أن تقام هذه المنظمة ، بالإضافة إلى ذلك ، على طابقين: الأول يضمن تمثيلية كل دول العالم بلا إستثناء ، والثاني يجمع أكبر المنتجين لثنائي أكسيد الكربون الذين سوف يستفيدون من تحصلهم هكذا على نفوذ حقيقي للمبادرة ولكنهم ، في نفس الوقت ، سوف يتحملون مسؤولياتهم كاملة في المسائل البيئية وهنا أيضا لا يوجد أي تناقض بين دمقرطة الحكم العالمي وإكسابها فاعلية أكبر.

في هذا السياق يدعو ديفيد هلد إلى الديمقراطية الكوسموبوليتية من خلال إيجاد مؤسسات سياسية جديدة ستكون متعايشة مع منظومة الدول ، ولكنها ستتجاوز هذه الدول في مجالات نشاط محددة حيث تكون تلك الفعاليات ذات تبعات عابرة للحدود القومية ودولية بادية للعيان ، فعلى حد تعبيره نحن نعيش اليوم في مرحلة إنتقالية بالغة الجدية والعمق من جهة أن هناك توجهات تتضافر لإضعاف عنصري الديمقراطية والمسؤولية أو قابلية المحاسبة في إطار الدولة القومية في أمكنة كثيرة . ثمة سيناريو يشي بالتمركز التدريجي للسلطة على أساس رأس المال العابر للحدود القومية (الإنتاجي والمالي) بتسوية جديدة بين السلطات التنفيذية للدول القيادية ، وبنفوذ متنام للجي 7 (G7) (التي توسعت بعد ذلك) والتي تعكس هذه التطورات من خلال مقترحات في هاليفاكس ، نوفاسكوتيا سنة 1990 ، إذ تحاول أن تروج لصيغ جديدة من الإدارة الجغرافية المنطوية على إعادة هيكلية الأمم المتحدة بما يعزز نفوذ بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومجموعة السبعة خصوصا في الشؤون الكونية ، ونتيجة لمثل هذه المبادرات من شأن القدرة التنظيمية للمصالح الجغرافية السياسية المهيمنة أن تتعزز على حساب الكفاءة وعمق الديمقراطية داخل حدود العديد من البلدان و خارجها [1].

بالمقابل ، تتجذر هذه العملية كإستقلال ديمقراطي على أساس أممي (كوسموبوليتي) – أو الديمقراطية الكوسموبوليتية إختصارا – ، وذلك من خلال تطوير بدائل سياسية تطور من خلال تعميق الديمقراطية وتوسيعها عبر الدول والأقاليم والشبكات الدولية ، من شأن هذا أن ينطوي على تطوير قدرات إدارية وموارد سياسية مستقلة على صعيدين إقليمي وكوكبي إستكمالا ضروريا لنظائر تلك القدرات و الموارد لدى الكيانات السياسية المحلية والقومية ، و يبقى الرهان متمثلا بتدعيم القدرة الإدارية ورفع مستوى المسؤولية و قابلية

---

[1] : ديفيد هيلد ، **نماذج الديمقراطية** ، المرجع السابق ، ص . 600.

المحاسبة لدى مؤسسات إقليمية مثل الإتحاد الأوربي جنبا إلى جنب مع تطوير القدرة الإدارية وصيغ المحاسبة لدى منظومة الأمم المتحدة بالذات .

تحاول الديمقراطية الكوسموبوليتية أن ترسخ وتطور سلسلة من المؤسسات الديمقراطية على مستويين إقليمي و كوكبي تكملة ضرورية لنظيرتها على مستوى الدولة القومية فتصور الديمقراطية مستند إلى الاعتراف بالأهمية المتواصلة للدول القومية مع الدعوة إلى إستحداث طبقة إدارة تؤسس للحد من السيادة القومية ، ولن يتحقق ذلك عن طريق الإنشاء الرسمي لمؤسسات ديمقراطية جديدة ، بل والعمل من حيث المبدأ ، على بناء قنوات عريضة للمشاركة المدنية في عملية صنع القرار على المستويين الإقليمي والكوني ويتم فهم هذا التصور للديمقراطية من خلال الحاجة إلى رؤية الديمقراطية بوصفها عملية ذات حدين مع إعادة تقويم الميدان الملائم لتطبيق هذه العملية [1] .

وهذه العملية تستدعي شرطين متمايزين :

الشرط الأول : شرط إعادة بناء الحدود الإقليمية لأنظمة المحاسبة بما يوفر إخضاع القضايا الباقية خارج رقابة الدولة القومية – جوانب من الإدارة النقدية ، مسائل بيئية عناصر ذات علاقة بالأمن ، صيغ إتصال جديدة – لقدر أفضل من التحكم الديمقراطي .

الشرط الثاني: شرط إعادة النظر بدور ومكان أجهزة التنظيم والتشغيل الإقليمية والكونية بما يمكنها من توفير بؤرة تركيز أكثر تجانسا وجدوى في الشؤون العامة.

لا بد لإمكانية تحقيق الديمقراطية اليوم من أن تربط بإطار دائب على التوسع من المؤسسات والوكالات الديمقراطية وألا تصبح قضية قومية وحسب ، بل قضية عابرة للحدود القومية إذا كانت ستغدو ممكنة داخل مساحة جغرافية محدودة من ناحية وفي إطار الأسرة الدولية الأوسع من ناحية ثانية .

ويقترح ديفيد هلد النموذج الكوسموبوليتاني من خلال مكوناته المؤسسية التالية :

- الإفتراض المسبق لإستحداث برلمانات إقليمية (في أمريكا اللاتينية وأفريقيا مثلا) وتعزيز دور مثل هذه الهيئات إذا كانت موجودة سلفا (البرلمان الأوروبي) سعيا إلى جعل قراراتها متمتعة من حيث المبدأ بالإعتراف بوصفها مراجع شرعية مستقلة للتنظيم على المستويين الإقليمي والدولي .

---

[1] : المرجع السابق ، ص . 601.

- إمكانية عقد إستفتاءات عامة تخترق الأمم والدول القومية ، مع قواعد محددة وفقا لطبيعة وأفق قضايا خلافية عابرة للحدود القومية .
- من شأن إخضاع منظمات حكومية دولية لعمليتي المعاينة العامة وإشاعة الديمقراطية من قبل هيئات وظيفية دولية (على أساس ، ربما ، إيجاد مجالس إشراف منتخبة تكون ممثلة جزئيا لقواعد من الناحية الإحصائية) .
- العمل على توسيع نفوذ المحاكم الدولية بما يمكن الجماعات والأفراد من إمتلاك الوسيلة الفعالة لإلزام السلطات السياسية بتفعيل وتطبيق حقوق مفتاحية داخل الروابط السياسية وخارجها على حد سواء .

ومن شأن تشكيل جمعية دولية ديمقراطية جديدة ذات مرجعية لسائر الدول والمجتمعات الديمقراطية – أمم متحدة معدلة أو تكملة لها – أن يكون هدفا يتجاوز الأمم المتحدة الحالية التي تجمع بين الكثير من المتناقضات وأن تسعى دون تحفظ إلى وضع مبادئ التمثيل الديمقراطي فوق مبادئ الخضوع لسياسة القوى العظمى مما يجعلها مركزا دوليا ذا مرجعية لدراسة ومعاينة قضايا كوكبية ملحة (توفير الغذاء وتوزيعه ، عبء القروض بالنسبة للدول النامية ، الإحترار الكوني ، خطر الحرب النووية والكميائية) [1].

في خضم هذه الأفكار يطرح ديفيد هلد في مسعى لتبرير نموذجه هذا الكثير من التساؤلات وخاصة عن تمثل هذه الديمقراطية الكوسموبوليتانية على مستوى الواقعوينتهي إلى أنه يمكن لمس زخم إندفاع التغييرات السياسية الديمقراطية العابرة للحدود القومية في عدد من السيرورات والقوى ، بما فيها تطور حركات قاعدية عابرة للحدود القومية ذات أهداف إقليمية أو كوكبية واضحة ، مثل حماية الموارد الطبيعية والبيئة والتخفيف من وطأة الأوبئة والأمراض ، صياغة حقوق وواجبات قانونية جديدة تطال الدول والأفراد فيما يخص إستخدام القوة ، التراث المشترك للبشرية ، حماية المرافق العامة الكونية ، الدفاع عن حقوق الإنسان ، وظهور وإنتشار سلسلة طويلة من المؤسسات الدولية المهتمة بالتنسيق بين جملة القوى والمشكلات العابرة للحدود القومية

---

[1] : : ديفيد هيلد ، **نماذج الديمقراطية** ، المرجع السابق ، ص. 604 .

وبالتالي فإن من الممكن الزعم بأن هناك أساسا سياسيا يوفر إمكانية إجتراح مـــستقبل ديمقراطي عابر للحدود أكثر منهجية [2]. (الجدول 07)

---

[2] : المرجع السابق ، ص . 607.

الديمقراطية الكونية (الكوسموبوليتية)	
في عالم يشهد تكاثفا للعلاقات الإقليمية والكونية ، مع ((جماعات أقدار)) متداخلة ،يتطلب ترسيخ مبدأ الاستقلال في شبكات إقليمية وكوكبية جنبا إلى جنب مع الكيانات السياسية القومية والمحلية.	
المدى القصير	**المدى الطويل**
الكيان السياسي /الحكم	
إصلاح كبرى مؤسسات الأمم المتحدة مثل مجلس الأمن (لمنح البلدان النامية صوتا ذا شأن وقدرة فعالة على صنع القرار) .	ميثاق جديد للحقوق والواجبات مقحم على ميادين مختلفة من النفوذ السياسي ،الاجتماعي والاقتصادي
إيجاد مجلس ثان للأمم المتحدة وفقا لميثاق دستوري دولي) .	برلمان كوكبي (بصلاحية محدودة على صعيد جباية الرسوم) مرتبط بالأقاليم ، الدول والمقاطعات .
أقلمة سياسية معززة (الإتحاد الأوربي وبعده) واستخدام الاستفتاءات العابرة للحدود القومية .	فصل المصالح السياسية عن نظيرتها الإقتصادية ، تمويل عام لجمعيات استشارية وعمليات انتخابية.
إيجاد محكمة حقوق إنسان دولية جديدة .	نظام حقوقي كوكبي مترابط ، حاضن لعناصر من القانون الجنائي والمدني .
مقاضاة إلزامية أمام المحكمة الدولية.	
تأسيس قوة عسكرية فعالة ، مسؤولة ، دولية.	تحويل دائم لنسبة متنامية من قدرة أي دولة قومية على القسر إلى مؤسسات إقليمية وكوكبية .
الاقتصاد/	**المجتمع المدني**
تشجيع حلول بعيدة عن الدولة وبعيدة عن السوق في تنظيم المجتمع المدني	خلق سلسلة متنوعة من الروابط والجماعات المنظمة ذاتيا في المجتمع المدني .
تجريب منهجي لصيغ تنظيمية ديمقراطية مختلفة في الإقتصاد .	إقتصاد متعدد القطاعات واضفاء الصفة التعددية على أنماط الملكية والحيازة .
توفير موارد لمن هم في أكثر الأوضاع الاجتماعية هشاشة لتمكينهم من الدفاع عن مصالحهم والتعبير عنها.	وضع إطار عام لأولويات الاستثمار عن طريق التشاور العام والقرار الحكومي، ولكن مع الإبقاء على التنظيم الموسع لسوق السلع والعمالة

شروط عامة: **(الجدول رقم : 07)**

- تطور مستمر لأشكال تدفق الموارد ولشبكات التفاعل على الأصعدة الإقليمية الدولية والكونية .
- إعتراف أعداد متزايدة من الناس بالترابط المتنامي لمختلف الميادين بما فيها الإجتماعية ، الثقافية ، الإقتصادية والبيئية .
- تطوير فهم لثروات جماعية متداخلة تتطلب حلولا ديمقراطية جماعية محليا ، قوميا ، إقليميا وكوكبيا .
- ترسيخ معزز لحقوق وإلتزامات ديمقراطية في عملية إقرار وتطبيق القانون القومي ، الإقليمي والدولي .
- تحويل نسبة متزايدة من قدرة الإكراه العسكري لدى الدولة ، أي دولة ، إلى وكالات ومؤسسات عابرة للحدود القومية مع إستهداف نزاع السلاح وتجاوز نظام الحروب بين الدول آخر المطاف .

<u>**المصدر**</u> : ديفيد هلد ، **نماذج الديمقراطية** ، الجزء I و II ، ترجمة : فاضل جتكر ، (لبنان : معهد الدراسات الإستراتيجية ، 2006) ، ص . 609.

الفرع الثاني : الحكم العالمي والشبكات العالمية .

لفهم الحكم العالمي للقرن 21 يجب أن نذهب إلى ما وراء فهم التعاون المتعدد الجوانب بين الدول ، كما يتوجب علينا فهم كيف تتفاعل القوى في الشبكات – بما فيها القوى التي هي أجزاء من الحكومات من حيث التنظيم إضافة إلى تلك الأجزاء التي ليست كذلك – في صورة المبادئ المتغيرة بصورة سريعة .

ينتهي جوزيف س ناي و جون د . دوناهيو إلى أن صناعة القرار وتفسيره أصبحت عملا جماعيا ، ولم تعد القرارات بكل بساطة أمرا من أمور الدول أو المنظمات الحكومية فالشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والوحدات الحكومية الفرعية ، والشبكات في ما بين الأمم وفي ما بين الحكومات التي تنتج كلها تلعب دورا نموذجيا مع السلطات المركزية للدولة والمنظمات الحكومية ، نتيجة لذلك إن ظهور أي شكل من أشكال الحكم سوف يكون على شكل شبكات بدلا من مراتب أو طبقات ويجب أن تكون له أهداف بالحدود الدنيا بدلا من أهداف عالية الطموح ، وتسعى الحدود الدنيا الشبكية للحفاظ على العمليات الديمقراطية القومية [1].

أخذ مفهوم الشبكة مجالا واسعا من النقاش في خضم المناقشات المتعلقة بالعولمة ولأن المصطلح يستعمل في أكثر من مجال علمي فإنه يتعين الحرص على تحديد المعنى المقصود في البحث [2] .

لا يقتصر إستعمال لفظة الشبكة على مستوى المفهوم والتوصيف وإنما يتخذ له مجالا آخر يتعدى ذلك إلى نمط أو منهج للتحليل لا يمكن الإستغناء عليه وخاصة في العلوم الإجتماعية ، فالتحليل الشبكي هو إستراتيجية واسعة لدراسة البنية الإجتماعية عن طريق دراسة الشبكات الإجتماعية ، محاولة بذلك تفسير كيف تؤثر البنى الشبكية على السلوك والتغيير الإجتماعيين ، وتعرف الشبكات الإجتماعية على أنها منظومة مبنية في العلاقات أو الروابط الإجتماعية بين مجموعات وكذلك بين أفراد ، ويمكن أن يضم تحت لواء

---

(1) : جوزيف س . ناي ، المرجع السابق ، المرجع السابق ، ص . 66 .

(2) : David Singh Grewal , **Network Power the social dynamics of globalization** , (london : Caravan book , 2008) , P .22.

الشبكات أي تشكيلات ومنظومات حتى ولو لم تكن مؤسسة فيكفي أن تكون هناك مجموعة علاقات بين أفراد (تبادل مصالح أو أهداف مشتركة) .

فالشبكة هي مجموعة مترابطة من الناس مرتبطة ببعضها البعض بطريقة تجعلها قادرة على التعاون الذي يحقق المنفعة والتي يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة بما في ذلــك تبــادل السلع والأفكار بينما تتألف في نهاية المطاف كل شبكة من الناس ، و الطريقة التي يتواصل بها الناس بعضهم ببعض هي الوساطة على سبيل المثال من خلال أجهــزة الكمبيــوتر أو الشركات ، ويمكن للشبكات أن تتواجد في العديد من الأشكال المختلفة التي تترتب عليها آثار هامة لديناميات الشبكة نفسها .

يرى غراهام أليسون أن العولمة عبارة عن شبكات قابلــة للتعريــف ، مــن ناحيــة الإشتقاق اللغوي ، فالشبكات عبارة عن توسيع فكري لموضوع بسيط يدعى الشبكة ، مثلا شبكة صيد السمك فيها خيوط متصلة تتقاطع بأبعاد منتظمة ، الروابط بين عقد في أنظمة بث الراديو أو التلفزيون أو المكونات الإلكترونية المتصلة ، تصبح شبكة ، فبإستخدام هذا المجاز تكون العولمة قد عرفت كإبداع أو توسيع شبكة قابلة للتعريف حول الكرة الأرضية الشبكة العالمية تصل النقاط والناس حول العالم على بعد محــدد أو فــي وســط معــين فتعرف الشبكة بأنها صلات معينة بين نقاط أو أناس هم أجزاء الشبكة وللــشبكة هندســة معمارية تعرف الطبيعة المحددة للعلاقة بين وحدات في النظام [1].

إذا إستخدمنا مفهوم الشبكة العالمية فإننا نستطيع تحديد سؤالين رئيسين حول العولمة الأول ماهي الصلة المحددة الموجودة بين أية نقطة في النظام ؟ لا توجد عولمــة إذا لــم توجد صلات محددة بين نقاط محددة حول العالم وبأبعاد محددة ، السؤال الثاني نــستطيع أن نسال عن أثر أية نقطة من النظام العالمي المحدد ؟ [2].

فالحكم العالمي يشمل كل من القطاع الخاص والقطــاع الثالــث أو المنظمــات غيــر الحكومية إضافة إلى الحكومات وهذه القوى التي تعمل في السياسة العالمية تلعــب دورا حاسما في الحكم لكونها تعمل كأجزاء منتظمة في شبكات ، فبسبب الإنخفاض السريع في

---

[1] : جوزيف س . ناي ، المرجع السابق ، ص ص ، 116 – 117 .

[2] : المرجع السابق .

كلفة الإتصالات الذي يقلل من حواجز الدخول ، تصبح عوامل أخرى أكثر مشاركة في الترتيبات الكثيرة للحكم التي لا يسيطر عليها الرؤساء التنفيذيون أو المشرعون في الدولة.

تستجيب الشركات عبر الأمم إلى غياب الحكم بتقديم أشكال حكم خاصة بها والأمثلة على ذلك عديدة ، فنجد مثلا أن شركات الطيران والكمبيوتر تشكل أحلافا فيما بينها لتكسب ميزة تنافسية وكذلك على مستوى وضع المقاييس الحساسة وتصميم مقاييس الرعاية المسؤولة . وفي الفضاء الإلكتروني للرموز المصنعة تجاريا تأثير قوي على قضايا مثل السرية وحقوق الملكية وقانون حقوق التأليف ، فالقواعد الخاصة بكيفية قبول عرض ما قد تتفق وقد لا تتفق مع القواعد الخاصة بالعقود في نظام معين ، فالحكومات المحلية تفقد سيطرتها على القوانين وينتقل صانع القوانين إلى الفضائي الإلكتروني [1].

تمثل الشبكات العالمية NETWORKS الإطار التنظيمي الأحدث الذي تختاره المنظمات الدولية غير الحكومية ، وقد توافق مع العولمة من ناحية والتطور التكنولوجي الإتصالي من ناحية أخرى ، ويعكس هذا الإطار التنظيمي فكرة المساواة والشراكة ويبادر إلى إنشائه مجموعة محدودة العدد من المؤسسين يتسع نطاقها أفقيا تدريجيا وتهتم بإحدى القضايا العالمية . وأحيانا ما تسعى الشبكة العالمية إلى خلق فروع إقليمية لها ومكاتب إقليمية وفي أحيان أخرى لا تميل إلى فكرة الفروع . وكان ذلك محلا لمراجعة إستراتيجية من جانب كثير من التنظيمات العالمية منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين لأسباب تتعلق بإدارة الحكم في الشبكات ولأسباب أخرى تتعلق بالمتغيرات المرتبطة بالعولمة .

المنظمات غير الحكومية تقدم خدمات وتحرك العمل السياسي وتقدم معلومات وتحليلات وتقوم بدور مجموعات ضغط وتحريك من أجل عمل ما ، وفي مواقف أخرى تشكل المنظمات غير الحكومية إئتلافات مع بعض الحكومات ضد حكومات أخرى وتشارك بعض المنظمات غير الحكومية بإنتظام في جلسات بعض المنظمات بين الحكومات وفي بعض المواقف مثل حقوق الإنسان واللاجئين تقدم المعلومات الحساسة للحكومات كما تساعد في تقديم الخدمات ، بعض من هذه القوى قد ينافس الدولة وبعضها قد يكمل عمل الدولة وقد تستبدل الشركات بين الأمم الوظائف التشريعية للدولة ، وفي نفس الوقت قد تتجنب الشركات السلطة القانونية في الحكومة المضيفة لأنها تعتبرها بطيئة

---

[1] : المرجع السابق ، ص .46.

أو فاسدة وتتزايد كتابة العقود التجارية وفيها نصوص حول التحكيم التجاري لتبقى خارج نطاق المحاكم القومية [1].

توجد مساحة من التنسيق بين الحكومات في علاقات تنافسية وتعاونية مع قوى القطاع الخاص والقطاع الثالث تقدم نوعا من الحكم في بضع قضايا في السياسة العالمية ، يلاحظ أنه في كثير من هذه الترتيبات تقدمت القدرات شبه القانونية وإمكانات التشريع اللين كما تتمثل في تطوير قوانين ومبادئ لينة تقدما أسرع من التشريع الصلب أو الإمكانات التنفيذية . وتضع الدول القوانين الرسمية والملزمة للمنظمات الحكومية العالمية لكن المنظمات الحكومية العالمية ذاتها تصبح المفسر المهم لقواعدها الخاصة بها ، وغالبا ما تذهب القواعد العملية إلى أبعد من تلك القوانين الرسمية والملزمة وفي خلال ذلك تبقى بنى الحكم الرسمي للمنظمات الحكومية العالمية ضعيفة تمام وغالبا ما تواجه طريقا مسدودا .

إن الأفكار المتغيرة تؤطر الإهتمامات وتحدد سيرها ، والتقارب بين المعرفة والمبادئ والمعتقدات مقدمة للتقارب بين المؤسسات وإجراءات الحكم ، والإتصالات بين الأمم إذا إجتمعت مع الديمقراطية السياسية تشجع تطور المبادئ العالمية كخلفية تبرز أمامها جزر الحكم ، فتغيرات المبادئ تعد جزء من تطور المجتمع المدني الناشئ والمثال على ذلك الحركات المعادية للعبودية وتطور أفكار حقوق الإنسان والتحولات التي طالت المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية ، ولا تعمل المبادئ بشكل تلقائي ولكن من خلال أنشطة العوامل في الشبكات .

من المهم التفرقة بين نوعين من المعايير : معايير الوساطة والمعايير العضوية هذين النوعين من المعايير لا يستبعد بعضهما البعض ، والتمييز بينهما يمكن أن يكون معقدا إلى حد كبير في أي لحظة معينة . ويمكن لكل من هذه الأنواع من المعايير ممارسة سلطة الشبكة : فمعايير الوساطة تفعل ذلك بطبيعتها في حين يجب أن يتم تكوين معايير العضوية بطريقة معينة للقيام بذلك.

معيار الوساطة هو المعيار الذي يحكم طريقة الوصول إلى الآخرين بحكم طبيعته والذي ينتظم بمجموعة من الأنشطة الإجتماعية المعينة بطبيعتها ، لعل اللغة هي المثال

---

[1] : جوزيف س . ناي ، المرجع السابق ، ص . 47 .

الأكثر وضوحا لمعيار الوساطة : للانضمام إلى شبكة من المتحدثين باللغة الانجليزية يجب تعلم اللغة الإنجليزية. فمعايير التوسط هي تلك التي لا يمكن تجنبها إذا كان المستخدمون يرغبون في الانخراط في أنشطة معينة : فهي تشكل جزءا من هذا النشاط للغاية نفسها فتكون بمثابة حلول لمشكلة التنسيق الاجتماعي ، وبالتالي تمكين التعاون الذي يحقق المنفعة في الشبكة (الجدول رقم : 08) .

إستخدام مصطلح "معيار" بالمعنى الثاني للإشارة إلى نموذج محدد ومثالي أو المستوى المطلوب من التحصيل كما في مناقشات " قياسي" في الأزياء ، والنظافة والتعليم وحماية البيئة والتصنيع أو الصناعية ، هذا النوع الثاني من المعايير ليس بالضرورة الأساسية ملازم لنشاط معين (كما في اللغة الإنجليزية هي أن الاتصالات مع الناس الذين يتكلمون الانكليزية فقط) ، ولكنه يضع بالأحرى مثالية الهدف وبالتالي فإن هذه المعايير لا تحكم عموما كيف يمكن التواصل مع الآخرين إلا في الحالات التي تستند العضوية في شبكة على قبول المشترك هذا المعيار كشرط مسبق للوصول . فمعايير العضوية لا تمكن من التعاون الذي يحقق المنفعة العامة بوصفه تنسيق المعايير ولكنها تمكن من الوصول إلى تحديد معايير للانضمام إلى الشبكة [1].

[1] : David Singh Grewal . Op Cit.

أنشطة الحكم .

قطاع ثالث	حكومي	خاص
منظمات غير حكومية	منظمات حكومية عالمية	شركات عبر الأمم
NGO's	IGO's	TNC's
بدون أرباح	مركزي	شركات
Non Profits	Central	Firms
محلي	محلي	محلي
local	local	local

(الجدول رقم :08)

المصدر : جوزيف .س ناي ، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة ، ترجمة : محمد شريف الطــرح ، (الرياض : العبيكان ، 2002) ، ص 33 .

الفرع الثالث : تقنين العولمة و مناطق اللاحكم (ungovernance)

يعد موضوع عولمة القوانين على درجة عالية من الأهمية ، لأنه يثير جوهر العلاقة بين المجتمع المدني العالمي والعولمة ، فالنظرة السريعة إلى خبرات عولمة القوانين (قواعد قانونية متفق عليها تمثل الحد الأدنى للقواعد التي ينبغي أن تسود القوانين) قد تقودنا إلى جانب عولمة القيم إلى القول بأن المجتمع المدني العالمي هو صنيعة للعولمة وإحدى آلياتها المهمة لأن من شأن عولمة القوانين خلق تشابه وتماثل مؤسسي من جانب وثقافة عالمية وقيما واحدة من جانب آخر .

عولمة القوانين تكشف عنها محاولات بعض مؤسسات التمويل الكبرى كالبنك الدولي وبعض مؤسسات المجتمع المدني العالمي كسيفكس لطرح قواعد قانونية عالمية تحكم المجتمع المدني ، خاصة المنظمات غير الحكومية ، سواء في علاقاتها مع بعضها البعض أو في محور علاقتها بالحكومات أو مؤسسات التمويل أو قواعد المستفيدين ، ذلك أنه في ضوء تنامي تصاعد الدور العالمي لها وتشابك علاقاتها عبر الحدود الدولية فإنه من الضروري أن يتطور القانون الدولي لمواجهة هذه الأوضاع الجديدة ، ومن الضروري أن يتوافق العالم على قواعد قانونية أو مبادئ قانونية داخلية تحكم المنظمات غير الحكومية .

تعكس عولمة القوانين تأثيرا وتأثرا بين قوى العولمة والمجتمع المدني العالمي وهي في نفس الوقت تعكس تحديا للمجتمع المدني العالمي من خلال إثارة العلاقة بين الداخل والخارج ، بمعنى توفير قواعد قانونية متماثلة متحررة أمام المجتمع المدني في بعده القومي لكي ينطلق إلى آفاق أرحب على المستوى العالمي .

تسعى العولمة لتغيير الأنظمة التشريعية ولهذا هناك عدة أعمال بحثية تصب في هذا الاتجاه ، فأمام عولمة إقتصاد السوق أشارت "ميراي دالماس مارتي " لضرورة تقاسم قيم مشتركة يمكن أن تأخذ شكل قانون عالمي ، فمن خلال وضع قواعد قانون إقتصادي ذو بعد عالمي تصبح هناك ضرورة لعولمة القانون تشريعيا وأخلاقيا ومن خلال عدم الفصل

بين حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية يصبح هذا القانون العالمي أداة للصلح بين العولمة والكوننة [1].

هذا القانون العالمي لا يهدف إلى تصدير عدد كبير من الدول لأنظمة تشريعية مهيمنة ولا يهدف لخصخصة قواعد السوق أو السيطرة عليها كما هو شـأن القـوانين الأنجلـو سكسونية الرأسمالية الحالية ، بل إنه قانون يبني نفسه بنفسه مـن خـلال الجمـع بـين الاقتصاد وحقوق الإنسان ، وفي هذا الإطار تتبلور مسارات معينة تحدد سلم قيم تجمـع بين " القانون الرخو " الخاص بالاقتصاد " والقانون الصلب " الخاص تاريخيا بالإنـسان ومن هذا المنظور يتكون قانون مشترك في فضاء دولي مقاوم لفكرة الدولة .

إن العولمة حسب جاك شوفالييه تقود إلى هندسة مجموعة قواعد ومبادئ تـشريعية مشتركة قائمة على حقوق الإنسان ، الديمقراطية التعددية ، دولة القانون كثلاثيـة ممـا يؤدي إلى نظام تشريعي عابر للأوطان ومفروض على الدول ، ووجـود هـذا القـانون العالمي أو القانون " المعولم " يمثل حاليا عنصر تأسيس للعولمة التي تعمل على تقلـيص تعددية الحقوق الدولية ، وبالتالي يجب أن ننظر إلى قانون العولمة كحركـة خصخـصة للمعايير القضائية الكلاسيكية للقانون الدولي [2].

إن محاولة ضبط العولمة تطرح عدة إشكاليات منهجية وبحثية والسعي لتقنينهـا يعتبـر معادلة صعبة كون العولمة ظاهرة فوضوية متوحشة في صورتها ، فهي خلاقة ومـدمرة في نفس الوقت تتطلب آليات للرقابة والضبط والمنافسة حتى لا تظهر مناطق وفـضاءات غير قابلة للحكم وخارج مجال التقنين مما يشكل تحدي حقيقي خاصة للدول التـي تجـد نفسها غير قادرة بقوانينها الداخلية على المواجهة .

لقد أصبح إهتمام القانونيين المحدثين يدور حول كيفية المساهمة في تفكير جديد حـول دور الدولة والقانون في إطار نقاش حول الحكم العالمي ، حكم عالمي يضبط العولمـة أو بالأحرى حركة العولمة بشكل منهجي جديد يدمج الدول ، المنظمات مابين دولتية شركات ، منظمات غير حكومية ، مواطنين خبراء في تسيير شامل يتجـاوز المـدلول الإقليمـي للصالح العام خاصة وأن المجتمعات الحديثة أصبحت غير قابلة للحكم وتحتاج إلى تسيير

---

[1] : Josepha laroche , " La mondialisation : lignes de force et objets de recherche" , **revue internationale et stratégique** , (2002/3) , n° 47 . P . 126.

[2] : Ibid , P . 128.

أشمل للإعتمادات المتبادلة واللاتكافؤات التي أنتجتها العولمة وجعلت من الصعب مراقبتها لأنها ذات طابع شبكي ، إفتراضي ، لامتناهي بحيث لا عقلانية هرمية مركزية سيادية لها بل مجموعة تناقضات ، فوارق وأبعاد متداخلة ومتفاعلة بشكل فوضوي يصعب عقلنتها وفق المعايير البيروقراطية التي حكمت العلاقات الدولية خلال مرحلة الحداثة .

إن تقلص مجال سلطة الدول قابله تزايد سلطة الفواعل اللادولتية وجزء من هذه السلطة أصبحت تمارس من دون أي فاعل في إطار مناطق "لاحكم" مناطق تعتبر من إختصاص المالية الدولية .

في الواقع أن وجود نحو 90 إقليم في الاقتصاد العالمي تمثل مناطق هروب جبائي بنكي وقضائي يمكن أن تهدد الاقتصاد عبر العالم ، إنها فضاءات تعمل دون تشريعات وإجراءات رقابية أو ضبطية من طرف المصارف أو المحاكم . إنها تسوق سيادتها الذاتية مما يسمح للجريمة المنظمة من إعادة رسكلة أرباحها ودمجها في التدفقات المالية التقليدية للدول ، وهو ما يعرف بعمليات التبييض والتي تدمج 500 مليار دولار في النظام المالي الدولي وتخترق العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة منهجية أمام عجز الدول والذي شكل تحدي حقيقي لهويتها ، في هذا الإطار تم الإعلان عن مبادرة من جنيف في سويسرا ضد اللاحكم لدعوة السلطات العمومية لتتجند في إتجاه محاربة الجريمة الدولية المنظمة رغم أن إستئصال مناطق " اللاحكم "عملية هيكليا وفنيا صعبة [1].

التشريعات الدولتية ليست كافية والضغوطات الدولية كبيرة ، وطبيعة العولمة معقدة على نحو يزيد من إتساع رقعة المناطق الغير قابلة للحكم في ظل تشكل عالم بدون قانون أو عالم بدون سيادة وهي عوالم تحتاج إلى إطار تحليل جديد.

إن تصور فضاءات اللاحكم لا ترتبط فقط بالإقتصاد العالمي بل تتعدى ذلك للدول المفردة بحيث يرتبط بمعايير إثنية بصورة عامة تتجاوز الأبعاد الكلاسيكية للسيادة العقلانية المركزية والتوزيع العمودي للقيم والمعايير ، وتعتبر الحالة الإفريقية تشخيص لهذا المنطق في ظل مواجهة هيمنة الدولة على إدارة الحكم تحديات كبيرة إثر التغيرات الكبيرة التي تعرفها العلاقة بين الدول المابعد كولونيالية الحديثة في القارة والفواعل ماتحت الدولتية التي تشكلت داخل المستويات الغير رسمية للنسق الهيراركي في ظل

---

[1] : Josepha laroche , Op Cit , P . 131.

قرارات مؤتمر برلين في القرن 19 كنوع من المقاومة أو بتعبير أكثير ليونة نوع من التكيف مع الواقع الجيوسياسي الجديد ، وهو ما أدى إلى أنماط حكم لا تعبر عن هوية أصيلة مثلما حدث في رواندا وبورندي أو في كينيا والصومال وغيرها من الأقاليم التي إستعصت على ظاهرة الحكم وشكلت عقلانيات مستقلة سرعان ما أدت العولمة إلى إعادة تفكيكها ليس وفق معايير قانونية بل في أطر لا معيارية .

كذلك أنتجت حركة مابعد الحداثة فضاءات خارج المجال التقليدي لممارسة السلطة وتنفيذ السياسات العامة وداخل فراغات إثنية ومجتمعية وثقافية إستطاعت أن تبني لذاتها منطقا خاصا داخل الدولة الواحدة على غرار نفوذ بعض الشخصيات السياسية أو الإجتماعية أو حتى الدينية في كثير من الدولة والتي تتمتع بنفوذ على الوعي الجماعي في هذه الدولة أو تلك بشكل أقوى من نفوذ رأس الهرم الدولتي (الرئيس) ، فنحن إذن أمام ظواهر متفاعلة ومتداخلة هندسيا بين رموز وأبعاد مستعصاة على المأسسة ومقاومة للنزعة السلطتية تمثل تفاعلات وسلوكات خارج نسق المواطنة ، الحداثة ، العقد الإجتماعي والتي تتمرد على بنية الدول وتريد إخضاعها لمفهوم اللاحكم قصريا بدل آلية الدسترة التي فشلت في تلبية الحاجيات الأنثروبولوجية والتنظيمية للجماعات والكيانات المختلفة .

<u>المطلب الرابع : الكوسموقراطية ومحاولة إعادة البناء .</u>

إن الإصلاحات الإقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي على بلدان شــرق آســيا خلقت فرصا جديدة لتدعيم سلطة الرأسمال العالمي في المنطقة من خلال توأمـــة شـــركة "رونو " مثلا مع شركة "نسيان" ، في هذا السياق نشأت إمبراطوريات "تعاونيـــة" كبـــديل للإمبراطوريات "السياسية" القديمة ، فمحرك "الحكم " العالمي وفق هذا التحول هو نـــوع من الدستور غير المكتوب الذي يعطي أولوية لمصالح الرأسمال العالمي ولو على حساب رفاهية الأمم والشعوب والبيئة ، من خلال ذلك تحمي مؤسسات " الحكم العالمي "التـــراكم الرأسمالي الذي يرتبط بعمل الأسواق العالمية.

التفسير الشامل لنموذج شرق آسيا يعطي دلالة لمعنى تحول النخب الـشبكية العـابرة للدول ، ومعها السياسيين والمصرفين والبيروقراطيين إلى التعاون أو الطـابع التعـاوني لتوزيع القيم (كوسموقراطية) وحل المشاكل للحفاظ على إستقرار المنظومة المالية العالمية وطبعا تكون النتيجة المنطقية أن النسق الحالي للحكم العالمي يعطي شرعية وحماية للنظام الرأسمالي العالمي أي أنه في النهاية آلية إستعمارية في بعد جديد.

الكوسموقراطية تتيح للقوى الكبـرى ،"أ" " ب" أو " ج" أن تتمظهـر خـارج مكانهـا الطبيعي وأن تتحرك خارج الزمان بالمعنى التكنولوجي وأن تشرك أدوات وقوى أخـرى معها في التمدد والتأثير ، سواء من خلال مبدأ " التدخل الإنساني " أو " حق الحماية " أو مفاهيم أخرى تحكم الظاهرة العالمية وتستأنس بها بشكل أكثر مرونة ونعومـة وضـمنية أيضا.

<u>الفرع الأول : التأصيل المفاهيمي للكوسموقراطية .</u>

إن المجتمع المدني العالمي يتحدد من خلال تفاعل عدة قوى في عمليات ونشاطات ذات أصول وجذور مختلفة ، وفي هذا المنظور لا يمكن إختزال المجتمع المدني في منطق الإنتاج والتبادل بل يجب وضعه في سياق المبادرات المدنية والعلاقات بين المنظمات غير الحكومية والأجهزة الرسمية في ميادين كالإتصالات ، البيئة ، التجارة البحرية ، الملكية الفكرية وغيرها في إطار تعاون بين الوكالات الحكومية والمنظمات الغير ربحية التي تشكل فضاءا مفتوحا لنشاط المجتمع المدني وضمانا لحمايته وفعاليته على غرار دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر وهي منظمة غير حكومية لكنها تعمل في ظل وصاية إتفاقيات جنيف ومرتبطة بالعديد من الدول من خلال الفيدرالية الدولية للصليب والهلال الأحمرين .

في هذا السياق يتشكل المجتمع المدني العالمي أو المعولم كجسم شبه حكومي أو نصف رسمي ، فقد كان المجتمع المدني مرتبطا في مرحلة تاريخية معينة بالشكل المؤسساتي للحكومات قبل أن يصبح قوة أكثر إستقلالية في غياب الحكومات الشمولية

والإمبراطوريات القديمة للقرن 19 ، وهذا التحول المفاهيمي لمصطلح المجتمع المدني العالمي أصبح غير مفهوم بالنسبة للبعض لأنه يرتبط بمفهوم الدولة العالمية .

إنه بتعدد المسميات التي تطلق على العولمة تتعدد الأسئلة حولها وبعضها يدور حول النظرية الرقمية للسياسات العولمية أو لسياسات العولمة ، فالعديد من المنظمات تقوم بضبط الأبعاد العالمية للتجارة ، الإتصالات ، الطيران المدني ، الصحة ، البيئة وغيرها وهذا النموذج الكمي يؤكد أن مفهوم الحكم العالمي متمدد وواسع ، وفي هذا المنظور يدعو البعض إلى الواقعية فرغم المسميات الكثيرة للعولمة كما قلنا فإن الواقع الدولي ما زال يعج بمسميات الدولة الوطنية لأنه إذا أمكن الحديث على إقتصاد عالمي ، ثقافة عالمية ، تكنولوجيا عالمية ، فإنه من الصعب الحديث عن سياسة عالمية ما دام الواقع يقول أنه ليست هناك مؤسسات عالمية ذات طابع سياسي بل هناك دينامية لتفاعلات مختلفة تدور حولها أبعاد الحكم العالمي ، ولفهم ذلك نحتاج إلى نظرية جديدة لتفسير السياسات العالمية الناشئة في هذا القرن الجديد .

بناءا على ذلك تولدت حاجة ماسة إلى مجال جديد للتنظير بظهور سياسات وفواعل جديدة بدورها تحاول وضعنا في صورة الحقيقة التالية :" لقد أصبح عالمنا تحت رحمة شكل جديد من السلطة الحكومية يمكن نعتها بالكوسموقراطية ".

من حيث الإشتقاق اللغوي نجد :

- كوسمو : ككلمة مصدرها كوسموس بمعنى عالم ، كون ، فضاء .
- كراطو أو قراطية: بمعنى نظام أو ناموس أو حكم [1].

هذا التوصيف يحمل أشياء من المثالية في التعبير عن شكل بسيط من عملية مأسسة السلطة أو القوة والتي تتحدى كل الأشكال الحكومية السائدة أو المتعارف عليها منذ التصنيف الأرسطي للحكومات وإلى اليوم ، حيث تتكاثف الأبحاث للتمييز بين الدولة الويستفالية ، دولة مابعد الحداثة ، ودولة مابعد الإستعمار حسب جورج سورنسون أو التمييز بين الدولة الحديثة ، دولة مابعد الحداثة والدولة شبه الحديثة حسب روبير كوبير ويقدم نفسه بقوة كسابقة في العلاقات الدولية " مابعد ويستفاليا " وكشيء جديد يحدد أحيانا

---

[1] : John Keane , **Global Civil Society ? (Contemporary Political Theory)** , (UK , Cambridge University Press ,2003) , P .97.

المستقبل ويهدده أيضا. وعلى هذا الأساس لم يتم النظر إلى الكوسموقراطية كجزء من هندسة معينة بل كحالة نشوء أو ظهور نظام لسلطة أو قوة سياسية لم يسبق لها مثيل [1].

إن الكوسموقراطية نسق من الإعتماد المتبادل العابر للدول والحدود والفضاءات والتكامل في إطار الفعل ورد الفعل من خلال التدفق السريع للمعلومات والسرعة القصوى في توزيع القيم .

__الفرع الثاني : هندسة الكوسموقراطية .__

الكوسموقراطية تقف بين مايمكن تسميته النموذج التعددي الويستفالي للسيادة الدولتية والنموذج الأحادي للحكومة العالمية ، وفي هذا السياق تصبح وظائفها مختلفة وأكبر من وظائف الحكومات ولا تدعو للنظر إليها أو فهمها من خلال مصطلحات القرن التاسع عشر كتوازن السلطات أو القوى أو من خلال نظام الحكم الإتحادي أو حتى الإنتشار عبر الحدود ، وإنما من خلال تعدد السياسات وتشابك القوى والقواعد والمسارات والاتجاهات إنها مجال مفتوح وواسع للغاية بحيث يستقطب المؤسسات شبه الحكومية و الدولة ، ما تحت الدولة وما فوقها والعمليات متعددة الأبعاد التي تتفاعل ، ولها آثار سياسية واجتماعية في إطار كوني وفيزيائي غير محدود ولا نهاية تبدو له في الأفق بالمعنى الإبستمولوجي إنها أكثر فوضوية وأكثر تعقيدا من النظام السياسي وتفهم بشكل أفضل بأنها ضرب من مزيج بين الخطوط المتحركة والمتقاطعة للسلطات الحكومية [1].

إذا نظرنا للأمر عموديا يمكن القول أن الكوسموقراطية تشبه حلقات ودوائر: أ ، ب ، ج (أنظر الشكل 04) :

- **المستوى** " أ " يضم الهياكل السياسية القانونية والعسكرية التي تحكم شعوب أمريكا الشمالية ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، الإتحاد الأوروبي ، أستراليا . هنا يكون الإعتماد المتبادل الحكومي ديناميكي من حيث عملية الإتصال وتدفق المعلومات

---

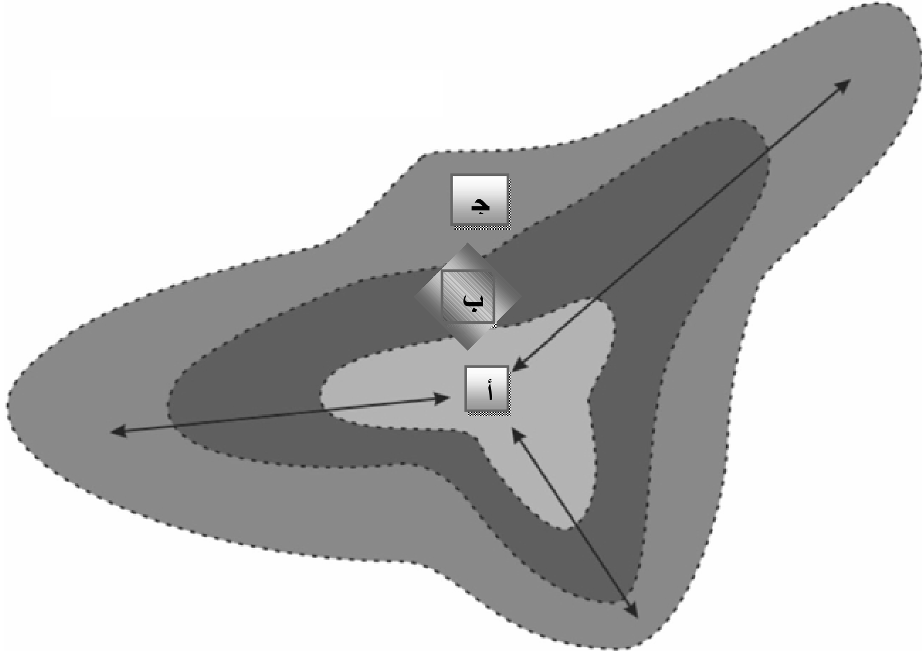
[1] John Keane , **Cosmocracy and global civil society** , In Gideon Baker and David Chandler . eds. **Global Civil Society Contested futures** , (New York , Routledge , 2005) , P . 30.
[2] : John Keane , **Global Civil Society** , Ibid , P . 98.

والقرارات قوي وذا معنى . في هذا المستوى للكوسموقراطية هناك أكثر إمكانية لحركة المعلومات وأكثر سرعة لتنقل الأفراد .

- **المستوى** " **ب** " يضم الشعوب والبلدان الآهلة بالسكان وذات الكثافة البشرية العالية جدا والمساحة الكبيرة كذلك على غرار الهند ، الصين ، أندونوسيا وروسيا الفيدرالية ، وهي دول متفاوتة في الديمقراطية وغيورة جدا على سيادتها الإقليمية لكنها من جهة ثانية متصلة فيما بينها من جهة وبينها وبين باقي هياكل الكوسموقراطية سواءا في إطار علاقات ضغط ، صراع ، صدام أو تقارب .
- **المستوى** " **ج** " يضم تجمعات وكيانات ووحدات على غرار البرازيل الذي يتمتع بمركز قوي في هذا السياق وكذلك نيجيريا ، الفليبين ، تايلندا رغم نسبية تفوقهم وتآكل تأثيرهم ، تحاول هذه الدول الإندماج في تكتلات إقتصادية مثل الآسيان وفي إتفاقيات تجارية للتبادل الحر [1].

يجب التنبيه هنا إلى وجود دول فاشلة كزيمبابوي وباكستان ودروهم هامشي في هذا النسق الكوسموقراطي وتعبر عنه بمسميات معينة ، كالإمبريالية الغربية أو الإستعمار الجديد وتعادي أي إندماج في مسار العولمة بل هي دول طاردة ومقاومة للعولمة وهنا تتسع قائمة هذه الدول إلى كوريا الشمالية أو برمانيا أو بورما أيضا .

(1) : Ibid , PP . 99 , 100.



(الشكل رقم 4)

يجب النظر في هذا الإطار إلى (الشكل 05) والذي يشبه الجبل والذي يتضمن عدة أبعاد للتحليل ولمقاربة ظاهرة الكوسموقراطية ، فعند النظر أفقيا إلى الشكل لا تظهر الفوارق بين مختلف مستويات الكوسموقراطية لكن بنظرة جانبية يتاح لنا أن نفهم الكوسموقراطية كنموذج حكم من حيث قوة أو سلطة إتخاذ القرار وذلك يتوزع في هذا الشكل على ثلاث فضاءات (أ ، ب ، ج) وهي في الحقيقة ثلاث أنماط للحكم :

1/ ميكرو – حكومية (أ) .

2/ ميسو – حكومية (ب) .

3/ ماكرو – حكومية (ج) .

– بالنسبة للميكروحكومة فالمقصود بها مؤسسات الدول ذات الحكم المحلي أو الجهوي المرن حيث صناعة القرار ذات بعد لا مركزي وتتوزع على عدة قوى داخل وخارج إقليم الدولة .

– بالنسبة للميسو حكومة فهو مفهوم ذو صلة بالتكتلات أكثر منه بالدول على غرار الإتحاد الأوروبي ومجموعة الآسيان .

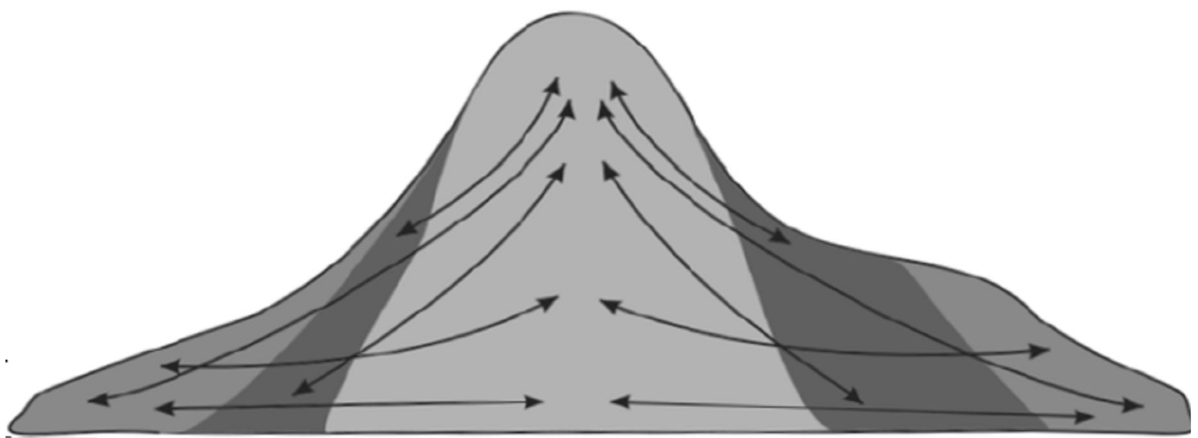
– بالنسبة للماكرو حكومة فتخص المؤسسات مافوق الوطنية وتتهيكل على نحو يمتد تأثيره على صعيد كوكبي ويمس شرائح كبيرة من سكان الأرض من خلال منطق مؤسساتي مستقل ، فهي تحاول إنتاج معايير تطور وتسيير خاصة بها تؤثر من خلالها على باقي الفضاءات الحكومية المذكورة آنفا وكمثال على ذلك الإتفاقية التي تبنتها حوالي 30 حكومة حول تحرير المعاملات التجارية الدولية عام 1999 إضافة إلى محكمة الجرائم الدولية حول يوغسلافيا سابقا عام 1993 بدعم من مجلس الأمن [1] .

الملاحظ أنه رغم المسافة الجغرافية المتباعدة بين فواعل هذا النمط الحكومي للكوسموقراطية نجد أن حجم الإتصال والتكامل العابر للحدود كبير ومتداخل ومتفاعل ومندمج على نحو شبكي كثيف مستفيدا من تأثير التكنولوجيات الجديدة والتي جعلت من الكوسموقراطية نسق مرن من جهة وهجين من جهة ثانية ، لأنها تجمع في نفس الإطار الديمقراطية مع الديكتاتورية والأنظمة التسلطية مع دول القانون والاوليغارشيا مع التعددية فهي تضم النقيض مع النقيض في نسق واحد تتعدد فواعله وتختلف لكنها تتصل وتتخاطب في معادلة ليست بالضرورة سلمية أو هيراركية بل شبه فوضوية ، فوضوية حيث يتحرك الجميع في زمان واحد لكن ليس بالضرورة في مكان واحد .

هنا تكمن فلسفة الكوسموقراطية فالكل يتحرك عموديا وأفقيا بشكل مختلف لكنه يعبر عن منظومة واحدة (العولمة) وعن تحول من العقلانية البيروقراطية إلى العقلانية الماناجيرية في مفهوم الحكم وإدارة العلاقات الدولية .

---

[1] : Ibid , P . 101.



(الشكل رقم : 05)

خاتمة

خاتمة :

يعد موضوع العولمة والحكم من أهم المواضيع التي يـدور حولهـا البحـث العلمـي الاجتماعي في الوقت الراهن ، بالإضافة إلى إهتمام الدوائر السياسية وصناع القرار بهـا خصوصا في البلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة . فهذه العلاقة تشي بالكثير من الضوابط والروابط في ظل صعود موضوع العولمة مقابل تراجع موضوع الدولة الوطنية والتحول نحو مستوى عالمي في آليات الضبط التي فقدت دورها وطنيا وجهويا مع تآكل الحـدود وحركة الأموال المتدفقة وتغير نمط السيطرة و الهيمنة يصاحبه ظهور صراعات حـول المعايير البيئية و الصحية والتجارية.

فلم يعد المستوى الوطني المستوى الاستراتيجي في تحديد طبيعة وتوجهات التغيرات الحاصلة في العالم وإنما أضحت تنازعه فواعل أخرى تصوغ القواعد وتتحكم فيها ولـم يبق للدولة القومية من مجال عدا أن تتكيف وأن تحافظ على قدر كاف من نفوذها الـذي يستمر بمستويات مختلفة عن السابق ، خاصة أن الدراسات النظرية والميدانية تؤكد فـي غالبها على أن الأجهزة السياسية القومية ذات آثار قوية فـلا يمكـن مـسحها بواسـطة التكنولوجيات وبالتالي فالبنى الداخلية للدول القومية أثبتت القدرة على التكيف بشكل حاسم ومهم مع العولمة وآثارها.

تبعات تأثير العولمة تنسحب بشكل أساسي على الحكم الميزة الأساسية للدول القوميـة وتزعزع مرتكزات قدرتها وسلطتها وتحولها إلى جهات أخرى بأنماط مختلفـة وتـصبح رهينة فضاءات أوسع نابعة من تحت ومن فوق مما يفضي إلى نماذج عدة مـن الحكـم تتحكم فيها التكنولوجيات والمؤسسات والفواعل والقيم ، إلا أن ذلك لا يمنع القـول بـأن تشبك الحكم وإتساعه هو الآخر يؤثر في العولمة ويكـبح جماحهـا ويعيـدها إلـى أداء الوظائف الإنسانية والإجتماعية ويخرجها من نطاقها التوسعي والإحتكاري .

وعموما فإنه يمكن بلورة جملة من الإستنتاجات كمحصلة لجملة المحاور الكبرى التي تـم التطرق إليها خلال هذه الدراسة كما يلي :

– يختلف تأثير العولمة في الدول إختلافا كبيرا بسبب النظام السياسي الإقتصادي لكن تأثير العولمة على الحكم المحلي يختلف بحسب حجم وقوة ثم الثقافة السياسية المحليـة للدول المشمولة.

- بروز فاعلين دوليين جدد من تحت ومن فوق بخلاف الدولة التي كانت الفاعل الوحيد وهؤلاء الفاعلون الدوليون الجدد قد تمثلوا في : المجتمع المدني ، ومؤسسات التمويل العالمية (البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، منظمة التجارة العالمية) الشركات العابرة للقارات والملتقيات الاقتصادية الكبرى . ولكن لا يعني ذلك من ناحية أخرى القول بإنتهاء الدولة القومية على الإطلاق كفاعل في العلاقات الدولية .

- مفهوم الحكم قبل أن يطعم بالعولمة كان مرتبطا بالدولة وبمؤسساتها في نطاق تماهي الصورة بينه والحكومة بشكل عام وبالتالي إكتسى مفهوما ضيقا .

- مفهوم الحكم لم يبق على شاكلته الأولى وإنما تطور تدريجيا ليصبح يحمل معاني جديدة أكثر شمولية وأكثر دقة وتعبيرا وتجاوز حدود الضيق التي كانت مفروضة عليه من الدولة القومية وأصبحت له دلالات مشاركة القطاعات المختلفة ليتسع مفهومه في مواجهة المفهوم الضيق وبالتالي فما يمكن تمييزه هو معنى ضيق ومعنى واسع للحكم لا غير .

- إتسع مفهوم الحكم ليصبح مفهوما محوريا وأساسيا في إرتباطه بالتحولات الحاصلة على المستوى العالمي وبالخصوص مع العولمة وهو بذلك يندرج ضمن مقولات عدة تعددية ونيوليبرالية ومؤسساتية في تصميمه ومضمونه وخاصة في ظل مقولات المؤسسات المالية و الاقتصادية العالمية ولا يختلف في تمظهراته عن المفهوم الغربي gouvernance أو governance في معانى الرقابة و التوصية و التدبير وهو يرتكز على دعائم أساسية :

01- صناعة القرار المحلي أصبحت عملية جماعية تساهم وتشارك فيها الفواعل المختلفة من جمعيات المجتمع المدني ، نقابات ، أحزاب سياسية ، مثقفين بالإضافة إلى السلطة.

02- إستقلالية القرار المحلي من خلال عدم تتدخل السلطة المركزية في صياغة القرارات المحلية مع عدم تجاوز كل طرف لاختصاصات الآخر .

03- الحكم يجمع بين الرقابة من أعلى - الدولة - و الرقابة من أسفل - المجتمع المدني- وغايته التدبير السليم للشؤون العامة و للموارد و الإمكانات البشرية منها و المادية .

– هناك تغيرات فعلية تحدث في السياسة العالمية وهناك ضرورات لا يمكن تجاهلهـا أو حتى الإستغناء عنها حتى ولو تمثلت في بعض المبادئ الغربية التي تناهـضها إتجاهـات عدة وبالتحديد فيما يتعلق بالحكم والدولة والسيادة .

– تقوم الديمقراطية كما تقوم السيادة على الحكم ، وكلما ضاق هذا المفهوم أو إتسع إنجر ذلك على الديمقراطية والسيادة إلا أن تحقيق ذلك على المستوى القومي لا يمكن تحقيقـه على مستوى العالمي ، فالديمقراطية التي كانت تعد الدولة مصدرها تجد صعوبات جمـة بعد التحديات التي أصبحت تعترضها على المستوى العالمي .

– الديمقراطية كنمط حكم سائد لا يستطيع تفسير النزوع الكبير إلى تجاوزها في خـضم تزحزح أهم مقوماتها (المشاركة ، الأحزاب ، التمثيل ...) وبروز أنماط جديدة للتفاعـل والتأثير .

– الحكم العالمي كمؤسسات تكون واقعا لا يمكن تجاهله ولكن كممارسة تقف في وجهـه العديد من المشاكل والصعاب الداخلية والخارجية . فقد شجعت العولمة على إحداث تحول في نظام الحكم العالمي بعيدا عن التركيز المتفرد على نظام الدول ونحو تنظيم معقد متعدد الطبقات من وسائل وضع الأحكام وإحلال النظام حيث لا يعتبر أي موقع مكانا ذا سيادة ، وتفتقر الإدارة السياسية اليوم إلى وجود مركز واضح ومحدد للقيادة والسيطرة من النوع الذي كانت تتيحه في الماضي الدولة الويستفالية ، يضاف إلى هذا أن قدرا كبيرا من زمام المبادرة في مجال صوغ المعايير السياسية هو الآن في أيدي هيئات خارج نطاق القطـاع العام ، أي وكلاء السوق التجارية والحركات الاجتماعية .

– المؤسسات الحديدة للحكم العالمي والتحكم بالبنى الداخلية للدول سوف تكون حاسمة في قدرة هذه الدول على التكيف مع العولمة والحكم العالمي ، فعلى الرغم مـن النظريـات المقبولة في أن ظهور الحكم العالمي قد يقود نحو عملية متنامية إلا أن الواقع التجريبـي يكشف عن منظور متشكك ، ذلك أن الشعور يختلف إختلافا كبيرا في دعمها لمؤسـسات وسياسات الحكم العالمي .

– أصبحت صناعة القرار وتفسيره في العولمة عملا جماعيا يقوم على الـشبكات ، هـذا المفهوم الذي فرض نفسه وأصبح يشكل نمطا مفاهيميا جديدا يعبر بعمق عن حقيقـة مـا يحدث وربما أصبحت تعوض مفاهيم أخرى قارة وراسخة من قبل ، فلم تعـد القـرارات

بكل بساطة أمرا من أمور الدول أو المنظمات الحكومية . فالشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والوحدات الحكومية الفرعية ، والشبكات في مابين الأمم وفي مابين الحكومات التي تنتج ، كلها تلعب دورا نموذجيا مع السلطات المركزية للدولة والمنظمات الحكومية . نتيجة لذلك فإن هناك من يجزم بأن ظهور أي شكل من أشكال الحكم سوف يكون على شكل شبكات بدلا من مراتب أو طبقات .

– هناك إرتباط وطيد بين ثالوث : الديمقراطية والحكم والمواطنة في مواجهة العولمة التي تتقاطع وتتناقض معها في نفس الوقت . فقد أصبحت العولمة بكل تجلياتها وآثارها وراء المحاولات النظرية والعملية لإعادة صياغة مفهوم المواطنة من أدنى المستويات المحلية إلى أعلى المستويات الكوني ولا يقتصر الأمر عند حدود العولمة فقط بل إن الحكم يؤثر هو الآخر تأثيرا مميزا في المواطنة التي أصبحت تعبر عن عالم فسيفسائي من الجماعات والثقافات من جهة ووحدة من حيث الهيكل والمؤسسات من جهة ثانية في ثنائية تعكس جدلية المواطن – العالم لحكم عالمي لعالم مواطنين .

– يواجه المجتمع المدني العالمي بإعتباره القطاع من مؤسسات المجتمع المدني القومية التي تلعب دورا عالميا من خلال الشبكات والمنظمات الدولية غير الحكومية بالكثير من التحديات والإشكاليات : التجانس ، المصالح الموحدة ، الإحتياجات الديمقراطية على المستوى الوطني ، الحياد ، صعوبة إنتقال المصلحة العامة إلى المستوى العالمي ، علاقته بالعولمة . وكل هذه التحديات والإشكاليات لها علاقة بالإطار المؤسسي والحكم governance وهي لا تقلل من قيمة الدور الذي يلعبه المجتمع المدني العالمي ، وإنما تتطلب جهودا مستمرة للتطوير ومراجعة الإستراتيجيات .

– تنطوي فكرة الكوسموقراطية على نموذج فريد من الحكم يستقطب أطرا غير محدودة تعتمد الإتصال بينها بغض النظر عن الإختلافات القائمة في الإقتصاد أو السياسة أو الثقافة أو غيره . وهذا النمط الجديد يبدو أنه يتجاوز كل المعايير والضوابط المتعلقة بالحكم في سبيل الوصول إلى غايته ونتيجته النهائية .

إنه وبغض النظر عما هو حاصل على المستوى النظري والفكري فإن مناط الحكم والتسيير والسيطرة والسلطة هو الوصول إلى تحقيق الغايات والمصالح المختلفة لكونها نابعة أساسا من الذات الإنسانية ، هذه الذات التي غدت هي الأخرى مجال آخر لممارسة

التحكم ينتهي إلى حدود مواطن واحد بين مواطنين آخرين يندمج ويتفاعل ولا ينتمي وسيكون الإنسان في إطار الممارسة والنشاط الفيصل والحقيقة البارزة التي لا يمكن تجاوزها في صوغ الأحكام والقواعد والمعايير ، لان تماهي صورة الحكم والدولة والمؤسسة أمام عدة أشكال من الممارسات لا يعني أن هناك فرق أو مفارقة بل الأكيد هو إثبات الذات والإستجابة لنزوعات ورغبات هذه الذات .

من جانب آخر فإن التركيز على مفهوم الحكم وتداعياته المختلفة أفضى إلى نتيجة مهمة ومحورية مفادها أن كل الأشكال المختلفة للحكم كانت ولا تزال موجودة في صور دنيا أو هامشية أو إنفرادية أو حتى قطاعية ولكنها موجودة ، ولا تتكشف أو تظهر إلا بعد أن تكشف بصورة تدريجية أو متسارعة أو بطيئة في حدود الإمكانات والفواعل .

سيغدو مفهوم الحكم في بؤرة التركيز والإهتمام كلما طال العالم أزمات أو تحولات عميقة كتلك التي يشهدها حاليا في بقاع مختلفة من العالم تتراوح بين السياسية والإقتصادية و الثقافية وحتى البيئية ، لكنه حسب ما تكشف عنه أساليب التعامل والتفاعل لن يشكل بعد ذلك سوى صورة مرجعية ودلالة معيارية للتقييم والتقدير كما كان الشأن بالنسبة للعولمة في صعودها وإنتظامها .

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

01- الكتب 01-Books

01 - أوهمي كينيشي ، **الإقتصاد العالمي المرحلة التالية** ، ترجمة : مركز التعريب والبرمجة ، لبنان : الدار العربية للعلوم ، 2006 .

02- التريكي فتحي ، عبد الوهاب المسيري ، **الحداثة وما بعد الحداثة** ، دمشق : دار الفكر ، 2003 .

03- البرغوثي محمد حسن ، **الثقافة العربية والعولمة** ، ليبيا : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2008 .

04- الكايد زهير عبد الكريم ، **الحكمانية قضايا وتطبيقات** ، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003 .

05- بيليس جون وسميث ستيف ، **عولمة السياسة العالمية** ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2004 .

06- بك أولريش ، **هذا العالم الجديد رؤية مجتمع المواطنة العالمية** ، ترجمة : أبو العيد دودو ، ألمانيا : منشورات الجمل ، 1999 .

07- ــــــــــــ ، **ماهي العولمة** ، ترجمة : أبو العيد دودو ، ألمانيا : منشورات الجمل ، 1999.

08 - بيتر مارتين هانس ، شومان هارالد ، **فخ العولمة ، الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية** ، ترجمة : عدنان عباس علي ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1998 .

09- بيترسه يان ندرفين ، **العولمة والتهجين** ، في فرانك جي . لتشنر وجون بولي **العولمة الطوفان أم الإنقاذ** ، ترجمة : فاضل جتكر ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 .

10- بادي برتران ، **عالم بلا سيادة : الدول بين المراوغة والمسؤولية** ، ترجمة : لطيف فرج ، القاهرة : دار الشروق ، 2002 .

11- بيرغر بيتر إل وهنتنغتون ساموبل بي ، **عولمات كثيرة التنوع الثقافي في العالم المعاصر** ، ترجمة : فاضل جتكر ، المملكة العربية السعودية : مكتبة العبيكان ، 2004.

12- حنفي ساري وآخرون ، **حالة الإستثناء والمقاومة في الوطن العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010 .

13 - حرب علي ، **حديث النهايات** ، بيروت : المركز الثقافي العربي ، 2000 .

14- حتر ناهض ، **الليبرالية الجديدة في مواجهة الديمقراطية . قراءة في الحالة الأردنية** الأردن : دار الأزمنة ، 2000 .

15- زرنوقة صلاح سالم ، **العولمة والوطن العربي** ، القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 2002 .

16- شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم ، المناهج ، الإقترابات والأدوات** ، ط . 5 ، الجزائر : دار هومة ، 2007 .

17- شولت جان آرت ، **المجتمع المدني الكوني** ، في نجير وودز وآخرون ، **الإقتصاد السياسي للعولمة** ، ترجمة : أحمد محمود ، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، 2003.

18- عتريس طلال ، **الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة** ، في مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية ، **العولمة وأثرها في المجتمع والدولة** الإمارات العربية ، 2002 .

19- ف كيتل . دونالد ، **ثورة الإدارة العامة العالمية** ، ترجمة : محمد شريف الطرح المملكة العربية السعودية : العبيكان ، 2003 .

20– قنديل أماني ، **المجتمع المدني العالمي** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2002 .

21– كامل السيد مصطفى وآخرون ، **الحكم الرشيد والتنمية في مصر** ، القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 2006 .

22- كيوهن روبرت ، ناي جوزيف ، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة** ، ترجمة : محمد شريف الطرح ، الرياض : مكتبة العبيكان ، 2002 .

23- كيركبرايد بول ، **العولمة الضغوط الخارجية** ، ترجمة : رياض الأبرش ، مكتبة العبيكان : المملكة العربية السعودية ، 2003 .

24- كامراك إيلين سيولا ، **العولمة وإصلاح الإدارة العامة** ، في : جوزيف .س .ناي **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة** ، ترجمة : محمد شريف الطرح ، الكويت : العبيكان .2002

25– كوغليانيس كاري ، **العولمة وتصميم المؤسسات العالمية** ، في : جوزيف س . ناي وجون دوناهيو ، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة** ، ترجمة : محمد شريف الطرح الكويت : العبيكان ، 2002 .

26– كونت إدوارد وروجر هيكوك ، **عوائق بناء المنهج** ، **مقاربات زمكانية ونهاية البداية** في : روجر هيكوك وآخرون ، **البحث النَقدي في العلوم الاجتماعية : مداخلات شرقية-غربية عابرة للاختصاصات** ، ترجمة : اليز أغزريان ، فلسطين : معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية - جامعة بيرزيت ، 2011 .

27– لتشنر فرانك جي وجون بولي ، **العولمة الطوفـان أم الإنقـاذ الجوانـب الثقافيـة والسياسية والإقتصادية** ، ترجمة : فاضل جتكر ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.

28– مينك آلان ، **رأسمالية المساهمة** ، ترجمة : رياض صوما ، الطبعة الثانية ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار ، 2001 .

29- غيدنز أنتوني ، **علم الإجتماع** ، ترجمة : فايز الصياغ ، لبنان : المنظمة العربية للترجمة ، 2005 .

30- ــــــــــــ ، **عالم منفلت : كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا** ، ترجمة : محمد محي الدين ناظم ، القاهرة : دار ميريت ، 2005 .

31- ــــــــــــ ، **الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية** ، ترجمة : مالك عبيد وآخرين ، ليبيا : دار الرواد ، 1999 .

32- غراويتز مادلين ، **مناهج العلوم الإجتماعية** ، ترجمة : سام عمار ، الكتاب الثاني دمشق : المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر ، 1993.

33 - صعب حسن ، **علم السياسة** ، لبنان : دار العلم للملاين ، 1985.

34- هاردت مايكل و نيغري أنطونيو ، **الإمبراطورية ، إمبراطورية العولمة الجديدة** ترجمة : فاضل جتكر ، الرياض : مكتبة العبيكان ، 2002 .

35- هيلد ديفيد ، **نماذج الديمقراطية** ، ترجمة : فاضل جتكر ، العراق : معهد الدراسات الإستراتيجية ، 2006.

36- هارفي ديفيد ، **حالة مابعد الحداثة بحث في أصول التغيير الثقافي** ، ترجمة : محمد شيا بيروت : المنظمة العربية للترجمة ، 2005.

37- ونت أكسندر ، **النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية** ، ترجمة : عبد الله جبر صالح العتيبي ، الرياض :جامعة الملك سعود ، 2006.

38- وايت برايان و ليتل ريتشارد و سميث مايكل ، **قضايا في السياسة العالمية** ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث ، 2004 .

39- يسين السيد ، **العالمية والعولمة** ، ط 02 ، القاهرة : دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002 .

40- ــــــــــــ ، **الحوار الحضاري في عصر العولمة** ، القاهرة : نهضة مصر ، 2001.

2- الدوريات :

01- العتيبي عبد الله بن جبر ، " العولمة وسيادة الدولة الوطنية ، بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية " ، **في المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 23 ، 2009.

02- اليحياوي يحيى ، " في إشكالية الديموقراطية الرقمية " ، **في الديمقراطية** ، السنة التاسعة ، العدد 34 ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية ، 2009 .

03- الفهداوي فهمي خليفة ، " الحكم الصالح : خيار إستراتيجي للغدارة – نحو بناء مجتمع المؤسسية والمواطنة العامة – " ، **في النهضة** ، العدد 03 ، القاهرة : كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، 2007 .

04- إيزنشتات . س . ن ، " حداثات متعددة " ، ترجمة : عاطف أحمد ، **في الثقافة العالمية** ، العدد: 104 ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 2001 .

05- بارتلسون جنز ، " ثلاث مفاهيم للعولمة " ، ترجمة : سعد زهران ، **في مجلة الثقافة العالمية** ، العدد : 106 ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ماي 2001 .

06- تاسكوت دون و أجينيو ديفيد ، " أنظمة الإدارة في الإقتصاد الرقمي " ، **في التمويل والتنمية** ، ديسمبر 1999 .

07- توربون جوران ، " العولمات : الأبعاد ، الموجات التاريخية ، والمؤثرات الإقليمية ، وتوجيه الحكم المعياري " ، ترجمة : بدر الرفاعي ، **في مجلة الثقافة العالمية** ، العدد : 106 ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ماي 2001 .

08- عبد الله عبد الخالق ، " العولمة – جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها " ، **في عالم الفكر** ، المجلد 28 ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1999 .

09- عبد الصادق عادل ، " الديمقراطية الرقمية نمط جديد للممارسة السياسية " ، **في الديمقراطية** ، السنة التاسعة ، العدد 34 ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية ، 2009 .

10- صن أمارتيا ، " تنمية الحرية " ، ترجمة : شوقي جلال ، **في عالم الفكر** ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 2004 .

11- يسين السيد ، " المواطنة والعولمة " ، **في جريدة الأهرام** ، القاهرة : في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، 2002 .

12- ــــــــــ ، " في مفهوم العولمة " ، **في المستقبل العربي** ، العدد : 288 ، دمشق : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998.

الروابط من شبكة الإنترنت :

01- الجابري محمد عابد ، " هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف ؟ " **في مجلة البرلمان العربي** ، العدد 81 ، لبنان : الإتحاد البرلماني العربي ، 2001.
http://www.arab-ipu.org/publication/journal/v102/studies.html(2008/01/12)

02- اليحياوي يحي ، " في العولمة والحاكمية والمواطنة " ، **في مجلة وجهة نظر** ، العدد 6 الرباط : 2000 . .
http://www.elyahyaoui.org/mgc.htm (2009/01/12)

03- ــــــــــ ، " العولمة والمواطنة العالمية " . **في جريدة العلم** ، 23 جوان 2001.
http://www.elyahyaoui.org/mondialisation_citoy.htm (03/14/2009)

04- الزعبي علي ، " الحكم الصالح " ، **في جريدة الطليعة** ، العدد :1658 ، 2004/12/22
http://local.taleea.com/archive/column_details.php?aid=170&cid=3454&ISSUENO=1658 (4/12/2009)

05- الإدريسي محمد المصطفى ، في الحاجة إلى الحكامة الجيدة ، **في مجلة فكر ونقد** ، العدد 93 ، الرباط : ديسمبر،2007 http://www.aljabriabed.net/n93_02idrissi.htm.(15/01/2010)

06- برقوق محند ، " مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة " ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2009-2010 www .berkouk-mhand.yolasite.com.(10/10/2010).

07- دياموند لاري ، " حتمية الحكم الديمقراطي الصالح " ، **في مركز المشروعات الدولية الخاصة** ، ماي 2004. www.cipe-arabia.org/files/html/art1106.htm(8/5/2010)

08- عبد المالك ورد ، " السياسات العمومية والحكم التشاركي ، نحو فهم سوسيولوجي " **في مجلة فكر ونقد** ، عدد 72 ، الرباط : أكتوبر 2005.

http://www.aljabriabed.net/n72_01ward.%282%29.htm(10/11/2009)

09- عبد الله عبد الخالق ، " عولمة السياسة والعولمة السياسية " ، **في مجلة البرلمان العربي** ، السنة الثامنة والعشرون ، العدد 102 ، لبنان : الإتحاد البرلماني العربي سبتمبر 2007 . http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v102/studies.html (12/12/2008)

10- غليون برهان ، " بعد الجماعة الدينية والأمة السياسية " ، دمشق : مركز دمشق للدراسات النظرية وحقوق الإنسان ، 2008.
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=157687 (5/10/2009)

11– أحمد فرحات ، " موت الديمقراطية في العالم " ، **في جريدة عمان** ، 24 سبتمبر 2011 . http://main.omandaily.om(2010/02/19)

12– شعراوي جمعة سلوى ،" مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع" ، **في إسلام أونلاين** 2004/01/04. http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/01/article01/shml (2008/11/12)

13- رودريك داني ، " أربعة مبادئ بسيطة لإدارة العولمة بصورة ديموقراطية " ، **في مركز المشروعات الدولية الخاصة** ، واشنطن : غرفة التجارة الأمريكية ، 2004.
http://www.cipe-arabia.org/files/html/case19.htm(23/02/2008)

14– ــــــــــــــ ، " قواعد جديدة للاقتصاد العالمي " ، ترجمة : إبراهيم محمد علي بروجيكت سنديكيت ، 10-01-2011 .
http://www.project-syndicate.org/commentary/rodrik50/Arabic(22/02/2011)

15– راموني إغناسيو ،" السوق في مواجهة الدولة " ، **في طريقة في النظر**،عدد 91 يناير ــ فبراير ، 2007 . http://karimmaarouf.jeeran.com/archive/2007/12/398665.html(8/8/2010)

16– هوفمان ستانلي ، " الحكم العالمي مابعد اليوتوبيا " ، ترجمة : أحمد فاروق ، **في : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام** ، القاهرة .

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RE1D12.HTM (2009/10/15)

17-يسين السيد ، " العولمة وأثرها على الديمقراطية " ، **في الحياة** ، 2008/10/26 .

http://zouhairalkhuwaildy.blogunited.org/?p=245(2009/12/4)

18– ـــــــــ ، " العولمة والمواطنة " ، **في التقرير الإستراتيجي العربي** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، 2003– 2004.

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB46.HTM (02/4/2010)

19– ـــــــــ ، " السوق في مواجهة الدولة " ، **في جريدة الإتحاد** ، (2008/10/23) .

http://www.alittihad.ae/wajhatprint.php?id=40538 (05/12/2010)

20– ـــــــــ ، " عصر ما بعد الديمقراطية " ، **في جريدة الإتحاد** ، 2010-11-25 .

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=56065(04/12/2010)

21-ولد أباه عبد الله السيد ، "مفاهيم ملتبسة حول العولمة" ، **في الشرق الأوسط** ، العدد : 8626 ، 2002/07/11 .

http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=112495&issueno=8626 (05/09/2009)

22- ـــــــــــــــ ، " الحداثة والكونية جدل الخصوصية والعالمية في المقاربة التحديثية " ، **في مجلة التسامح** ، العدد 13 ، سلطنة عمان : وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، 2006 .

http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=278(2010/05/12).

23– ياسر صابر ، "الديمقراطية وعدم القدرة على الحكم " ، **في مجلة الزيتونة .**

http://www.azeytouna.net(10/12/2010)

<u>القواميس :</u>

01- غراهام أيفانز وجيفري نوينهام ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية : مركز الخليج للأبحاث ، 2004 .

02- إبراهيم مصطفى وآخرون ، **المعجم الوسيط** ، إسطنبول : دار الدعوة ، 1989 .

<u>التقارير :</u>

01– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي للدول العربية UNDP – ، " تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 "، نيويورك : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2002 .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

01-Books **01- الكتب**

01- Agamben Giorgio, sacer Homo, **Le pouvoir souverain et la vie nue, L'ordre philosophique** , Paris : Seuil , 1997.

02- Baker Gideon and Chandler David. Eds , **Global Civil Society Contested futures** , New York : Routledge , 2005.

03- Bourdieu Pierre , **Les Structures Sociales De l'économie** , Paris : Seuil , 2000 .

04- Brown Chris , **Understanding International Relations** , New york : Palgrave , 2001 .

05- Comor Edward , **The Role of Communication in Global civil Society : Forces , Processes , Prospects ,** Quarterly : International studies , vol 45 , 2001 .

06- Cooper Robert, **The Breaking Of Nations : Order And Chaos In The Twenty-First Centur**y , London : Atlantic Books , 2003 .

07- Crouch Colin , **Post - Democracy** , U K : Polity Press , 2004.

08- De Senerclens Pierre, **La Mondialisation :theorieT , Enjeux Et Debats** , 2e édition , Paris : Armand Colin , 2001.

09- Dingwerth Klaus and Pattberg Philipp, **Global Governance As a Perspective On World Politics** , Global Governance , 2006.

10- Hirst Paul , Thompson Grahame , **Globalisation In Question** 2nd edn , London : polity press , 1999 .

11- Held David, & Anthony Mc Grew , **A Globalizing World ? Culture , Economics , Politics ,** Second edition , London : Routledge , 2004.

12- ______________________________ , **Governing Globalization** Cambridge UK : Polity Press , 2002.

13- ____________________________ , **The Great Globalization Debate** , Cambridge : Polity , 2000.

14- ____________________________, **eds** , **Global Transformations Politics , Economics and Culture ,** 4 edition , Cambridge : polity press , 2003.

15- Kaldor Mary**, The Idea Of Global Civil Society**, In Gideon Baker and David Chandler . eds , **Global Civil Society Contested Futures** New York : Routledge , 2005 .

16- Krasner Stephen , **Sovereignty : Organized Hipocrisy** , Princeton : University Press , 1999.

17- Keane John**, Global Civil Society ? Contemporary Political Theory** , Cambridge : University Press , 2003 .

18- __________, **Cosmocracy And Global Civil Society** , In Gideon Baker and David Chandler . eds. **Global Civil Society Contested Futures** , New York : Routledge , 2005.

19- Mossberger Karen ، Tolbert Caroline J ، and McNeal Ramona S, **Digital Citizenship The Internet, Society, And Participation ,** London : The MIT Press Cambridge, Massachusetts , 2008.

20- O'Byrne Darren J. , **The Dimensions of Global Citizenship Political Identity Beyond the Nation-State** , London : FRANK CASS & CO. LTD , 2003.

21- Prakash Aseem And . Hart Jeffrey , **Globalization And Governance** , London : Routledge ,1999 .

22- Rosenau, James N , **Change, Complexity, And Governance In A Globalizing Space .** In : Jon Pierre ed , **Debating Governance** . Oxford : University Press , 2000.

23- ———————— , **Governance in the Twenty-first Century** Global Governance , 1995.

24- ———————— , **Governance Without Government** Cambridge : Cambridge University Press , 1992.

25 - Stearns Peter N.**, Globalization In World History** , UK : Routledge , 2010 .

26 - Singh Grewal David, **Network Power The Social Dynamics Of Globalization** , yale university press new haven & London , 2008 .

27- Sandel Michael J. , **Democracy's Discontent** , Cambridge : Harvard University Press ,1996.

28- Sassin Saskia, **When National Territory Is Home To The Global : Old Bordres To Novel Bordrings** , IN Anthony Payne (ed) , **Key debates in new political economy** , Oxford : Routledge , 2006 .

29- Valentine M. Moghadam , **Globalization and Social Movements Islamism, Feminism, and the Global Justice Movement** , Usa : Rowman & Littlefield Publishers, inc, , 2009 .

30- Werbner Pnina, **Anthropology And The New Cosmopolitanism Rooted, Feminist And Vernacular Perspectives** , USA **:** Berg , 2008**.**

02- periodicals: **الدوريات :**

01- Attali Jacques ," The Crash of Civilization , The limits of the Market and Democracy " , **Foreign Policy** , Number 107, summer ,1997.

02- Andrieu Bernard," La fin de la biopolitique chez Michel Foucault " **Le Portique** , 2004 .

03- Badie Bertrand , " L'adieu au gladiateur ", **Relations Internationales** , N° 124 , France , 2005/4 .

04- Graz Jean-Christophe, " Les Hybrides De La Mondialisation" **Revue Française De Science Politique** , Vol. 56 , 2006/5.

05- Laroche Josepha, " La Mondialisation : Lignes De Force Et Objets De Recherche " , **Revue Internationale Et Stratégique** , N° 47 , 2002/3 .

06- Lamy Pascal, "La Gouvernance, Utopie Ou Chimère ", **Etudes ,** Tome 402 , 2005 /2.

07- Stoker Gerry, " Cinq Propositions Pour Une Théorie De La Gouvernance" , **Revue Internationale Des Sciences Sociales** R.I.S.S., N° 155, 1998.

08-Soutou Hinri,"Introduction A La Problématique Des Mondialisations" , **Revue Relations Internationales** , N° 123 , France 2005/3 .

03- Web Links: وصلات الإنترنت :

01- Beck Ulrich," Pouvoir Et Contre-Pouvoir A L'ère De La Mondialisation" . www.Presee.fr/web/revues/home/prescripte (2010/12/15)

02- Jacquet Pierre, Jean Pisani-Ferry et Laurence Tubiana , " A La Recherche De La Gouvernance Mondiale " .
http://www.pisani-ferry.net/base/papiers/re-03-REF-gouvernance.pdf. (4/12/2009)

03- Prevost Benott, " Droits , Liberté Et Bonne Gouvernance : Quelle Cohérence ? " . France : Universite monpouliere
http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-prevost2.pdf(02/02/2009)

04-Laidi Zaki, " Démocratiser La Gouvernance Mondiale " L Express.fr. 22/09/2009.
http://www.lexpress.fr/actualite/economie/democratiser-la-gouvernance-ondiale_789715.html

05- ———————— , " LA Mondialisation Comme Phenomenologie Du Monde " . http://www.laidi.com/papiers/monde.pdf. (18/02/2009)

06- Laidi Zaki Lamy Pascal , " La Gouvernance Ou Comment Donner Sens A La Globalisation" .http://www.laidi.com/papiers/monde.pdf. (12/03/2010)

07- Mozaffari Mehdi , " Pour Un Standard Global De Civilisation : Le Triangle Ethique, Droit Et Politique" , 1er Janvier 2002 ,
http://www.afri-ct.org/Pour-un-standard-global-de. (08/08/2009)

08- Institut Sur La Gouvernance , " Comprendre La Gouvernance" . Préparé Pour : L'atelier Sur La Gouvernance Pour Le Projet Metropolis Les 10 et 11 décembre 2001 Ottawa .
http://iog.ca/sites/iog/files/goodgov_f.pdf (2010/01/02)

09- Sen Amartya , " Dix Verités Sur La Mondialisation" , Traduit De l'anglais Par : Sylvelle Gleize . Le Monde.fr .
http://www.lemonde.fr/imprimer-article/0,6063,208272,00.html. (02/01/2010)

10- Séverine Bellina, Hervé Magro et Violaine de Villemeur, " La Gouvernance Démocratique", **Institut De Recherche Et Débat Sur La Gouvernance** .

http://www.institut-gouvernance.org/docs/introduction-gouvernance- democratique.pdf(2010/11/06).

11- Ziegler John, "Anarcher Mondial", Le Monde Diplomatique .fr ,2009
http://www. mondediplomatique.com . (14/10/2010)

الفهرس

الفهرس

فهرس الجداول والأشكال

خاص



منتديـــات بحـــور المعــــارف

WWW.ELMA3ARIF.BA7R.ORG

مكتبـة منتديـات بحـور المعـارف

هذا الكتاب

مقدم من طرف منتديات بحور المعارف



- كتب دينية
- علوم القرآن
- علوم السنة النبوية
- تاريخ إسلامي
- موسوعات
- روايات عالمية
- أدب عربي
- كتب الشعر
- سياسة

- تاريخ
- اقتصاد
- إدارة
- فلسفة
- علم نفس
- شخصيات ومشاهير
- معالم وأماكن
- كتب علمية
- كتب الطب

- كتب المرأة
- كتب الطبخ
- كتب انجليزية
- كتب فرنسية
- كتب تربوية
- كتب ثقافية
- كتب أطفال
- إعلام آلي
- بحوث ورسائل جاهزة

للمزيد من الكتب والموسوعات الحصرية زوروا منتديات بحور المعارف وأحصلوا عليها مجانا